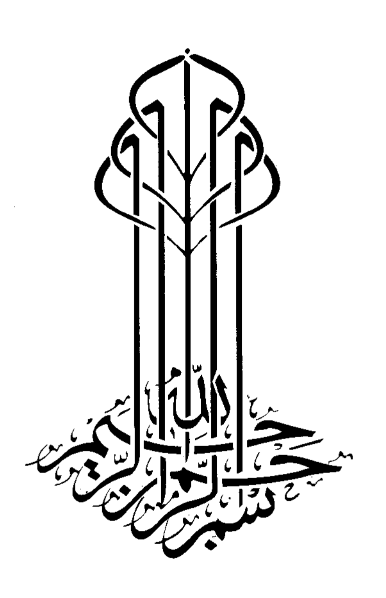
زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه

تأليف
عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر





زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه

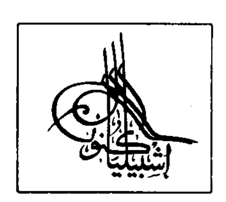
ح عبدالرزاق بن عبد المحسن البدر، ١٤٢٧هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البدر، عبدالرزاق بن عبد المحسن
زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه/ عبدالرزاق بن عبدالمحسن البدر - المدينة المنورة، ١٤٢٧هـ
٥٧٥ ص، ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٠-٦٢٦-٤٩-٩٩٦٠
١ ـ الإيمان (الإسلام) ٢ ـ أهل السنة أ ـ العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٤٢٦/٥٨٠٧

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٥٨٠٧
ردمك: ٠-٦٢٦-٤٩-٩٩٦٠

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨– ٤٧٧٣٩٥٩ – ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠
E-mail: eshbelia@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله ربِّ العالمين، والعاقبة للمتقين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الإله الحق المبين، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله الصادق الوعد الأمين، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ مكانة الإيمان العالية ومنزلته الرفيعة غيرُ خافيةٍ على المسلمين، فهو أجلّ المقاصد وأنبلها، وأعظم الأهداف وأرفعها، وبه ينال العبد سعادة الدنيا والآخرة، ويظفر بنيل الجنَّة ورضى الله عزَّ وجلَّ، وينجو من النار وسخط الجبار سبحانه، وثمار الإيمان وفوائده لا حصر لها ولا حدّ، ولا نهاية لها ولا عدّ، فكم للإيمان مِنَ الثمار اليانعة، والجنى الدائم، والأُكل المستمر، والخير المتوالي في الدنيا والآخرة، ولذا فإنَّ أعظم نعم الله على العبد وأجلَّها هدايته لسلوك طريق الإيمان، والثبات عليه إلى أن يلقى الله عز وجل وهو عنه راضٍ وغير ساخط، فيفوز بالسعادة الأبدية والفلاح الدائم.

وليس الإيمان الذي يُنال به هذا الفلاحُ وتتحقَّق به تلك السعادةُ أهواءً تتَّبع، أو آراءً تخترع، أو أمنياتٍ ترتجى، أو تحلياتٍ تدَّعى، وإنما هو لزوم دين الله الذي فرضه على عباده ورضيه لهم دينًا، وأنزل لهم فيه وحيًا مبينًا، وهديًا قويمًا، وصراطًا مستقيمًا، ظهرت معالمه، وبرزت مراسيمه ومناراته، وتجلت حججه وبيناته في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فمن لم يلزم غرز الكتاب والسنة ضلَّ عن صراط الله المستقيم، ومن رام الحق

والهدى من غير طريقهما زاغ عن الهدي القويم.

قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾[1]، فلا يقبل سبحانه من الأوّلين والآخرين دينًا يدينون به إلا أن يكون موافقًا لدينه الذي شرعه على ألسنة رسله عليهم صلوات الله وسلامه، وعلى هذا الدين مضى خير القرون وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان، يوصي به الأوَّل الآخر، ويقتدي فيه اللَّاحق بالسابق، وهم في ذلك كلِّه بنبيِّهم محمد ﷺ مقتدون، وعلى منهاجه سائرون، وبأثره مهتدون، فما أحمد عاقبتهم وعاقبة من سلك طريقهم واقتفى آثارهم.

وقد أجمع أهل البصيرة والعلم بدين الله من الأولين والآخرين أنَّ الإيمان الذي أمر الله به في كتابه، ودعا إليه رسوله ﷺ، وكان عليه الصحابة وتابعوهم بإحسان هو: قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فهو يشمل عقائد الإيمان وأعماله وأخلاقه من الإقرار بما لله سبحانه من الأسماء الحسنى والصفات العليا والأفعال الناشئة عن أسمائه وصفاته، والاعتراف بانفراده سبحانه بالوحدانية والألوهية، وعبادته وحده لا شريك له، وإخلاص الدين له، والقيام بشرائع الإسلام الظاهرة، وحقائقه الباطنة، والإقرار بما أخبر به سبحانه عن ملائكته وجنوده والموجودات السابقة واللَّاحقة، والإخبار باليوم الآخر، والإيمان

---

(١) سورة الشورى، الآيتان: ٥٢-٥٣.

بجميع الرسل عليهم صلوات الله وسلامه، وما وصفوا به من الأوصاف الحميدة، وبجميع الكتب وما تضمنَّته من الحقِّ والهدى، والإقرار أنَّ الأمور كلَّها بمشيئة الله وقدرته، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وكلّ ما يطاع الله عز وجل به فريضة ونافلة من أعمال ظاهرة أو باطنة فهو من الإيمان، فالاعتقاد أصل الإيمان وأساسه، والأعمال فروع الإيمان وبها تحقّقه، ومنزلة الاعتقاد في الأعمال كمنزلة القلب في الجسم، فلا يكون ذو جسم حي لا قلب له، ومنزلة الأعمال من الإيمان كمنزلة الشفتين من اللسان، لا يصح الكلام إلَّا بهما؛ لأنَّ الشفتين تجمعان الحروف، واللسان يظهر الكلام، وفي سقوط أحدهما بطلان الكلام، وكذلك في سقوط العمل ذهاب الإيمان، ولا يتصوّر وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع الأعمال، بل متى نقصت الأعمال كان ذلك لنقص الإيمان، ومتى عدمت كلية دلَّ ذلك على عدم الإيمان؛ إذ ما كان في القلب لا بدَّ أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، فإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه أو قصر دلَّ على عدمه أو ضعفه، وهو مُركَّبٌ مِنْ أصل لا يتمُّ الإيمان بدونه، ومِنْ واجب ينقص بفواته نقصًا يستحق صاحبه العقوبة، ومِنْ مستحب يفوت بفواته عُلُوّ الدرجة.

وفيما يلي أسوق كلامًا جامعًا مسدَّدًا في بيان حدِّ الإيمان وتفسيره من تقرير الإمام العلامة عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله، جمع بين وضوح الاستدلال وقوَّته، وجمال البيان وحسنه، قاله في أثناء تقريره لشمول الإيمان لعقائد الدِّين وأعماله وأخلاقه، وأسوقه بطوله لنفاسته راجيًا من الله أن يجزي مقرِّره خير الجزاء وعظيم الثواب.

قال رحمه الله: «وقد أمر الله في كتابه بهذا الإيمان العام الشامل وما يتبعه: من الانقياد والاستسلام، وأثنى على من قام به، فقال في أعظم

آيات الإيمان: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾[١].

فأمر الله عباده بالإيمان بجميع هذه الأصول العظيمة، والإيمان الشامل بكلِّ كتاب أنزله الله، وبكلِّ رسول أرسله الله، وبالإخلاص والاستسلام والانقياد له وحده بقوله: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾.

كما أثنى على المؤمنين - في آخر السورة - بالقيام بذلك فقال: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾[٢].

فأخبر أنَّ الرسول ومن معه من المؤمنين آمنوا بهذه الأصول ولم يفرِّقوا بين أحدٍ من الأنبياء، بل آمنوا بهم جميعًا، وبما أُوتُوه من عند الله، وأنهم التزموا طاعة الله فقالوا: سمعنا وأطعنا، وطلبوا من ربهم أن يحقِّق لهم ذلك، وأن يعفُوَ عن تقصيرهم ببعض حقوق الإيمان، وأنَّ مرجع الخلائق كلّهم ومصيرهم إلى الله، يجازيهم بما قاموا به من حقوق الإيمان وما ضيَّعوه منها، كما قال تعالى عن أتباع الأنبياء - عيسى وغيره -: إنهم قالوا: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلۡتَ وَٱتَّبَعۡنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٥٣﴾﴾[٣]، فآمنوا بقلوبهم والتزموا بقلوبهم، وانقادوا بجوارحهم، وسألوا الله أن يكتبهم مع الشاهدين له بالتوحيد، وأن يحقِّق لهم القيام به: قولًا وعملًا واعتقادًا.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٥٣.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَـٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٤﴾[1].

فوصف الله المؤمنين بهذه الصفات المتضمِّنة للقيام بأصول الدين وفروعه، وظاهره وباطنه، فإنه وصفهم بالإيمان به إيمانًا ظهرت آثاره في عقائدهم وأقوالهم وأعمالهم الظاهرة والباطنة، وأنه - مع ثبوت الإيمان في قلوبهم - يزداد إيمانهم كلَّما تُلِيَتْ عليهم آيات الله، ويزداد خوفهم ووجلهم كلَّما ذكر الله، وهم في قلوبهم وسرِّهم متوكِّلون على الله، ومعتمدون في أمورهم كلِّها عليه، ومفوِّضون أمورهم إليه، وهم مع ذلك يقيمون الصلاة فرضها ونفلها، يقيمونها ظاهرًا وباطنًا، ويؤتون الزكاة، وينفقون النفقات الواجبة والمستحبة، ومن كان على هذا الوصف فلم يُبقِ من الخير مَطلبًا، ولا من الشر مَهربًا، ولهذا قال: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ﴾، الذين يستحقُّون هذا الوصف على الحقيقة، ويحقِّقون القيام به ظاهرًا وباطنًا، ثم ذكر ثوابهم الجزيل: المغفرة المتضمِّنة لزوال كلِّ شرٍّ ومحذور، ورفعة الدرجات عند ربهم، والرِّزق الكريم المتضمِّن مِنَ النِّعم ما لا عينٌ رأت، ولا أُذنٌ سمعت، ولا خطرَ على قلب بشر.

وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَـٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَـٰعِلُونَ ۝٤ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَـٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۝٧

(١) سورة الأنفال، الآيات: ٢-٤.

وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَـٰنَـٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝٩ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ۝١١﴾[(١)].

ففسَّر الله الإيمان في هذه الآيات بجميع هذه الخصال؛ فإنَّه أخبر بفلاح المؤمنين، ثمَّ وصفهم بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَـٰشِعُونَ﴾ إلى آخر الآيات المذكورة، فمن استكمل هذه الأوصاف فهو المؤمن حقًّا، ومضمونها القيام بالواجبات الظاهرة والباطنة، واجتناب المحرَّمات والمكروهات، وبتكميلهم للإيمان استحقُّوا وراثة جنَّات الفردوس التي هي أعلى الجنَّات، كما أنهم قاموا بأعلى الكمالات.

وهذه صريحةٌ في أنَّ الإيمان يشمل عقائد الدِّين، وأعماله الظاهرة والباطنة، ويترتَّب ذلك أنه يزيد بزيادة هذه الأوصاف والتحقّق بها، وينقص بنقصها، وأنّ الناس في الإيمان درجات متفاوتة بحسب تفاوت هذه الأوصاف.

ولهذا كانوا ثلاث درجات: سابقون مقرَّبون، وهم: الذين قاموا بالواجبات والمستحبات، وتركوا المحرَّمات والمكروهات وفضول المباحات، ومقتصدون، وهم: الذين قاموا بالواجبات، وتركوا المحرمات، وظالمون لأنفسهم، وهم: الذين تركوا بعض واجبات الإيمان، وفعلوا بعض المحرمات، كما ذكرهم الله بقوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ۝٣٢﴾[(٢)].

وقد يعطف الله على الإيمان الأعمال الصالحة أو التقوى أو الصبر

---

(١) سورة المؤمنون، الآيات: ١-١١.

(٢) سورة فاطر، الآية:٣٢.

للحاجة إلى ذكر المعطوف، لئلا يظنّ الظّانّ أنَّ الإيمان يكتفى فيه بما في القلب، فكم في القرآن من قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، ثم يذكر خبرًا عنهم، والأعمال الصالحات من الإيمان ومن لوازم الإيمان، وهي التي يتحقّق بها الإيمان، فمن ادعى أنه مؤمن وهو لم يعمل بما أمر الله به ورسوله من الواجبات ومِنْ تركِ المحرمات فليس بصادق في إيمانه.

كما يقرن بين الإيمان والتقوى في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾[1].

فذكر الإيمان الشامل لما في القلوب من العقائد والإرادات الطيبة، والأعمال الصالحة، ولا يتم للمؤمن ذلك حتى يتقي ما يسخط الله من الكفر والفسوق والعصيان، ولهذا حقق ذلك بقوله: ﴿وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾، كما وصف الله بذلك خيار خلقه بقوله: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٨﴾﴾[2].

فهذه أكبر المنن؛ أن يحبِّب الله الإيمان للعبد، ويزيِّنه في قلبه، ويذيقه حلاوته، وتنقاد جوارحه للعمل بشرائع الإسلام، ويبغِّض الله إليه أصناف المحرَّمات، والله عليمٌ بمن يستحقُّ أن يتفضّل عليه بهذا الفضل، حكيمٌ في وضعه في محلّه اللّائق به.

كما ثبت في الصحيح من حديث أنس ﷺ أنّه ﷺ قال: «ثلاثٌ من كنَّ

---

(١) سورة يونس، الآيتان: ٦٢-٦٣.

(٢) سورة الحجرات، الآيتان: ٧-٨.

فيه وَجَد بهنَّ حلاوَةَ الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما، وأن يحبَّ المرءَ لا يحبُّه إلّا لله، وأن يكره أن يرجع عن دينه كما يكره أن يُقذَفَ في النّار»[1].

فذكر أصل الإيمان الذي هو محبَّة الله ورسوله، ولا يكتفي بمطلق المحبَّة، بل لا بدَّ أن تكون محبَّة الله مقدَّمةً على جميع المحابّ، وذكر تفريقها: بأن يحب لله، ويبغض لله، فيحب الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين؛ لأنَّهم قاموا بمحابِّ الله، واختصَّهم مِنْ بين خلقه، وذكر دفع ما يناقضه وينافيه، وأنه يكره أن يرجع عن دينه أعظم كراهة، تقدَّر أعظم من كراهة إلقائه في النَّار.

وأخبر في هذا الحديث أنَّ للإيمان حلاوةً في القلب، إذا وَجَدَها العبد سلته عن المحبوبات الدنوية، وعن الأغراض النفسية، وأوجبت له الحياة الطيِّبة، فإنَّ من أحبَّ الله ورسوله لهج بذكر الله طبعًا ـ فإنَّ من أحبَّ شيئًا أكثر من ذكره ـ واجتهد في متابعة الرسول، وقدَّم متابعته على كلِّ قول، وعلى إرادة النفوس وأغراضها، من كان كذلك فنفسه مطمئنَّة مستحلية للطاعات، قد انشرح صدر صاحبها للإسلام، فهو على نور من ربه، وكثير من المؤمنين لا يصل إلى هذه المرتبة العالية؛ ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْۚ﴾[2].

وكذلك في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة أنه ﷺ قال: «الإيمانُ بضعٌ وسَبعُون شُعبَة، أَعلاهَا قول: لا إله إلّا الله؛ وأدناها: إماطةُ الأذَى عن الطريق، والحياءُ شُعبةٌ مِنَ الإيمان»[3].

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٣٢.

(٣) سيأتي تخريجه.

وهذا صريحٌ أنَّ الإيمان يشمل أقوال اللِّسان، وأعمال الجوارح، والاعتقادات، والأخلاق، والقيام بحقّ الله، والإحسان إلى خلقه، فجمع في هذا الحديث بين أعلاه وأصله وقاعدته ـ وهو قول: لا إله إلا الله؛ اعتقادًا وتألُّهًا وإخلاصًا لله ـ وبين أدناه وهو أماطة العظم والشوكة وكلّ ما يؤذي عن الطريق، فكيف بما فوق ذلك من الإحسان، وذكر الحياء ـ والله أعلم ـ لأنَّ الحياء به حياة الإيمان، وبه يدع العبد كلَّ فعل قبيح، كما به يتحقّق كلُّ خلُق حسن، وهذه الشعب المذكورة في هذا الحديث هي جميع شرائع الدين الظاهرة والباطنة.

وهذا أيضا صريحٌ في أن الإيمان يزيد وينقص بحسب زيادة هذه الشرائع والشعب، واتصاف العبد بها أو عدمه، ومن المعلوم أنَّ الناس يتفاوتون فيها تفاوتًا كثيرًا، فمن زعم أنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص فقد خالف الحسَّ مع مخالفته لنصوص الشارع كما ترى.

وقد ذكر النبيُّ ﷺ الإسلام والإيمان في حديث جبريل المشهور، حيث سأله جبريل بحضرة الصحابة عن الإيمان فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر»، وفسر الإسلام بالشرائع الخمس الظاهرة؛ لأنه ـ كما تقدَّم ـ إذا قرن بالإيمان غيره فسِّر الإيمان بما في القلب من العقائد الدينية، والإسلام أو الأعمال الصالحة بالشرائع الظاهرة، وأمَّا عند الإطلاق إذا أطلق الإيمان فقد تقدَّم أنه يشمل ذلك أجمع.

وفي «الصحيحين» من حديث أنس أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لا يؤمن أحدُكُم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولدِه والنَّاس أجمعين»[1].

فأخبر ﷺ أنه إذا تعارضت المحبَّتان فإن قدَّم ما يحبُّه الرسول كان

---

(١) سيأتي تخريجه.

صادق الإيمان، وإلَّا فهو ناقص الإيمان، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾[1].

فأقسم تعالى أنهم لا يؤمنون حتى يحكِّموا رسوله ولا يبقى في قلوبهم حرجٌ وضيقٌ من حُكمه وينقادوا له انقيادًا، وينشرحوا لحكمه، وهذا شاملٌ في تحكمه في أصول الدِّين وفي فروعه وفي الأحكام الكليَّة والأحكام الجزئيَّة.

وفي «الصحيحين» أيضا عن أنس مرفوعًا: «لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يُحبُّ لنفسه»[2].

وذلك يقتضي أن يقوم بحقوق إخوانه المسلمين الخاصَّة والعامَّة، فإنَّه من الإيمان، ومن لم يقم بذلك ويحبّ لهم ما يحبّ لنفسه فإنَّه لم يؤمن الإيمان الواجب، بل نقص إيمانه بقدر ما نقص من الحقوق الواجبة عليه.

وفي «صحيح مسلم» من حديث العباس بن عبد المطلب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رَبًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبيًّا»[3].

والرِّضى بذلك يقتضي الفرح بذلك والسُّرور بربوبية الله له وحسن تدبيره وأقضيته عليه، وأن يرضى بالإسلام دينًا ويفرح به ويحمد الله على هذه النعمة التي هي أكبر المنن، حيث رضي الله له الإسلام، ووفقه له، واصطفاه له، ويرضى بمحمد ﷺ نبيًّا إذ هو أكمل الخلق وأعلاهم في كل صفة كمال، وأمته وأتباعه أكمل الأمم وأعلاهم، وأرفعهم درجة في الدنيا والآخرة.

---

(١) سورة النساء، الآية: ٦٥.

(٢) سيأتي تخريجه.

(٣) «صحيح مسلم» (رقم: ٣٤).

فالرِّضى بنبوَّة الرسول ورسالته وأتباعه من أعظم ما يثمر الإيمان ويذوق به العبد حلاوته، قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾[1]، ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾[2].

فكيف لا يرضى المؤمنُ بهذا الرسول الكريم، الرؤوف الرحيم، الذي أقسم الله أنه لعلى خلق عظيم، وأشرف مقام للعبد انتسابه لعبودية الله واقتداؤه برسوله، ومحبته واتباعه، وهذا علامة محبة الله، وباتباعه تتحقَّق المحبَّة والإيمان.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[3].

وفي «صحيح مسلم» من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي قال: «قلت: يا رسول الله؛ قل لي في الإسلام قولا لا أسأل عنه أحدا بعدك، قال: قل: آمنت بالله ثم استقم»[4].

فبيَّن ﷺ بهذه الوصيَّة الجامعة أنَّ العبد إذا اعترف بالإيمان ظاهرًا وباطنًا ثم استقام عليه قولًا وعملًا، فعلًا وتركًا فقد كمل أمره، واستقام على الصراط المستقيم، ورجي له أن يدخل مع من قال الله عنهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٦٤.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٢٨.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٣١.

(٤) «صحيح مسلم» (رقم: ٣٨).

وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْآخِرَةِ ۖ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٓ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ﴿٣١﴾ نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ ﴿٣٢﴾﴾[1].

وفي حديث ابن عباس المتفقَ عليه في وفد عبد القيس حين وفدوا على النبيِّ ﷺ حيث قالوا: «مرنا بأمرٍ فصل نخبر به من وراءنا وندخل به الجنة» وسألوه عن الأشربة فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع؛ أمرهم بالإيمان بالله وحده، وقال: «أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تُعطُوا من المغنم الخمس»، ونهاهم عن أربع، عن الحَنْتَم والدُّبَّاء والنَّقير والمزفَّت، وقال: «احفظوهن وأخبروا بهن من وراءكم»[2].

فهذا أيضًا صريح في إدخاله الشرائع الظاهرة بالإيمان، مثل الصلاة والزكاة والصيام وإعطاء الخمس من المغنم، وكلّ هذا يفسِّر لنا الإيمان تفسيرًا يزيل الإشكال، وأنه كما يدخل فيه العقائد القلبية، فتدخل فيه الأعمال البدنية، فكلّ ما قرب إلى الله من قول وعمل واعتقاد فإنه من الإيمان.

وفي «سنن أبي داود» عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحبَّ لله وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله؛ فقد استكمل الإيمان»[3].

فالحبُّ والبغض في القلب والباطن، والعطاءُ والمنع في الظاهر.

واشترط فيها كلها الإخلاص الذي هو روح الإيمان ولبه وسره.

---

(١) سورة فصلت، الآيات: ٣٠-٣١-٣٢.

(٢) «صحيح البخاري» (رقم: ٥٣)، ومسلم (رقم: ١٧).

(٣) سيأتي تخريجه.

فالحبُّ في الله أن يحبَّ الله ويحبَّ ما يحبُّه من الأعمال والأوقات والأزمان والأحوال، ويحبَّ من يحبُّه من أنبيائه وأتباعهم.

والبغض في الله أنْ يُبغض كلَّ ما أبغضه الله من كفر وفسوق وعصيان، ويبغض من يتصف بها أو يدعو إليها.

والعطاء يشمل عطاء العبد من نفسه كل ما أمر به، مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾[1]، وهذا يشمل جميع ما أُمر به العبد لا يختص بالعطاء المالي، بل هو جزء من العطاء، وكذلك مقابله المنع.

وبهذه الأمور الأربعة يتمّ للعبد إيمانه ودينه.

وكذلك ما رواه الترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة مرفوعا: «المؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم»[2]؛ يدل على أن الإيمان الصحيح يحمل صاحبه على رعاية الأمانة، وينهاه عن الخيانة، حتى يطمئنّ إليه الناس ويأمنوه على أَنفَسِ الأشياء عندهم وهي الدِّماء والأموال.

وهذه النصوص كلّها تبيّن معنى الإيمان وحقيقته، وأنّه كما قال الحسن وغيره: «ليس الإيمان بالتمنِّي والتحلِّي، ولكنه ما وَقَر في القلوب وصدَّقته الأعمال».

فالأعمال الظاهرة والباطنة تصدِّق الإيمان، وبها يتحقَّق، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾[3].

فالعبد إذا أصابته المصيبةُ فآمن أنها من عند الله، وأن الله حكيم رحيم

---

(١) سورة الليل، الآيات: ٥-٧.

(٢) «جامع الترمذي» (رقم: ٢٦٢٧)، «سنن النسائي» (رقم: ٤٩٩٥)، وصححه الألباني.

(٣) سورة التغابن، الآية: ١١.

في تقديرها، وأنه أعلم بمصالح عبده؛ هدى الله قلبه هداية خاصة للرضى والصبر والتسليم والطمأنينة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمۡۖ﴾[1]، فحذف المتعلق ليشمل هدايتهم لكل خير، وهدايتهم لترك كل شر، وذلك بسبب إيمانهم، فالأعمال من الإيمان من جهة، ومن ثمرات الإيمان ولوازمه من جهة أخرى، والله الموفق.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ۝١٤٣﴾[2].

كثير من المفسِّرين فَسَّروا الإيمان هنا بالصلاة إلى القبلة التي كانوا عليها، بيت المقدس، قبل النسخ؛ حيث مات أناس من المسلمين قبل أن تنقل القبلة إلى الكعبة، فحصل عند بعضهم اشتباه في شأنهم، فأنزل الله هذه الآية، وذلك أن صلاتهم إلى بيت المقدس في ذلك الوقت التزام منهم لطاعة الله ورسوله، وذلك هو الإيمان.

وهذه الآية فيها بشارةٌ كبرى، وهي أنَّ الله لا يُضيع إيمان المؤمنين، قلَّ ذلك الإيمان أو كثُر، كما ورد في الصحيح: «أنَّ الله يخرج مِنَ النار من في قلبه أدنى مثقال حبَّة خردلٍ من إيمان»[3].

وبشارة لكلِّ مَن عمل عملًا قصده طاعة الله ورسوله وهو متأوِّل أو مخطئ، أو نسخ ذلك العمل، فإنّه إنما عمل ذلك العمل إيمانًا بالله، وقصدًا لطاعته، ولكنه تأوَّل تأويلًا أخطأ فيه، أو أخطأ بلا تأويل، فخطؤه معفو عنه، وأجر القصد والتوجه إلى الله وإلى طاعته لا يضيعه الله. ولهذا قال الله

---

(١) سورة يونس، الآية: ٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٣) سيأتي تخريجه.

عن المؤمنين: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ﴾[1]؛ قال الله على لسان نبيِّه: «قد فعلت».

وفي الحديث الصحيح: «إذا اجتهد الحاكمُ فحَكَمَ فأَصَاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأَ فله أَجْرٌ واحدٌ»[2]، وخطؤه مغفور له.

وكذلك مَن نَوَى عملًا صالحًا وحرص على فعله، ومنعه مانع من مرض أو سفر أو عجز أو غيرها؛ كتب له ما نواه من ذلك العمل، كما ثبت ذلك في «صحيح مسلم» من حديث أبي موسى مرفوعا: «من مرض أو سافر كُتِبَ له ما كان يَعمَلُ صحيحًا مُقيمًا»[3]، ويدخل في ذلك من أقعده الكبَر عن عمله المعتاد»[4]اهـ.

وقد أكثر العلماء رحمهم الله من التصنيف والتأليف في بيان الإيمان: حقيقته وشعبه، وأصوله وفروعه، وآثاره وثماره، ودلائله وبراهينه، وموجباته ومقتضياته، ونبهوا على ذلك بالآيات والأحاديث، فمنهم الراوي الأخبار بالأسانيد، ومنهم الحاذف لها وأتى بكلِّ لفظ مفيد، ومنهم المطول المسهب، ومنهم المختصر والمتوسط والمهذب، مما لا يحصى إلا بكلفة، معذرةً منهم إلى الله ونصحًا لعباده، وقد منَّ الله عليَّ وهو المانُّ وحده والمتفضِّل بإعداد رسالة علمية في مسألتين من كبار مسائل الإيمان، ألا وهما «زيادة الإيمان ونقصانه» و«حكم الاستثناء فيه»، مع اعترافي بأني لست من فرسان هذا الميدان ـ فصَّلت فيها القول في هاتين المسألتين، وقد طبعت عام ١٤١٦هـ، ونفدت منذ وقت، وقد رغب كثيرٌ من طلّاب

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٢) أخرجه البخاري (رقم: ٧٣٥٢)، ومسلم (رقم: ١٧١٦).

(٣) أخرجه البخاري (رقم: ٢٩٩٦)، وهو من أفراده.

(٤) «التوضيح والبيان لشجرة الإيمان» (ص/ ٦-١٩).

العلم في إعادة طبعها، فأعدت النظر فيها، وأجريت عليها تعديلات وتصويبات وتتميمات أرجو أن يكون فيها إتمامٌ للعمل، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكَّلت وإليه أُنيب، وأسأله سبحانه أن يزيِّننا بزينة الإيمان، وأن يجعلنا هداةً مهتدين، غير ضالِّين ولا مُضلِّين، برحمته فهو أرحم الراحمين، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن ترسَّم خطاهم وسلك سبيلهم إلى يوم الدِّين، والحمد لله ربِّ العالمين.

وكتبه: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر

في: ٧/ ٥/ ١٤٢٦

مقدمة الطبعة الأولى

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾[1].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾[2].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾[3].

أمّا بعد: فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد، فإنَّ مباحث الإيمان ومسائله هي أهمّ المسائل على الإطلاق، لأنها أهمّ مباحث الدين وأعظم أصول الحق واليقين، بل إن كل خير في الدنيا والآخرة متوقف على الإيمان الصحيح. وكم للإيمان الصحيح

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ١.

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان: ٧٠-٧١.

من الفوائد المغدقة، والثمار اليانعة، والجنى اللذيذ، والأكل الدائم، والخير المستمر، أمور لا تحصى، وفوائد لا تستقصى عاجلة وآجلة.

وبالإيمان يحيى العبد حياة طيِّبةً في الدارين، وينجو من المكاره والشرور والشدائد، ويدرك جميع الغايات والمطالب، وينال ثواب الآخرة، فيدخل جنَّة عرضها كعرض السماء والأرض، فيها من النعيم ما لا عينٌ رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. وينجو من نار عذابها شديد، وقعرها بعيد، وأعظم من ذلك كله أن يفوز برضى الرب سبحانه فلا يسخط عليه أبدًا، ويتلذذ بالنظر إلى وجهه الكريم، وما ثمة مطلقاً نعيم أعظم ولا أكمل من هذا النعيم.

وبالجملة فالخير كلُّه فرعٌ عن الإيمان ومترتب عليه، والهلاك والدمار والشر كله إنما يكون بفقد الإيمان ونقصه.

فلا غرو إذن أن تكون مباحثه أهم المباحث وأعظمها وأولاها بالعناية والاهتمام، وأجدرها بصرف الهمم والأوقات، وشرف العلم من شرف معلومه، وليس هناك أشرف من الإيمان وعلومه، التي يتحقق بتحققها كل خير ويصرف كل شرّ، بل لا صلاح للعباد ولا فلاح ولا حياة طيبة ولا سعادة في الدارين، ولا نجاة من خزي الدنيا وعذاب الآخرة إلا بالإيمان الصحيح علماً وتطبيقاً، فالعلم والإيمان هما أفضل هبات الرحمن وأجل عطياته.

قال ابن القيِّم رحمه الله: «أفضل ما اكتسبته النُّفوس، وحصَّلته القلوب، ونال به العبد الرِّفعة في الدنيا والآخرة هو العلم والإيمان، ولهذا قرن بينهما سبحانه في قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَـٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ

فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ﴾[1]، وقوله: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾[2].

وهؤلاء هم خلاصة الوجود ولبُّه، والمؤهَّلون للمراتب العالية، ولكن أكثر الناس غالطون في حقيقتهما، حتى إن كل طائفة تظن أن ما معها من العلم والإيمان هو الذي به تنال السعادة، وليس كذلك، بل أكثرهم ليس معهم إيمان ينجي ولا علم يرفع، بل قد سدوا على نفوسهم طرق العلم والإيمان اللذين جاء بهما الرسول ﷺ ودعا إليهما الأمة، وكان عليهما هو وأصحابه من بعده وتابعوهم على منهاجهم وآثارهم...»[3].

ولو ذهبنا نتتبع المفاهيم الخاطئة، والاعتقادات المنحرفة في كلمتي علم وإيمان لطال المقام ولوقفنا على العجب العجاب، إذ إن كل صاحب هوى وبدعة، وكل صاحب طريقة ونحلة يدعي أن ما عنده هو العلم النافع والإيمان الصحيح، والحق أن الإيمان وراء هذه الدعاوى والتخرُّصات، وفوق هذه الأباطيل والادعاءات فلا علم ولا إيمان إلَّا ما جاء به الرسول ﷺ، وما سوى ذلك فهذيان مزوق وبهتان مبهرج[4].

﴿كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا

(١) سورة الروم، الآية: ٥٦.

(٢) سورة المجادلة، الآية: ١١.

(٣) «الفوائد» (ص/ ١٩١)، ولكلامه تتمة مهمة تركتها خشية الإطالة.

(٤) قال شيخ الإسلام: «العلم شيئان: إما نقل مصدق، أو بحث محقق، وما سوى ذلك فهذيان مزوق». انظر «الرد على البكري» (ص/ ٣٧٥). وانظر أيضاً «الفتاوى» (١٣/ ٣٢٩).

فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾[1].

فلما كان أمر الإيمان بهذه المنزلة، وحاله بين أهله على هذا الوصف، صار واجباً على أهل العلم وطلّابه أن يُبيِّنوا الإيمان الصحيح لذويه وأهله، ويوضحوا الحقَّ المبين لراغبيه وطلّابه، حتى يظهر الحقّ ويرتفع سنامه، وينقمع الباطل وتتهدم أركانه، ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٢٤﴾﴾[2]، ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٨﴾﴾[3]، فتقام الحجَّة وتتَّضح المحجّة ويستبين السَّبيل، ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾﴾[4].

ولَمَّا منَّ الله عليَّ وأكرمني بالتوجُّه لطلب العلم الشرعي وسلوك طريقه، ومواصلة التلقِّي والدِّراسة في رياض هذه الجامعة المباركة ـ إن شاء الله ـ وكان لازمًا على كل طالب في مرحلتها العالمية العالية أن يقدم بحثاً علميًّا في مجال تخصصه، رأيت أن يكون بحثي حول بعض مسائل الإيمان المهمة، فوقع اختياري على مسألتين هما من كبار مسائل الإيمان ومن أهم مباحثه ألا وهما مسألتا: «زيادة الإيمان ونقصانه» و«حكم الاستثناء فيه»، ويرجع اختياري لهاتين المسألتين دون غيرهما من مسائل الإيمان إلى أسباب عديدة أهمها ما يلي:

أوّلًا: أنهما من أهمِّ وأكبر مسائل الإيمان، وبخاصة مسألة زيادة الإيمان

---

(١) سورة النور، الآيتان: ٣٩-٤٠.

(٢) سورة الشورى، الآية: ٢٤.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٨.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٤٢.

ونقصانه، وقد رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية يصفها بأنها مسألة كبيرة تحتاج إلى البسط والإطناب[1]، وهذا مما يدل على أهميتها وأهمية البحث فيها.

ثانيًا: أنَّ هاتين المسألتين لم تفردا ببحوث علمية مستقلة، تستوفي أطرافهما وتجمع شتاتهما، وإن كانتا قد كتب فيهما ضمناً في ثنايا الكتب، وألف فيهما رسائل صغيرة مفردة لكنها لا تفي بالمقصود[2]، وهي بالرغم من ذلك في حكم المفقود، وفي هذا أعظم دافع لإفرادهما ببحث مستقل.

ثالثًا: أنَّ للسلف في هذين الموضوعين أقوالًا كثيرةً نافعة، وهي متناثرة في بطون الكتب، فمن الجدير حقًّا أن تجمع ويعتنى بها وتنسق وتصنف في مكان واحد ليتمَّ الانتفاع بها، وتتسنى الاستفادة التامة منها.

رابعًا: أنَّ هذين الموضوعين متعلقان بأهم مطلب وأعظم غاية وهو الإيمان، الذي فيه عزة الأمة ورفعتها وكمالها وسؤددها، ومتى ما تخلت عنه وضعف فيها هانت وذلت، وتكالبت عليها الشرور، وأشرفت على المهالك، وتداعى عليها الأعداء من كل جانب، ومن تدبر حال الأمة في

---

(١) انظر «الفتاوى» (٦/ ٤٨١، ٤٧٩)، بل لقد أفردها وبسطها رحمه الله في مجلد، ذكر ذلك ابن القيّم في كتابه «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص/ ٢٣) حيث عدّ من مؤلفاته: «رسالة في الإيمان هل يزيد وينقص»، وذكر أنها في مجلد.

(٢) وقفت من خلال كتب التراجم على رسالتين في زيادة الإيمان ونقصانه، الأولى: لعلي ابن محمد بن أبي سعد بن وضاح الشهراياني الحنبلي (ت٦٧٢هـ). انظر (ص/ ٣٤١) من هذه الرسالة، والأخرى: لجلال الدين التباني الحنفي (ت٧٩٣هـ). انظر (ص/ ٣٤٢) من هذه الرسالة، ولا أعرف عن وجودهما شيئًا، وفي مسألة الاستثناء وقفت على ذكر رسالة واحدة لتقي الدين السبكي (ت٧٥٦هـ)، ذكر ملخصها الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٧٨).

هذه الأزمان ورأى ضعفها وهوانها علم ذلك، فلا بد من بيان الإيمان الذي هو سبب العزة وإيضاحه، ولا بد من بيان أسباب زيادته وقوته ونمائه، وأسباب ضعفه ونقصه وزواله، تبصيرًا للأمَّة وتحذيرًا.

خامسًا: أنَّ المبتدعة أهل الأهواء المخالفين لأهل السنة في مسألتينا كثر، ولهم دلائل مختلفة وشبه متنوعة، يخالفون بها الحق ويثيرون الشكوك حوله، فيجب تعريتها وبيان زيفها، وكشف باطلها، لئلا يلتبس الحق بالباطل، وإن من الصدقات المبرورة والأعمال المقبولة إماطة أنواع الأذى الحسية والمعنوية عن جادة المسلمين وسابلتهم.

لهذه الأسباب ولغيرها فضلت الكتابة حول هاتين المسألتين المهمتين، وإني لأرجو الله الكريم أن يكون ما كتبته وافياً نافعاً محققاً للمنشود.

هذا وقد قسمت بحثي هذا إلى مقدِّمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة:

أما المقدمة: فهي هذه، وقد بيَّنت فيها أهميَّة الموضوع وأسباب اختياره وخطّة السير فيه.

وأمَّا التمهيد: فجعلت فيه مبحثين:

المبحث الأول: في تعريف الإيمان لغة وشرعاً وأقوال الطوائف فيه.

المبحث الثاني: في تعريف الزيادة والنقصان من حيث اللغة.

وأمّا الباب الأول: فتحدثت فيه عن قول أهل السنة والجماعة: إن الإيمان يزيد وينقص.

وهو يتكون من أربعة فصول:

الفصل الأول: في أدلتهم من الكتاب والسنة ونقل بعض أقوالهم.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أدلتهم من القرآن الكريم.

المبحث الثاني: أدلتهم من السنة النبوية.

المبحث الثالث: ذكر بعض النقول عنهم في ذلك.

الفصل الثاني: أوجه زيادة الإيمان ونقصانه.

الفصل الثالث: أسباب زيادة الإيمان ونقصانه.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أسباب زيادة الإيمان.

المبحث الثاني: أسباب نقصان الإيمان.

الفصل الرابع: في الكلام على الإسلام عندهم هل يزيد وينقص.

وأمّا الباب الثاني: فتحدثت فيه عن الأقوال المخالفة لقول أهل السنة والجماعة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: قول من قال: الإيمان يزيد وتوقف في النقصان.

الفصل الثاني: قول من قال: الإيمان يزيد ولا ينقص.

الفصل الثالث: قول من قال: الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في ذكر القائلين بهذا القول.

المبحث الثاني: في ذكر أدلتهم وشبههم والرد عليهم.

المبحث الثالث: في بيان موقفهم من النصوص الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه.

الفصل الرابع: في سبب الخلاف في هذه المسألة ونشأته وهل هو حقيقي أو لفظي.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في ذكر سبب نشوء الخلاف في هذه المسألة.

المبحث الثاني: في الكلام على الخلاف في هذه المسألة هل هو عائد إلى الخلاف في تعريف الإيمان أو لا.

المبحث الثالث: في بيان هل الخلاف في هذه المسألة لفظي أو حقيقي.

أما الباب الثالث: فتحدثت فيه عن حكم الاستثناء في الإيمان.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في بيان مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة.

وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: بيان قول أهل السنة والجماعة في الاستثناء ومأخذهم فيه وأدلتهم عليه.

المبحث الثاني: نقل أقوالهم في الاستثناء مع التوفيق بينها.

المبحث الثالث: ما ورد عنهم من تبديع السؤال بـ «أمؤمن أنت».

المبحث الرابع: في حكم الاستثناء في الإسلام.

الفصل الثاني: في بيان قول من قال بوجوب الاستثناء وذكر أدلتهم والرد عليها.

الفصل الثالث: في بيان قول من قال بعدم جواز الاستثناء وذكر أدلتهم والرد عليها.

أما الخاتمة: فقد تحدثت فيها عن خلاصة هذا البحث وأبرز النقاط التي توصلت إليها فيه.

ثم إني في الختام لأشكر الله العليَّ القدير على توفيقه وامتنانه وجوده وإحسانه حيث يسر لي إتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه أن يجعله لوجهه خالصاً ولسنة نبيه ﷺ موافقاً ولعباده نافعاً إنه جواد كريم.

ثم أشكر جميع من أسهم معي في هذا البحث بالرأي والمشورة والنصح والتوجيه، وأخص بالذكر والدي الكريم حفظه الله ورعاه

الشيخ عبد المحسن العباد البدر، فقد قرأت عليه هذا البحث واستفدت من توجيهاته القيمة وإرشاداته السديدة المفيدة، فجزاه الله عني خير الجزاء ورفع مكانته وأجزل مثوبته وأعلى في الجنة درجته إن ربي لسميع الدعاء.

ثم أشكر شيخي الفاضل الأستاذ علي بن ناصر فقيهي على ما بذله لي من نصح وحسن توجيه ورحابة صدر طيلة مدة الإشراف على هذه الرسالة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلاة الله وسلامه على نبيِّه الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه: عبد الرزَّاق بن عبد المحسن البدر

في: ٢٣/ ٥/ ١٤١١هـ



تمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الإيمان لغةً وشرعًا وأقوال الطوائف فيه.

المبحث الثاني: تعريف الزيادة والنقصان.



المبحث الأول

تعريف الإيمان لغة وشرعاً وأقوال الطوائف فيه

الإيمان لغة: مصدر آمن يؤمن إيمانًا فهو مؤمن[1]، وأصل آمن: أأمن بهمزتين لُيِّنت الثانية[2]، وهو من الأمن ضد الخوف[3].

قال الراغب: «أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف»[4].

وقال شيخ الإسلام: «...فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد»[5].

وقد عُرِّف الإيمان في اللغة بعدة تعريفات: فقيل هو التصديق، وقيل هو الثقة، وقيل هو الطمأنينة، وقيل هو الإقرار.

وقد اختار شيخ الإسلام في تعريف الإيمان اللغوي أنَّه بمعنى الإقرار، لأنه رأى لفظة «أقرَّ» أصدق في الدلالة على معنى الإيمان من غيرها من الألفاظ التي فسَّر بها الإيمان، لأمور وأسباب ذكرها رحمه الله، يأتي الإشارة لبعضها، ثم إنه ناقش باستفاضة وافية وبتحقيق متين قول من ادّعى أنَّ الإيمان مرادف للتصديق، وذكر فروقًا بين التصديق والإيمان تمنع دعوى الترادف بينهما، ثم خلص من ذلك إلى أنَّ أولى تفسير لغوي للإيمان هو الإقرار.

---

(١) «تهذيب اللغة» للأزهري (١٥/ ٥١٣).

(٢) «الصحاح» للجوهري (٥/ ٢٠٧١).

(٣) «الصحاح» للجوهري (٥/ ٢٠٧١) و«القاموس المحيط» للفيروز آبادي (ص/ ١٥١٨).

(٤) «المفردات» (ص/ ٣٥).

(٥) «الصارم المسلول» (ص/ ٥١٩).

ويمكن أن نجمل الأمور التي ذكرها شيخ الإسلام في دفع دعوى الترادف بين الإيمان والتصديق في النقاط التالية:

١ـ أنَّ لفظة آمن تختلف عن لفظة صدّق من جهة التعدي، حيث إن آمن لا تتعدَّى إلَّا بحرفٍ إما الباء أو اللام كما في قوله تعالى: ﴿۞ فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾[1]، وقوله: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ﴾[2].

فيقال: آمن به وآمن له، ولا يقال: آمنه إلَّا مِنَ الأَمان الذي هو ضدُّ الإخافة، بخلاف لفظة صدَّق فإنه يصحُّ تعديتها بنفسها فيقال: صدَّقه.

٢ـ أنه ليس بينهما ترادف في المعنى، فإنَّ الإيمان لا يستخدم إلا في الأمور التي يؤتمن فيها المخبر مثل الأمور الغيبية، لأنه مشتق من الأمن، أما الأمور المشاهدة المحسوسة فهذه لا يصلح أن يقال فيها: آمن، وإنما يقال: صدَّق، لأنَّ كلَّ مخبر عن مشاهدة أو غيب يقال له في اللغة: صدقت كما يقال: كذبت، أما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن غائب.

٣ـ أنَّ لفظة «إيمان» في اللغة لا تقابل بالتكذيب، فإذا لم يصدق المخبر في خبره يقال: كذبت، وإذا صدق يقال: صدقت فيقال: صدقناه: أو كذبناه، ولا يقال لكلِّ مخبر: آمنا له أو كذبناه، ولا يقال: أنت مؤمن له أو مكذب له، بل المعروف في مقابلة الإيمان لفظ الكفر، يقال: هو مؤمن أو كافر، والكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق لكن لا أتبعك بل أعاديك وأبغضك وأخالفك ولا أوافقك، لكان كفره أعظم، فلما كان الكفر المقابل للإيمان ليس هو التكذيب فقط، علم أن الإيمان

---

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٢٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.

ليس هو التصديق فقط.

٤ـ أنَّ الإيمان في اللغة مشتقٌّ من الأمن الذي هو ضد الخوف، فآمن أي: صار داخلاً في الأمن، فهو متضمن مع التصديق معنى الائتمان والأمانة كما يدل عليه الاستعمال والاشتقاق، ولهذا قال إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ أي: لا تقرُّ بخبرنا ولا تثق به ولا تطمئن إليه ولو كنا صادقين، لأنهم لم يكونوا عنده ممن يؤتمن على ذلك، فلو صدقوا لم يَأمَن لهم، أما التصديق فلا يتضمَّن شيئًا من ذلك.

فهذه الأمور تدفع دعوى الترادف بين الإيمان والتصديق، كما يظنُّه طائفة من الناس، وبناء عليها فالإيمان ليس هو التصديق فحسب، وإنما هو تصديق وأمن أو تصديق وطمأنينة، وهو متضمن للالتزام بالمؤمن به سواء كان خبرًا أو إنشاء، بخلاف لفظ التصديق المجرد، فمن أخبر غيره بخبر لا يتضمن طمأنينة إلى المخبر لا يقال فيه: آمن له، بخلاف الخبر الذي يتضمن طمأنينة إلى المخبر، والمخبر قد يتضمن خبره طاعة المستمع له وقد لا يتضمّن إلَّا مجرَّد الطمأنينة إلى صدقه، فإذا تضمن طاعة المستمع لم يكن مؤمناً للمخبر إلا بالتزام طاعته مع تصديقه، فإن صدقه دون التزام بطاعته، فهذا يسمى تصديقاً ولا يسمّى إيمانًا[1].

ولهذا فإنَّ اللفظ المطابق لآمن من جهة اللغة هو لفظ أقر، لتوافقه مع لفظ آمن في الأمور المتقدمة، فإن الإيمان مأخوذ من الأمن الذي هو الطمأنينة كما أن لفظ الإقرار مأخوذ من قَرَّ يَقر، وهو قريب من آمن يؤمن، لكن الصادق يُطمأَن إلى خبره والكاذب بخلاف ذلك كما يقال:

---

(١) انظر «الفتاوى» (٧/ ٢٩٠- ٢٩٣) و (٧/ ٥٢٩- ٥٣٤).

الصدق طمأنينة والكذب ريبة، فالمؤمن دخل في الأمن كما أن المقر دخل في الإقرار، ولفظ الإقرار يتضمن الالتزام، ثم إنه يكون على وجهين:

أحدهما: الإخبار، وهو من هذا الوجه كلفظ التصديق والشهادة ونحوهما، وهذا الإقرار الذي يذكره الفقهاء في كتاب الإقرار.

والثاني: إنشاء الالتزام كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾﴾[1]، وليس هو هنا بمعنى الخبر المجرد؛ فإنه سبحانه قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾، فهذا الالتزام للإيمان والنصر للرسول، وكذلك لفظ الإيمان فيه إخبارٌ وإنشاءٌ والتزامٌ بخلاف لفظ التصديق المجرد[2].

ولذا فالإيمان لغة هو الإقرار، لأن التصديق إنما يطابق الخبر فقط، وأما الإقرار فيطابق الخبر والأمر، ولأنَّ قرَّ وآمن متقاربان، فالإيمان دخول في الأمن، والإقرار دخول في القرار[3].

لهذه الأسباب ولغيرها رأى شيخ الإسلام رحمه الله أن أصلح تعريف للإيمان من جهة اللغة هو الإقرار.

قال رحمه الله: «ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق، والإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق وعمل القلب الذي هو الانقياد»[4].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٨١.

(٢) انظر «الفتاوى» (٧/ ٥٣٠، ٥٣١).

(٣) انظر «الفتاوى» (٧/ ٦٣٧).

(٤) «الفتاوى» (٧/ ٦٣٨).

وقال رحمه الله: «... فكان تفسيره بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق، مع أن بينهما فرقاً»[1].

فالمختار إذًا أنَّ لفظة «آمن» لغة بمعنى «أقرَّ»، والإيمان لغة هو الإقرار القلبي، وهذا الإقرار مشتمل على أمرين:

١ـ اعتقاد القلب، وهو تصديقه بالأخبار.

٢ـ عمل القلب، وهو إذعانه وانقياده للأوامر.

هذا من جهة اللغة.

أمَّا شرعًا: فهو عند أهل السنة والجماعة قول وعمل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض بيانه لعقيدة أهل السنة والجماعة وأصولهم التي اتفقوا عليها: «ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح»[2].

فهذه خمسة أمورٍ اشتمل عليها مسمَّى الإيمان عند أهل السنة والجماعة: قول القلب، وعمله، وقول اللسان، وعمله، وعمل الجوارح.

والأدلة على دخول هذه الأمور في مسمى الإيمان كثيرة وفيرة، وفيما يلي ذكر بعضها:

أوَّلًا: قول القلب، وهو تصديقه وإيقانه، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٢٩١).

(٢) «العقيدة الواسطية» لابن تيمية (ص/ ١٦١) بشرح الهراس.

(٣) سورة الزمر، الآيتان: ٣٣ - ٣٤ .

إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾﴾[1]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾[2]، وقال تعالى في المرتابين الشاكِّين: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾[3].

وفي حديث الشفاعة: «يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه من الخير ما يزن شعيرة»[4]، وغير ذلك من الأدلة.

ثانيًا: قول اللسان، وهو النطق بالشهادتين؛ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، والإقرار بلوازمهما، قال الله تعالى: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾[5]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَـٰبٍ﴾[7]، وقال تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾﴾[8]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٧٥.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١٥.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٦٧.

(٤) رواه البخاري (١٣/ ٤٧٣)، ومسلم (١/ ١٧٧).

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(٦) سورة القصص، الآية: ٥٣.

(٧) سورة الشورى، الآية: ١٥.

(٨) سورة الزخرف، الآية: ٨٦.

تَحْزَنُونَ ﴿١٣﴾﴾[1]، وقال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله...»[2]، وما في معنى هذا من النصوص.

ثالثًا: عمل القلب، وهو النية والإخلاص والمحبة والانقياد والإقبال على الله عز وجل والتوكل عليه ولوازم ذلك وتوابعه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾[3]، وقال: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[4]، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[5]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ﴿٦٠﴾﴾[6]، وغير ذلك من النصوص الدالة على وجوب التوكل والخوف والرجاء والخشية والخضوع والإنابة وغير ذلك من أعمال القلوب، وهي كثيرة جداً في الكتاب والسنة.

رابعًا: عمل اللسان، وهو العمل الذي لا يؤدى إلا به كتلاوة القرآن وسائر الأذكار من التسبيح والتحميد والتكبير والدعاء والاستغفار وغير ذلك من الأعمال التي تؤدَّى باللسان، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ

---

(١) سورة الأحقاف، الآية: ١٣.

(٢) رواه البخاري (١/ ٧٥ فتح) ومسلم (١/ ٥٣).

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٢.

(٤) سورة الليل، الآية: ٢٠.

(٥) سورة الأنفال، الآية: ٢.

(٦) سورة المؤمنون، الآية: ٦٠.

﴿تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ٢٩﴾[1]، وقال: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾[2]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ٤١ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ٤٢﴾[3]، وقال: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ٢٠﴾[4]، وغير ذلك من نصوص الشرع الدالَّة على أعمال اللسان والطاعات التي تؤدى به.

خامسًا: عمل الجوارح، وهو العمل الذي لا يؤدى إلا بها مثل القيام والركوع والسجود والمشي في مرضاة الله، كنقل الخطا إلى المساجد وإلى الحج والجهاد في سبيل الله، وغير ذلك من الأعمال التي تؤدى بالجوارح، قال الله تعالى: ﴿...وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ٢٣٨﴾[5]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۩ ٧٧ وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ...﴾[6]، وقال تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ٦٣ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ٦٤﴾[7]، والنصوص في هذا كثيرة جدًّا[8].

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٢٩.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٢٧.

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان: ٤١ ـ ٤٢.

(٤) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٨.

(٦) سورة الحج، الآيتان: ٧٧ – ٧٨.

(٧) سورة الفرقان، الآيتان: ٦٣ – ٦٤.

(٨) انظر «معارج القبول» للشيخ حافظ حكمي (٢/ ١٧ وما بعدها).

قال محمد بن حسين الآجريّ في باب «القول بأن الإيمان تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمنًا إلَّا أن يجتمع فيه هذه الخصال الثلاث» قال: «اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح.

ثمَّ اعلموا أنه لا تجزىء المعرفة بالقلب والتصديق إلَّا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقًا، ولا تجزىء معرفة القلب ونطق اللسان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الثلاث الخصال كان مؤمناً، دل على ذلك الكتاب والسنة وقول علماء المسلمين...»[1].

ثمَّ ساق من النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار السلفية ما يدل على ذلك ويؤيده.

هذا هو تعريف الإيمان عند أهل السنَّة والجماعة، أما الطوائف الأخرى فيمكن تقسيم قولهم في الإيمان إلى قسمين: قسم يدخلون العمل في الإيمان ويرون أنه كلٌّ واحد لا يتجزّأ؛ إذا ذهب بعضُه ذهب كلُّه، وقسم يخرجون العمل من الإيمان وهم أقسام ويجمعهم وصف الإرجاء.

أمَّا أهل القسم الأوّل فهم الخوارج والمعتزلة، يقولون: إنّ الإيمان قول واعتقاد وعمل، لكن الإيمان عندهم كلٌّ واحدٌ لا يتجزّأ، إذا ذهب بعضه ذهب كلّه، فمن أخل بشيء من الأعمال ذهب إيمانه باتفاق الطائفتين، وهو كافر عند الخوارج، وفي منزلة بين المنزلتين عند المعتزلة[2].

---

(١) «الشريعة» للآجري (ص/ ١١٩)، وانظر «شرح اعتقاد أهل السنة» للألكائي (٤/ ٨٣٢).

(٢) انظر «الفتاوى» لابن تيمية (١٣/ ٤٨).

وفساد هذا القول ظاهر، فإنَّ نصوص الكتاب والسنَّة الدالَّة على تبعض الإيمان وتفاضله وزيادته ونقصانه كثيرة جدًّا، وسيأتي بسطها إن شاء الله في هذا البحث.

وأمَّا أهل القسم الثاني وهم المرجئة، فهؤلاء ثلاثة أصناف:

١ـ صنف يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر المرجئة، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه.

٢ـ وصنف يقولون: هو مجرَّد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرَّامية.

٣ـ وصنف يقولون: هو تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم[1].

وأبعدُ هذه الأقوال وأكثرها فسادًا قول جهم ومن اتبعه: أن الإيمان مجرَّد المعرفة القلبية، فإن لازم هذا القول أن يكون إبليس وفرعون وغيرهما من رؤوس الضلال مؤمنين كاملي الإيمان، ثم يليه في الفساد قول الكرَّامية: أن الإيمان هو قول اللسان فقط، ويلي هذا القول قول مرجئة الفقهاء أنَّ الإيمان اعتقاد في القلب وقول باللسان.

وجميع هذه الأقوال مباينةٌ للحقِّ مخالفة للصواب الوارد في الكتاب والسنة، والمنقول عن سلف الأمة في تعريف الإيمان وأنه شامل للأقوال والاعتقادات والأعمال، وقد ذكرت من أدلتهم على ذلك آنفًا ما يكفي في بيان المقصود ويفي ببيان المنشود، فإذا علم أن قولهم هو الحق الذي لا ريب فيه يعلم أن قول غيرهم هو الباطل الذي لا ريب فيه، وبطلانه

---

(١) انظر «الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ١٩٥).

وفساده يكون بحسب بعده عن الحق الوارد في الكتاب والسنة.

ثمَّ ليعلم في ختام هذا القول المقتضب في أقوال الناس في تعريف الإيمان أن الخطأ في اسم الإيمان ليس كالخطأ في اسم محدث، ولا كالخطأ في غيره من الأسماء؛ لأن أحكام الدنيا والآخرة متعلقة باسم الإيمان والإسلام والكفر والنفاق[1]، وهذا يؤكِّد وجوب فهم الإيمان فهمًا صحيحًا مستمدًّا من الكتاب والسنَّة دون إفراط أو تفريط، وقد أثبت فيما سبق أنه لا صواب في ذلك غير قول أهل السنة والجماعة، وبالله التوفيق.

---

(١) انظر «الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٣٩٥)، و«لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (١/ ٤٣٠).



المبحث الثاني
تعريف الزيادة والنقصان

قبل الشروع في ذكر ما يتعلق بزيادة الإيمان ونقصانه من أقوال وأدلة يحسن أن أعرِّف بمعناهما من حيث اللغة، فأقول:

الزيادة: هي مصدر زاد يزيد زيدًا وزيادة، فازداد.

يقولون: زدته أزيده زيدًا وزيادة، فازداد.

وهو أصل يدل على الفضل، وقيل: النمو وهو الزيادة على الشيء من جنسه، أي: أن ينضم إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر، وهي نوعان:

زيادة محمودة: كزيادة العلم والإيمان والصحة، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[1]، وقوله: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾[2]، أي: أعطاه من العلم والجسم قدراً زائداً على ما أعطى أهل زمانه.

وزيادة مذمومة: كالزيادة على الكفاية، كالزائد على الكفاية كزائد الأصابع، والزوائد في قوائم الدابة، وزيادة الكبد، ومن هذا النوع قول الله تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾[3]، وقوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَـٰفِرُونَ﴾[4]، فهذه زيادة فيما لا خير فيه فهي مذمومة[5].

---

(١) سورة يونس، الآية: ٢٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٤) سورة التوبة، الآية: ١٢٥.

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري (٢/ ٤٨١) و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس =

النقصان: هو مصدر نقص ينقص نقصًا ونقصانًا، والنون والقاف والصاد كلمة واحدة يراد بها خلاف الزيادة، أو الخسران في الحظ.

والنقصان يكون مصدرًا، ويكون قدر الشيء الذاهب من المنقوص، وهو اسم له، فتقول: نقصان الشيء، كذا، أي: قدر الذاهب منه.

مما جاء في التنزيل من هذه المادة، قوله تعالى: ﴿وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ﴾[1]، وقوله: ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾[2]، أي: وافيًا كاملًا[3].

التفاضل: سترد هذه الكلمة كثيرًا في هذا البحث، فمن المناسب تعريفها هنا، فالتفاضل هو: مصدر فضل يفضل فضلًا، والفاء والضاد واللام أصل صحيح يدل على زيادة في شيء، وهو ضد النقص.

وهو ضربان: محمود كفضل العلم والحلم، ومذموم كفضل الغضب على ما يجب أن يكون عليه، والفضل في المحمود أكثر استعمالًا، والفضول في المذموم.

وتفاضل: اسم مفاعلة من فضل، ومعناه حصول الشيء وتزايده تدريجًا[4].

= (٣/ ٤٠)، و«المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص/ ٢١٦)، و«بصائر ذوي التمييز» للفيرزآبادي (٣/ ١٥٠)، و«فتح البيان في مقاصد القرآن» لصديق حسن خان (٤/ ٢٢٠).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٥٥.

(٢) سورة هود، الآية: ١٠٩.

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (٣/ ١٠٥٩)، و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٥/ ٤٧٠)، و«المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص/ ٥٠٣)، و«بصائر ذوي التمييز» للفيروزآبادي (٥/ ١١٤).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (٥/ ١٧٩١)، و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٤/ ٥٠٨)، و«المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص/ ٣٨١)، و«بصائر ذوي التمييز» للفيروز آبادي (٤/ ١٩٦).

الباب الأول

في قول أهل السنة والجماعة
إن الإيمان يزيد وينقص

ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: في أدلتهم من الكتاب والسنة ونقل بعض أقوالهم.

الفصل الثاني: أوجه زيادة الإيمان ونقصانه.

الفصل الثالث: أسباب زيادة الإيمان ونقصانه.

الفصل الرابع: في الكلام على الإسلام عندهم هل يزيد وينقص.



الفصل الأول

أدلَّتهم من الكتاب والسنة على زيادة الإيمان ونقصانه ونقل بعض أقوالهم في ذلك

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أدلتهم من الكتاب.

المبحث الثاني: أدلتهم من السنة.

المبحث الثالث: نقل بعض أقوالهم في ذلك.

المبحث الأول

أدلَّة زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب

لقد جاء في كتاب الله عز وجل نصوصٌ كثيرة تدلُّ على زيادة الإيمان ونقصانه وأن أهله متفاضلون فيه بعضهم أكمل إيماناً من بعض، منهم السابق بالخيرات، ومنهم المقتصد، ومنهم الظالم لنفسه، منهم المحسن، ومنهم المؤمن، ومنهم المسلم، ليسوا في الدين سواء في مرتبة واحدة، بل فضل الله بعضهم على بعض ورفع بعضهم فوق بعض درجات.

وقبل الشروع في ذكر هذه الأدلة القرآنية الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه أودّ التنبيه على نقطة هامة، وهي:

أنَّ كل دليل دلَّ على زيادة الإيمان فهو يدلُّ على نقصانه، وكذا العكس، فما دلَّ على نقصان الإيمان فهو يدلُّ على زيادته، فالآيات التي أوردها هنا وظاهرها الدلالة على زيادة الإيمان فقط، فهي تدل على نقص الإيمان باللزوم، وذلك لأن الزيادة تستلزم النقص، ولأن ما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقص، ولأن الزيادة لا تكون إلا عن نقص.

ولهذا فإنَّا نجد أهل العلم كثيراً ما يستشهدون بأدلة زيادة الإيمان على نقصانه وكذا العكس للأسباب المتقدمة، وتأمل ـ مثالاً على ذلك ـ صنيع البخاري في «صحيحه»، فقد أورد بعض الآيات المصرحة بزيادة الإيمان في باب «زيادة الإيمان ونقصانه» مستدلاً بها على الزيادة والنقصان معاً.

قال ابن حجر في شرحه لهذا الباب: «...ثمَّ شرع المصنِّف يستدلُّ لذلك بآيات من القرآن مصرحة بالزيادة، وبثبوتها يثبت المقابل، فإن كل قابل للزيادة قابل للنُّقصان ضرورة»[1].

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٤٧)، وذكر نحوه القسطلاني في شرحه للصحيح (١/ ١١١).

وقال في موضع آخر مبيِّنًا أنَّ الزيادة مستلزمة للنَّقص: «والاستدلال بهما ـ أي: الآيتين في الباب ـ نصٌّ في الزيادة وهو يستلزم النقص»[1].

وقال الكرماني مجيبًا على ما قد يستشكل من استدلال البخاري بالآيات على الزيادة والنقصان معًا مع أنها نص في الزيادة فقط: «..فإن قلت: هذه الآيات دلّت على الزيادة فقط، والمقصود بيان الزيادة والنقصان كليهما، قلت: كل ما قبل الزيادة لا بد وأن يكون قابلاً للنقصان ضرورة»[2].

أما النقول عن أهل العلم في هذا فكثيرة:

قال الإمام أحمد رحمه الله: «إن كان قبل زيادته ـ أي الإيمان ـ تامًّا فكما يزيد كذا ينقص»[3].

وقال أبو محمد بن حزم في «فِصَله»: «فإذ قد وضح وجود الزيادة في الإيمان ... فبالضرورة ندري أنَّ الزيادة تقتضي النَّقص ضرورة ولا بدّ، لأنّ معنى الزيادة إنما هي عدد مضاف إلى عدد، وإذا كان ذلك فذلك العدد المضاف إليه هو بيقين ناقص عند عدم الزيادة فيه...»[4].

وقال ابن بطَّال في شرحه لبعض الآيات الدالة على زيادة الإيمان نصًّا: «فإيمان من لم تحصل له الزيادة ناقص»[5].

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٠٤).

(٢) «شرح صحيح البخاري» للكرماني (١/ ٧١)، ونقله عنه العيني في شرحه للبخاري (١/ ١١١).

(٣) رواه الخلال في «السنة» (٢/ ٦٨٨، ح١٠٣٠).

(٤) «الفصل» (٣/ ٢٣٧).

(٥) نقله عنه النووي في «شرح مسلم» (١/ ١٤٦).

وقال البيهقي بعد أن ذكر جملة من الآيات المصرِّحة بزيادة الإيمان: «فثبت بهذه الآيات أن الإيمان قابل للزيادة، وإذا كان قابلاً للزيادة فعدمت الزيادة كان عدمها نقصانًا»[1].

وقال: «وإذا قبل الزيادة قبل النقص»[2].

وقال أبو الفضل التميمي[3] في رسالته التي أملاها في ذكر معتقد الإمام أحمد[4] - وإن كان قد غلط في مواضع منها فيما نسبه للإمام - قال: «...وما جاز عليه الزيادة جاز عليه النَّقص»[5].

وقال البغدادي بعد أن ذكر الآيات المصرحة بزيادة الإيمان: «..ففي هذه الآيات الست تصريح بأن الإيمان يزيد، وإذا صحت الزيادة فيه كان الذي زاد إيمانه قبل الازدياد أنقص إيماناً منه في حال الازدياد»[6].

ومن علماء عصرنا يقول العلامة الشيخ محمد العثيمين حفظه الله: «وكلُّ نص يدلّ على زيادة الإيمان فإنه يتضمن الدلالة على نقصه وبالعكس، لأنَّ الزيادة والنقص متلازمان لا يعقل أحدهما بدون الآخر»[7].

---

(١) «شعب الإيمان» (١/ ١٦٠).

(٢) «الاعتقاد» (ص/ ١١٦).

(٣) هو الإمام الفقيه أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٤١٠ هـ. انظر ترجمته في «السير» للذهبي (١٧/ ٢٧٣).

(٤) طبعت في آخر «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ٢٩١-٣٠٧)، وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه الرسالة في «درء التعارض» (٢/ ١٧)، و«الفتاوى» (٦/ ٥٣)

(٥) آخر «طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٠٢).

(٦) «أصول الدين» (ص/ ٢٥٣).

(٧) «فتح رب البرية بتلخيص الحموية» (ص/ ٦٣).

وبهذا يعلم أنَّ كلَّ دليل أورده هنا وهو نصٌّ في زيادة الإيمان، يعدُّ دليلًا على الزيادة والنقصان معًا لزومًا وكذا العكس، وبالله التوفيق.

وفيما يلي أسوق بعض ما جاء في كتاب الله من أدلَّة على زيادة الإيمان ونقصانه مع بيانها، وبيان وجه دلالتها على المقصود، وهي على أنواع:

أوَّلاً ـ آيات فيها التصريح بزيادة الإيمان:

جاء في كتاب الله في ستة مواضع منه، التصريح بزيادة الإيمان، وذلك في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾[1]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾[2]، وقوله: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ إِيمَـٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾[3]، وقوله: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَـٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَـٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴿٢٢﴾﴾[4]، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٤﴾﴾[5]، وقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَـٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَـٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٧٣.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٢.

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٢٤.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٢٢.

(٥) سورة الفتح، الآية: ٤.

ءَامَنُوٓاْ إِيمَـٰنًاۙ﴾[1].

فهذه ستة مواضع من كتاب الله عزَّ وجلّ صرَّح فيها سبحانه بزيادة الإيمان، وهذا من أوضح الأدلة وأظهرها على زيادة الإيمان، بل لا أدل منه على ذلك.

وقد استدلَّ بهذه الآيات على زيادة الإيمان ونقصانه علماء المسلمين من أهل السنة والجماعة.

قيل لسفيان بن عيينة الإيمان يزيد وينقص قال: أليس تقرؤون: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا﴾[2]، ﴿وَزِدْنَـٰهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾﴾[3] في غير موضع، قيل: فينقص؟ قال: ليس شيء يزيد إلَّا وهو ينقص[4].

وعقد البخاريُّ في «صحيحه» بابًا في زيادة الإيمان ونقصانه أورد فيه بعض هذه الآيات[5].

قال ابن بطَّال عند شرحها: «مذهب جماعة أهل السنة من سلف الأمة وخلفها أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، والحجة على زيادته ونقصانه ما أورده البخاري من الآيات أي المصرحة بزيادة الإيمان ثم قال: فإيمان من لم تحصل له الزيادة ناقص»[6].

وقال ابن كثير عند تفسيره للآية الثانية من سورة الأنفال: «..وقد

---

(١) سورة المدثر، الآية: ٣١.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٧٣.

(٣) سورة الكهف، الآية: ١٣.

(٤) رواه الآجري في «الشريعة» (ص/ ١١٧)، وابن بطة في «الإبانة» (برقم: ١١٤٢)، ورواه الخلال بنحوه في «السنة» (برقم: ١٠٤٢).

(٥) «صحيح البخاري» مع «الفتح» (١/ ١٠٣).

(٦) نقله النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٤٦).

استدلَّ البخاري وغيره من الأئمة بهذه الآية وأشباهها على زيادة الإيمان وتفاضله في القلوب كما هو مذهب جمهور الأمة، بل قد حكى الإجماع عليه غير واحد من الأئمة كالشافعي وأحمد بن حنبل وأبي عبيد كما بينا ذلك مستقصى في أول شرح البخاري»[1].

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗا ...﴾[2]: «وهذه الآية من أكبر الدلائل على أنَّ الإيمان يزيد وينقص كما هو مذهب أكثر السلف والخلف من أئمة العلماء»[3].

وممن استدل بهذه الآيات من أهل العلم الآجريّ في «الشريعة» حيث عقد باباً في ذكر ما دل على زيادة الإيمان ونقصانه، أورد فيه جملة من الأحاديث والآثار الدالَّة على ذلك ثمّ قال: «كلّ هذه الآثار تدلُّ على زيادة الإيمان ونقصه، وسنذكر من القرآن ما يدل على ما قلنا، وهذا طريق من أراد الله الكريم به خيرًا...»، فذكر جملة من هذه الآيات ثم قال: «...وهذا في القرآن كثير»[4].

وعقد اللَّالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» باباً في سياق ما جاء في القرآن والسنة من أدلة على زيادة الإيمان ونقصانه أورد فيه جملة من هذه الآيات[5].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢/ ٢٨٥).

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٢٤.

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢/ ٤٠٢).

(٤) «الشريعة» للآجري (١١٦).

(٥) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للَّالكائي (٣/ ١٨).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والزيادة قد نطق بها القرآن في عدة آيات، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا...﴾[1]، وهذه زيادة إذا تُليت عليهم الآيات أي: وقت تُليت ليس هو تصديقهم بها عند النزول، وهذا أمر يجده المؤمن إذا تليت عليه الآيات زاد في قلبه بفهم القرآن ومعرفة معانيه من علم الإيمان ما لم يكن، حتى كأنه لم يسمع الآية إلا حينئذ، ويحصل في قلبه من الرغبة في الخير والرهبة من الشر ما لم يكن، فزاد علمه بالله ومحبته لطاعته، وهذه زيادة الإيمان، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾[2]، فهذه الزيادة عند تخويفهم بالعدو لم تكن عند آية نزلت فازدادوا يقيناً وتوكلاً على الله، وثباتاً على الجهاد وتوحيداً بألا يخافوا المخلوق، بل يخافون الخالق وحده، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾[3]، وهذه الزيادة ليس مجرد التصديق بأن الله أنزلها، بل زادتهم إيمانًا بحسب مقتضاها، فإن كانت أمراً بالجهاد أو غيره ازدادوا رغبة، وإن كانت نهيا عن شيء انتهوا عنه فكرهوه، ولهذا قال: ﴿وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾، والاستبشار غير مجرد التصديق... وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾[4]،

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٧٣.

(٣) سورة التوبة، الآيتان: ١٢٥-١٢٦.

(٤) سورة الفتح، الآية: ٤.

وهذه نزلت لما رجع النبيُّ ﷺ وأصحابه من الحديبية، فجعل السكينة موجبة لزيادة الإيمان، والسكينة طمأنينة في القلب غير علم القلب وتصديقه..»[1].

وقال ابن سعدي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ۗ﴾[2]: «وفي هذا دليل على زيادة الإيمان ونقصه كما قاله السلف الصالح، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَـٰنًا﴾[3]، ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾[4]، ويدل عليه أيضاً الواقع فإن الإيمان قول القلب واللسان وعمل القلب واللسان والجوارح، والمؤمنون متفاوتون في هذه الأمور أعظم تفاوت»[5].

وقال الألوسي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾: «وهذا أحد أدلَّة من ذهب إلى أنَّ الإيمان يزيد وينقص، وهو مذهب الجم الغفير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين وبه أقول، لكثرة الظواهر الدالة على ذلك من الكتاب والسنة من غير معارض لها عقلاً، بل قد احتج عليه بعضهم بالعقل أيضاً، وذلك أنه لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان لكان إيمان آحاد الأمة بل المنهمكين في الفسق والمعاصي مساوياً لإيمان الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام واللازم باطل فكذا الملزوم»[6].

---

(١) «الإيمان» (ص/ ٢١٥، ٢١٦).

(٢) سورة مريم، الآية: ٧٦.

(٣) سورة المدثر، الآية: ٣١.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٢.

(٥) «تفسير ابن سعدي» (٥/ ٣٣).

(٦) «روح المعاني» (٩/ ١٦٥).

ثانياً. آيات فيها التصريح بزيادة الهدى:

والهدى من الإيمان وقد جاء ذلك في القرآن في ثلاثة مواضع، وهي: قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ۗ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا ﴿٧٦﴾﴾[1]. وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ﴿١٧﴾﴾[2]، وقوله في أصحاب الكهف: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾﴾[3].

فهذه الآيات فيها تصريح الحقِّ سبحانه بزيادة الهدى، والهدى من الإيمان كما دل على ذلك كتاب الله في نحو قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾[4]، وقوله: ﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ﴾[5]، وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾[6] وغيرها من الآيات.

فإخبار الله سبحانه بزيادة الهدى دليل على زيادة الإيمان، ولهذا استدلَّ أهل العلم بهذه الآيات على زيادة الإيمان ونقصانه، كما قال ابن كثير رحمه الله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَزِدْنَٰهُم هُدًى﴾[7]: «واستدلَّ بهذه الآية وأمثالها غير واحد من الأئمة كالبخاري وغيره ممن ذهب إلى زيادة الإيمان

---

(١) سورة مريم، الآية: ٧٦.

(٢) سورة محمد، الآية: ١٧.

(٣) سورة الكهف، الآية: ١٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٣٧.

(٥) سورة عمران، الآية: ٢٠.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٢٥.

(٧) سورة الكهف، الآية: ١٣.

وتفاضله وأنه يزيد وينقص»[1].

وهذه الآيات الدالة على زيادة الهدى هي نظير الآيات المتقدمة الدالة على زيادة الإيمان.

قال ابن جرير الطبري عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗىۗ﴾[2]: «يقول تعالى ذكره: ويزيد الله من سلك قصد المحجَّة واهتدى لسبيل الرشد، فآمن بربِّه، وصدق بآياته، فعمل بما أمره به، وانتهى عما نهاه عنه هدى بما يتجدَّد له من الإيمان بالفرائض التي يفرضها عليه، ويقر بلزوم فرضها إياه ويعمل بها، فذلك زيادة من الله في اهتدائه بآياته هدى على هداه، وذلك ن ظير قوله: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾[3]»[4].

ثالثاً. إخباره سبحانه بزيادة الخشوع:

وذلك في موضع واحد من كتابه، وهو قوله تعالى في وصف الذين أوتوا العلم من أهل الكتاب: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ يَبۡكُونَ وَيَزِيدُهُمۡ خُشُوعٗا۩ ﴿١٠٩﴾﴾[5].

فإخباره سبحانه بزيادة الخشوع دليل على زيادة الإيمان، لأن الخشوع من الإيمان كما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٧٤).

(٢) سورة مريم، الآية: ٧٦.

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٢٤.

(٤) «جامع البيان» (٩/ ١١٩).

(٥) سورة الإسراء، الآية: ١٠٩.

صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾﴾[1]، وقوله: ﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أعمال القلوب مثل محبة الله ورسوله، وخشية الله تعالى ورجائه، ونحو ذلك، هي كلها من الإيمان، كما دل على ذلك الكتاب والسنة واتفاق السلف، وهذا يتفاضل الناس فيه تفاضلاً عظيماً»[3].

قال ابن جرير في بيان معنى ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾[4]: «أي: ويزيدهم ما في القرآن من المواعظ والعبر خشوعًا، يعني خضوعًا لأمر الله وطاعته، واستكانة له»[5].

وقال ابن كثير: «أي: إيماناً وتسليماً كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ﴿١٧﴾﴾»[6].

رابعًا ـ إخباره سبحانه بتفضيله بعض المؤمنين على بعض:

كما في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ

---

(١) سورة المؤمنون، الآيتان: ١ – ٢.

(٢) سورة الحديد، الآية: ١٦.

(٣) «الإيمان» (ص/ ٢٢٢).

(٤) سورة الإسراء، الآية: ١٠٩.

(٥) «جامع البيان» (٩/ ١٨١).

(٦) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٦٨).

ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾﴾[1]، وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾﴾[2]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥﴾﴾[3]، وقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[4]، ونحوها من الآيات.

فهذه من أوضح الأدلَّة على زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهله فيه، فبعضهم أقوى إيمانًا من بعض، وتفضيل الله لهم وتمييزه بينهم إنَّما هو بإيمانهم وطاعتهم له لا بحسن صورهم أو كثرة أموالهم أو غير ذلك مما قد يكون معيارًا للتفضيل عند الناس.

قال ابن بطَّة رحمه الله في «إبانته» بعد أن ذكر بعض هذه الآيات: «فقد علم أهل العلم والعقل أنَّ السابق أفضل من المسبوق والتابع دون المتبوع، وأن الله عز وجل لم يفضل الناس بعضهم على بعض برشاقة الأجسام ولا بصباحة الوجه، ولا بحسن الزيّ وكثرة الأموال، ولو كانوا بذلك متفاضلين لَـما كانوا به عنده ممدوحين، لأنَّ ذلك ليس هو بهم ولا من فعلهم، فعلمنا أن العلوَّ في الدرجات والتفاضل في المنازل إنما هو بفضل الإيمان وقوة اليقين والمسابقة إليه بالأعمال الزاكية والنيات الصادقة من القلوب الطاهرة..، فهذا وأشباهه في كتاب الله يدل على زيادة الإيمان

(١) سورة النساء، الآيتان: ٩٥- ٩٦.

(٢) سورة الحديد، الآية: ١٠.

(٣) سورة النمل، الآية: ١٥.

(٤) سورة التوبة، الآية: ١٠٠.

ونقصانه، وتفاضل المؤمنين بعضهم على بعض وعلوهم في الدرجات..، ولو كان الإيمان كله واحداً لا نقصان له ولا زيادة لم يكن لأحد على أحد فضل»[١].

ثمَّ قال رحمه الله: «وبذلك فضَّل الله أوائل هذه الأمة على أواخرها، ولو لم يكن للسابقين بالإيمان فضل على المسبوقين لَلَحِقَ آخر هذه الأمة أولها في الفضل ولتقدمهم، إذ لم يكن لمن سبق إلى الله فضل على من أبطأ عنه، ولكن بدرجات الإيمان قدم السابقون، وبالإبطاء عن الإيمان أخّر المقصرون...»، إلى أن قال: «..ألا ترى يا أخي رحمك الله كيف ندب الله المؤمنين إلى الاستباق إليه فقال تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ...﴾[٢] الآية، وقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ...﴾[٣] الآية، فبدأ بالمهاجرين الأولين على درجاتهم في السبق، ثمَّ ثنَّى بالأنصار على سبقهم، ثم ثلث بالتابعين لهم بإحسان، فوضع كلَّ قوم على درجاتهم ومنازلهم عنده...» إلى أن قال: «..فهذه درجات الإيمان ومنازله تفاضل الناس بها عند الله واستبقوا إليه بالطاعة بها فالإيمان هو الطاعة، وبذلك فضل الله المهاجرين والأنصار، لأنهم أطاعوا الله ورسوله...» إلى أن قال: «..فالإيمان يا أخي ـ رحمك الله ـ هو القول والعمل هو الطاعة، والقول تبع للطاعة والعمل، والناس يتفاضلون فيه على حسب مقادير عقولهم ومعرفتهم بربهم وشدة اجتهادهم في السبق بالأعمال الصالحة إليه»[٤].

---

(١) «الإبانة» لابن بطة (٢/ ٨٣٦).

(٢) سورة الحديد، الآية: ٢١.

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٠٠.

(٤) «الإبانة» لابن بطة (٢/ ٨٣٧- ٨٤٠).

وقال أبو عبدالله محمد بن أبي زمنين: «ومن قول أهل السنة أن الإيمان درجات ومنازل يتم ويزيد وينقص، ولولا ذلك استوى الناس فيه ولم يكن للسابق فضل على المسبوق، وبرحمة الله وبتمام الإيمان يدخل المؤمنون الجنة، وبالزيادة يتفاضلون في الدرجات: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ۝﴾[1]، ومثل هذا في القرآن كثير»[2].

والآيات المتقدِّمة في صدر هذا النوع دلّت بمنطوقها على تفاضل أهل الإيمان فيه، وليس فيها تصريح بزيادة الإيمان ونقصانه، فوجه دلالة الآيات على زيادة الإيمان ونقصانه يؤخذ من مفهوم الآيات دون منطوقها، إذ إن فيها إخباراً بتفاضل أهل الإيمان فيه، وقد سبق بيان أن تفاضلهم إنما يكون بالإيمان دون غيره، فيفهم من هذا أن الإيمان يزيد وينقص، فمن زاده الله إيماناً أفضل ممن هو دونه في الإيمان، فالتفاضل بينهم في الإيمان حصل لكون إيمانهم يزيد وينقص والله أعلم.

قال ابن عبد البرّ: «الإيمان مراتب بعضها فوق بعض، فليس الناقص فيه كالكامل»[3].

خامسًا ـ إخباره سبحانه بتفاضل درجات المؤمنين في الجنَّة:

فهذا مما يدلُّ على زيادة الإيمان، فتفاضلهم في درجات الجنة سببه تفاضلهم في الإيمان، فمن كان إيمانه أشد وأقوى كان أعلى درجة وأرفع من غيره، قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٢١.

(٢) «أصول السنة» لابن أبي زمنين (٢/ ٧٧٦).

(٣) «التمهيد» (٩/ ٢٤٤)، وانظر «الفتاوى» لابن تيمية (١٢/ ٤٧٤).

وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾[1]، وقال: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْـَٔاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَـٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴿٢١﴾﴾[2]، وقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ ۚ﴾[3]، وقال: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾﴾[4]، وذكر بعض أوصافهما، ثمَّ قال: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾﴾[5]، وذكر بعض أوصافهما، وذكر سبحانه نحو هذا في سورة الواقعة، وجاء في السُّنَّة نحو هذا كثير، فهذا وأشباهه من أعظم الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه، وقد ميز الله بين درجات الجنة، وجعلها درجات بعضها أرفع من بعض، لأنَّ المؤمنين ليسوا سواء في إيمانهم بالله، بل بعضهم أعظم وأشد وأقوى إيماناً من بعض.

قال ابن حِبَّان رحمه الله: «فمن أتى بالإقرار الذي هو أعلى شعب الإيمان، ولم يدرك العمل ثمَّ مات أدخل الجنة، ومن أتى بعد الإقرار من الأعمال قل أو كثر أدخل الجنة، جنة فوق تلك الجنة، لأن من كثر عمله علت درجاته وارتفعت، لا أن الكل من المسلمين يدخلون جنة واحدة، وإن تفاوتت أعمالهم وتباينت، لأنها جنان كثيرة، لا جنة واحدة»[6].

وقال شيخ الإسلام: «فدرجة المؤمن القويِّ في الجنة أعلى وإن كان كل منهم كمل ما وجب عليه»[7].

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٤.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٢١.

(٣) سورة المجادلة، الآية: ١١.

(٤) سورة الرحمن، الآية: ٤٦.

(٥) سورة الرحمن، الآية: ٦٢.

(٦) انظر «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (١/ ٢١١).

(٧) «الإيمان» لابن تيمية (ص/ ٣٢١).

وقال الشيخ حافظ حكمي في «معارج القبول»: «وكما أخبر الله تبارك وتعالى عن تفاوتهم في الإيمان في دار التكليف كذلك جعل الجنة التي هي دار الثواب متفاوتة الدرجات مع كون كل منهم فيها...» إلى أن قال: «وأهل الجنة متفاوتون في الدرجات حتى إنهم يتراءون أهل عليين يرون غرفهم من فوقهم كما يرى الكوكب في الأفق الشرقي أو الغربي، ومتفاوتون في الأزواج، ومتفاوتون في الفواكه من المطعوم والمشروب، ومتفاوتون في الفرش والملبوسات ومتفاوتون في الملك، ومتفاوتون في الحسن والجمال والنور، ومتفاوتون في قربهم من الله عز وجل، ومتفاوتون في تكثير زيارتهم إياه، ومتفاوتون في مقاعدهم يوم المزيد، ومتفاوتون تفاوتاً لا يعلمه إلا الله عز وجل...»[١].

وما هذا التفاوت بينهم إلَّا لأنهم متفاوتون في الإيمان والتوحيد قوَّةً وضعفًا زيادةً ونقصًا.

سادساً ـ إخباره سبحانه بإكمال الدين:

وذلك في قوله سبحانه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾[٢].

فهذه الآية تعدُّ دليلًا واضحًا على زيادة الإيمان ونقصانه، وذلك لأنَّ فيها التنصيص على إكمال الدين، وترك شيء من الكمال يعدُّ نقصًا، وإذا ثبت النقص، فالنقص يستلزم حصول الزيادة..

وممن استدلَّ بهذه الآية على زيادة الإيمان ونقصانه البخاري في «صحيحه» حيث عقد رحمه الله بابًا في زيادة الأيمان ونقصانه أورد تحته

---

(١) «معارج القبول» (٢/ ٤٠٩، ٤١٠).

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣.

ثلاث آيات منها هذه الآية، ثم أعقبها بقوله: «فإذا ترك شيئًا من الكمال فهو ناقص»[1].

قال ابن حجر: «.. وأمَّا الكمال فليس نصًّا في الزيادة، بل هو مستلزم للنقص فقط، واستلزامه للنقص يستدعي قبوله للزيادة»[2]، وبهذا يظهر وجه استدلال البخاري بها.

وقد وقع لسفيان بن عيينة من قبل الاستدلال بهذه الآية بنظير ما أشار إليه البخاري رحمهما الله، فقد قال رجل لسفيان: يا أبا محمد ما تقول الإيمان يزيد وينقص؟ قال: يزيد ما شاء الله وينقص حتى لا يبقى معك منه شيء، وعقد بثلاثة أصابع وحلق بالإبهام والسبابة، فقال الرجل: فإن قوماً يقولون: الإيمان كلام، قال: قد كان القول قولهم قبل أن تنزل أحكام الإيمان وحدوده، بعث الله النبي ﷺ إلى الناس أن يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها حقنوا بها دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله.. فذكر بقية الأركان، الصلاة والزكاة والحج ثم قال: فلما علم الله ما تتابع عليهم من الفرائض ومثولهم لها، قال له: قل لهم:﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾[3]، فمن ترك شيئاً من ذلك كسلاً أو مجوناً أدبناه عليه، وكان عندنا ناقص الإيمان ومن تركها عامدًا كان بها كافرًا، هذه السنة أبلغ عني من سألك من المسلمين»[4].

---

(١) «صحيح البخاري» مع «الفتح» (١/ ١٠٣).

(٢) «فتح الباري» (١/ ١٠٤).

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٤) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٩٥، ٢٩٦)، ونقله عنه الحافظ في «الفتح» (١/ ١٠٣)، =

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه نظير هذا الاستدلال بالآية، فقد أخرج الطبري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه في قول الله تعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾[(١)] أنه قال: «إنَّ الله جلَّ ثناؤه بعث نبيَّه محمدًا ﷺ بشهادة أن لا إله إلا الله، فلما صدَّقوا بها زادهم الصلاة، فلما صدقوا بها زادهم الزكاة، فلما صدقوا بها زادهم الحج، ثم أكمل لهم دينهم، فقال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾[(٢)]، فأوثق إيمان أهل الأرض وأهل السموات وأصدقه وأكمله شهادة أن لا إله إلا الله»[(٣)]، إلَّا أنَّ في إسناد هذا الأثر انقطاعاً، لأنه من رواية علي بن أبي طلحة[(٤)] عن ابن عباس، وعليٌّ هذا لم يَرَ ابن عباس، فروايته عنه

= وذكره الحليمي في «المنهاج» (١/ ٨٤) من طريق عمرو بن عثمان الرقي، وهو ضعيف كما في «التقريب».

(١) سورة الفتح، الآية: ٤.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٣) «تفسير الطبري» (١٣/ ٧٢)، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٥٥ رقم: ١٣٠٢٨)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٣٥١ رقم: ٣٥٣)، واللَّالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٥/ ٢٣ رقم: ١٦٠٢)، وأخرجه أيضاً ابن المنذر وابن مردويه والبيهقي في «دلائل النبوة» كما في «الدر المنثور» (٧/ ٥١٤)، كلهم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

(٤) هو علي بن أبي طلحة مولى بني العباس، سكن حمص، صدوق قد يخطىء، أرسل عن ابن عباس ولم يره، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، قال فيه الإمام أحمد: له أشياء منكرات، وقال دحيم: لم يسمع التفسير من ابن عباس، وقال أبو حاتم: علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل، وذكره الذهبي في الضعفاء. انظر «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/ ١٩١)، و«المراسيل» له (ص/ ١٤٠)، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص/ ٢٩٤)، =

مرسلة، وضعَّفه جماعة من أهل العلم.

واستدلَّ بهذه الآية أيضًا أبو عبيد في «كتاب الإيمان» فقال: «فذكر الله جلَّ ثناؤه إكمال الدين في هذه الآية، وإنما نزلت فيما يروى قبل وفاة النبي ﷺ بإحدى وثمانين ليلة.. فلو كان الإيمان كاملاً بالإقرار، ورسول الله ﷺ بمكة أول النبوة.. ما كان للكمال معنى، وكيف يكمل شيئاً قد استوعبه وأتى على آخره»(١).

وقال محمد بن نصر المروزي في كتابه «تعظيم قدر الصلاة» بعد أن ذكر هذه الآية: «فأخبر الله تبارك أنه أكمل للمؤمنين دينهم في ذلك اليوم، ولو كان قبل ذلك اليوم مكملًا تامًّا لم يكن لإكمال ما كمل وتمَّ معنى»(٢).

وقال ابن بطَّال: «هذه الآية حُجَّة في زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأنها نزلت يوم كملت الفرائض والسنن واستقرّ الدين، وأراد الله عز وجل قبض نبيه، فدلت هذه الآية أنّ كمال الدين إنما يحصل بتمام الشريعة، فتصور كماله يقتضي تصور نقصانه»(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فأكمل الله الدين بإيجابه لما أوجبه من الواجبات التي آخرها الحج، وتحريمه للمحرمات المذكورة في هذه الآية، هذا من جهة شرعه، ومن جهة الفعل الذي هو تقويته وإعانته ونصره، يئس الذين كفروا من ديننا، وحجَّ النبي ﷺ حجَّة الإسلام، فلما أكملوا الدين قال عقب ذلك: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ

= و«تقريب التهذيب» لابن حجر (٢/ ٣٩)، و«المغني في الضعفاء» للذهبي (٢/ ١٨).

(١) «الإيمان» لأبي عبيد (ص/ ٦٢)، وأشار إليه الحافظ في «الفتح» (١/ ١٠٣).

(٢) «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٣٤٩).

(٣) نقله العيني في «عمدة القاري» (١/ ٢٥٨).

وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾[1]، فكان إحلاله الطيبات يوم أكمل الدين، فأكمله تحريماً وتحليلاً لَمَّا أكملوه امتثالاً»[2].

وظاهر كلام شيخ الإسلام يدلُّ على أنه يرى أن الآية دليل على تفاضل الإيمان في قلوب المؤمنين، يظهر هذا من قوله: «فلما أكملوا الدين»، وقوله: «لـمَّا أكملوه امتثالًا»، والإكمال كما هو معلوم لا يكون إلّا عن نقص، والنقص يقتضي قبول الزيادة.

وقال في شرحه للعقيدة الأصفهانية: «إنَّ الإيمان الذي أوجبه الله تعالى يزيد شيئًا فشيئًا، كما إن القرآن كان ينزل شيئًا فشيئًا، والدين يظهر شيئاً فشيئاً حتى أنزل الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾»[3].

فالآية ظاهرة الدلالة على زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهله فيه، وقد اعترض على استدلال البخاري المتقدم بهذه الآية بأنه يلزم منه أن من مات من الصحابة قبل نزول الآية كان إيمانه ناقصاً.

فأجاب عن هذا الاعتراض القاضي أبو بكر ابن العربي، ونقله عنه الحافظ ابن حجر: «بأن النقص أمر نسبي، لكن منه ما يترتب عليه الذم ومنه ما لا يترتب، فالأول ما نقصه بالاختيار كمن علم وظائف الدين ثم تركها عمداً، والثاني ما نقصه بغير اختيار كمن لم يعلم أو لم يكلف، فهذا لا يذم بل يحمد من جهة إن كان قلبه مطمئناً بأنه لو زيد لقبل ولو كلف

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٥.

(٢) «الفتاوى» (٢٠/ ١٥٣،١٥٢)، وانظر «مجموعة الرسائل والمسائل» لابن تيمية (٣/ ٣٤٢).

(٣) «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص/ ١٣٩).

لعمل، وهذا شأن الصحابة الذين ماتوا قبل نزول الفرائض»[1].

قال ابن حجر: «ومحصله أنَّ النقص بالنسبة إليهم صوري نسبي، ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى، وهذا نظير قول من يقول: إنَّ شرع محمد أكمل من شرع موسى وعيسى لاشتماله من الأحكام على ما لم يقع في الكتب التي قبله، ومع هذا فشرع موسى في زمانه كان كاملاً، وتجدَّد في شرع عيسى بعده ما تجدد، فالأكملية أمرٌ نسبيٌّ كما تقرر»[2].

وقال البيهقي: «وأمَّا قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، وما ورد في معناه، فإنه لا يمنع من قولنا بزيادة الإيمان ونقصانه، لأن معنى قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ أي: أكملت لكم وضعه، فلا أفرض عليكم من بعد ما لم أفرض عليكم إلى اليوم، ولا أضع عنكم بعد اليوم ما قد فرضته قبل اليوم، فلا تغليظ من الآن ولا تخفيف ولا نسخ ولا تبديل، وليس معناه أنه أكمل لنا ديننا من قبل أفعالنا، لأن ذلك لو كان كذلك لسقط عن المخاطبين بالآية الدوام على الإيمان، لأنَّ الدين قد كمل وليس بعد الكمال شيء، فإذا كان الدوام على الإيمان مستقبلاً وهو إيمان فكذلك الطاعات الباقية التي تجب شيئاً فشيئاً كلها إيمان، والكمال راجع إلى إكمال الشرع والوضع لا إلى إكمال أداء المؤدين له وقيام القائمين به، والله أعلم»[3].

وبما تقدَّم تعلم أن دلالة الآية على زيادة الإيمان ونقصانه ظاهرة

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٠٤).

(٢) «فتح الباري» (١/ ١٠٤).

(٣) «شعب الإيمان» للبيهقي (١/ ١٧٠)، وقوله: «أي: أكملت لكم وضعه...إلخ» هو من كلام الحليمي في «المنهاج» (١/ ٦٢)، وكثيراً ما ينقل عنه البيهقي في «شعب الإيمان».

ظهورًا واضحًا لا خفاء فيه، ومع هذا فقد تعقب السندي في حاشيته على سنن النسائي على استدلال النسائي بها على زيادة الإيمان ونقصانه فقال: «وفيه نسبة الإكمال للدين، وأخذ منه المصنف القول بزيادة الإيمان، وفيه خفاء لا يخفى»[1].

قلت: بل هو ظاهر لا خفاء فيه، وما تقدم كاف في الإجابة على هذا الاعتراض.

سابعًا. إخباره عن طلب نبيه إبراهيم عليه السلام اطمئنان القلب:

وهذا زيادة في الإيمان، وذلك في قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾[2].

قال ابن بطَّة رحمه الله: «يريد: لأزداد إيمانًا إلى إيماني، بذلك جاء التفسير»[3].

قال سعيد بن جبير: ﴿وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾[4]: «ليزداد إيماني».

وفي رواية: «أي: أزداد إيماناً مع إيماني».

وفي رواية: «أي ليزداد يقيني»، وهي ألفاظ متقاربة المعنى[5].

---

(١) «حاشية السندي على سنن النسائي» (٨/ ١١٤).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٣) «الإبانة» لابن بطة (٢/ ٨٣٣).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٥) رواه عنه بهذه الألفاظ وببعضها: ابن جرير في «تفسيره» (٣/ ٥٠، ٥١) وعبدالله في «السنة» (١/ ٣٦٩)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١١٨)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٥/ ٢٤ رقم: ١٦٠٣)، وابن بطة في «الإبانة» (برقم: ١١٢٠)، وصحَّح إسناده الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٧).

وقال مجاهد في تفسيرها: «أي: أزداد إيمانًا إلى إيماني»[1].

وروى ابن جرير رحمه الله نحو هذا التفسير للآية عن جماعة من السلف منهم: الضحاك، وقتادة، والربيع بن أنس، وإبراهيم النخعي[2].

ولهذا احتجَّ البخاري بها في «صحيحه» على زيادة الإيمان ونقصانه، فأوردها في باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس»، وهو قول وعمل ويزيد وينقص.

قال الحافظ ابن حجر في الشرح: «أشار إلى تفسير سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما لهذه الآية، فروى ابن جرير بسنده الصحيح إلى سعيد قال: قوله: ﴿لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِى﴾، أي: يزداد يقيني، وعن مجاهد قال: لأزداد إيماناً إلى إيماني، وإذا ثبت ذلك عن إبراهيم عليه السلام مع أن نبينا ﷺ قد أمر باتباع ملَّته كأنه ثبت عن نبينا ﷺ ذلك»[3].

وقال الحليمي في «المنهاج» مبيناً وجه دلالة الآية على زيادة الإيمان ونقصانه: «ومعلوم أن طمأنينة القلب بصدق وعْد الله، أو بقدرته على ما أخبر أنه فاعله إيمان فإنما يسأل الله تعالى ما يزيدُه إيمانًا على إيمان، فثبت بذلك أن الإيمان قابل للزيادة»[4].

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «وأما قوله: ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ ...﴾ فمن أعظم الأدلة على تفاوت الإيمان ومراتبه حتى الأنبياء، فهذا طلب الطمأنينة مع كونه مؤمناً، فإذا

---

(١) رواه ابن جرير في «تفسيره» (٣/ ٥١)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ١٩٨).

(٢) انظر «تفسير الطبري» (٣/ ٥٠، ٥١).

(٣) «فتح الباري» (١/ ٤٧)، وانظر «شرح الكرماني لصحيح البخاري» (١/ ٧٣).

(٤) «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي (١/ ٧٦).

كان محتاجًا إلى الأدلَّة التي توجب له الطمأنينة فكيف بغيره»[1].

ثامنًا ـ أمره سبحانه المؤمنين بالإيمان:

كما في قوله سبحانه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ...﴾[2] الآية.

وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ...﴾[3] الآية.

فهذا ظاهر في الدلالة على أن الإيمان يزيد، فالله سبحانه أمرهم بالإيمان بعد أن وصفهم به، ومراده سبحانه بذلك أن يستكثروا من الأعمال الصالحة ويزدادوا إيمانًا وإخلاصًا ويقينًا.

قال ابن بطَّة في «إبانته» بعد أن أورد الآية دليلاً على زيادة الإيمان ونقصانه: «فلو لم يكونوا مؤمنين لما قال لهم: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، وإنما أراد بقوله دوموا على إيمانكم، وازدادوا إيماناً بالله وطاعته، واستكثروا من الأعمال الصالحة التي تزيد في إيمانكم، وازدادوا يقيناً وبصيرة ومعرفة بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وقد يقول الناس بعضهم لبعض مثل ذلك في كل فعل يمتد ويحتمل الازدياد فيه، كقولك لرجل يأكل: كُل تريد زد أكلك، ولرجل يمشي: امش تريد أسرع في مشيك، ولرجل يصلي أو يقرأ: صل أو اقرأ تريد زد في صلاتك.

ولما كان الإيمان له بداية بغير نهاية، والأعمال الصالحة والأقوال الخالصة تزيد المؤمن إيماناً جاز أن يقال: يا أيها المؤمن آمن، أي: ازدد في

---

(١) «مجموع مؤلفات الشيخ» قسم الفتاوى (ص/ ٧٣).

(٢) سورة النساء، الآية: ١٣٦.

(٣) سورة الحديد، الآية: ٢٨.

إيمانك، ولا يجوز أن يقال ذلك في الأفعال المتناهية التي لا زيادة على نهايتها، كما لا تقول للقائم: قم، ولا لرجل رأيته جالساً: اجلس؛ لأن ذلك فعل قد تناهى فلا مستزاد فيه، فهذا يدل على زيادة الإيمان؛ لأنه كلما ازداد بالله علماً وله طاعة ومنه خوفاً كان ذلك زائداً في إيمانه»[1].

وقال أبو عبيد في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ...﴾[2]: «فلولا أنَّ هناك موضع مزيد، ما كان لأمره بالإيمان معنى»[3].

وقال ابن كثير في «تفسيره»: «يأمر تعالى عباده المؤمنين بالدخول في جميع شرائع الإيمان وشعبه وأركانه ودعائمه، وليس هذا من باب تحصيل الحاصل، بل من باب تكميل الكامل وتقريره وتثبيته والاستمرار عليه، كما يقول المؤمن في كلِّ صلاة: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾[4]، أي: بصرنا فيه وزدنا هدى وثبتنا عليه»[5].

قلت: وهذا يوضح ما جاء عن السلف قولهم: «تعالوا بنا نؤمن ساعة»، أي: نزدد إيمانًا، وسيأتي قريبًا إن شاء الله.

وقال ابن سعدي في «تفسيره»: «اعلم أنَّ الأمر إمَّا أن يوجَّه إلى من لم يدخل في الشيء ولم يتصف بشيء منه، فهذا يكون أمرًا له في الدخول فيه، وذلك كأمر من ليس بمؤمن بالإيمان، كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ

(١) «الإبانة» لابن بطة (٢/ ٨٣٤).

(٢) سورة النساء، الآية: ١٣٦.

(٣) «الإيمان» لأبي عبيد (ص/ ٦٥).

(٤) سورة الفاتحة، الآية: ٦.

(٥) «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٦٦).

﴿ٱلْكِتَـٰبَ ءَامِنُوا۟ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم﴾[1] الآية.

وإمَّا أن يوجَّه إلى من دخل في الشيء، فهذا يكون أمره ليصحّح ما وجده منه ويحصل ما لم يوجد، ومنه ما ذكره في هذه الآية[2] من أمر المؤمنين بالإيمان، فإن ذلك يقتضي أمرهم بما يصحح إيمانهم من الإخلاص والصدق وتجنب المفسدات والتوبة من جميع المنقصات، ويقتضي أيضاً الأمر بما لم يوجد من المؤمن من علوم الإيمان وأعماله، فإنه كلما وصل إليه نص وفهم معناه واعتقده فإن ذلك من المأمور به، وكذلك سائر الأعمال الظاهرة والباطنة، كلها من الإيمان كما دلّت على ذلك النصوص الكثيرة وأجمع عليه سلف الأمة..» إلى أن قال: «وأمره هنا بالإيمان به وبرسله وبالقرآن وبالكتب المتقدمة، فهذا كله من الإيمان الواجب الذي لا يكون العبد مؤمناً إلا به، إجمالاً فيما لم يصل إليه تفصيله، وتفصيلاً فيما علم من ذلك بالتفصيل، فمن آمن هذا الإيمان المأمور به فقد اهتدى وأنجح»[3].

تاسعاً. تقسيمه سبحانه المؤمنين إلى ثلاث طبقات:

وذلك في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾[4]، ثم أخبر أنهم جميعًا في الجنة فقال: ﴿جَنَّـٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا

(١) سورة النساء، الآية: ٤٧.

(٢) أي: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، سورة النساء، الآية: ١٣٦.

(٣) «تفسير ابن سعدي» (٢/ ١٩٣، ١٩٤)، وكلامه رحمه الله كلام محرَّر نفيس فتأمله.

(٤) سورة فاطر، الآية: ٣٢.

حَرِيرٌ﴾[1].

فهذا فيه دلالة ظاهرة على زيادة الإيمان ونقصانه، قال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله: «ومن زيادته ونقصانه. أي: الإيمان: أن قسم المؤمنين إلى ثلاث طبقات: سابقون بالخيرات، وهم الذين أدوا الواجبات والمستحبَّات وتركوا المحرمات والمكروهات فهؤلاء هم المقربون، ومقتصدون وهم الذين أدوا الواجبات وتركوا المحرمات، وظالمون لأنفسهم وهم الذين تجرأوا على بعض المحرمات وقصروا في بعض الواجبات مع بقاء أصل الإيمان معهم، فهذا من أكبر البراهين على زيادة الإيمان ونقصه، فما أعظم التفاوت بين هؤلاء الطبقات»[2].

وقال شارح «العقيدة الواسطية»: «ومن الأدلَّة على زيادة الإيمان ونقصانه أن الله قسم المؤمنين ثلاث طبقات فقال سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾، فالسابقون بالخيرات هم الذين أدوا الواجبات والمستحبَّات وتركوا المحرمات والمكروهات، وهؤلاء هم المقربون، والمقتصدون هم الذين اقتصروا على أداء الواجبات وترك المحرمات، والظالمون لأنفسهم هم الذين اجترأوا على بعض المحرمات وقصروا في بعض الواجبات مع بقاء أصل الإيمان معهم»[3].

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٣٣.

(٢) «التنبيهات اللطيفة» (ص/ ٥٠)، وانظر المثل الذي ضربه ابن رجب في كتابه «شرح حديث أبي الدرداء في طلب العلم» (ص/ ٤٤) وما بعدها في بيان انقسام الناس في إجابتهم لدعوة النبي ﷺ إلى أقسام ثلاثة: سابق، ومقتصد، وظالم، ولولا خشية الإطالة لنقلته لجودته وأهميته، وانظر أيضاً «الفتاوى» لابن تيمية (٥/ ١٠ وما بعدها).

(٣) «شرح العقيدة الواسطية» للهراس (ص/ ١٤٩)، وانظر «معارج القبول» للحكمي
=

وقد اختلف أهل التفسير في الظالم لنفسه هل هو من هذه الأمَّة أو لا؟ وأصحُّ ما قيل أنه منهم ومن المصطفين على ما فيه من تقصير.

قال ابن كثير بعد أن أشار إلى هذا الخلاف: «والصحيح أن الظالم لنفسه من هذه الأمة، وهذا اختيار ابن جرير، كما هو ظاهر الآية، وكما جاءت به الأحاديث عن رسول الله ﷺ من طرق يشدُّ بعضها بعضًا»(١)، ثم ذكر ما تيسر من الأحاديث والآثار الدالة على ذلك.

قلت: لكنه قد يعاقب على ظلمه وتقصيره وتفريطه، بخلاف السابق بالخيرات والمقتصد فإنهما لا يعاقبان.

قال شيخ الإسلام: «والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه»(٢).

عاشراً. أمره سبحانه بامتحان المؤمنات المهاجرات:.

وذلك في قوله سبحانه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ...﴾(٣) الآية.

استدلَّ بهذه الآية على زيادة الإيمان ونقصانه أبو عبيد في كتابه «الإيمان»، فقال: «ومما يبين لك تفاضله في القلب قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾، ألست ترى أن

= (٢/ ٤٠٨).

(١) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٥٥).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ١٠).

(٣) سورة الممتحنة، الآية: ١٠.

هاهنا منزلًا دون منزل ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّۖ فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ﴾»[1].

حادي عشر. إثباته سبحانه في القرآن إسلامًا بلا إيمان:

وذلك في قوله: ﴿۞ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾[2].

فهؤلاء الأعراب مسلمون، إلَّا أنهم لم يصلوا إلى درجة ما ادَّعوه وهو الإيمان، فلهذا نفاه الله عنهم وأثبت لهم الإسلام وحده.

قال شيخ الإسلام: «لم يأتوا بالإيمان الواجب، فنفي عنهم لذلك وإن كانوا مسلمين، معهم من الإيمان ما يثابون عليه»[3].

وقال ابن رجب: «وأما إذا نفي الإيمان عن أحد وأثبت له الإسلام كالأعراب الذين أخبر الله عنهم، فإنه ينتفي رسوخ الإيمان في القلب، وتثبت لهم المشاركة في أعمال الإسلام الظاهرة مع نوع إيمان يصحح لهم العمل، إذ لولا هذا القدر من الإيمان لم يكونوا مسلمين، وإنما نفى عنهم الإيمان لانتفاء ذوق حقائقه ونقص بعض واجباته، وهذا مبني على أنَّ التصديق القائم بالقلوب يتفاضل وهذا هو الصحيح...»[4].

فالآية فيها دليل على أن الإيمان مراتب وأنه يتفاضل، فإذا كان كذلك فهو يزيد وينقص، ويزيد المسلم فيه حتى يبلغ أعلى درجات الدين، وينقص حتى لا يبقى منه شيء، والله أعلم.

---

(١) «الإيمان» لأبي عبيد (ص/ ٦٥).

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١٤.

(٣) «الإيمان» (ص/ ٢٣٠).

(٤) «جامع العلوم والحكم» (ص/ ٢٨).

ثاني عشر ـ إخباره سبحانه بأن الذنوب تذهب الإيمان شيئاً فشيئاً حتى يطبع على القلب ويختم عليه من كثرة الذنوب:

كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[(١)]، وبهذا جاء التفسير لهذه الآية عن رسول الله ﷺ.

ففي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ المؤمن إذا أذنب ذنبًا نكت نكتة سوداء في قلبه، فإن تاب ونزع واستغفر صقل منها قلبه، فإن زاد زادت حتى تعلو قلبه، فذلك الرَّان الذي قال الله عز وجل: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[(٢)].

وقد جاء تفسير الآية بذلك عن جمع من السلف: منهم حذيفة بن اليمان، وابن عمر، ومجاهد، والحسن، وإبراهيم التيمي، وقتادة، وغيرهم[(٣)].

---

(١) سورة المطففين، الآية: ١٤.

(٢) رواه الترمذي (٥/ ٤٣٤)، وابن ماجه (٢/ ١٤١٨)، وأحمد (٢/ ٢٩٧)، وابن جرير الطبري (١٥/ ٩٨)، والحاكم (٢/ ٥١٧)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١١١)، وابن بطة في «الإبانة» (برقم: ١١٠٧)، وعبد بن حميد وابن حبان وابن المنذر وابن مردويه والبيهقي في «الشعب» كما في «الدر المنثور» (٨/ ٤٤٥) من طرق عن محمد ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.
قلت: إلَّا أنّ ابن عجلان هذا حسن الحديث، وإنما أخرج له مسلم متابعة، ولهذا فالحديث حسن فقط، ولهذا اكتفى الألباني بتحسينه كما في «صحيح الترمذي» (٣/ ١٢٧).

(٣) انظر «تفسير الطبري» (١٥/ ٩٨-١٠٠)، و«الدر المنثور» (٨/ ٤٤٦- ٤٤٨).

قال حذيفة رضي الله عنه: «القلب هكذا مثل الكف، فيذنب الذنب فينقبض منه، ثم يذنب الذنب فينقبض منه حتى يختم عليه فيسمع الخير فلا يجد له مساغًا.. يجمع فإذا اجتمع طبع عليه، فإذا سمع خيراً دخل في أذنيه حتى يأتي القلب فلا يجد فيه مدخلاً فذلك قوله: ﴿بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾»[1].

وقال مجاهد: «كانوا يرون القلب مثل الكف..وذكر مثله»[2].

وقال أيضاً في قوله: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم...﴾ قال: «العبد يعمل بالذنوب فتحيط بالقلب ثم ترتفع، حتى تغشى القلب»[3].

وقال الحسن في الآية: «الذنب على الذنب حتى يعمى القلب فيموت»[4].

وقال إبراهيم التيمي في الآية: «إذا عمل الرجل الذنب نكت في قلبه نكتة سوداء ثم يعمل الذنب بعد ذلك فينكت في قلبه نكتة سوداء، ثم كذلك حتى يسود عليه...»[5].

ويشبه هذه الآية سواء قول الله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾[6].

---

(١) أخرجه الفريابي والبيهقي، كما في «الدر المنثور» (٨/ ٤٤٦).

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري (١٥/ ٩٩)، وابن بطة في «الإبانة» (برقم: ١١٠).

(٣) أخرجه ابن جرير (١٥/ ٩٨).

(٤) أخرجه عبد بن حميد كما في «الدر المنثور» (٨/ ٤٤٧)، ومن طريقه ابن جرير في «تفسيره» (٥/ ٩٨).

(٥) أخرجه ابن المنذر كما في «الدر المنثور» (٨/ ٤٤٦).

(٦) سورة البقرة، الآية: ٨١.

ولهذا قال مجاهد: «وهي مثل الآية التي في سورة البقرة فذكرها»[(١)].

قلت: ويؤيِّد هذا المعنى المتقدِّم للآية من حيث الجملة ما ثبت في «صحيح مسلم» من حديث حذيفة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودًا عودًا، فأيّ قلب أشربها نكت فيه نكتة سوداء، وأيّ قلب أنكرها نكت فيه نكتة بيضاء حتى تصير على قلبين، على أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السموات والأرض، والآخر أسود مربادًا، كالكوز مجخيًا، لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا إلَّا ما أشرب هواه»[(٢)].

وهذا الحديث ذكره شيخ الإسلام في كتابه «الإيمان» محتجًّا به على زيادة الإيمان ونقصانه[(٣)].

---

(١) «تفسير ابن جرير» (١٥/ ١٠٠).

(٢) أخرجه مسلم (١/ ٧١ ـ نووي)، ومعنى أشربها أي: «دخلت فيه، والصفا: هو الحجر الأملس، والمرباد: هو شدة البياض في سواد، ومجخيا أي: مائلا»، وراجع شرح النووي للحديث.

(٣) «الإيمان» (ص/ ٢١٣).

المبحث الثاني

أدلَّة زيادة الإيمان ونقصانه من السُّنَّة

لقد ثبت عن النبيِّ ﷺ أحاديث كثيرة فيها دلالة ظاهرة على زيادة الإيمان ونقصانه، بل إن بعضها فيه التصريح بذلك.

وفي هذا المبحث أورد بعض ما جاء عنه ﷺ مما يدل على ذلك إما تصريحاً أو تضمناً، مع بيان وجه دلالته، وأتبع ذلك بذكر بعض أقوال أهل العلم ممن احتج بهذه الأحاديث على الزيادة والنقصان.

وليعلم قبل مطالعة هذه الأدلة أن كل دليل على زيادة الإيمان فهو دليل على نقصانه، وكذا العكس، لأن الزيادة تستلزم النقص، ولأن قبول الشيء للزيادة دليل على قبوله للنقص، وقد سبق التنبيه على هذا في صدر المبحث الأول بأوسع من هنا فليراجع.

وفيما يلي أورد أدلة من السنة على زيادة الإيمان ونقصانه مستمداً العون من الله وحده:

١ ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن»(١).

---

(١) أخرجه البخاري (٥/ ١١٩، ١٠/ ٣٠، ١٢/ ٥٨، ١٢/ ١١٤ ـ فتح)، ومسلم (٢/ ٤١ ـ نووي).

فالمراد بهذا الحديث نفي كمال الإيمان الواجب عمن اقترف هذه المعاصي، وأنَّه «لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء ويراد نفي كماله ومختاره، كما يقال: لا علم إلَّا ما نفع، ولا مال إلَّا الإبل، ولا عيش إلا عيش الآخرة، ومما يدلُّ على هذا التأويل حديث أبي ذر وغيره: «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة، وإن زنى وإن سرق»[1]، وحديث عبادة بن الصامت الصحيح المشهور: أنهم بايعوه ﷺ على ألا يسرقوا ولا يزنوا ولا يعصوا، إلى آخره، ثم قال: «فمن وفى فأجره على الله، ومن فعل شيئاً من ذلك فعوقب في الدنيا فهو كفارته، ومن فعل ولم يعاقب فهو إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه»[2].

فهذان الحديثان مع نظائرهما في الصحيح مع قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[3]، مع إجماع أهل الحق على أن الزاني والسارق والقاتل وغيرهم من أصحاب الكبائر غير الشرك لا يكفرون بذلك بل هم مؤمنون ناقصوا الإيمان إن تابوا سقطت عقوبتهم، وإن ماتوا مصرين على الكبائر كانوا في المشيئة، فإن شاء الله تعالى عفا عنهم وأدخلهم الجنة أوَّلًا، وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة»[4].

---

(١) رواه البخاري (١٠/ ٢٨٣ ـ فتح)، ومسلم (١/ ٩٥).

(٢) رواه البخاري (١/ ٦٤ ـ فتح)، ومسلم (٣/ ١٣٣٣).

(٣) سورة النساء، الآيتان: ٤٨، ١١٦.

(٤) «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٤١) بتصرُّف يسير، وانظر «شعب الإيمان» للبيهقي (١/ ١٧٩)، و«منهاج السنة» لابن تيمية (٥/ ٢٩٧) و«الفتاوى» (١١/ ٦٥٣، ٦٥٤)، و«مجموعة الرسائل والمسائل» (٣/ ٣٤٢)، و«الرد على الأخنائي» (ص/ ٣١٦).

قال ابن عبد البر[1] بعد أن ذكر حديث أبي هريرة: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، وبيّن أن مراد النبي ﷺ بقوله: «وهو مؤمن»، أي: مستكمل الإيمان، قال: «ولم يرد نفي جميع الإيمان عن فاعل ذلك، بدليل الإجماع على توريث الزاني والسارق وشارب الخمر إذا صلوا للقبلة وانتحلوا دعوة الإسلام من قرابتهم المؤمنين الذين آمنوا بتلك الأحوال.

وفي إجماعهم على ذلك مع إجماعهم على أن الكافر لا يرث المسلم أوضح الدلائل على صحة قولنا: إن مرتكب الذنوب ناقص الإيمان بفعله ذلك، وليس بكافر كما زعمت الخوارج في تكفيرهم المذنبين»[2].

ودلالة الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه ظاهرة مما تقدم، فالمؤمن قد يرتكب هذه المعاصي فينقص إيمانه فيكون مؤمناً ناقص الإيمان، معه مطلق الإيمان وانتفى عنه الإيمان المطلق، فإذا تاب وأقلع عن هذه المعاصي زاد إيمانه. وقد احتج جماعة من أهل العلم بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه، منهم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله.

قال إسحاق بن إبراهيم[3]: سألتُ أبا عبد الله عن الإيمان ونقصانه،

---

(١) هو الإمام العلامة حافظ المغرب شيخ الإسلام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي المالكي، صاحب التصانيف الفائقة، توفي سنة ثلاث وستين وأربع مائة. انظر ترجمته في «السير» للذهبي (١٨/ ١٥٣).

(٢) «التمهيد» لابن عبد البر (٩/ ٢٤٣)، وانظر «تهذيب الآثار» للطبري ـ السفر الثاني (ص/ ٦٥٠)، و«جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص/ ٢٧).

(٣) هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم النيسابوري، خدم الإمام أحمد وهو ابن تسع سنين، وكان ديِّنًا ورعًا، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، توفي في بغداد سنة خمس وسبعين ومائتين. انظر «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ١٠٨)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ١٩).

قال: نقصانه قول النبي ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق وهو مؤمن»[1].

وقال المروذي[2]: سمعت أبا عبد الله يقول: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص وقال: الزيادة من العمل، وذكر النقصان إذا زنى وسرق»[3].

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: «سمعت أبي رحمه الله وسئل عن الإرجاء فقال: نحن نقول الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص إذا زنى وشرب الخمر نقص إيمانه»[4].

وممن احتجَّ به أبو داود فقد خرّجه في «سننه» في باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه[5].

وقال ابن القيِّم رحمه الله في «تهذيبه للسنن»، بعد أن أضاف إلى هذا الحديث جملة من الأحاديث الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه: «وكل هذه النصوص صحيحة صريحة لا تحتمل التأويل في أن نفس الإيمان القائم بالقلب يقبل الزيادة والنقصان»[6].

---

(١) رواه الخلال في «السنة» (برقم: ١٠٤٥)، وابن هانئ في «مسائله» (٢/ ١٦٤)، وأما الحديث فقد تقدم تخريجه.

(٢) هو الإمام المحدث شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي، صاحب الإمام أحمد كان إماماً في السنة شديد الاتباع، له جلالة عجيبة ببغداد، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، توفي سنة خمس وسبعين ومائتين. انظر «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٧٥).

(٣) رواه الخلال في «السنة» (برقم: ١٠٣٥)، وابن بطة في «الإنابة» (برقم: ١٠٤٥).

(٤) «السنة» لعبد الله (١/ ٣٠٧).

(٥) «سنن أبي داود» (٤/ ٢٢١).

(٦) «تهذيب السنن» لابن القيم (٧/ ٥٥، ٥٦) بهامش «مختصر السنن» للمنذري.

واحتجَّ به البيهقي، فقد أخرجه في «باب القول في زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهل الإيمان في إيمانهم» من كتابه «الشعب»، ثم قال بعده: «وإنما أراد ـ والله تعالى أعلم ـ «وهو مؤمن» مطلق الإيمان، لكنه ناقص الإيمان بما ارتكب من الكبيرة، وترك الانزجار عنها، ولا يوجب ذلك تكفيراً بالله عز وجل..»[١].

واحتج به الخلَّال[٢]، والآجري[٣]، وابن بطَّة[٤]، وابن منده[٥]، وغيرهم من أهل العلم.

٢ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»[٦].

ففي هذا الحديث «بيان أنَّ الإيمان الشرعي اسمٌ لمعنى ذي شعب وأجزاء، له أعلى وأدنى، فالاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع شعبها وتستوفي جملة أجزائها، كالصلاة الشرعية لها شعب وأجزاء، والاسم يتعلَّق ببعضها كما يتعلَّق بكلِّها، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وتستوفيها»[٧].

---

(١) «شعب الإيمان» للبيهقي (١/ ١٧٩).

(٢) في «السنة» (٢/ ٦٩٣).

(٣) في «الشريعة» (ص/ ١١٣).

(٤) في «الإبانة» (٢/ ٧٤١).

(٥) في «الإيمان» (٢/ ٥٧٤).

(٦) أخرجه البخاري (١/ ٥١ ـ فتح)، ومسلم (٢/ ٦ ـ نووي)، وهذا لفظ مسلم.

(٧) «معالم السنن» للخطابي (٧/ ٤٣ ـ ٤٤).

وهذه الشعب متفاوتة ليست على درجة واحدة في الفضل، بل بعضها أفضل من بعض، كما هو ظاهر لفظ الحديث في قوله: «أعلاها»، وقوله: «أدناها»، فشعب الإيمان منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعاً كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعاً كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيماً منها ما يقرب من شعبة الشهادتين، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى»[1].

وجميع هذه الشعب والخصال متفرعة، إما عن أعمال القلب، أو أعمال اللسان أو أعمال الجوارح، ونصيب العبد من الإيمان بحسب نصيبه من هذه الشعب قلة وكثرة، قوة وضعفاً، تكميلاً وتقصيراً، تماماً ونقصاً، ولا شك أن الناس متفاوتون في ذلك تفاوتاً عظيماً فقيامهم بهذه الشعب والخصال ليس على درجة واحدة، بل بعضهم أكمل من بعض، فمنهم المحسن ومنهم المسيء، فهذا من أوضح الدلائل على زيادة الإيمان ونقصانه، وتفاضل أهله فيه.

وقد استدلَّ به الترمذي على زيادة الإيمان ونقصانه، فخرَّجه في باب «ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه»، من «سننه»[2].

وبوَّب له ابن حبان في «صحيحه» بقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن الإيمان شيء واحد لا يزيد ولا ينقص»[3]، ثم ذكر حديث أبي هريرة.

وقال ابن منده بعد ذكره لحديث الشعب في كتابه «الإيمان»: «والعباد

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص/ ٣٢٢).

(٢) «السنن» (٥/ ١٠).

(٣) انظر «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» لابن بلبان (١/ ١٩٤).

يتفاضلون في الإيمان على قدر تعظيم الله في القلوب والإجلال له والمراقبة لله في السرِّ والعلانية، وترك اعتقاد المعاصي، فمنها قيل: الإيمان يزيد وينقص»[1].

وقال الخطَّابي: «وفي هذا الباب إثبات التفاضل في الإيمان، وتباين المؤمنين في درجاته»[2].

وقال صدِّيق حسن خان بعد أن ذكر حديث الشعب: «وفي هذا دليل على أن الإيمان فيه أعلى وأدنى وإذا كان كذلك كان قابلاً للزيادة والنقصان»[3].

وقال الشيخ العلامة ابن سعدي بعد ذكره لحديث أبي هريرة: «وهذا صريح في أن الإيمان يزيد وينقص بحسب زيادة هذه الشرائع والشعب، واتصاف العبد بها أو عدمه، ومن المعلوم أن الناس يتفاوتون فيها تفاوتاً كثيراً، فمن زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فقد خالف الحس، مع مخالفته لنصوص الشرع كما ترى»[4].

وقال الشيخ الهرَّاس في شرحه للواسطية: «ومن ذهب إلى أن الإيمان غير قابل للزيادة أو النقصان فهو محجوجٌ بقوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»، فالإيمان المطلق مركَّب من الأقوال والأعمال

---

(١) «الإيمان» (١/ ٣٠٠).

(٢) «معالم السنن» (٧/ ٤٤)، وانظر «أعلام الحديث» له (١/ ١٤٤)، و«الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان» (١/ ١٩٢).

(٣) «فتح البيان في مقاصد القرآن» (٤/ ٦).

(٤) «التوضيح والبيان لشجرة الإيمان» (ص/ ١٤).

والاعتقادات، فهي ليست كلها بدرجة واحدة»[1].

ثم إنَّ في الحديث دلالة أخرى على زيادة الإيمان ونقصانه، وذلك بجعل النبيِّ ﷺ في هذا الحديث الحياء من الإيمان، ومن المعلوم المسلَّم به عظم اختلاف الناس في القيام بهذه الخصلة وتفاوتهم فيها، لذا قال ابن حبان في «صحيحه» بعد أن ذكر الحديث: «...فمن الناس من يكثر ذلك فيه «أي: الحياء»، ومنهم من يقلّ ذلك فيه، وهذا دليل صحيح على زيادة الإيمان ونقصانه، لأنَّ الناس ليسوا كلهم على مرتبة واحدة في الحياء، فلما استحال استواؤهم على مرتبة واحدة فيه صحَّ أن من وجد فيه أكثر كان إيمانه أزيد، ومن وجد فيه منه أقل كان إيمانه أنقص»[2].

ومما يدلُّ على تفاضل الناس في الحياء قوله ﷺ في حديث آخر «الحياء من الإيمان وأحيا أمتي عثمان»[3].

قلتُ: وفي هذا أيضًا أبين دلالة على أنَّ الزيادة والنقصان في الإيمان كما أنها شاملة لأعمال الجوارح الظاهرة فهي كذلك شاملة لأعمال القلوب الباطنة.

٣ـ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا إيمان لمن لا أمانة له»[4].

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (ص/ ١٤٩) بتصرُّف.

(٢) انظر «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» لابن بلبان (١/ ١٩٤، ١٩٥).

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» كما في «الجامع الصغير» للسيوطي (١/ ١٥٣)، وصححه الألباني. انظر «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٤٤٢).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ١٣٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١/ ١١)، وفي «الإيمان» (ص/ ٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٢٠٨ ـ الإحسان) والبغوي في =

فهذا الحديث دليل على أنَّ من لا أمانة له فقد نقص فيه شيء من واجبات هذا الدين، فيذهب عنه كمال الإيمان الواجب وتمامه، ويكون بذلك مؤمناً ناقص الإيمان(١).

يوضح الاستدلال بهذا الحديث ويبينه ما جاء عن عروة بن الزبير رحمه الله أنه قال: «ما نقصت أمانة عبد قط إلا نقص إيمانه»(٢)، فنقص الأمانة في العبد دليل على نقص الإيمان وضعفه فيه، ولهذا لما سئل الإمام أحمد رحمه الله مرة عن نقصان الإيمان احتج بهذا، قال الفضل بن زياد(٣): سمعت أبا عبد الله وسئل عن نقص الإيمان فقال: حدثنا وكيع عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «ما انتقصت أمانة رجل إلَّا نقص إيمانه»(٤).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن حفيد شيخ الإسلام محمد بن

= «شرح السنة» (١/ ٧٥)، وقال البغوي: «هذا حديث حسن»، وصححه الألباني في تحقيقه للإيمان لابن أبي شيبة.

(١) انظر «الفتاوى» (١١/ ٦٥٣).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ١٢)، وفي «الإيمان» (ص/ ٦)، وعبدالله في «السنة» (١/ ٣٦٨)، والخلال في «السنة» (ق ١٥٩/ ب)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١١٨)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ١٩٧)، وابن بطة في «الإبانة» (برقم: ١١٤٧).

(٣) هو أبو العباس الفضل بن زياد القطان البغدادي، كان من المتقدمين عند أبي عبد الله، وكان أبو عبد الله يعرف قدره ويكرمه، روى عن الإمام مسائل كثيرة جياد، وحدث عنه جماعة. انظر «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ٢٥١).

(٤) رواه الخلال في «السنة» (برقم: ٧٨٩) والآجري في «الشريعة» (ص/ ١١٨)، وابن بطة في «الإبانة» (برقم: ١١٤٨).

عبدالوهاب رحمهم الله: «إذا عرفت أنَّ كلًّا من الأعمال الظاهرة والباطنة من مسمى الإيمان شرعًا، فكل ما نقص من الأعمال التي لا يخرج نقصها من الإسلام فهو نقص في كمال الإيمان الواجب كما في قوله ﷺ: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له»، فالمنفي في هذا الحديث كمال الإيمان الواجب، فلا يطلق الإيمان على مثل أهل هذه الأعمال إلا مقيداً بالمعصية أو بالفسوق، فيقال: مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته»[(١)].

٤ـ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير»[(٢)].

فهذا الحديث، ومثله حديث الشفاعة الطويل[(٣)] ونحوهما من الأحاديث الدالة على أن القائلين «لا إله إلا الله» متفاوتون في إيمانهم، وأن منهم من يدخل النار بتفريطه وتقصيره في الطاعة إلا أنه لا يخلد فيها لوجود أصل الإيمان معه؛ فيها دلالة واضحة على زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهل الإيمان فيه.

فلا يسوَّى في الإيمان بين من منعه إيمانه من دخول النار كلية، وبين من لم يمنعه إيمانه من دخولها لتفريطه وكثرة معاصيه، وكذلك لا يسوى بين من استوجبت له معاصيه أن يمكث فترة قصيرة في النار، وبين من استوجبت له أن يمكث فترة أطول.

---

(١) «الدرر السنية» (١/ ١٦٢، ١٦٣)، و«مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» (٢/ ٣، ٤) بتصرف.

(٢) أخرجه البخاري (١/ ١٠٣ ـ فتح)، ومسلم (٣/ ٥٩ ـ نووي).

(٣) أخرجه البخاري (١٣/ ٤٧٣ ـ فتح)، ومسلم (١/ ١٨٢) عن أنس بن مالك ﷺ.

فالحديث من أظهر الأدلَّة وأوضحها على زيادة الإيمان ونقصانه، وهو أحد أدلة أهل السنة والجماعة الكثيرة على زيادة الإيمان ونقصانه.

قال أبو بكر الأثرم[1]: قيل لأبي عبد الله: فنقول الإيمان يزيد وينقص فقال: «حديث النبي ﷺ يدل على ذلك قوله: «أخرجوا من في قلبه كذا، أخرجوا من كان في قلبه»، فهذا يدل على ذلك»[2].

وقال عبد الملك بن عبد الحميد[3]: سمعت أبا عبد الله ذكر نقصان الإيمان واستدلَّ له بحديث: «يخرج من النار من في قلبه حبة»، وحديث: «لا يزني الزاني»[4].

وقد احتجَّ البخاري في «جامعه الصحيح» بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه، فخرجه في باب: «زيادة الإيمان ونقصانه» من كتاب الإيمان[5].

---

(١) هو الإمام الجليل الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن هانىء الطائي الأثرم الإسكافي، نقل مسائل كثيرة عن الإمام أحمد وبوبها ورتبها، توفي في سنة إحدى وستين ومائتين أو في حدودها. انظر ترجمته في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ٦٦)، و«العبر» للذهبي (١/ ٣٧٤).

(٢) رواه الخلال في «السنة» (برقم: ١٠٤١)، وذكره شيخ الإسلام في كتابه «الإيمان» (ص/ ٢٤٢).

(٣) هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد ابن شيخ الجزيرة ميمون بن مهران الميموني الرقي، تلميذ الإمام أحمد، ومن كبار الأئمة، كان عالم الرقة ومفتيها في زمانه، توفي سنة أربع وسبعين ومائتين. انظر «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٨٩).

(٤) رواه الخلال في «السنة» (برقم: ١٠٤٦)، ونقلته منه بمعناه.

(٥) «صحيح البخاري» (١/ ١٠٣ ـ فتح).

وكذلك احتجَّ به ابن خزيمة في كتابه «التوحيد» حيث قال: «باب ذكر الأخبار المصرحة عن النبيِّ ﷺ أنه قال: إنما يخرج من النار من كان في قلبه في الدنيا إيمان دون من لم يكن في قلبه في الدنيا إيمان ممن كان يقر بلسانه بالتوحيد خالياً من الإيمان، مع البيان الواضح أن الناس يتفاضلون في إيمان القلب، ضد قول من زعم من غالية المرجئة أن الإيمان لا يكون في القلب، وخلاف قول من زعم من غير المرجئة أن الناس إنما يتفاضلون في إيمان الجوارح الذي هو كسب الأبدان فإنهم زعموا أنهم متساوون في إيمان القلب الذي هو التصديق وإيمان اللسان الذي هو الإقرار...»[1].

ثمَّ أورد بعض الأحاديث في الباب، منها حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وقال البيهقي بعد أن ذكر الحديث وغيره محتجًّا بها على زيادة الإيمان ونقصانه: «والأحاديث في..أن الإيمان يزيد وينقص سوى ما ذكرنا كثيرة»[2].

وقال أبو حامد الغزالي: «وقد ظهر أنَّ ما قاله السلف من زيادة الإيمان ونقصانه حقٌّ، وكيف لا وفي الأخبار «أنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»، وفي بعض المواضع في خبر آخر «مثقال دينار»، فأي معنى لاختلاف مقاديره إن كان ما في القلب لا يتفاوت»[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «...وأما الصحابة وأهل السنة والحديث فقالوا: إنه يزيد وينقص، كما قال النبي ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان»[4].

---

(١) «التوحيد» (ص/ ٢٩٣، ٢٩٤).

(٢) «الاعتقاد» (ص/ ١١٩).

(٣) «الإحياء» (١/ ٢١٣).

(٤) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٠٥)، وانظر «الفتاوى» (١١/ ٦٥٤).

واحتجَّ به الذهبي في «السِّير»[1]، وابن القيِّم كما في تهذيبه لسنن أبي داود[2].

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم بعد هذا الحديث: «وفي هذا الحديث دلالة لمذهب السلف وأهل السنة ومن وافقهم من المتكلمين في أن الإيمان يزيد وينقص، ونظائره في الكتاب والسنة كثيرة»[3].

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «قوله سبحانه في الحديث: «أخرجوا من النار من في قلبه مثقال ذرة...» إلى آخره، يوافق ما ذكرناه[4]، فإن الإيمان أعلى من الإسلام، فيخرج الإنسان من الإيمان إلى الإسلام، ولا يخرجه من الإسلام إلَّا الكفر، فيخرج الإنسان من الإيمان إلى الإسلام الذي ينفعه وإن كان ناقصاً»[5].

٥ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خُلُقًا»[6].

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٦٣).

(٢) «تهذيب السنن» (٧/ ٥٥).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٣/ ٦٣)، وانظر «شرح صحيح البخاري» للنووي (ص/ ٢٢٤).

(٤) يقصد تفريقه بين الإسلام والإيمان.

(٥) «الدرر السنية» (١/ ١١٧)، و«مجموع مؤلفاته» قسم السيرة والفتاوى (ص/ ٥٧).

(٦) رواه أحمد (٢/ ٢٥٠، ٤٧٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٢٧)، وفي «الإيمان» (ص/ ٨)، وأبو داود (٤/ ٢٢٠)، والترمذي (٣/ ٤٦٦)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١١٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٧٥ ـ موارد)، وعبدالله في «السنة» (١/ ٣٥٠)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٢/ ٧٨٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٤٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٢٣٧)، =

فهذا الحديث فيه دلالة على أنَّ حسن الخلق من الإيمان، وأن المسلم كلما ازداد منه زاد إيمانه وارتقى إلى الكمال، وأن النقص منه نقص من الإيمان، فهو يدل على أن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بحسن الخلق وينقص بنقصه، كما أنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

قال ابن عبد البر: «ومعلوم أنه لا يكون هذا أكمل حتى يكون غيره أنقص»[1].

وقد احتجَّ بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه أبو داود، فخرَّجه في «باب زيادة الإيمان ونقصانه»، والترمذي فخرجه في «باب ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه»، من «سننهما».

وقال الحليمي[2]: «فدل هذا القول على أن حسن الخلق إيمان، وأن عدمه نقصان إيمان، وأن المؤمنين متفاوتون في إيمانهم، فبعضهم أكمل إيماناً من بعض»[3].

وقال شيخ الإسلام: «والإيمان عندهم ـ أي: أهل السنة ـ يتفاضل،

= والبيهقي في «الشعب» (١/ ١٦١)، وفي «الاعتقاد» (ص/ ١١٨)، والذهبي في «السير» (١٢/ ٢٠٦) من طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وصححه الحاكم والذهبي، والألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٥١١)، وله شواهد كثيرة.

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٩/ ٢٤٥).

(٢) هو القاضي أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الشافعي، له مصنفات عديدة من أشهرها «المنهاج» توفي سنة ثلاث وأربعمائة. انظر «السير» للذهبي (١٧/ ٢٣١).

(٣) «المنهاج» (١/ ٦١)، ونقله عنه البيهقي في «الشعب» (١/ ١٦١).

فيكون إيمان أكمل من إيمان، كما قال النبي ﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا»[1].

٦ـ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «خرج رسول الله ﷺ في أضحى أو في فطر إلى المصلى، فمر على النساء، فقال: يا معشر النساء تصدَّقن، فإني أريتكنَّ أكثر أهل النار، فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال: تكثرن اللَّعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للبِّ الرجل الحازم من إحداكن، قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟ قلن: بلى، قال: فذلك من نقصان عقلها. أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟ قلن: بلى، قال فذلك من نقصان دينها»[2].

فقد وصف النبيُّ ﷺ في هذا الحديث المرأة بناقصة الدين، وذلك لتركها الصوم والصلاة وقت حيضتها، فدل ذلك أن من كثرت طاعاته وعباداته زاد إيمانه، ومن نقصت طاعاته وعباداته نقص إيمانه، فالحديث إذن نص في أن الدين ينقص.

ثمَّ إنَّ المرأة لا إثم عليها في هذا النقص؛ لأنَّ «نقص الدين قد يكون على وجه يأثم به كمن ترك الصلاة والصوم أو غيرهما من العبادات الواجبة عليه بلا عذر وقد يكون على وجه لا إثم فيه كمن ترك الجمعة أو الغزو أو غير ذلك مما لا يجب عليه لعذر، وقد يكون على وجه هو مكلف به كترك الحائض الصلاة والصوم»[3] وقت حيضتها، فهي بهذا الترك لا

---

(١) «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (١/ ٤٠٥ ـ فتح)، ومسلم (٢/ ٦٧ ـ نووي).

(٣) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٦٨)، ونقله العظيم آبادي في «عون المعبود» (١٢/ ٤٣٩).

تكون آثمة، لأنَّ الترك هنا تكليف، وإن كانت مع ذلك توصف بنقص الدين.

وليس المراد هنا بوصف النساء بنقص الدين تثريبهن ولومهن على ذلك، لأن هذا من أصل الخلقة، وإنما المراد بذلك هو التنبيه على ذلك تحذيراً من الافتتان بهن، ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص[1].

وهذا الحديث هو أحد الدلائل القوية لأهل السنة والجماعة على زيادة الإيمان ونقصانه، إذ فيه التصريح بنقص الدين، وأما الزيادة فمصرح بها في القرآن، كما تقدم.

ولهذا فقد احتجَّ به غير واحد من أهل العلم على ذلك؛ فقد خرَّجه أبو داود في «سننه» في، «باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه»[2]، وخرجه الترمذي في «باب ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه»[3].

قال البغوي مبيِّنًا عقيدة أهل السنَّة والجماعة في الإيمان: «وقالوا: إنَّ الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، على ما نطق به القرآن في الزيادة، وجاء في الحديث بالنقصان في وصف النساء»[4]، يشير إلى حديثنا هذا.

وقال أبو محمد بن حزم: «وقد جاء النص بذكر النقص وهو قول رسول الله ﷺ المشهور المنقول نقل الكواف أنه قال للنساء: «ما رأيت من

---

(١) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٠٦).

(٢) «سنن أبي داود» (٤/ ٢١٩).

(٣) «سنن الترمذي» (٥/ ١٠).

(٤) «شرح السنة» (١/ ٣٩).

ناقصات عقل ودين أسلب للبِّ الرجل الحازم منكن»[1].

وبوَّب له النووي في شرحه لمسلم «باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات...»[2]، وقال: «وفيه بيان زيادة الإيمان ونقصانه»[3].

وقال الحليمي في «المنهاج»: «ومما يدل على أن الإيمان يزيد وينقص قول النبي ﷺ للنساء: «إنكن ناقصات عقل ودين»...»[4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والقرآن نطق بالزيادة في غير موضع، ودلت النصوص على نقصه كقوله: «لا يزنى الزاني حين يزني وهو مؤمن»، لكن لم يعرف اللفظ إلا في قوله في النساء: «ناقصات عقل ودين»، وجعل من نقصان دينها أنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي، وبهذا استدل غير واحد على أنه ينقص»[5].

٧ـ حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَن أحبّ لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله فقد استكمل الإيمان»[6].

---

(١) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٣/ ٢٣٧).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٦٥).

(٣) المصدر نفسه (٢/ ٦٧).

(٤) «المنهاج» (١/ ٦٣).

(٥) «الفتاوى» (١٣/ ٥١)، وانظر «الفتاوى» (٧/ ٢٣٣).

(٦) رواه أبو داود (٤/ ٢٢٠)، وابن أبي الدنيا في «الإخوان» (ص/ ١٠٢)، والطبراني في «الكبير» (برقم: ٧٧٣٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٦٥٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣/ ٥٤)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص/ ١١٨)، وحسن الألباني إسناده، وله شاهد من حديث سهل بن معاذ عن أبيه، رواه الترمذي (٤/ ٦٧٠)، وأحمد (٣/ ٤٤٠)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ١٢٨)، وحسن الألباني إسناده، ثم قال: «فالحديث بمجموع الطريقين صحيح». انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٦٥٧).

ففي هذا الحديث بيان أنَّ المسلم «إذا كان حبه لله ومنعه لله وهما عمل قلبه، وعطاؤه لله ومنعه لله وهما عمل بدنه، دل على كمال محبته لله، ودل ذلك على كمال الإيمان، وذلك أن كمال الإيمان أن يكون الدين كله لله، وذلك بعبادة الله وحده لا شريك له، والعبادة تتضمن كمال الحب وكمال الذل، والحب مبدأ جميع الحركات الإرادية، ولا بد لك من حب وبغض، فإذا كانت محبته لمن يحبّه الله، وبغضه لمن يبغضه الله، دل ذلك على صحة الإيمان في قلبه، لكن قد يقوى ذلك وقد يضعف بما يعارضه من شهوات النفس وأهوائها، الذي يظهر في بذل المال الذي هو مادة النفس، فإذا كان حبه لله وعطاؤه لله ومنعه لله، دلّ على كمال الإيمان باطنًا وظاهرًا»[(١)].

فالحديث بهذا من أوضح الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه، لتفاوت الناس في عمل القلب وعمل الجوارح المذكورين في الحديث تفاوتاً عظيماً، بل إن الفرد المسلم تختلف أحواله من وقت لآخر من جهة القيام بهذه الأعمال.

ثم إنَّ قوله ﷺ في الحديث: «فقد استكمل الإيمان» ظاهر الدلالة على زيادة الإيمان ونقصانه، لأنَّ الاستكمال لا يكون إلا عن نقص، وإذا ثبت النقص فإنه مستلزم للزيادة، فالإيمان يزيد حتى يصل إلى درجة الكمال، وينقص حتى لا يبقى منه شيء.

وقد احتجَّ أبو داود في «سننه» بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه، فخرَّجه في «باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه»، وكذا البيهقي في كتاب «الاعتقاد»، ثم قال بعد أن ذكره مع غيره من الأحاديث الدالة على ذلك: «والأحاديث في... أن الإيمان يزيد وينقص سوى ما ذكرنا

---

(١) «الفتاوى» لابن تيمية (١٠/ ٧٥٤).

كثيرة، وفيما ذكرنا هنا كفاية»[1].

٨ ـ حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أمرهم أمرهم من الأعمال بما يطيقون، قالوا: إنا لسنا كهيئتك يا رسول الله، إنَّ الله قد غفر لك ما تقدَّم من ذنبك وما تأخَّر فيغضب حتى يعرف الغضب في وجهه ثم يقول: «إنَّ أتقاكم وأعلمكم بالله أنا»[2].

فقد أفاد هذا الحديث أنَّ الناس متفاضلون في العلم بالله وتقواه وهما من أعظم أمور الإيمان، وأن أفضل الناس وأتقاهم لله عز وجل وأعظمهم علما به هو رسول الله ﷺ.

ودلالة الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه واضحة، لأنَّ الإنسان كلما ازداد علمًا بالله وتقوى له ازداد إيمانًا.

قال ابن حجر في شرحه للحديث: «وفيه دليل على زيادة الإيمان ونقصانه، لأنَّ قوله ﷺ: «أنا أعلمكم بالله» ظاهر في أنَّ العلم بالله درجات، وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض، وأنَّ النبي ﷺ منه في أعلى الدرجات، والعلم بالله يتناول ما بصفاته وما بأحكامه وما يتعلق بذلك فهذا هو الإيمان حقاً»[3].

وقد بوَّب البخاري لهذا الحديث في كتاب الإيمان من «صحيحه» بـ «باب قول النبيِّ ﷺ: «وأنا أعلمكم بالله» وأنَّ المعرفة فعل القلب».

واستدلَّ لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾[4]، ومراده من هذا أن يبرهن على أنَّ الإيمان لا يتم بالقول

---

(١) «الاعتقاد» للبيهقي (ص/ ١١٨).

(٢) أخرجه البخاري (١/ ٧٠ ـ فتح).

(٣) «فتح الباري» (١/ ٧٠).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢٥.

وحده، بل لا بدَّ من ضمِّ الاعتقاد إليه، والاعتقاد فعل القلب[1].

وهذا فيه دلالة على أنَّ التقوى ومعرفة الله من الإيمان، والحديث دلَّ على تفاضل الناس فيهما، فأعمال القلوب إذن متفاضلة، والإيمان فيها يزيد وينقص.

ومثل هذا الحديث في الدلالة حديث أبي ذر رضي الله عنه القدسي الطويل، وفيه قال الله تعالى: «يا عبادي لو أنَّ أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً...»[2] الحديث.

فهو يدلُّ على أنَّ الناس يتفاضلون في التقوى، والله أعلم.

٩ ـ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «من رأى منكم منكرًا فليغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[3].

بيَّن النبي ﷺ في هذا الحديث مراتب إنكار المنكر، وأنه حسب الاستطاعة فإما أن يغير باليد أو باللسان أو بالقلب، بمعنى يكرهه بقلبه، وهذه المراتب الثلاث للإنكار يقوم بها المكلف على قدر استطاعته، ولا شك أن المرتبة الأخيرة باستطاعة جميع المكلفين، فمن رأى المنكر ولم يكرهه بقلبه وهو يعلم أنه منكر فإن هذا يكون علامة على ضعف إيمانه.

وما من شكٍّ في أنَّ المكلَّفين متفاضلون في القيام بهذه المراتب، فمنهم من ينكر بيده، ومنهم من ينكر بلسانه، ومنهم من ينكر بقلبه، فمن أنكر

---

(١) انظر «فتح الباري» (١/ ٧٠).

(٢) أخرجه مسلم (٤/ ١٩٩٤).

(٣) رواه مسلم (٢/ ٢٢ ـ نووي).

بيده فهو أفضل ممن أنكر بلسانه، ومن أنكر بلسانه فهو أفضل ممن أنكر بقلبه فقط.

فالناس إذًا يتفاضلون في الإيمان، فبعضهم يزداد إيمانه حتى ينكر المنكر بيده، وبعضهم يضعف إيمانه فلا ينكر المنكر إلَّا بقلبه، فالحديث بهذا من أوضح الدلائل وأبينها على زيادة الإيمان ونقصانه.

ثم إنَّ قول النبي ﷺ في الحديث: «وذلك أضعف الإيمان» تصريح بأن الإيمان يضعف، وضعفه نقصان، فالإيمان ينقص بنقص الطاعة وارتكاب المعصية، كما أنه يزيد بفعل الطاعة والبعد عن المعصية.

وقد احتجَّ بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهله فيه النسائي في «سننه» فبوب له بـ «باب تفاضل أهل الإيمان»[1]، وابن منده في كتابه «الإيمان» فقال: «ذكر خبر يدل على أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالأركان يزيد وينقص»[2]، ثم ذكر حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

وبوَّب له النووي في شرحه لمسلم بـ «باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص...»[3].

ومثل هذا الحديث في الدلالة حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف

(١) «سنن النسائي» (٨/ ١١).

(٢) «الإيمان» لابن منده (٢/ ٣٤١).

(٣) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٢١)، وانظر «مجموعة الرسائل والمسائل» لابن تيمية (٣/ ٣٤٣).

من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»[1].

فدلالة هذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه ظاهرة كسابقه، إذ فيه ذكر مراتب الإنكار الثلاث، وأن أضعفها مرتبة الإنكار بالقلب التي ليس وراءها من الإيمان حبة خردل.

قال ابن منده: «ذكر خبر يدل على أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى في قلب العبد مثقال حبة خردل، وأن المجاهدة بالقلب واللسان واليد من الإيمان»[2]، ثم ذكر هذا الحديث.

وفي الحديث فائدتان ليستا في الذي قبله: إحداهما: تصريحه بأن هذه المراتب الثلاث للإنكار من الإيمان، والثانية: إخباره بأنه ليس وراء المرتبة الأخيرة من الإنكار حبة خردل من إيمان.

وقول النبي ﷺ: «وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» المراد به أنه لم يبق بعد هذه المراتب الثلاث للإنكار ما يكون داخلاً في مسمى الإيمان حتى يقوم به المؤمن، بل إن الإنكار القلبي هو آخر حدود الإيمان، وليس المراد نفي أصل الإيمان عمَّن لم ينكر المنكر، ولهذا قال في الحديث: «ليس وراء ذلك»، «أي: ليس وراء هذه الثلاث ما هو من الإيمان، ولا قدر حبة خردل. والمعنى: هذا آخر حدود الإيمان، ما بقي بعد هذا من الإيمان شيء، ليس مراده أنه من لم يفعل ذلك لم يبق معه من الإيمان شيء»[3].

---

(١) رواه مسلم (١/ ٧٠).

(٢) «الإيمان» لابن منده (٢/ ٣٤٥).

(٣) انظر «الفتاوى» (٧/ ٥٢).

وقد جعل النبيُّ ﷺ في هذا الحديث المؤمنين ثلاث طبقات، وكلٌّ منهم فعل الإيمان الذي يجب عليه، لكن الأول لما كان أقدرهم كان الذي يجب عليه أكمل مما يجب على الثاني، وكان ما يجب على الثاني أكمل مما يجب على الآخر، وعلم بذلك أن الناس يتفاضلون في الإيمان الواجب عليهم بحسب استطاعتهم مع بلوغ الخطاب إليهم كلهم[(١)].

لكن قد يرد على هذا سؤال: وهو إذا كان ذلك حسب الاستطاعة فمن لم يستطع لا بيده ولا بلسانه فعمل حسب استطاعته وهو الإنكار بقلبه، فكيف يقال إن إيمانه ناقص، وهذا الذي فعله هو الذي في استطاعته؟.

والجواب على هذا أن يقال: إنَّ إيمان هذا الأخير عُدَّ ناقصًا من جهة نقص عمله عن الآخرين إذ هما قاما من أمر الدين بعمل أكمل منه فعد إيمانه من هذه الجهة ناقصاً، وأما هذا النقص الذي عنده فلا يحاسب عليه لأنه خارج عن استطاعته والله عز وجل لا يكلف النفس إلا وسعها وما تطيقه، بل قال شيخ الإسلام: «ومتى كانت إرادة القلب وكراهته كاملة تامة، وفعل العبد معها بحسب قدرته فإنه يعطى ثواب الفاعل الكامل»[(٢)].

وذلك من فضل الله وسعة رحمته؛ لأنه سبحانه لم يكلف الناس إلاّ بما يطيقون.

ومن هذا الجنس المرأة الحائض التي تترك الصوم والصلاة وقت حيضتها تعد ناقصة إيمان من هذه الجهة إذ إن الرجل لا ينقطع عن الصلاة

---

(١) «الإيمان» لابن تيمية (ص/ ٤٠٩، ٤١٠).

(٢) «الفتاوى» (٢٨/ ١٣١).

بمانع مثلها، فهو أكمل منها بهذا الاعتبار، وإن كانت لا تحاسب على هذا النقص، لأنها مكلَّفة به على ما تقدَّم شرحه قريبًا.

١٠ ـ حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من اقتنى كلبًا إلَّا كلب ماشية أو ضاريًا[١] نقص من عمله كلّ يوم قيراطان»[٢].

فهذا الحديث فيه دلالة على نقص العمل بارتكاب المعاصي، فاقتناء الكلب لغير ما جاء في الشرع جواز اقتنائه له معصية تنقص الأجر، ومن ثم تضعف الإيمان.

قال ابن حجر: «وفي الحديث الحثُّ على تكثير الأعمال الصالحة، والتحذير من العمل بما ينقصها، والتنبيه على أسباب الزيادة فيها والنقص منها، لتجتنب أو ترتكب...»[٣].

فالحديث دلالته ظاهرة على زيادة الإيمان ونقصانه، وأنَّ الإيمان يزيد بالأعمال الصالحة، وينقص بالمعاصي.

ولهذا احتجَّ به ابن أبي زمنين على ذلك فخرجه في «باب زيادة الإيمان ونقصانه» من كتابه «أصول السنة»[٤].

١١ ـ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بينا أنا نائم رأيت الناس يعرضون عليَّ وعليهم قمص، منها ما يبلغ

(١) جمعه ضوار، وهو الكلب المعلم المدرب للصيد، يقال: ضرا الكلب وأضراه صاحبه أي: عوّده وأغراه بالصيد، انظر «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٦٠٩).

(٢) أخرجه البخاري (٩/ ٦٠٨ ـ فتح)، ومسلم (١٠/ ٢٣٩ ـ نووي).

(٣) «فتح الباري» (٥/ ٧).

(٤) «أصول السنة» (٢/ ٧٧٨).

الثدي، ومنها ما دون ذلك، وعرض عليَّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجرُّه، قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال: الدين»[1].

«المراد بالناس في هذا الحديث المؤمنون، لتأويله القمص بالدين، والمراد بالدين العمل بمقتضاه، كالحرص على امتثال الأوامر واجتناب المناهي، والنكتة في القميص أن لابسه إذا اختار نزعه وإذا اختار بقاءه، فلما ألبس الله المؤمنين لباس الإيمان واتصفوا به كان الكامل في ذلك سابغ الثوب ومن لا فلا، وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الإيمان، وقد يكون بسبب نقص العلم»[2].

فالحديث يدلُّ على أن الناس يتفاوتون في الدين، قوة وضعفاً، زيادة ونقصاً.

وقد خرَّج البخاري الحديث في صحيحه في «باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال»، قال ابن حجر مبيِّنًا مطابقة الحديث للترجمة: «ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة تأويل القميص بالدين، وقد ذكر أنهم متفاضلون في لبسها فدل على أنهم متفاضلون في الإيمان»[3].

وخرَّجه النسائي في «باب زيادة الإيمان»[4] من «سننه»، ومطابقته للترجمة ظاهرة مما تقدم، والله أعلم.

١٢ ـ حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أنه قال: «أعطى رسول الله ﷺ رهطاً وأنا جالس فترك رجلاً هو أعجبهم إليَّ فقلت:

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٧٣، ٧/ ٤٣، ١٢/ ٣٩٥، ٣٩٦ ـ فتح)، ومسلم (١/ ١٥٩ ـ نووي).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٢/ ٣٩٦) باختصار، وهو من كلام ابن أبي جمرة.

(٣) «فتح الباري» (١/ ٧٤).

(٤) «سنن النسائي» (٨/ ١١٢).

يا رسول الله مالك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمناً، فقال: أو مسلماً، فسكت قليلاً، ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي فقلت: مالك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمناً، فقال: أو مسلمًا، ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي وعاد رسول الله ﷺ، ثم قال: إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليَّ منه خشية أن يكبه الله في النار»[(١)].

فسعد رضي الله عنه «رأى رسول الله ﷺ يعطي ناسًا ويترك من هو أفضل منهم في الدين، وظن أن العطاء يكون بحسب الفضائل في الدين، وظنَّ أنَّ النبيَّ ﷺ لم يعلم حال هذا الإنسان المتروك فأعلمه به وحلف أنه يعلمه مؤمناً، فقال له النبي ﷺ: أو مسلماً، فلم يفهم منه النهي عن الشفاعة فيه مرة أخرى فسكت، ثم رآه يعطي من هو دونه بكثير فغلبه ما يعلم من حسن حال ذلك الإنسان فقال: يا رسول الله مالكَ عن فلان؛ تذكيراً وجوَّز أن يكون النبي ﷺ هم بعطائه من المرة الأولى ثم نسيه فأراد تذكيره، وهكذا المرة الثالثة إلى أن أعلمه النبي ﷺ أن العطاء ليس هو على حسب الفضائل في الدين...»[(٢)].

قال ابن رجب: «وكذلك قول النبي ﷺ لسعد بن أبي وقَّاص لما قال له: «لم تعط فلاناً وهو مؤمن»، فقال النبي ﷺ: «أو مسلم» يشير إلى أنه لم يتحقق مقام الإيمان فإنما هو مقام الإسلام الظاهر، ولا ريب أنه متى ضعف الإيمان الباطن لزم منه ضعف أعمال الجوارح الظاهرة أيضاً»[(٣)].

فدلَّ الحديث على أنَّ الدين مراتب متفاوتة ومقامات مختلفة وأنَّ

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٧٩، ٣/ ٣٤٠ ـ فتح)، ومسلم (٢/ ١٨٠، ٧/ ١٤٩ ـ نووي).

(٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ١٤٨).

(٣) «جامع العلوم والحكم» (ص/ ٢٧).

الناس متفاضلون فيه، فمنهم المؤمن ومنهم المسلم، وما هذا التفاضل بينهم فيه إلا لأنه يزيد وينقص.

وقد خرّج أبو داود هذا الحديث في «سننه» في «باب زيادة الإيمان ونقصانه»[1] محتجًّا به، ودلالته على الترجمة ظاهرة لما دلّ عليه من التفاوت في مراتب الدين، وكل هذا يرجع إلى زيادة الإيمان ونقصانه، وقوَّته وضعفه.

١٣ـ حديث علي وغيره، عن النبي ﷺ أنه قال: «ملىء عمار إيمانًا إلى مشاشه»[2].

---

(١) «سنن أبي داود» (٤/ ٢٢٠).

(٢) أخرجه النسائي (٨/ ١١١)، والحاكم (٣/ ٣٩٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ٦٢١) في ترجمة عمار من طرق عن عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي عمار عن عمرو بن شرحبيل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ، فذكره.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، قال الألباني ـ كما في حاشيته على كتاب «الإيمان» لابن أبي شيبة (ص/ ٣١) ـ: «وفيه نظر، فإن أبا عمار لم يخرجاه، فهو صحيح فقط، وصحح إسناده الحافظ في «الفتح» (٧/ ٩٢).

وسمَّى الحاكم هذا الصحابي المبهم في رواية له «عبد الله» يعني ابن مسعود، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٢٢)، وفي كتاب «الإيمان» (ص/ ٣١) من هذا الطريق، إلا أنه مرسل، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٢٢)، وفي كتاب «الإيمان» (ص/ ٣١)، وابن ماجة (١/ ٥٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ٦٢١)، من طريق عثام بن علي عن الأعمش عن أبي إسحاق عن هانىء بن هانىء، قال: دخل عمار على عليّ بن أبي طالب فقال مرحبًا بالطيِّب المطيب سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن عمارًا ملىء إيمانًا إلى مشاشه». قال الألباني: «ورجاله ثقات رجال البخاري، غير هانىء بن هانىء وهو مستور كما في =

فوصْفُ رسول الله ﷺ في هذا الحديث لعمار بأنه ملىء إيمانًا يدلُّ على أنَّ الإيمان يزيد حتى يمتلىء المسلم به، ويدلُّ أيضًا على أن المؤمنين يتفاضلون في الإيمان فمن امتلأ بالإيمان خير ممن كان إيمانه ناقصًا ضعيفًا.

فالحديث فيه حجَّة لما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، في أن الإيمان يزيد وينقص، وأن أهله متفاضلون فيه.

وقد احتجَّ به النَّسائي في «سننه» على تفاضل المؤمنين، فأخرجه في «باب تفاضل أهل الإيمان»، ومطابقته للترجمة ظاهرة مما تقدم.

١٤ـ حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفًا بغير حساب، قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين لا يسترقون ولا يتطيَّرون ولا يكتوون وعلى ربهم يتوكَّلون»[1].

هذا الحديث دليل قوي لما ذهب إليه أهل السنَّة والجماعة في الإيمان أنه يزيد وينقص.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «...وفي حديث السبعين ألفًا الذين

= التقريب». «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٤٦٦).

وأخرجه البزار كما في «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٩٥) و«فتح الباري» (٧/ ٩٢) بنحوه، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، قال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح» وقال الحافظ ابن حجر: «وإسناده صحيح».

والمشاشة: هي رؤوس العظام اللينة التي يمكن مضغها. انظر «جامع الأصول» لابن الأثير (٩/ ٤٦).

(١) أخرجه مسلم (١/ ١٩٨)، ورواه الشيخان بنحوه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. البخاري (١١/ ٤٠٥ ـ فتح) ومسلم (١/ ١٩٩).

يدخلون الجنة كفاية فإنه من أعظم الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه، لأنه وصفهم بقوة الإيمان وزيادته في تلك الخصال التي تدل على قوة إيمانهم وتوكلهم على الله في أمورهم كلِّها»[1].

١٥ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»[2].

قال النووي: «والمراد بالقوة هنا عزيمة النفس والقريحة في أمور الآخرة فيكون صاحب هذا الوصف أكثر إقداماً على العدو في الجهاد وأسرع خروجاً إليه وذهاباً في طلبه وأشد عزيمة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصبر على الأذى في كل ذلك، واحتمال المشاق في ذات الله تعالى وأرغب في الصلاة والصوم والأذكار وسائر العبادات وأنشط طلبًا لها ومحافظةً عليها ونحو ذلك.

وأمَّا قوله ﷺ: «وفي كلٍّ خير» فمعناه: في كلٍّ من القويِّ والضعيف خير لاشتراكهما في الإيمان مع ما يأتي به الضعيف من العبادات»[3]، فمن قام بأوامر الله وامتثلها، وكمّل نفسه بالعلم النافع والعمل الصالح، وكمل غيره بالتواصي بالحق والتواصي بالصبر، فهو المؤمن القوي الذي

---

(١) «الإيمان» لابن تيمية (ص/ ٢١٣).

(٢) رواه مسلم (١٦/ ٢١٥ ـ نووي).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ٢١٥)، وانظر «مجموعة الرسائل والمسائل» لابن تيمية (٣/ ٣٤٣).

حاز أعلى مراتب الإيـمان، ومن لـم يصل إلى هذه المرتبة فهو المؤمن الضعيف.

قال ابن سعدي بعد أن بيَّن هذا المعنى المتقدِّم: «وهذا من أدلة السلف على أن الإيمان يزيد وينقص، وذلك بحسب علوم الإيمان ومعارفه، وبحسب أعماله، وهذا الأصل قد دل عليه الكتاب والسنة في مواضع كثيرة»[1].

١٦ـ حديث حنظلة الأسيدي رضي الله عنه قال: لقيني أبو بكر فقال: كيف أنت يا حنظلة؟ قال قلت: نافق حنظلة. قال: سبحان الله ما تقول؟ قال قلت: نكون عند رسول الله ﷺ يذكرنا بالنار والجنة حتى كأنا رأي عين فإذا خرجنا من عند رسول الله ﷺ عافسنا الأزواج والأولاد والضيعات فنسينا كثيراً، قال: أبو بكر فوالله إنَّا لنلقى مثل هذا، فانطلقت أنا وأبو بكر حتى دخلنا على رسول الله ﷺ، قلت: نافق حنظلة يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: وما ذاك؟ قلت: يا رسول الله نكون عندك تذكّرنا بالنار والجنة حتى كأنا رأي عين فإذا خرجنا من عندك عافسنا الأزواج والأولاد والضيعات نسينا كثيراً، فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده، إن لو تدومون على ما تكونون عندي وفي الذكر لصافحتكم الملائكة على فرشكم وفي طرقكم، ولكن يا حنظلة ساعة وساعة، ثلاث مرات»[2].

فقول حنظلة رضي الله عنه: «نافق حنظلة» لا يلزم منه وقوع النفاق فيه، لأن ذلك وقع منه على سبيل المبالغة والورع والتقوى وقوة المراقبة

---

(١) «بهجة قلوب الأبرار» (ص/ ٣٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٧/ ٦٦، ٦٧ ـ نووي).

وشدَّة الخوف، كما هو شأن باقي أصحاب النبي ﷺ.

قال ابن أبي مليكة[1] رحمه الله: «أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ وكلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل»[2].

وإنما معنى كلامه هو أنه خاف من النفاق حيث كان يحصل له الخوف في مجلس النبي ﷺ ويظهر مع شدة المراقبة والتفكر والإقبال على الآخرة وهذا زيادة في الإيمان، فإذا خرج اشتغل بالزوجة والأولاد ومعاش الدنيا، فيكون إيمانه في هذه الحالة أضعف مما هو عليه عندما يكون في مجلس الذكر، وهذا نقص في الإيمان، فهو رضي الله عنه حسب أن هذا نفاق[3]، فبيَّن له النبي ﷺ أن هذا ليس نفاقاً وأنه لا يستطيع أن يداوم على درجة واحدة من الإيمان، لأن الإيمان يتفاوت فيزيد إذا حصلت أسباب

---

(١) هو الإمام الحجة الحافظ أبو بكر عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان القرشي التيمي المكي، ولد في خلافة علي أو قبلها، حدث عن بعض الصحابة، وكان عالما مفتياً صاحب حديث وإتقان، مات سنة سبع عشرة ومائة. انظر «السير» للذهبي (٥/ ٨٨).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» تعليقًا (١/ ١٠٩ ـ فتح)، ووصله في «التاريخ الكبير» (٣/ ١/ ١٣٧)، والخلال في «السنة» (برقم: ١٠٨١)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٥٣) من طريق يحيى بن يمان عن سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة به.
ورواه المروزي من طريق أخرى في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٦٣٤، ح ٦٨٨) بلفظ: «أدركت زيادة على خمسين من أصحاب رسول الله ﷺ...» فذكره بنحوه، ورواه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» كما في «الفتح» (١/ ١١٠)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٥٥، ح ١٧٣٣) بنحوه ولكن أبهم العدد.

(٣) وقد تأول بعض أهل البدع خوف السلف هذا بأن المراد به أنهم كانوا يخافون أن يبتلوا بالنفاق قبل أن يموتوا، وقد سئل الأوزاعي عن نحو هذا فقال: «هذا قول أهل البدع». انظر «شرح اعتقاد أهل السنة» للَّالكائي (٥/ ٩٨٣).

الزيادة، وينقص إذا حصلت أسباب النقص[1].

كما قال عمير بن حبيب الخطمي رضي الله عنه: «الإيمان يزيد وينقص، قال: إذا ذكرنا الله عز وجل وحمدناه وسبَّحناه فذلك زيادته، وإذا غفلنا وضيعنا ونسينا، فذلك نقصانه»[2].

وبهذا يتبين وجه دلالة الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه، والله أعلم.

١٧ـ حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[3].

فقد أطلق الشارع الحكيم هنا على قتال المسلم كفرًا، مع أن الاقتتال بين المسلمين لا يخرج من الملة، لقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ...﴾[4]، وقوله: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ...﴾[5].

ففي الآية الأولى وصف الله الطائفتين بالإيمان حال اقتتالهما، وسمَّى في الآية الثانية القاتل أخًا للمقتول والمراد الأخوة الإيمانية، فدل ذلك على أن القتل وإن سماه الشارع كفراً فإنه لا يخرج من الملة، فهو كفر دون كفر[6].

---

(١) وانظر ما كتبه ابن القيِّم رحمه الله في «مدارج السالكين» (١/ ٣٥٨) حول خشية الصحابة من النفاق وخوفهم منه لعلمهم بدقه وجله، مع أن قلوبهم كانت ممتلئة إيماناً بخلاف غيرهم ممن لا يجاوز الإيمان حناجرهم، ويظنون أنهم أكمل الناس إيماناً.

(٢) سيأتي تخريجه (ص/ ١١٦).

(٣) أخرجه البخاري (١/ ١١٠، ١٠/ ٤٦٤، ١٣/ ٢٦ ـ فتح)، ومسلم (١/ ٨١).

(٤) سورة الحجرات، الآية: ٩.

(٥) سورة البقرة الآية: ١٧٨.

(٦) انظر «تيسير العزيز الحميد» (ص/ ٥١٤).

وما من شكٍّ في أنَّ القاتل لأخيه قد ارتكب إثمًا عظيمًا، وعرَّض نفسه لوعيد شديد بيَّنه الله في قوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ۝٩٣﴾[1].

فإذا تبيَّن عظم هذا الذنب وشدة خطره، ثم هو مع ذلك لا يخرج فاعله من الدين، تبين أن فاعله قد نقص أجره بهذا العمل وضعف دينه فأصبح بذلك مؤمناً ناقص الإيمان، ومن هنا يتبين وجه دلالة الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه.

وفي الحديث وجه آخر يدل على زيادة الإيمان ونقصانه، في قوله ﷺ: «سباب المسلم فسوق»، حيث أن سب المسلم جرم يفسق به صاحبه، والفسق نقص في الإيمان.

ولهذا قال المناوي في شرحه للحديث: «وفيه...أن الإيمان ينقص ويزيد؛ لأنَّ الساب إذا فسق نقص إيمانه وخرج عن الطاعة فضره ذنبه...»[2].

وروى اللَّالكائي في «شرح الاعتقاد» عن زبيد بن الحارث قال: «لما ظهرت المرجئة أتيت أبا وائل فحدثني عن النبي ﷺ قال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[3].

١٨ـ حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «أوثق عرى الإيمان الحبُّ في الله والبغض في الله»[4].

---

(١) سورة النساء، الآية: ٩٣.

(٢) «فيض القدير» (٤/ ٨٤).

(٣) انظر «شرح الاعتقاد» (٥/ ١٠٠١).

(٤) أخرجه أحمد (١/ ٢٨٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٤١)، وفي «الإيمان» =

فهذا الحديث يدلُّ على أنَّ الإيمان مراتب بعضها أوثق من بعض وأنَّ أوثق مراتبه الحب في الله والبغض في الله.

قال ابن عبد البر بعد أن ساق هذا الحديث: «...وهو يدل على أن بعض الإيمان أوثق عروة وأكمل من بعض»[1].

فإذا كان الإيمان كذلك له مراتب بعضها أوثق من بعض، فهو يتفاضل ويزيد وينقص لتفاوت الناس في القيام بها.

١٩ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا زنى العبد خرج منه الإيمان، فكان على رأسه كالظلَّة، فإذا أقلع رجع إليه»[2].

= (ص/ ٣٦)، والطيالسي (ح ٧٤٧)، وابن أبي الدنيا في «الإخوان» (ص/ ٨٦)، قال الهيثمي: «وفيه ليث بن أبي سليم وضعفه الأكثر». «مجمع الزوائد» (١/ ٩٠).

وله شاهد من حديث أبي ذر أخرجه أحمد (٥/ ١٤٦)، وأبو داود (٤/ ١٩٨) بلفظ: «أفضل الأعمال الحب في الله والبغض في الله». قال المنذري: «وفي إسناده يزبد بن أبي زياد الكوفي ولا يحتج بحديثه، وقد أخرج له مسلم متابعة، وفيه أيضاً رجل مجهول». «مختصر السنن» (٧/ ٥).

وله شاهد ثان من حديت معاذ بن جبل أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٧)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٣٣٩)، وفيه عد الله بن لهيعة وزبان بن فائد ضعيفان.

وله شواهد أخرى، قال الألباني بعد أن ذكر بعض طرقه: «فالحديث بمجموع طرقه يرتقي إلى درجة الحسن على الأقل، والله أعلم». «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/ ٣٠٧).

(١) «التمهيد» (٩/ ٢٤٥) بتصرف.

(٢) رواه الترمذي تعليقًا (٥/ ١٥)، وأخرجه موصولًا أبو داود (٤/ ٢٢٢)، والطبري في «تهذيب الآثار» (برقم: ٩١٠)، والحاكم (١/ ٢٢)، وابن منده في «الإيمان» (٢/ ٥٧٩) من طريق سعيد بن أبي مريم، أنبأ نافع ابن يزيد، ثنا ابن الهاد أن سعيد ابن أبي سعيد =

قد يتوهَّم بعض من قرأ هذا الحديث أنَّ فيه دلالة على أن مرتكب الكبيرة يكفر، ويخرج من الدين، ويسلب الإيمان بالكلية، ويظن أن هذا هو الظاهر والمتبادر من الحديث. فينحى بفهمه هذا منحى الخوارج والمعتزلة في إخراجهم مرتكب الكبيرة من الدين، وتخليده في النار.

مع أنَّ الحديث لا دلالة فيه على هذا بل إنَّ ظاهر الحديث المتبادر لا يدل عليه قال شيخ الإسلام: «...ولا هو أيضًا ظاهر الحديث، لأن قوله: «خرج منه الإيمان فكان فوق رأسه كالظلَّة» دليل على أن الإيمان لا يفارقه بالكلية، فإنَّ الظلَّة تظلل صاحبها وهي متعلقة ومرتبطة به نوع ارتباط»[1].

وقال صاحب «مرعاة المفاتيح»: «وفيه إشارة إلى أنه وإن خالف حكم الإيمان فإنه تحت ظله، لا يزول عنه حكم الإيمان ولا يرتفع عنه اسمه»[2].

ولهذا فإنَّ من الأمور المتقررة في عقيدة أهل السنة والجماعة أن من زنى أو ارتكب أي كبيرة من الكبائر لا يسلب منه اسم الإيمان المطلق، ولا يعطى أيضًا اسم الإيمان المطلق، بل يقال: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن عاص، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، ويقال: ليس بمؤمن حقًّا، أو

= المقبري حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وقال الحاكم: «حديث صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وقال الألباني: «وهو كما قالا إلا في نافع فإنما أخرج له البخاري تعليقاً فهو على شرط مسلم وحده». «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٢٢)، وصحّح إسناده الحافظ في «الفتح» (١٢/ ٦١).

(١) «الفتاوى» (٧/ ٦٧٣).

(٢) «مرعاة المفاتيح» (١/ ١٣٨).

ليس بصادق الإيمان، أما تكفير مرتكب الكبيرة وإخراجه من الدِّين فهذا ليس من عقيدة أهل السنة والجماعة في شيء، بل ليس في ظواهر نصوص الكتاب والسنة ما يدل على هذا القول ويؤيده، ومن فهم من النصوص شيئاً من ذلك فقد أتي من سوء فهمه وجهله.

فالحديث ليس فيه أيُّ دليل لما ذهب إليه هؤلاء، بل هو دليل لما ذهب إليه أهل السنة والجماعة من أن المعاصي تنقص الإيمان وتضعفه، فالزاني لم يعدم الإيمان الذي به يستحق ألا يخلد في النار، وبه ترجى له الشفاعة والمغفرة، وبه يستحق المناكحة والموارثة، لكن عَدِمَ الإيمان الذي به يستحق النجاة من العذاب ويستحق به تكفير السيئات وقبول الطاعات وكرامة الله ومثوبته، وبه يستحق أن يكون محمودًا مرضيًّا[1]، وهذا هو ظاهر الحديث الذي يليق به.

ولهذا أخرجه أبو داود في «باب زيادة الإيمان ونقصانه» من «سننه»، محتجاً به على ذلك، والحجة فيه ظاهرة.

٢٠ـ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الإيمان ليخلق في جوف أحدكم كما يخلق الثوب، فاسألوا الله أن يجدد الإيمان في قلوبكم»[2].

---

(١) انظر «الفتاوى» (٧/ ٦٧٣ - ٦٧٦).

(٢) أخرجه الحاكم (١/ ٤) من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن ميسرة عن أبي هانئ الخولاني حميد بن هانئ عن أبي عبدالرحمن الحبلي عن عبد الله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال: «رواته مصريون ثقات»، ووافقه الذهبي.

ورواه الطبراني في «الكبير» كما في «مجمع الزوائد» (١/ ٥٢)، وقال الهيثمي: «إسناده حسن»، والحديث صححه الألباني. انظر «صحيح الجامع» (٢/ ٥٦)، و«السلسلة الصحيحة» (٤/ ١١٣).

فهذا من أوضح الدلائل على أنَّ الإيمان يزيد وينقص ويقوى ويضعف في قلب المرء المسلم، ومعنى قوله ﷺ: «إنَّ الإيمان ليخلق في جوف أحدكم كما يخلق الثوب»، أي: يبلى ويضعف ويدخله النقص من جراء ما قد يقع فيه المرء من معاص وآثام تذهب جدة الإيمان وحيويته وقوته، لهذا أرشد عليه الصلاة والسلام في هذا الحديث إلى تعاهد الإيمان والعمل على تقويته، وسؤال الله تعالى دائمًا الإيمان والثبات عليه، قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾[(١)].

ففي هذا أبين دلالة على أنَّ الإيمان الذي في القلب يقبل التفاوت ويزيد تارة وينقص أخرى، والأعمال الظاهرة تبع له فإن زاد زادت وإن نقص نقصت، فهل يقال ـ بعد هذا ـ إن الإيمان على هيئة واحدة لا يقبل زيادة ولا نقصانًا.

هذا، ولم أقف ـ فيما اطَّلعت عليه من كتب أهل العلم ـ على من احتجَّ بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه رغم صحته ووضوح دلالته على المقصود، والله الموفق.

ثم في ختام ذكر هذه النصوص النبوية الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه أود الإشارة إلى أنه لم يثبت عن النبي ﷺ حديث بلفظ: «الإيمان يزيد وينقص»، وما روي من ذلك مرفوعاً إليه فلا يصح كما بين ذلك أهل العلم بالحديث[(٢)]، بل قد قال ابن القيِّم رحمه الله في «مناره المنيف»: «وهذا

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ٧.

(٢) راجع «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١٢٨)، و«الميزان» للذهبي (٤/ ١٤٤)، و«اللآلىء المصنوعة» للسيوطي (١/ ٣٦)، و«تنزيه الشريعة» لابن عراق (١/ ١٥٠).

كلام صحيح، وهو إجماع السلف، ولكن اللفظ كذب على رسول الله ﷺ»[١].

قلت: وفي النصوص الصحيحة الثابتة وإجماع سلف الأمة غنية وكفاية، ولله الحمد، وما أحسن وأجود ما قاله ابن القيم رحمه الله في سياق آخر بعد أن ذكر الحديث الذي رواه ابن ماجة في «سننه» من حديث عبد السلام بن صالح[٢] أنَّ النبي ﷺ قال: «الإيمان معرفة بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالأركان»[٣] حيث قال: «في الحق ما يغني عن الباطل، ولو كنا ممن يحتج بالباطل ويستحلُّه لروجنا هذا الحديث وذكرنا بعض من أثنى على عبد السلام، ولكن نعوذ بالله من هذه الطريقة، كما نعوذ به من طريقة تضعيف الحديث الثابت وتعليله إذا خالف قول إمام معين، وبالله التوفيق»[٤].

ومثل هذا القول قول إمام الأئمة ابن خزيمة في كتابه «التوحيد»: «...وقد أعلمت ما لا أحصي من مرة أني لا أستحل أن أموه على طلاب العلم بالاحتجاج بالخبر الواهي، وإني خائف من خالقي جل وعلا إذا موهت على طلاب العلم بالاحتجاج بالأخبار الواهية وإن كانت الأخبار حجَّة لمذهبي»[٥].

---

(١) «المنار المنيف» (ص/ ١١٩).

(٢) هو أبو الصلت الهروي، مولى قريش، نزل نيسابور، صدوق له مناكير، وأفرط العقيلي فقال: كذاب، «تقريب التهذيب» لابن حجر (١/ ٥٠٦)، وقال الذهبي: واه شيعي متهم مع صلاحه. «الكاشف» (٢/ ١٧٢).

(٣) «سنن ابن ماجه» (١/ ٢٥، ٢٦).

(٤) «تهذيب السنن» (٧/ ٥٩).

(٥) «التوحيد» (ص/ ٢١٥).

فشتان بين هؤلاء الأئمة وبين أهل الأهواء والبدع على اختلاف مشاربهم وتباين طرائقهم الذين تعجُّ أقوالهم وتمتلىء كتبهم بالتلبيس والتمويه والزخرفة والمخرقة والكذب بين مقل ومستكثر[1].

(١) وانظر: «شرح الاعتقاد» للَّالكائي (١/ ١٨٠).



المبحث الثالث

أقوال السلف الصالح في زيادة الإيمان ونقصانه

لقد جاء عن السلف الصالح آثار كثيرة قرروا فيها ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من حجج ودلالات على زيادة الإيمان ونقصانه، فبينوا رحمهم الله أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وكثرة العبادة والمداومة عليها، وينقص باللهو والغفلة والمعصية والتقصير في فعل الطاعة، بل لقد حكى إجماعهم واتفاقهم على ذلك غير واحد من أهل العلم.

قال يحيى بن سعيد القطان: «ما أدركت أحداً من أصحابنا، إلا على سنتنا في الإيمان، ويقولون: الإيمان يزيد وينقص»[(١)].

وقال الإمام عبد الرزاق الصنعاني رحمه الله: «لقيت اثنين وستين شيخاً،... فذكر عدداً منهم ثم قال: كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[(٢)].

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: «هذه تسمية من كان يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص،... فسمى أكثر من مائة وثلاثين رجلاً من أهل العلم من الصحابة وغيرهم..ثم قال: هؤلاء كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وهو قول أهل السنة، والمعمول به عندنا»[(٣)].

---

(١) رواه ابن هاني في «مسائل الإمام أحمد» (٢/ ١٦٢)، وذكر نحوه الذهبي في «السير» (٩/ ١٧٩) في ترجمة يحيى بن سعيد.

(٢) رواه اللّالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٥/ ٩٥٨، ح ١٧٣٧).

(٣) رواه ابن بطَّة في «الإبانة» (٢/ ٨١٤ برقم: ١١١٧) وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في =

وقال إمام أهل السنَّة والجماعة أحمد بن حنبل رحمه الله: «أجمع سبعون رجلًا من التابعين وأئمة المسلمين وفقهاء الأمصار على أن السنة التي توفي عليها رسول الله ﷺ.. فذكر أموراً منها: الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية»(١).

وقال أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله: «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدًا يختلف في أنَّ الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص»(٢).

وقال أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي(٣): «الإيمان عندنا أهل السنة: الإخلاص لله بالقلوب والألسنة، والجوارح، وهو قول وعمل، يزيد وينقص، على ذلك وجدنا كلَّ من أدركنا من عصرنا بمكة والمدينة

= كتاب «الإيمان» (ص/ ٢٩٣- ٢٩٥).

(١) رواه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص/ ٢٢٨) وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٣٠) بلفظ: «أجمع تسعون... إلخ».

(٢) ذكره الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٤٧)، والزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٥٦) وعزواه للَّالكائي في «السنَّة»، وصححا إسناده.

قلت: وهو في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للَّالكائي المطبوع (٥/ ٨٨٩ رقم: ١٥٩٧) بنحوه، وليس فيه «ويزيد وينقص»، فلعل هذه اللفظة سقطت من المطبوع، أو أنَّ الحافظ والزبيدي اطلعا على نسخة اشتملت على ما حكياه. وانظر (ص/ ٤١٨) من هذه الرسالة.

(٣) هو الإمام الحافظ الحجة الرحال، محدث إقليم فارس أبو يوسف يعقوب بن سفيان ابن جوان الفارسي، من أهل فسا، له تاريخ كبير، توفي سنة سبع وسبعين ومائتين، انظر ترجمته في «السير» للذهبي (١٣/ ١٨٠).

والشام والبصرة والكوفة»[1]، ثم ذكر منهم بضعاً وثلاثين.

وقال سهل بن المتوكل الشيباني[2]: «أدركت ألف أستاذ وأكثر كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص...»[3].

وقال ابن جرير الطبري: «وأما القول في الإيمان هل قول وعمل يزيد وينقص، أم لا زيادة فيه ولا نقصان؟ فإن الصواب فيه قول من قال: هو قول وعمل يزيد وينقص، وبه جاء الخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، وعليه مضى أهل الدين والفضل»[4].

وقال أبو عمر بن عبد البر: «أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»[5].

وقال أبو الحسن الأشعري رحمه الله: «وأجمعوا على أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وليس نقصانه عندنا شك فيما أمرنا بالتصديق به، ولا جهل به، لأن ذلك كفر، وإنما هو نقصان في مرتبة العلم وزيادة البيان كما يختلف وزن طاعتنا وطاعة النبي ﷺ، وإن كنا جميعاً مؤديين للواجب علينا»[6].

---

(١) رواه اللَّالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٦٣، ح ١٧٥٣).

(٢) هو سهل بن المتوكل بن حجر أبو عصمة البخاري من بني شيبان، يروي عن أبي الوليد الطيالسي وأهل العراق، روى عنه أهل بلده. انظر «الثقات» لابن حبان (٨/ ٢٩٤).

(٣) رواه اللَّالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٦٤، ح ١٧٥٤).

(٤) «صريح السنة» (ص/ ٢٥).

(٥) «التمهيد» (٩/ ٢٣٨)، ونقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر «الفتاوى» (٧/ ٣٣٠).

(٦) «رسالته إلى أهل الثغر» (ص/ ٢٧٢)، قلت: وقول أبي الحسن هذا وكذا قوله المماثل له =

وقال ابن أبي زيد القيرواني في كتابه المفرد في «السنَّة»: «فصل فيما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة.. فذكر أموراً منها: أن الإيمان قول باللسان وإخلاص بالقلب وعمل بالجوارح يزيد ذلك بالطاعة وينقص بالمعصية نقصاً عن حقائق الكمال لا محبط للإيمان، ولا قول إلا بعمل ولا قول ولا عمل إلا بنية، ولا قول ولا عمل ولا نية إلا بموافقة السنة»[1].

وقال ابن بطَّال المالكي: «مذهب جماعة أهل السنة من سلف الأمة وخلفها أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[2].

وقال الحافظ عبد الغني المقدسي في «عقيدته»: «اعلم وفقنا الله وإياك.. أن صالح السلف وخيار الخلف وسادات الأئمة وعلماء الأمة اتفقت أقوالهم وتطابقت آراؤهم فذكر أموراً ثم قال: والإيمان بأن الإيمان قول وعمل ونية يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»، ثم أورد بعض النصوص الدالَّة على ذلك[3].

= في كتابه «مقالات الإسلاميين» (ص/ ٢٩٠) إنما كان منه بعد رجوعه لمعتقد أهل السنة والجماعة، وهو المعتقد الذي استقر عليه قدمه آخر عمره بعد تنقل طويل في الاعتزال أوَّلا ثم الكلَّابية ثانيًا ثم عقيدة أهل السنة والجماعة، إلا أنّ أتباعه الأشاعرة أصرُّوا إلى يومنا هذا على البقاء على المعتقد الذي تبيَّن لإمامهم فساده وبطلانه.

وقوله: «وإن كنا جميعًا مؤدِّين للواجب علينا» فيه نظر سيأتي بيانه (ص/ ٣٧٠).

(١) نقله عنه ابن القيِّم في «اجتماع الجيوش» (ص/ ١٥٠-١٥٢).

(٢) نقله عنه النووي في «شرحه لمسلم» (١/ ١٤٦)، والكرماني في «شرحه للبخاري» (١/ ٧٦).

(٣) عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي ضمن «المجموعة العلمية السعودية» جمع الشيخ =

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأجمع السلف أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[1].

وقال ابن القيِّم: «.. فإنه بإجماع السلف: يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية»[2].

وقد تقدَّم معنا قول ابن كثير رحمه الله: «وهذا مذهب جمهور الأمة، بل حكى الإجماع عليه غير واحد من الأئمة كالشافعي وأحمد بن حنبل وأبي عبيد»[3].

وقال السفاريني: «والذي اعتمده أئمة الأثر وعلماء السلف: أن الإيمان: تصديق بالجنان وإقرار باللسان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة، وينقص بالعصيان»[4].

وبعد هذه النقول السابقة المبيِّنة لإجماع أهل السنة والجماعة على زيادة الإيمان ونقصانه، وأنهم متضافرون على قول واحد فيه، أذكر جملة من النقول عن بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن نقل عنه ذلك، ذاكراً أقوال الصحابة أولاً، فالتابعين، فمن بعدهم، مرتباً لهم حسب وفياتهم عدا الصحابة فلم أراعِ في ترتيبهم ذلك:

١ ـ كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لأصحابه: «هلمُّوا نزداد

= العلامة عبد الله بن حميد رحمه الله (ص/ ٣٠- ٤٩).

(١) «الفتاوى» (٧/ ٦٧٢).

(٢) «مدارج السالكين» (١/ ٤٢١).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٨٥)

(٤) «شرح ثلاثيات المسند» (٢/ ٢١٨).

إيمانًا»، وفي لفظ: «تعالوا نزداد إيمانًا»[1].

٢ـ وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «اجلسوا بنا نزداد إيماناً»[2]، وكان يقول في دعائه: «اللهم زدني إيمانًا ويقينًا وفقهًا»[3].

٣ـ وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه كان يقول: «اجلسوا بنا نؤمن ساعة»[4].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١/ ٢٦)، وفي «الإيمان» (ص/ ٣٦)، والخلال في «السنة» (ق ١٠٨/أ، ح ١١٢٢)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١١٢)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٤٧ ح ١١٣٤)، واللالكائي في«شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٤١، ح ١٧٠٠)، والبيهقي في «الشعب» (ص/ ٨٦)، من طرق عن محمد بن طلحة عن زبيد اليامي عن زر بن حبيش قال: كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لأصحابه، فذكره. وزاد الآجري في روايته: «فيذكرون الله عز وجل»، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البيهقي في «الشعب» (ص/ ٩١) من طريق محمد بن فضيل عن أبيه عن شِباك الضبي عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٦٨ ح ٧٩٧)، والخلال في «السنة» (ق ١٠٨/أ، ح ١١٢٠)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١١٢)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٤٦ ح ١١٣٢)، واللالكائي في«شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٤٢ ح ١٧٠٤)، والبيهقي في «الشعب» (ص/ ٩١)، من طرق عن شريك عن هلال بن حميد عن عبدالله بن عكيم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٨): «وإسناده صحيح».

(٤) رواه البخاري في «صحيحه» تعليقاً (١/ ٤٥ ـ فتح)، ووصله أبو عبيد في «الإيمان» (ص/ ٧٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٢٥، ٢٦)، وفي «الإيمان» (ص/ ٣٥)، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣٦٨، ح ٧٩٦، ١/ ٣٧٨، ح ٨٢٣)، وأبو بكر الخلّال في «السنة» (ق ١٠٨/أ، ح ١١٢١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٣٥)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٤٧، ح ١١٣٥)، واللّالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٤٣، ح ١٧٠٦ و ١٧٠٧)، والبيهقي في «الشعب» (ص/ ٩٠)، من طرق عن =

قال ابن حجر مبيِّنًا وجه دلالته على زيادة الإيمان ونقصانه: «ووجه الدلالة منه ظاهرة، لأنه لا يحمل على أصل الإيمان لكونه كان مؤمناً وأي مؤمن، وإنما يحمل على إرادة أنه يزداد إيماناً بذكر الله تعالى»[1].

أمَّا قول ابن العربي عنه: «لا تعلق فيه للزيادة» معلِّلًا ذلك: «بأن معاذًا إنما أراد تجديد الإيمان، لأنَّ العبد يؤمن في أول مرة فرضاً، ثم يكون أبداً مجدداً كلما نظر أو فكر»[2].

فغير صحيح، لأن الإيمان الذي ينجم عن النظر والتفكر بعد تحقق أصل الإيمان، يعد في الحقيقة زيادة إيمان، فما سماه ابن العربي هنا تجدد إيمان هو في واقع أمره زياد إيمان وإن سمي بغير اسمه.

ولذا تعقَّبه الحافظ بقوله: «وما نفاه أوَّلًا أثبته آخرًا، لأنَّ تجدد الإيمان إيمان»[3].

٤ـ وكان عبد الله بن رواحة رضي الله عنه يأخذ بيد النفر من أصحابه فيقول: «تعالوا نؤمن ساعة، تعالوا فلنذكر الله ونزدد إيماناً بطاعته، لعله

= جامع بن شداد عن الأسود بن هلال المحاربي قال: قال معاذ: فذكره، بألفاظ متقاربة في بعضها: «اجلس» بالإفراد، وبعضها: «اجلسوا» بالجمع، وبعضها بزيادة: «أي: نذكر الله»، وزيادة: «فيجلسان يتذاكران الله ويحمدانه»، وصحح الحافظ إسناده في «الفتح» (١/ ٤٨)، والألباني في تعليقه على «الإيمان» لابن أبي شيبة (ص/ ٣)، و«الإيمان» لأبي عبيد (ص/ ٧٢).

(١) «فتح الباري» (١/ ٤٨).

(٢) نقله عنه الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٨).

(٣) «فتح الباري» (١/ ٤٨).

يذكرنا بمغفرته»[1].

٥ـ وعن أبي الدرداء عويمر الأنصاري رضي الله عنه أنه قال: «الإيمان يزداد وينقص»[2].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٤٣)، وفي «الإيمان» (ص/ ٣٨)، من طريق موسى ابن مسلم عن ابن سابط قال: «كان عبد الله بن رواحة يأخذ...»، وإسناده ضعيف لأن سابطا هذا لم يدرك عبد الله بن رواحة.

وله طريق أخرى من رواية أحمد بن يونس عن شيخ من أهل المدينة عن صفوان ابن سليم عن عطاء بن يسار أن عبد الله بن رواحة قال لصاحب له: فذكره بنحوه. أخرجه البيهقي في «الشعب» (١/ ١٩٢).

وإسناده ضعيف، لإبهام شيخ أحمد بن يونس، ولأن عطاء لم يدرك عبد الله بن رواحة.

وله طريق ثالث يرويه عبد الله بن المبارك عن سعيد بن عبد العزيز عن بلال بن سعد أن أبا الدرداء قال: «كان ابن رواحة يأخذني بيدي فيقول: تعال نؤمن ساعة إن القلب أسرع تقلباً من القدر إذا استجمعت غلياً».

أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٤٨، ح ١١٣٧)، ورواية بلال عن أبي الدرداء مرسلة. انظر «جامع التحصيل» (ص/ ١٧٩).

وله طريق رابع يرويه عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن شهر بن حوشب بنحوه مرسلاً، أخرجه ابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٢/ ٧٩٠).

وله طريق خامس يرويه أحمد بن حنبل عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن عمارة عن زياد النميري عن أنس بن مالك قال: «كان عبد الله بن رواحة إذا لقي الرجل من أصحابه يقول: تعال نؤمن بربنا ساعة...»، فذكره بسياق آخر. أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٩/ ٢٠١).

وهذا إسناد ضعيف فزياد هو ابن عبدالله ضعيف كما في «التقريب» (١/ ٢٦٩)، فالأثر بمجموع هذه الطرق حسن إن شاء الله.

(٢) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣١٤، ح ٦٢٣)، والخلال في «السنة» (ق ١١٠/أ، ح ١١٦١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٤٣، ح ١١٢٦) و (٢/ ٨٤٨، ح ١١٣٨)، =

وروي عنه رضي الله عنه أنه قال: «من فقه العبد أن يعلم أمزداد هو أو منتقص، وإن من فقه العبد أن يعلم نزغات الشيطان أنى تأتيه»[1].

٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «الإيمان يزداد وينقص»[2].

= واللَّالكائي في«شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٤٤ ح ١٧٠٩)، والبيهقي في «الشعب» (ص/ ٩٧)، من طريق إسماعيل بن عياش عن حريز بن عثمان عن أبي حبيب الحارث بن مخمر عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

ورجاله ثقات، فإسماعيل بن عياش ثقة في روايته عن الشاميين، وهذا منها. انظر «الكاشف» للذهبي (١/ ٧٦).

وحريز بن عثمان ثقة ثبت، وهو حمصي. انظر «التقريب» (١/ ١٥٩).

والحارث بن مخمر ثقة. وثقه الإمام أحمد وغيره، وقد لقي أبا الدرداء. انظر «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤/ ١٢٥).

تنبيه: وقع عدة تصحيفات في إسناد هذا الأثر في بعض مصادره المتقدمة، وصوابه ما أثبته.

(١) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٤٩ ح ١١٤٠) من طريق حريز بن عثمان عن بعض أشياخه عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وذكره شيخ الإسلام في كتاب «الإيمان» (ص/ ٢١١)، وإسناده ضعيف لإبهام شيخ حريز.

(٢) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣١٤، ح ٦٢٢)، والخلال في «السنة» (ق ١٠٨/أ، ح ١١١٨)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١١١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٤٤، ح ١١٢٧، ١١٢٨)، واللالكائي في«شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٤٥، ح ١٧١١)، والبيهقي في «الشعب» (ص/ ٩٨) من طرق عن إسماعيل بن عياش قال: حدثني صفوان بن عمرو عن عبد الله بن ربيعة الحضرمي عن أبي هريرة رضي الله عنه. ورجال إسناده ثقات، غير عبد الله بن ربيعة الحضرمي لم يوثقه إلا ابن حبان (٥/ ٢٧)، وذكره البخاري في «التاريخ» (١/ ٣/ ٨٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٥١) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وروي عنه وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنهما قالا: «الإيمان يزيد وينقص»[1].

٧ـ وعن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: «كنا مع رسول الله ﷺ فتيانًا حزاورةً فتعلَّمنا الإيمان، ثمَّ تعلَّمنا القرآن فازددنا به إيماناً»[2].

٨ ـ وعن عمير بن حبيب الخطمي رضي الله عنه قال: «الإيمان يزيد وينقص، فقيل: وما زيادته ونقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله عز وجل وحمدناه وسبحناه فذلك زيادته، وإذا غفلنا وضيعنا ونسينا، فذلك نقصانه»[3].

---

(١) رواه ابن ماجه (١/ ٢٨، ح ٧٥)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١١١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٤٥، ح ١١٢٩، ١١٣٠)، واللالكائي في«شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٤٥، ح ١٧١٢)، والبيهقي في «الشعب» (ص/ ٩٧)، من طرق عن إسماعيل بن عياش عن عبدالوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهما قالا: فذكره.
وإسناده ضعيف جدًّا، فيه عبد الوهاب بن مجاهد متروك. «التقريب» (١/ ٥٢٨).
وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين، وهذا منها. انظر «التقريب» (١/ ٧٣) و«الكاشف» (١/ ٧٦)، والأثر ضعفه البوصيري في «زوائد ابن ماجه»، وقال الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (ص/ ٨): «ضعيف جداً».

(٢) رواه ابن ماجه (١/ ٢٣، ح٦١)، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣٦٩، ح ٧٩٩ و١/ ٣٧٩ ح ٨٢٥)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ١٧٧، ح ١٦٧٨)، وابن منده في «الإيمان» (٢/ ٣٧٠)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٤٨، ح ١١٣٦)، من طرق عن حماد بن نجيح عن أبي عمران الجوني عن جندب رضي الله عنه، وإسناده صحيح، ورجاله ثقات، وصحح إسناده البوصيري في «زوائد ابن ماجه» (١/ ١٢ ـ مصباح الزجاجة)، والألباني في «صحيح ابن ماجه» (١/ ١٦). حزاورة أي: أقوياء.

(٣) تفرّد بروايته حماد بن سلمه عن أبي جعفر الخطمي، واختلف فيه على حماد، فروي عنه من وجهين: أحدهما: حماد بن سلمة عن أبي جعفر عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب
=

= الخطمي عن أبيه عن جده. والثاني: حماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي عن جده، بإسقاط أبيه، رواه على الوجه الأول عن حماد:

١ـ عفان بن مسلم: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ٣٨١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ١٣)، وفي «الإيمان» (ص/ ١٧)، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣١٥، ح ٣٢٤).

٢ـ أبو نصر التمار: أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٤٥، ح ١١٣١)، واللَّالكائي في«شرح الاعتقاد» (٥/ ٧٧، ح ١٧٢٠)، والبيهقي في «الشعب» (ص/ ٩٨)، والبغوي، كما في «الإصابة» (٣/ ٣٠).

٣ـ عبد الأعلى بن حماد النرسي: أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٣١، ح ٦٨٠).

٤ـ الحسن بن موسى الأشيب وعنه أحمد بن حنبل، أخرجه الخلال في «السنة» (ق ١٠٩، ح ١١٤١)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١١٢)، وابن جرير الطبري في «صريح السنة» (ص/ ٢٥)، والصابوني في «عقيدة السلف» (ص/ ٦٧)، وابن أبي يعلى في «الطبقات» (١/ ٣٠٧).

ورواه على الوجه الثاني عن حماد:

١ـ محمد بن الفضل: أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص/ ١١١).

٢ـ يزيد بن هارون: أخرجه الحاكم في «شعار أصحاب الحديث» (ص/ ٢٧).

٣ـ أسد بن موسى: أخرجه ابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٢/ ٧٨٦).

٤ـ الحجاج بن المنهال ومحمد بن عبد الجبار الخزاعي وداود بن شبيب: أخرجه اللَّالكائي في«شرح الاعتقاد» (٥/ ٧٧، ح ١٧٢١).

٥ـ أبو سلمة موسى بن إسماعيل: أخرجه الجورقاني في «الأباطيل» محتجاً به (١/ ٣١).

فالأثر بهذا الوجه الأخير منقطع، لأنّ أبا جعفر الخطمي لم يدرك جدَّه، إلّا أن الوجه الأول ثابت عن حماد، فإن حمادًا هو سبب الاختلاف فيه، فقد كان يرويه أوَّلًا عن أبي جعفر عن أبيه عن جده.

ثم شكَّ فيه فصار يسقط أبا أبي جعفر، نبَّه على هذا عفَّان بن مسلم أحد رواته عن حماد =

قال ابن القيِّم رحمه الله: «وأقدم من روي عنه زيادة الإيمان ونقصانه من الصحابة عمير بن حبيب الخطمي»[1].

قلت: ولم يتبيَّن لي وجه هذه الأقدمية، ولم أقف على تاريخ وفاة عمير رضي الله عنه، وإنما عدّ ممن أسلم قبل الفتح، وفي الذين نقل عنهم من الصحابة ذلك عبد الله بن رواحة، وكان قد استشهد في غزوة مؤتة في حياة رسول الله ﷺ[2].

= فقال بعد أن رواه عن حماد على الوجه الأول: «...ثم سمعت حمادًا بعد يشك يقول: عن عمير بن حبيب، فقلت: عن أبيه عن جده؟ قال: أحسب أنه عن أبيه عن جده».

انظر «طبقات ابن سعد» (٤/ ٣٨١)، وحسبك بكلام عفان هذا، فإنه من أثبت الناس في حماد، قال يحيى بن معين: «من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعفان بن مسلم». انظر «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٥١٧).

وعلى هذا فالأثر ليس فيه انقطاع، أما عمير بن حبيب فهو ابن حباشة بن جويبر الخطمي الأنصاري، صحابي جليل عدَّه ابن سعد في الصحابة الذين أسلموا قبل الفتح. «الطبقات» (٤/ ٣٨١)، وأما يزيد بن عمير فلم أقف على من ترجمه.

وأما عمير بن يزيد: فهو أبو جعفر الخطمي نزيل البصرة، ثقة، وثقه يحيى بن معين والنسائي والذهبي وغيرهم وروى له الجماعة عدا الشيخين. انظر «تهذيب الكمال» للمزي (٢/ ١٠٦٢). و«الكاشف» للذهبي (٢/ ٣٠٣)، فالأثر إسناده فيه ضعف لجهالة حال يزيد بن عمير، إلا إن عبد الرحمن بن مهدي قال: «كان أبو جعفر وأبوه وجده قوماً يتوارثون الصدق بعضهم عن بعض». انظر «تهذيب الكمال» للمزي (٢/ ١٠٦٢)، فإن عدّ هذا توثيقاً فإسناده حسن، والله أعلم.

(١) «تهذيب السنن» (٧/ ٥٦).

(٢) وقد وقعت غزوة مؤتة في أدنى البلقاء من أرض الشام في جمادى الأولى سنة ثمان من الهجرة، وقد عد ابن رواحة رضي الله عنه ممن استشهد فيها من الأنصار. انظر «السيرة النبوية» لابن هشام (٣/ ١٢٠٠)، و«عيون الأثر» لابن سيد الناس (٢/ ١٦٥).

٩ـ وعن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه قال: «إن الرجل ليتفضل بالإيمان كما يتفضل ثوب المرأة»[(١)].

قلت: ولعل التشبيه بثوب المرأة هو لكونه ضافيًا وافيًا، وقد تقدَّم معنا الرؤيا التي رآها رسول الله ﷺ حيث قال: «بينا أنا نائم رأيت الناس يعرضون عليَّ وعليهم قمص...» الحديث، ثم فسَّر القمص بالدِّين.

١٠ـ وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: «ثلاث من جمعهنَّ فقد جمع الإيمان: الإنفاق من الإقتار، والإنصاف من النفس، وبذل السلام للعالم»[(٢)].

١١ـ وعن علقمة بن قيس النخعي[(٣)] رحمه الله أنه كان يقول

---

(١) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٣٤، ح ٦٩٤)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٧١٦، ح ٩٦٩)، واللالكائي في«شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٤٧، ح ١٧١٦).

(٢) رواه بهذا اللفظ موقوفاً على عمار البخاري في «صحيحه» (١/ ٨٢ ـ فتح) تعليقاً، ووصله ابن أبي شيبة في «الإيمان» (ص/ ٤٤)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١٠/ ٣٨٦)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ١٩١)، من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن صلة بن زفر عن عمار رضي الله عنه. ورواه يعقوب بن شيبة في «مسنده» كما في «الفتح» (١/ ٨٢)، من طريق شعبة عن أبي إسحاق به. ورواه اللَّالكائي في«شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٤٥، ح ١٧١٣)، من طريق فطر عن أبي إسحاق به كلاهما بلفظ: «ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان...»، قال شيخ الإسلام: «وصح عن عمار بن ياسر أنه قال: ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان». «الفتاوى» (٧/ ٢٢٥). قلت: وقد روي هذا الأثر من طريق عبد الرزاق مرفوعًا ولكنه ضعيف الإسناد، ضعفه الحافظ في «الفتح»، ثم قال: «إلا أن مثله لا يقال بالرأي فهو في حكم المرفوع». «الفتح» (١/ ٨٣)، وقد أفرد فيه الحافظ ابن ناصر الدين جزءاً سماه: «الإتحاف بحديث فضل الإنصاف» وهو مطبوع، وقد جمع فيه طرقه وذكر بعض الفوائد المتعلقة به.

(٣) هو فقيه الكوفة وعالمها ومقرئها الإمام الحافظ أبو شبل علقمة بن قيس النخعي، ولد في =

لأصحابه: «امشوا بنا نزدد إيمانًا»[1].

١٢ـ وكتب عمر بن عبد العزيز[2] إلى عدي بن عدي[3] أحد عماله على الجزيرة: «أما بعد: فإن للإيمان حدوداً وشرائع وفرائض، من استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان»[4].

= أيام الرسالة المحمدية، وعداده في المخضرمين، هاجر في طلب العلم والجهاد، ونزل الكوفة ولازم ابن مسعود رضي الله عنه حتى رأس في العلم والعمل، وتفقه به العلماء، وبعد صيته، حدَّث عن عمر وعثمان وعلي وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، توفي بعد الستين من الهجرة النبوية. انظر ترجمته في «السير» للذهبي (٤/ ٥٣).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١/ ٢٥)، وفي «الإيمان» (ص/ ٣٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٩٩)، واللالكائي في«شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٥٢، ح ١٧٣٠) عن شباك عن إبراهيم عن علقمة. وحسَّن الألباني إسناده في حاشيته على «الإيمان» لابن أبي شيبة.

(٢) هو أمير المؤمنين الإمام الحافظ الزاهد أبو حفص عمر بن عبد العزيز ابن مروان بن الحكم الأموي المدني، وأمه هي أم عاصم بنت عاصم ابن عمر بن الخطاب، كان رحمه الله ثقة مأمونًا له فقه وعلم وورع، وروى حديثاً كثيراً، كان إمام عدل، توفي سنة إحدى ومائة رحمه الله. انظر ترجمته في «السير» (٥/ ١١٤).

(٣) هو الإمام الفقيه الناسك أبو فروة عدي بن عدي بن عميرة، لأبيه صحبة، وكان عاملاً لعمر بن عبد العزيز على الجزيرة توفي سنة عشرين ومائة. انظر ترجمته في «طبقات ابن سعد» (٧/ ٤٨٠)، و«الجرح والتعديل» (٧/ ٣)، و«العبر» للذهبي (١/ ١١٦).

(٤) رواه البخاري تعليقاً (١/ ٤٥ ـ فتح)، ووصله ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٤٨)، وفي «الإيمان» (ص/ ٤٥)، والخلال في «السنة» (ق ١١٠/ ب)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٥٩، ح ١١٦٦)، واللالكائي في«شرح الاعتقاد» (٤/ ٨٤٤، ح ١٥٧٢)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ١٩٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٤٠)، كلهم من طريق جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن عدي، وصحَّح الألباني إسناده.

علَّقه البخاري في كتاب الإيمان من «صحيحه»، وقال ابن حجر مبيِّنًا سبب ذكر البخاري له: «والغرض من هذا الأثر أنَّ عمر بن عبد العزيز كان ممن يقول بأنَّ الإيمان يزيد وينقص، حيث قال: استكمل ولم يستكمل»[1].

١٣- وعن مجاهد بن جبر[2] قال: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[3].

١٤- وقال عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي[4]: «الإيمان قول وعمل،

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٤٧).

(٢) هو شيخ القراء والمفسرين الإمام أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي الأسود، روى عن ابن عباس وأبي هريرة وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم، توفي سنة أربع ومائة. انظر ترجمته في «السير» (٤/ ٤٤٩).

(٣) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣١١، ح ٦١١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٥٩، ح١١٦٧)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٥٢، ح ١٧٢٨)، والبيهقي في «الشعب» (ص/ ١٠٠)، من طريق عبد الصمد بن حسان عن سفيان الثوري عن يزيد ابن أبي زياد عن مجاهد.

وإسناده ضعيف فيه يزيد بن أبي زياد ضعيف. «التقريب» (٢/ ٣٦٥)، وله طريق أخرى من رواية سويد بن سعيد عن يحيى بن سليم عن ابن مجاهد عن أبيه، أخرجه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٣٥، ح ٦٩٥)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٥١، ح ١٧٢٧)، وهو أشد ضعفاً من سابقه؛ ففيه ابن مجاهد وهو عبد الوهاب متروك الحديث وكذبه الثوري. «التقريب» (١/ ٥٢٨)، فالأثر إسناده ضعيف، لكن يشهد له تفسير مجاهد لقوله تعالى: ﴿بلى ولكن ليطمئن قلبي﴾، أي: يزداد إيماني، وقد تقدم ذكره (ص/ ٥٧).

(٤) هو شيخ الإسلام، وعالم الشام، أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، كان يسكن بمحلة الأوزاع، بدمشق، كان واسع العلم كثير الاجتهاد في العبادة، توفي سنة سبع وخمسين ومائة. انظر ترجمته في «السير» (٧/ ١٠٧).

يزيد وينقص فمن زعم أنَّ الإيمان يزيد ولا ينقص فاحذروه فإنه مبتدع»[1].

و«سئل رحمه الله عن الإيمان أيزيد؟ قال: نعم حتى يكون كالجبال، قيل: فينقص؟ قال: نعم حتى لا يبقى منه شيء»[2].

١٥ـ وقال سفيان الثوري[3]: «الإيمان يزيد وينقص»[4].

١٦ـ وكتب حماد بن زيد[1] إلى جرير بن عبد الحميد: «بلغني أنك

---

(١) رواه الآجري في «الشريعة» (ص/ ١١٧)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٥٨، ح ١٧٣٩) من طريق فديك بن سليمان قال: سمعت الأوزاعي يقول: فذكره، وفديك قال فيه الحافظ: مقبول. «التقريب» (٢/ ١٠٧) أي: حيث يتابع وإلا فليّن الحديث، ويشهد لأوله الآتي بعده في المتن.

(٢) رواه اللَّالكائي في «السنة» (٥/ ٩٥٩، ح ١٣٤٠).

(٣) هو شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيد العاملين في زمانه أبو عبد الله سفيان بن سعيد ابن مسروق الثوري الكوفي، كان ينوّه بذكره في صغره من أجل فرط ذكائه وحفظه، وحدث وهو شاب قال يحيى بن معين: لا يقدَّم على سفيان أحد في زمانه في الفقه والحديث والزهد وكلِّ شيء، توفي رحمه الله سنة إحدى وستين ومائة. انظر ترجمته في «السير» (٧/ ٢٢٩).

(٤) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣١٠، ح ٦٠٤)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٥٢، ح ١١٤٩)، من طريق أحمد بن حنبل عن أبي نعيم قال: سمعت سفيان يقول: فذكره. وإسناده صحيح، وله طريق ثاني من رواية محمد بن يحيى الذهلي عن أبي أحمد الزبيري قال: سمعت سفيان ـ يعني الثوري ـ غير مرة يقول: فذكره. أخرجه اللَّالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٥٨، ح ١٧٣٨)، وله طريق ثالث من رواية يعقوب بن إبراهيم الدورقي قال: سمعت محمد بن القاسم الأسدي قال: سمعت سفيان الثوري يقول: فذكره. أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص/ ١١٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٥٠، ح ١١٤٣).

تقول في الإيمان بالزيادة، وأهل الكوفة يقولون بغير ذلك، اثبت على ذلك ثبتك الله»[2].

١٧- وثبت عن الإمام مالك رحمه الله القول بزيادة الإيمان ونقصانه من طرق متعدِّدة يأتي ذكرها في مبحث مستقلّ.

١٨- وقال عبد الله بن المبارك[3]: «الإيمان قول وعمل، والإيمان يتفاضل»[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وبعضهم أي: السلف عدل عن لفظ الزيادة والنقصان إلى لفظ التفاضل، فقال: أقول: الإيمان يتفاضل ويتفاوت، ويروى هذا عن ابن المبارك، وكان مقصوده الإعراض عن لفظ وقع فيه النزاع إلى معنى لا ريب في ثبوته»[5]اهـ.

---

(١) هو العلامة الحافظ الثبت أبو إسماعيل حماد بن زيد بن درهم الأزدي، مولى آل جرير بن حازم البصري، توفي سنة تسع وسبعين ومائة. انظر ترجمته في «السير» للذهبي (٧/ ٤٥٦).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١٧٧)، ومن طريقه اللّالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٦١، ح ١٧٤٦) بإسناد حسن.

(٣) هو الإمام شيخ الإسلام عالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح، مولاهم التركي ثم المروزي، توفي سنة إحدى وثمانين ومائة رحمه الله. انظر ترجمته في «السير» للذهبي (٨/ ٣٧٨).

(٤) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣١٦، ح ٦٣١)، والخلال في «السنة» (ق١١٠/ ب، ح١١٦٣)، واللالكائي في«شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٦١، ح ١٧٤٧) بإسناد صحيح، وسئل الإمام أحمد عن قول ابن المبارك في الإيمان فقال: «كان يقول: الإيمان يتفاضل». رواه الخلال في «السنة» (٢/ ٦٨٢، ح ١٠١٨) بإسناد صحيح.

(٥) «الفتاوى» (٧/ ٥٠٦، ٥٠٧).

ولا ريب كذلك في ثبوت لفظ الزيادة والنقصان عند السلف؛ فالزيادة مصرَّحٌ بها في القرآن والنقصان مصرَّحٌ به في السنة، كما تقدم بيانه، ولعل سبب عدول ابن البارك رحمه الله عن لفظ الزيادة والنقصان هو استحسانه لكلمة «التفاضل»، لا لسبب آخر، كما إنه روي نحو ذلك عن بعض السلف، فقد ساق الخلال بسنده إلى محمد ابن أبان[1] قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي[2]: الإيمان قول وعمل؟ قال: نعم، قلت: يزيد وينقص؟ قال: يتفاضل كلمة أحسن من كلمة»[3]، فهذا هو وجه عدول ابن مهدي عن كلمة الزيادة والنقصان كما هو منصوصه على ذلك، فلعل ذلك أيضاً هو سبب عدول ابن المبارك عن هذه الكلمة، والله أعلم.

وقد كان من السلف من ينكر على من عدل عن لفظة الزيادة والنقصان لثبوتها، كما قد روى ذلك عبد الرحمن بن مهدي نفسه رحمه الله قال: «أنا أقول: الإيمان يتفاضل، وكان الأوزاعي يقول: ليس هذا زمان تعلم، هذا زمان تمسك»[4].

ثم وقفتُ على أثر عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ قد يفهم منه سبب

(١) هو الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن أبان بن وزير البلخي المستملي، مستملي وكيع مدة طويلة نحو بضع عشرة سنة، توفي سنة أربع وأربعين ومائتين ببلخ. انظر ترجمته في «السير» (١١/ ١١٧).

(٢) هو الإمام الناقد المجود الحافظ أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري وقيل الأزدي، مولاهم البصري كان إماماً حجة قدوة في العلم والعمل، توفي بالبصرة سنة ثمان وتسعين ومائة. انظر ترجمته في «السير» (٩/ ١٩٢).

(٣) «السنة» (٢/ ٦٧٧، ح ١٠٠٥).

(٤) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٣٣، ح ٦٨٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٤٨، ح ١١٣٧) بإسناد صحيح.

اختيار ابن المبارك للفظة «يتفاضل» فقد قال ابن هانئ في «مسائله»: «سمعت أبا عبد الله سأل ابن أبي رزمة ما كان أبوك يقول عن عبد الله بن المبارك في الإيمان؟ قال: كان يقول: الإيمان يتفاضل.

قال أبو عبد الله: يا عجباه، إن قال لكم: يزيد وينقص رجمتموه، وإن قال: يتفاضل تركتموه، وهل شيء يتفاضل إلّا وفيه الزيادة والنقصان»[(١)].

وعلى كلٍّ فابن المبارك عدل عن ذلك، وصار يصرح بزيادة الإيمان لكونها منصوصاً عليها في القرآن، قال رحمه الله: «لم أجد بداً من الإقرار بزيادة الإيمان إزاء كتاب الله».

ذكر ذلك لما قال له المستملي: يا أبا عبد الرحمن: إنَّ ها هنا قومًا يقولون: الإيمان لا يزيد، فسكت عبد الله، حتى سأله ثلاثًا، فأجابه فقال: لا تعجبني هذه الكلمة منكم أن ها هنا قومًا، ينبغي أن يكون أمركم جمعًا، ثم ساق ابن المبارك بسنده قول عمر بن الخطاب: «لو وزن إيمان أبي بكر الصديق بإيمان أهل الأرض لرجحهم»، ثم قال: بلى إن الإيمان يزيد، بلى إن الإيمان يزيد ثلاثاً، وقال: «لم أجد بداً من الإقرار بزيادة الإيمان إزاء كتاب الله»[(٢)].

وقال له شيبان بن فروخ: ما تقول فيمن يزني ويشرب الخمر ونحو هذا أمؤمن هو؟ قال ابن المبارك: لا أخرجه من الإيمان، فقال شيبان: على كبر السن صرت مرجئاً؟ فقال له ابن المبارك: يا أبا عبد الله إن المرجئة لا تقبلني، أنا أقول: الإيمان يزيد، والمرجئة لا تقول ذلك، والمرجئة تقول: حسناتنا متقبلة، وأنا لا أعلم تقبلت منِّي حسنة[(٣)].

---

(١) «مسائل الإمام» أحمد لابن هانئ (٢/ ١٢٧).

(٢) رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٣/ ٦٧١).

(٣) رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٣/ ٦٧٠).

بل قد وجد في كلامه رحمه الله التصريح بنقصان الإيمان، كما روى ذلك النجاد عن علي بن الحسن بن شقيق قال: سمعت عبد الله بن المبارك يقول: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[(١)].

وروى إسحاق بن راهويه في «مسنده» عن محمد بن أعين قال: قال ابن المبارك وذكر له الإيمان فقال: «قوم يقولون: إيماناً مثل جبريل وميكائيل، أما فيه زيادة أما فيه نقصان، هو مثله سواء، وجبريل ربما صار مثل الوضع من خوف الله تعالى، وذكر أشباه ذلك»[(٢)].

أي: ذكر أشباه ذلك من أساليب الإنكار على المرجئة القائلين بعدم زيادة الإيمان ونقصانه، وأنَّ أهله فيه سواء، وبهذا يعلم أنَّ ابن المبارك رحمه الله كان يقول بزيادة الإيمان ونقصانه كغيره من أئمة أهل السنة والجماعة، رحم الله الجميع.

١٩ـ وقال خالد بن الحارث[(٣)]: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[(٤)].

٢٠ـ وقال جرير بن عبد الحميد[(٥)]: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[(٦)].

---

(١) «الرد على من يقول القرآن مخلوق» للنجاد (ص/ ٥٤).

(٢) «مسند إسحاق» (٣/ ٦٧٠).

(٣) هو الحافظ الحجة الإمام أبو عثمان خالد بن الحارث بن عبيد الهجمي البصري، كان من أوعية العلم، كثير التحري، مليح الإتقان، متين الديانة، توفي سنة ست وثمانين ومائة. انظر ترجمته في «السير» (٩/ ١٢٨).

(٤) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٣٦، ح ٦٩٩) بسند صحيح.

(٥) هو الإمام الحافظ القاضي أبو عبد الله جرير بن عبد الحميد الضبي الكوفي، ولد سنة عشرة من الهجرة، توفي سنة ثمان وثمانين ومائة. انظر ترجمته في «السير» (٩/ ٩).

(٦) رواه أبو داود في «مسائل الإمام أحمد» (ص/ ٢٧٣)، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣١٥، ح =

٢١ـ وقال وكيع بن الجراح[١]: «الإيمان يزيد وينقص»[٢].

٢٢ـ وحسَّن يحيى بن سعيد القطان[٣] الزيادة والنقصان ورآه[٤].

قاله الإمام أحمد.

وتقدَّم في صدر هذا المبحث قول يحيى: «ما أدركت أحدًا من أصحابنا، إلَّا على سنتنا في الإيمان ويقولون: الإيمان يزيد وينقص».

٢٣ـ وقال ابن عيينة[٥]: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فقال له

= ٦٢٦)، والخلال في «السنة» (ق ١١٠/ أ، ح ١١٦٣)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٢)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٦١، ح ١٧٤٧) كلهم من طريق أحمد بن حنبل عن إبراهيم بن شماس قال: سمعت جرير بن عبد الحميد يقول: فذكره، وإسناده صحيح.

(١) هو الإمام الحافظ محدث العراق أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي الكوفي، كان من بحور العلم وأئمة الحفظ، توفي سنة سبع وتسعين ومائة. انظر ترجمته في «السير» (٩/ ١٤٠).

(٢) رواه أبو داود في «مسائل الإمام أحمد» (ص/ ٢٧٢)، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣١٠، ح ٦٠٦)، والخلال في «السنة» (ق ١١٣/ أ، ح ١١٨٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٥١، ح ١١٤٦)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٦٢، ح ١٧٤٩) كلهم من طريق الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

(٣) هو الإمام الكبير أمير المؤمنين في الحديث أبو سعيد يحيى بن سعيد القطان التميمي مولاهم البصري توفي سنة ثمان وتسعين ومائة. انظر ترجمته في «السير» (٩/ ١٧٥).

(٤) رواه أبو داود في «مسائل الإمام أحمد» (ص/ ٢٧٢)، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣١٠، ح ٦٠٥)، والخلال في «السنة» (٢/ ٦٨٢، ح ١٠١٥)، وإسناده صحيح.

(٥) هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران مولى محمد ابن مزاحم، توفي سنة ثمان وتسعين ومائة. انظر ترجمته في «السير» (٨/ ٤٥٤).

أخوه إبراهيم بن عيينة[1]: يا أبا محمد لا تقولن: يزيد وينقص، فغضب وقال: اسكت يا صبي بل ينقص حتى لا يبقى منه شيء»[2].

وقيل له: هل الإيمان يزيد وينقص؟ قال: فأي شيء إذن؟[3].

وسئل أيضاً عن الإيمان فقال: «قول وعمل، يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله، وينقص حتى ما يبقى منه يعني مثل هذه، وأشار بيده»[4].

٢٤ـ وقال النضر بن شميل[5]: «الإيمان قول وعمل، والإيمان يتفاضل»[6].

٢٥ـ وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي: «الإيمان قول وعمل،

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عيينة أخو سفيان، ولد سنة عشرين ومائة، توفي سنة تسع وتسعين ومائة. انظر ترجمته في «السير» (٨/ ٤٧٥).

(٢) رواه الحميدي في رسالته «أصول السنة» (٢/ ٥٤٦ ـ آخر مسنده)، ومن طريقه العدني في «الإيمان» (ص/ ٩٤)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١١٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٥٥، ح ١١٥٥)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٦٠، ح ١٧٤٥)، والصابوني في «عقيدة السلف» (ص/ ٦٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٢٥٤)، وقد جاء لفظه في بعض المصادر: «لا تقولن: ينقص».

(٣) رواه الآجري في «الشريعة» (ص/ ١١٦)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٥٥، ح ١١٥٧).

(٤) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٥٥، ح ١١٥٦)، ورواه بنحوه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٩٠).

(٥) هو العلامة الإمام الحافظ أبو الحسن النضر بن شميل بن خرشة المازني البصري، توفي آخر يوم من ذي الحجة سنة ثلاث ومائتين، ودفن بمرو. انظر ترجمته في «السير» (٩/ ٣٢٨).

(٦) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣١٦، ح ٦٣٢) عن أبيه عن إبراهيم بن شماس عن النضر، وهذا إسناد صحيح.

يزيد وينقص»[1].

وروي أنَّ اثنين تناظرا عند الشافعي في هذه المسألة فذهب أحدهما إلى القول بعدم زيادة الإيمان ونقصانه، فحمي الشافعي وتقلد المسألة على أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص[2].

٢٦ـ وقال عبد الرزاق الصنعاني[3]: «سمعت معمرًا وسفيان الثوري ومالك بن أنس وابن جريج وسفيان بن عيينة يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[4].

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ١١٥)، والحاكم في «مناقب الشافعي»، كما في «الفتح» (١/ ٤٧)، وابن عبد البر في «الانتقاء» (ص/ ٨١)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٨١)، وفي «الاعتقاد» (ص/ ١٢٠)، وفي «مناقب الشافعي» (١/ ٣٨٥)، من طريق الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: فذكره.
وذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٦٦)، والذهبي في «السير» (١٠/ ٣٢)، وابن حجر في «الفتح» (١/ ٤٧).

(٢) روى ذلك ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص/ ١٩٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ١١٥)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٦٢، ح ١٧٥١)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٣٨٧).

(٣) هو الحافظ الكبير عالم اليمن أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم الصنعاني كان عنده تشيع، توفي سنة إحدى عشرة ومائتين. انظر ترجمته في «السير» (٩/ ٥٦٣).

(٤) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٤٢)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٢)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٥٧، ح ١٧٣٥)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٢٥٢)، وذكره الذهبي في «السير» (٨/ ١٠٨)، من طرق عن مسلمة بن شبيب عن عبد الرزاق، وإسناده صحيح.
ورواه الأجري في «الشريعة» (ص/ ١١٧)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٥٧،
=

وفي رواية: أن عبد الرزاق قال: «وأنا أقول ذلك، الإيمان قول وعمل، والإيمان يزيد وينقص، فإن خالفتهم فقد ضللت إذن وما أنا من المهتدين»[1].

٢٧ـ وقال عبد الله بن الزبير الحميدي[2]: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، لا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل ولا قول إلا بنيّة، ولا قول وعمل بنيَّة إلَّا بسنَّة»[3].

٢٨ـ وقال إسحاق بن راهويه[4]: «الإيمان يزيد وينقص حتى لا يبقى منه شيء»[5].

= ح ١٧٣٦)، والجورقاني في «الأباطيل» (١/ ٣٢)، من طريق ابن زنجويه عن عبد الرزاق، وأسقط منه مالكاً وابن عيينة.

ورواه ابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٢٥٣)، من طريق محمد بن يزيد عن عبدالرزاق، وزاد فيه عبد الله بن عمرو الأوزاعي.

ورواه ابن عد البر في «الانتقاء» (ص/ ٣٤)، من طريق مؤمل بن إهاب عن عبد الرزاق، فذكره بتقديم وتأخير في ذكر الأسماء.

(١) هذه الزيادة وردت عند عبد الله في «السنة»، وعند ابن عبد البر في التمهيد.

(٢) هو الإمام الحافظ الفقيه شيخ الحرم أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي صاحب المسند، توفى سنة تسع عشرة ومائتين. انظر ترجمته في «السير» (١٠/ ٦١٦).

(٣) «أصول السنة» له، طبعت في آخر «مسنده» (٢/ ٥٤٦).

(٤) هو الإمام الكبير شيخ المشرق سيد الحفاظ أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن راهويه التميمي ثم الحنظلي المروزي نزيل نيسابور، توفي سنة ثلاث وثمانين ومائتين. انظر ترجمته في «السير» (١١/ ٣٥٨).

(٥) رواه الخلال في «السنة» (٢/ ٦٨٠، ح ١٠١١) و(٢/ ٦٩٤، ح ١٠٤٨).

٢٩ـ وأمَّا أقوال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل في زيادة الإيمان ونقصانه فكثيرة جدًّا.

قال رحمه الله: «الإيمان بعضه أفضل من بعض، يزيد وينقص، وزيادته في العمل، ونقصانه في ترك العمل، لأن القول هو مقر به»[(١)].

وقال: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، إذا عملت الخير زاد، وإذا ضيعت نقص»[(٢)].

وسئل رحمه الله عن زيادة الإيمان ونقصانه فقال: «يزيد حتى يبلغ أعلى السموات السبع، وينقص حتى يصير إلى أسفل السافلين السبع»[(٣)]، وأقواله غير ما ذكرت كثيرة يطول ذكرها[(٤)].

٣٠ـ وقال أبو زرعة الرازي[(٥)]: «الإيمان عندنا قول وعمل، يزيد

---

(١) رواه الخلال في «السنة» (٢/ ٦٧٨، ح ١٠٠٨).

(٢) رواه الخلال في «السنة» (٢/ ٦٨٠، ح ١٠١٣).

(٣) رواه ابن أبي يعلى في «الطبقات» (١/ ٢٥٩).

(٤) انظرها في «السنة» للخلال (٢/ ٦٥٥، ح ٩٥٧ و ٦٧٦، ح ١٠٠٤ و٦٨٠، ح ١٠١٠، و٦٨٣ ح ١٠٢٠ و ٦٨٩ ح ١٠٣٢) و«مسائل الإمام أحمد» لأبى داود (ص/ ٢٧٢)، و«مسائل الإمام أحمد» لابن هانىء (٢/ ١٦٢، ١٦٤، ١٥٦، ١٦٢)، و«الشريعة» للآجري (ص/ ١٣٢ و١١٧)، و«الإبانة» لابن بطة (٢/ ٨٥١، ح ١١٤٦) و(٢/ ٨٧٥، ح ١١٩٩)، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ٢٤، ٢٥، ١٣٠، ١٣١، ٢٩٥، ٣١٣، ٣٤٣)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص/ ٢٠١)، وغيرها مما يطول ذكره.

(٥) هو الإمام سيد الحفاظ أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي محدث الري، مولده بعد نيف ومائتين، توفي سنة أربع وستين ومائتين. انظر ترجمته في «السير» (١٣/ ٦٥).

وينقص، ومن قال غير ذلك فهو مبتدع مرجىء»[1].

٣١ـ وقال أبو حاتم الرازي[2]: «مذهبنا واختيارنا وما نعتقده وندين الله به ونسأله السلامة في الدين والدنيا: أن الإيمان قول وعمل.. يزيد وينقص»[3].

هذه بعض أقوال السلف الصالح أهل السنة والجماعة في زيادة الإيمان ونقصانه، والأمر كما قال شيخ الإسلام: «والآثار في هذا كثيرة، رواها المصنفون في هذا الباب عن الصحابة والتابعين في كتب كثيرة معروفة»[4].

وقد قال بهذا القول غير من تقدم خلق كثير من أهل السنة يطول ذكرهم، يمكن مطالعة أقوالهم في الكتب التي تعنى بنقل أقوال السلف والآثار الواردة عنهم في ذلك أمثال: «الإيمان» لأبي عبيد، و«الإيمان» لابن أبي شيبة، و«المصنف» له، و«المصنف» لعبدالرزاق، و«السنة» لعبد الله، و«السنة» للخلال، و«الشريعة» للآجري، و«تهذيب الآثار» للطبري، و«التفسير» له، و«الإيمان» لابن منده، و«الإبانة» لابن بطة، و«أصول السنة» لابن أبي زمنين، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للَّالكائي، و«التمهيد» لابن عبد البر، و«شعب الإيمان» للبيهقي، و«الاعتقاد» له، وغيرها، وهؤلاء العلماء المشار إلى مصنفاتهم آنفًا كلهم قالوا بهذا القول، ولهذا ذكروه في مصنفاتهم، واحتجُّوا له بنصوص

---

(١) رواه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٠٣).

(٢) هو الإمام الحافظ الناقد شيخ المحدثين أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي الحنظلي، كان من بحور العلم، توفي سنة سبع وسبعين ومائتين. انظر ترجمته في «السير» (١٣/ ١٤٧).

(٣) رواه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٨٦).

(٤) «الفتاوى» (٧/ ٢٢٥).

الكتاب والسنة وآثار سلف الأمة.

وقال بهذا القول بعدهم خلق كثير، ممن نهج منهج السلف الصالح، أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، والذهبي، وابن كثير، وابن رجب، وشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب وتلاميذه، والصنعاني، والشوكاني وغيرهم كثير مما يصعب حصره، ويطول ذكره، ولو تقصيت أقوالهم في ذلك، ودونتها، لطال المقام، وأفضى إلى الإملال.

والمقصود بيان أنَّ قول أهل السنة والجماعة بلا ريب أنَّ الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، لا قول لهم غيره، بل هم مجمعون عليه ومن نسب إليهم خلاف ذلك فقد جهل مذهبهم ونسب إليهم ما لم يقولوه.

ثم إنِّي بعد ذلك لأعجب أشدّ العجب ممن يعدّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين أهل السنة ثم يقول: وجمهور أهل السنة على أنه يزيد وينقص، وذلك لأنه رأى البعض شذ في هذا، وأتى بقول ليس عليه دليل لا من كتاب ولا سنة ولا عقل، بل الكتاب والسنة والعقل على خلافه.

فهل كل من شذ في مثل هذا عُدَّ شذوذه معتبراً، وعُدَّ الأمر المجمع عليه خلافيًا؟!

وهل كل من خالف النور الأبلج والحق المبين، عد ما خالف فيه من الأمور المتنازع فيها؟!





الفصل الثاني

أوجه زيادة الإيمان ونقصانه

الفصل الثاني

أوجه زيادة الإيمان ونقصانه

أوضحت في الفصل الذي سبق قول أهل السنة والجماعة في زيادة الإيمان ونقصانه، وبسطت أدلتهم عليه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ثم أتبعت الأدلة بنقل جملة من أقوالهم الصالحة في ذلك.

أمَّا هذا الفصل فهو لبيان الأوجه التي يكون فيها زيادة الإيمان ونقصانه، إذ إن الإيمان الذي أمر الله به عباده، والذي يكون من عباده المؤمنين يزيد وينقص من أوجه متعددة، فهو يزيد وينقص من جهة معرفة القلب وتصديقه وأعماله، ومن جهة أقوال اللسان وأعماله، ومن جهة الأعمال الظاهرة، ومن أوجه أخرى غيرها، وفي هذه الأوجه أبلغ رد على من أنكر زيادة الإيمان ونقصانه إجمالاً، أو أنكر ذلك في بعض جوانبه، كتصديق القلب أو معرفته أو غير ذلك.

وقد بسط شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه «الإيمان» هذه الأوجه بسطاً وافياً وأحسن في بيانها وذكر أدلتها[1]، فسأذكر في هذا الفصل الأوجه التي ذكرها شيخ الإسلام مع شيء من التصرف في العبارة، وزيادة بيان في بعض المواضع، وزيادة في بعض الأدلة، وذلك حسب ما يقتضيه المقام وتدعو إليه الحاجة، وفيما يلي ذكر هذه الأوجه مجملة ثم يأتي بعد ذلك تفصيلها.

---

(١) انظرها في «الفتاوى» لشيخ الإسلام (٧/ ٢٣٢- ٢٣٧، و٥٦٢- ٥٨٤، و٦٧٢)، ونقلها عنه السفاريني في «لوامع الأنوار» (١/ ٤١٣- ٤١٦)، واختصر بعضها ابن أبي العز في شرحه لعقيدة الإمام الطحاوي (ص/ ٣١٧ و ٣١٨).

١ـ أنَّ الإيمان يزيد وينقص من جهة الإجمال والتفصيل فيما أمروا به.
٢ـ أنه يزيد وينقص من جهة الإجمال والتفصيل فيما وقع منهم.
٣ـ أنه يزيد وينقص من جهة علم القلب وتصديقه.
٤ـ أنه يزيد وينقص من جهة المعرفة القلبية وهي دون التصديق.
٥ـ أنه يزيد وينقص من جهة عمل القلب كالمحبة والخوف والرجاء وغيرها.
٦ـ أنه يزيد وينقص من جهة أعمال الجوارح الظاهرة.
٧ـ أنه يزيد وينقص من جهة استحضار الإنسان لأوامر الدين الحنيف وعدم الغفلة عنها والثبات والدوام عليها.
٨ـ أنه يزيد وينقص من جهة أن الإنسان قد يكون منكرًا ومكذِّبًا بأمور لا يعلم أنها من الإيمان، ثم يتبين له بعد أنها منه، فيزداد بذلك إيمانه.
٩ـ أنه يزيد وينقص في هذه الأمور من جهة الأسباب المقتضية لها.

فهذه أوجه زيادة الإيمان ونقصانه على وجه الإجمال، أما التفصيل لها فكما يلي:

الوجه الأول:

الإجمال والتفصيل فيما أمروا به، فإنه وإن وجب على جميع الخلق الإيمان بالله ورسوله، ووجب على كل أمة التزام ما يأمرهم به رسولهم، فمعلوم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله وإتمام الشرع، ولا يجب على كل عبد أن يؤمن إيمانًا مفصلًا بكل ما أخبر به الرسول إن لم يبلغه تفاصيل ذلك، فمن بلغه وجب عليه أن يؤمن به إيماناً مفصلاً، فإن من عرف القرآن والسنن ومعانيها لزمه من الإيمان المفصل بذلك ما لا يلزم غيره. فلو آمن رجل بالله وبالرسول باطناً وظاهراً، ثم مات قبل أن يعرف شرائع الدين، مات مؤمنًا بما وجب عليه من الإيمان،

وليس ما وجب عليه ولا ما وقع منه مثل إيمان من عرف الشرائع بتفاصيلها فآمن بها وعمل بها، بل إيمان هذا الأخير أكمل وجوبًا ووقوعًا، لأن ما وجب عليه من الإيمان أكمل وكذلك ما وقع منه أكمل، وبهذا يعلم أنه ليس من التزم طاعة الرسول مجملًا، ومات قبل أن يعرف تفصيل ما أمره به، كمن عاش حتى عرف ذلك مفصلاً وأطاعه فيه، فليس إيمان من آمن بالرسول مجملاً من غير معرفة منه بتفاصيل أخباره، كمن عرف ما أخبر به عن الله وأسمائه وصفاته، والجنة والنار والأمم، وآمن به في ذلك كله، فشتان ما بين هذا وذاك.

وقول الله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ...﴾[1] المراد به إكمال التشريع بالأمر والنهي، وليس المراد به أن كل واحد من الأمة وجب عليه ما يجب على سائر الأمة، وأنه فعل ذلك، بل لقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنَّه وصف النساء بأنهن ناقصات عقل ودين[2]، وجعل نقصان عقلها أن شهادة امرأتين شهادة رجل واحد، ونقصان دينها أنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي، وهذا النقصان ليس هو نقصًا مما أمرت به، فلهذا لا تعاقب عليه لأنها لم تؤمر به، لكن من أمر بالصلاة والصوم ففعله كان دينه كاملاً بالنسبة إلى هذه الناقصة الدين، والتي تترك الصلاة والصوم حال حيضها، وإن كانت مأمورة بهذا الترك، فذاك إيمانه أكمل من هذه للتفاوت بينهما في المأمور به، فهذا وجه من أوجه الزيادة والنقصان في الإيمان.

وذكر شيخ الإسلام نحو ما تقدَّم في شرحه للعقيدة الأصفهانية، ثم

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٢) تقدم تخريجه (ص/ ٨١).

قال: «فصار النقص في الدِّين والإيمان نوعين: نوعًا لا يذمُّ العبد عليه لكونه لم يجب عليه لعجزه عنه حسًّا أو شرعًا، وإما لكونه مستحبًّا ليس بواجب، ونوعًا يذمّ عليه وهو ترك الواجبات»[1].

قلت: أي دون عذر.

الوجه الثاني:

الإجمال والتفصيل فيما وقع منهم، فإن الناس وإن تساووا في وجوب الإيمان عليهم جميعاً، فهم متفاوتون في القيام به:

١ـ فمنهم من يطلب علم ما أمر به وما وجب عليه فيتعلمه ويعمل به، فيجمع بين العلم والعمل.

٢ـ ومنهم من يطلب علم ما أمر به فيتعلمه ويؤمن به ويصدق، ولكن لا يعمل به.

٣ـ ومنهم من يؤمن بما جاء به رسول الله ﷺ مطلقًا ولا يكذبه قط، لكنه يعرض عن معرفة أمره ونهيه ويعرض عن طلب العلم الواجب عليه بل يتبع هواه فلا يتعلم الواجب عليه ولا يعمل به.

فهؤلاء الثلاثة وإن اشتركوا في الوجوب، فإنهم متفاوتون في الإيمان تفاوتاً عظيماً، فالأول منهم وهو الذي طلب علم التفصيل وعمل به إيمانه أكمل من إيمان الثاني الذي عرف ما يجب عليه والتزمه وأقرّ به، لكنه لم يعمل به وهو خائف من عقوبة ربه على ترك العمل معترف بذنبه، وهذا الثاني إيمانه أكمل من إيمان الثالث الذي لم يطلب معرفة ما أمر به الرسول ﷺ ولا

---

(١) «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص/ ١٣٩). قلت: وقوله: «لعجزه عنه حساً» كالمرض، وقوله: «أو شرعاً» كالحيض، وانظر «الفتاوى» (٧/ ١٩٦)، و«فتح ربّ البرية» لابن عثيمين (ص/ ٦٦).

عمل بذلك ولا هو خائف أن يعاقب، بل هو في غفلة عن تفصيل ما جاء به رسول الله ﷺ، مع أنه مقرٌّ بنبوَّته باطنًا وظاهرًا.

وهذا التفاوت بينهم في الإيمان إنما هو فيما وقع منهم، لا في ما أمروا به لأنهم متساوون في وجوبه عليهم جميعاً، وبهذا يتبين أن الإيمان يزيد وينقص من جهة قيام المؤمنين به ووقوعه منهم، فكلما علم القلب ما أخبر به الرسول فصدقه، وما أمر به فالتزمه، كان ذلك زيادة في إيمانه على من لم يحصل له ذلك، وإن كان معه التزام عام وإقرار عام، وكذلك من عرف أسماء الله ومعانيها، فآمن بها، كان إيمانه أكمل ممن لم يعرف تلك الأسماء بل آمن بها إيمانًا مجملًا، أو عرف بعضها، وكلما ازداد الإنسان معرفة بأسماء الله وصفاته وآياته، كان إيمانه به أكمل.

وبالجملة فإنه كلما ازداد المسلم قياماً بأوامر هذا الدين والتزاماً لأحكامه، زاد إيمانه بذلك، وكان أكمل من غيره ممن لم يقم بذلك، وهذه الزيادة في الإيمان إنما وقعت من جهة قيام المؤمنين به ووقوعه منهم.

الوجه الثالث:

أنَّ العلم والتصديق نفسه يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت وأبعد عن الشكِّ والريب، وهذا أمرٌ يشهده كلُّ أحد من نفسه، فإن الإنسان يجد في نفسه أن علمه بمعلومه يتفاضل حاله فيه، كما يتفاضل حاله في سمعه لمسموعه، ورؤيته لمرئيه، وحبه لمحبوبه، وكراهيته لمكروهه، ورضاه بمرضيه، وبغضه لبغيضه، ولا ينكر التفاضل في هذه أحد، بل من أنكر التفاضل فيها كان مسفسطاً مكذِّبًا للأمور المسلمات.

فالعلم والتصديق يتفاضل ويتفاوت كما يتفاضل سائر صفات الحي من القدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، بل سائر الأعراض من الحركة والسواد والبياض ونحو ذلك، فإذا كانت القدرة على الشيء

تتفاوت فكذلك الإخبار عنه يتفاوت، وإذا قال القائل: العلم بالشيء الواحد لا يتفاضل كان بمنزلة قوله: القدرة على المقدور الواحد لا تتفاضل، وقولِهِ: ورؤية الشيء الواحد لا تتفاضل.

ومن المعلوم أنَّ الهلال المرئيَّ يتفاضل الناس في رؤيته، فهم وإن اشتركوا فيها، فبعضهم تكون رؤيته أتم من بعض، وكذلك سمع الصوت الواحد يتفاضلون في إدراكه، وكذلك الكلمة الواحدة يتكلم بها الشخصان ويتفاضلان في النطق بها، وكذلك شم الرائحة الواحدة وذوق النوع الواحد من الطعام يتفاضل الشخصان فيه، فما من صفة من صفات الحي وأنواع إدراكاته وحركاته، بل وغير صفات الحي، إلا وهي تقبل التفاضل والتفاوت إلى ما لا يحصره البشر، وهذا مما لا يختلف فيه اثنان.

فإذا كان ذلك كذلك فإن علم القلب وتصديقه يتفاضل أعظم من هذا بكثير، فالمعاني التي يؤمن بها من معاني أسماء الرب وكلامه، يتفاضل الناس في معرفتها أعظم من تفاضلهم في معرفة غيرها، وهكذا سائر أمور الإيمان.

ومما يوضح هذا الوجه في التفاضل في تصديق القلب، أن التصديق المستلزم لعمل القلب أكمل من التصديق الذي لا يستلزم عمله[1]، فالعلم الذي يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذي لا يعمل به، فمن آمن وصدق بأن الله حق، ورسوله حق، والجنة حق، والنار حق، وأوجب له هذا التصديق محبة الله وخشيته والرغبة في الجنة، والهرب من النار، فإيمان هذا أكمل ممن آمن وصدق بهذه الأمور إلا أن إيمانه لم يوجب له ذلك.

---

(١) وقد جعل شيخ الإسلام هذا وجهاً مستقلاً، لكن يبدو أنه مرتبط بالذي قبله، وأنه بمثابة التوضيح له.

قال النووي بعد أن ذكر قول من قال إن التصديق لا يزيد ولا ينقص وإنه متى قبل الزيادة كان شكا وكفراً، قال: «والأظهر - والله أعلم - أنَّ نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر الأدلة، ولهذا يكون إيمان الصدِّيقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا تعتريهم الشبه، ولا يتزلزل إيمانهم بعارض، بل لا تزال قلوبهم منشرحة نيرة وإن اختلفت عليهم الأحوال، وأما غيرهم من المؤلفة ومن قاربهم ونحوهم فليسوا كذلك، فهذا مما لا يمكن إنكاره...»[1].

وقال النووي أيضاً: «والناس يتفاضلون في تصديق القلب على قدر علمهم ومعاينتهم، فمن زيادته بالعلم قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾، ومن المعاينة قوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝٧﴾ فجعل له مزية على علم اليقين، والله أعلم»[2].

ونقله عنه الحافظ في «الفتح» ثم قال: «ويؤيِّده أنَّ كلّ أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل، حتى إنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم يقينًا وإخلاصًا وتوكلًا منه في بعضها، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها»[3].

وقال شيخ الإسلام: «إنَّ التصديق نفسه يتفاضل كنهه، فليس ما أثنى عليه[4] البرهان بل تشهد له الأعيان، وأميط عنه كل أذى وحسبان، حتى

---

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ١٤٨، ١٤٩)، وانظر أيضا نحو هذا في «فتاويه» المسماة بـ «المسائل المنثورة» (ص/ ١٩٤).

(٢) «شروح البخاري» (١/ ٢٢٦).

(٣) «فتح الباري» (١/ ٤٦).

(٤) أي: فليس التصديق الذي أثنى... إلخ.

بلغ أعلى درجات الإيقان، كتصديق زعزعته الشبهات، وصدفته الشهوات، ولعب به التقليد، ويضعف لشبه المعاند العنيد، وهذا أمر يجده من نفسه كل منصف رشيد»[1].

وقال ابن رجب: «والتصديق القائم بالقلوب يتفاضل، وهذا هو الصحيح، وهو أصح الروايتين عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل، فإن إيمان الصدِّيقين الذين يتجلى الغيب لقلوبهم حتى يصير كأنه شهادة بحيث لا يقبل التشكيك والارتياب ليس كإيمان غيرهم ممن لا يبلغ هذه الدرجة بحيث لو شكك لدخله الشك...»[2].

قلت: لم أقف على نقل عن الإمام أحمد رأى فيه أن التصديق لا يتفاضل، وإنما الذي نقل عن الإمام فيه روايتان فيما اطلعت عليه هو: «المعرفة القلبية» كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وكما سيأتي في الوجه التالي، فلعل الحافظ ابن رجب قصد بالروايتين عنه في التصديق ما جاء عنه في المعرفة، والله أعلم.

وقال الكرخي: «إن نفس التصديق يقبل القوة، وهي التي عبر عنها بالزيادة، للفرق المميز بين يقين الأنبياء ويقين آحاد الأمة وكذا من قام عليه دليل واحد ومن قامت عليه أدلة كثيرة، لأن تظاهر الأدلة أقوى للمدلول عليه وأثبت لقدمه»[3].

فبهذا البيان والنقول يتضح بما لا مجال للشكِّ فيه أن التصديق نفسه

---

(١) «الفتاوى» (٦/ ٤٨٠، ٤٨١)، وانظر «تهذيب السنن» لابن القيم (٧/ ٥٦).

(٢) «جامع العلوم والحكم» (ص/ ٢٨)، بتصرف يسير.

(٣) نقله عنه أبو السعود في «تفسيره» (٣/ ٤)، وصديق حسن خان في كتابه «فتح البيان» (٤/ ٦)، والنقل بتصرف.

يقبل الزيادة والنقصان، فتأمل هذا الوجه جيِّدًا، فقد اشتمل على أوضح رد وأجلى بيان لبطلان قول من قال: إن التصديق لا يزيد ولا ينقص، وإن نقصانه يقتضي الشك والكفر، وسيأتي مزيد بيان لذلك، وذكر من قال به وإبطاله في مبحث قادم إن شاء الله تعالى.

الوجه الرابع:

إنَّ المعرفة القلبية ـ وهي دون التصديق[(١)] ـ يتفاضل الناس فيها، فهي تختلف من حيث الإجمال والتفصيل، والقوة والضعف، ودوام الحضور والغفلة فليست المعرفة المستحضرة الثابتة التي يثبت الله صاحبها كالمجملة التي غفل عنها صاحبها، وإذا حصل له ما يريبه فيها ارتاب ثم رغب إلى الله في كشف الريب.

قال شيخ الإسلام: «وكذلك المعرفة التي في القلوب تقبل التفاضل على الصحيح عند أهل السنة، وفي هذا نزاع، فطائفة من المنتسبين إلى السنة تنكر التفاضل في هذا كله كما يختار ذلك القاضي أبو بكر وابن عقيل وغيرهما، وقد حكي عن أحمد في التفاضل في المعرفة روايتان»[(٢)].

---

(١) لمعرفة الفرق بين المعرفة والتصديق انظر رسالة الإمام أحمد للجوزجاني ضمن «السنة» للخلال (ق ١٠٥/ أ)، وانظرها وشرح شيخ الإسلام لها في «الفتاوى» (٧/ ٣٩٠، وما بعدها)، قال شيخ الإسلام في شرحها (٧/ ٣٩٥): «وأحمد فرق بين المعرفة التي في القلب وبين التصديق الذي في القلب..».

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٤٠٨)، وانظر «الفتاوى» (١٠/ ٧٢٢)، وانظر كذلك «شرح الكوكب المنير» لأبي البقاء الفتوحي (ص/ ١٨) فقد نقل عن شيخ الإسلام أنه قال: «..والصحيح أنَّ جميع الصفات المشروطة بالحياة تقبل التزايد، وعن أحمد رضي الله عنه في المعرفة الحاصلة في القلب في الإيمان: هل تقبل التزايد والنقص؟ روايتان، والصحيح من مذهبنا ومذهب جمهور أهل السنة إمكان الزيادة في جميع ذلك...».

وقال شيخ الإسلام: «وقد ذكر القاضي أبو يعلى في ذلك عن أحمد روايتين»[1].

قلت: وكلتا الروايتين ثابتتان عن الإمام رحمه الله بسند صحيح، أمَّا الرواية الأولى فقد خرّجها الخلال في «السنة» من طريق أبي بكر محمد بن علي أن يعقوب بن بختان حدّثهم قال: سألت أبا عبد الله عن المعرفة والقول تزيد وتنقص؟ قال: لا، قد جئنا بالقول والمعرفة وبقي العمل[2].

وأمَّا الرواية الثانية فخرّجها أيضاً الخلال في «السنة» من طريق المروذي قال: قلت لأبي عبد الله في معرفة الله عز وجل في القلب يتفاضل فيه؟ قال: نعم، قلت: ويزيد؟ قال: نعم[3].

قلت: ولا تعارض عندي بين هاتين الروايتين عن الإمام، فهو رحمه الله جزم في الرواية الأولى بالإتيان بالمعرفة والقول، وهذا مما لا يجوز لمسلم أن يرتاب فيه إذ إن من شك في إتيانه بالمعرفة والقول يكفر، لكن المعرفة تختلف من شخص لآخر قوة وضعفاً بحسب قوة الأدلة وكثرة النظر، وهذا ما بينّه رحمه الله في الرواية الثانية، حيث بيّن أن الناس يتفاضلون في المعرفة وأنها تزيد، وهذا لا يتنافى مع الجزم بالإتيان بالمعرفة، لأن القدر الواجب من المعرفة يجزم به المسلم، ولا يمكن أن يجزم بأنه بلغ أعلى درجات المعرفة، لأن المعرفة درجات والناس متفاضلون فيها، والله أعلم.

ثم بعد كتابتي هذا التوفيق بين الروايتين، وقفت على كلام نحوه

---

(١) «درء التعارض» (٧/ ٤٥١) قلت: ذكر القاضي أبو يعلى هاتين الروايتين عن الإمام في كتابه «الروايتين والوجهين» (ق٢٥١/ ب).

(٢) «السنة» للخلال (٢/ ٦٧٧).

(٣) «السنة» للخلال (٢/ ٦٧٦).

للقاضي أبي يعلى في التوفيق بينهما، حيث قال رحمه الله بعد أن أشار إلى هاتين الروايتين: «وعندي أنَّ المسألة ليست على روايتين وإنما هي على اختلاف حالين، فالموضع الذي قال: لا تزيد ولا تنقص يعني به نفس المعرفة، لأن المعرفة هي: معرفة المعلوم على ما هو به، وذلك لا يختلف بحال.. والموضع الذي قال: تزيد وتنقص يعني بالزيادة في معرفة الأدلة وذلك قد يزيد وينقص، فمنهم من يعرف الشيء من جهة واحدة، ومنهم من يعرفه من جهات كثيرة»[1].

ثم إنَّ مما يوضح لنا هذا الوجه، أعني التفاضل في المعرفة ويبيِّنه أنَّ معرفة الإنسان بالشيء إن عاينه تختلف عن معرفته به إن لم يعاينه وإن كان جازماً بصدق من أخبره.

ولهذا قال النبي ﷺ: «ليس الخبر كالمعاينة»[2]، فإن موسى لما أخبره ربه أن قومه عبدوا العجل، لم يُلق الألواح، فلما رآهم قد عبدوه ألقاها، وليس ذلك لشك موسى في خبر الله، لكن المُخْبَر وإن جزم بصدق المُخْبِر، فقد لا يتصور المُخْبَر به في نفسه كما يتصوره إذا عاينه، بل يكون قلبه مشغولاً عن تصور المخبر به، وإن كان مصدقاً به، ومعلوم أنه عند المعاينة يحصل له من تصور المخبر به ما لم يكن عند الخبر[3].

---

(١) «الروايتين والوجهين» (ق١٥٢/ ب).

(٢) رواه أحمد (١/ ٢٧١) وابن حبان (كما في الإحسان ٨/ ٣٢) وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص ٢٥) والحاكم (٢/ ٣٢١) من طرق عن سريج بن يونس عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً، وإسناده صحيح، صححه ابن حبان، وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني، انظر «صحيح الجامع» (٥/ ٨٧).

(٣) انظر «الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٢٤٣).

فالزيادة والنقصان في الإيمان شاملة لمعرفة القلوب لتفاضل الناس فيها، من جهة الإجمال والتفصيل، والقوة والضعف، والذكر والغفلة، فمعرفة الله وأسمائه وصفاته، وأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه غفور رحيم، عزيز حكيم، شديد العقاب، إلى غير ذلك من صفاته، كل ذلك داخل في الإيمان، إذ لا يمكن لمسلم أن يقول إنه ليس من الإيمان، ومعلوم أن الناس متفاوتون في معرفتها وغير متماثلين، بل لا يمكن لأحد أن يدعي تماثل الناس في ذلك[1].

ثم من المعلوم أيضًا أنَّ الناس يتفاضلون في معرفة الملائكة وصفاتهم، ويتفاضلون في معرفة الروح وصفاتها، وفي معرفة الجن وصفاتهم، وفي معرفة الآخرة وما بها من نعيم وعذاب، بل ويتفاضلون في معرفة أبدانهم وصفاتها وصحتها ومرضها وما يتبع ذلك، فإن كانوا متفاضلين في ذلك كله، فتفاضلهم في معرفة الله أعظم وأعظم[2].

قال شيخ الإسلام: «ولا ريب أنَّ المؤمنين يعرفون ربّهم في الدنيا، ويتفاوتون في درجات العرفان، والنبي ﷺ أعلمنا بالله وقد قال: «لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[3]، وهذا يتعلق بمعرفة زيادة المعرفة ونقصها المتعلقة بمسألة زيادة الإيمان ونقصه»[4].

وقال ابن قاضي الجبل[5] في «أصوله»: «الأصح التفاوت، فإنا نجد

---

(١) انظر المرجع السابق (٧/ ٤١٤).

(٢) انظر المرجع السابق (٧/ ٥٦٩).

(٣) جزء من حديث، أخرجه مسلم (١/ ٣٥٢) عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) «الفتاوى» (٦/ ٤٧٩).

(٥) هو أحمد بن الحسن بن عبد الله المعروف بابن قاضي الجبل (ت٧٧١هـ). انظر ترجمته في «ذيل الطبقات» لابن رجب (٢/ ٤٥٣).

بالضرورة الفرق بين كون الواحد نصف الاثنين، وبين ما علمناه من جهة التواتر مع كون اليقين حاصل فيهما»[1].

قال السبكي في رسالة له ألّفها في الاستثناء نقل أكثرها الزبيدي في «الإتحاف»: «والمعرفة يتفاوت الناس فيها تفاوتا كثيرًا ... وأعلى الخلق معرفة النبي ﷺ ثم الأنبياء والملائكة على مراتبهم، وأدنى المراتب الواجب الذي لا بد منه في النجاة من النار وفي عصمة الدم، وبين ذلك وسائط كثيرة منها واجب ومنها ما ليس بواجب، وكل ذلك داخل في اسم الإيمان...»[2].

وبهذا يتبيَّن أنَّ المعرفة القلبية تقبل الزيادة والنقصان، وبالله التوفيق.

فائدة جليلة: تنازع الناس في المعرفة القلبية هل حصلت بالشرع أو بالعقل؟.

قال شيخ الإسلام بعد أن نقل الخلاف في ذلك: «وحقيقة المسألة: أن المعرفة منها ما يحصل بالعقل، ومنها ما لا يعرف إلَّا بالشرع، فالإقرار الفطري، كالإقرار الذي أخبر الله به عن الكفار، قد يحصل بالعقل كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[3].

وأما ما في القلوب من الإيمان المشار إليه في قوله تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾[4] فلا يحصل إلَّا بالوحي..»[1].

---

(١) نقله عنه الفتوحي في «شرح الكوكب المنير» (ص/ ١٨).

(٢) «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٨٠).

(٣) سورة لقمان، الآية: ٢٥.

(٤) سورة الشورى، الآية: ٥٢.

الوجه الخامس:

إنَّ أعمال القلوب كالمحبَّة والخشية والخشوع والذلِّ والإنابة والتوكل والحياة والرغبة والرهبة والخوف والرجاء وغيرها يتفاضل الناس فيها تفاضلًا عظيمًا. وهي جميعها من أعمال الإيمان كما دل على ذلك الكتاب والسنة واتفاق سلف هذه الأمة.

فالمحبَّة مثلًا الناس متفاوتون فيها، ما بين أفضل الخلق محمد وإبراهيم عليهما الصلاة والسلام، وهما خليلا الله وأشدُّ الناس محبة له، إلى أدنى الناس درجة في الإيمان كمن في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وبين هذين الحدين من الدرجات ما لا يحصيه إلا رب الأرض والسموات، فإنه ليس في أجناس المخلوقات ما يتفاضل بعضه على البعض كبني آدم.

بل إنَّ هذا التفاضل في المحبة يعلمه كل إنسان من نفسه بحسب الحب الذي قام في قلبه لأي محبوب كان، سواء كان حباً لولده أو لامرأته أو لرياسته أو لصديقه أو غير ذلك، فإن حبه لهذه الأشياء على درجات، فالحب أوله علاقة لتعلق القلب بالمحبوب، ثم صبابة لانصباب القلب نحوه، ثم غرام للزومه القلب كما يلزم الغريم غريمه، إلى غير ذلك من درجات الحب وهذا أمر يجده الإنسان في نفسه فإنه قد يكون الشيء الواحد يحبه تارة أكثر مما يحبه تارة، فإذا علم تفاضل الناس في حب هذه الأشياء من محبوباتهم، فتفاضلهم في حب الله أعظم.

وقد دل كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على تفاضل الناس فيها قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ

---

(١) «درء التعارض» (٧/ ٤٥٨).

ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِۗ...﴾[1].

وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٤﴾[2].

فهاتان الآيتان فيهما دلالة على تفاضل الناس في المحبَّة، ففي قوله: ﴿أَشَدُّ حُبًّا﴾ في الآية الأولى وقوله: ﴿أَحَبَّ﴾ في الآية الثانية أعظم دلالة على ذلك، لاستخدام أفعل التفضيل فيهما الدال صراحة على التفاضل.

وفي «الصحيحين» عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار»[3].

وفيهما عنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»[4].

وفي «صحيح البخاري» عن عبد الله بن هشام رضي الله عنه قال: «كنا مع النبي ﷺ وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب فقال له عمر: يا رسول الله لأنت أحب إليّ من كل شيء إلا من نفسي، فقال النبي ﷺ: لا والذي نفسي بيده، حتى أكون أحب إليك من نفسك، فقال له عمر: فإنه الآن

(١) سورة البقرة الآية: ١٦٥.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٢٤.

(٣) البخاري (١/ ٢٦٠ و١٠/ ٤٦٣ و١٢/ ٣١٥ ـ فتح)، ومسلم (١/ ٦٦).

(٤) البخاري (١/ ٥٨ ـ فتح)، ومسلم (١/ ٦٧).

والله لأنت أحبُّ إليَّ من نفسي، فقال النبي ﷺ: الآن يا عمر»[1].

فهذه الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، فيها أوضح دلالة على تفاضل الناس في المحبة، فقد ذكر فيها كلمة «أحب» الدالة على التفاضل تصريحاً.

فمن أنكر ذلك وقال بخلافه فقد خالف الكتاب والسنة، بل وخالف اللغة والعقل والحس.

وكما أنَّ الناس يتفاضلون في المحبة كما سبق، وهي عمل قلبي، فهم كذلك يتفاضلون في سائر أعمال القلوب من خشية وإنابة وتوكل ورجاء وخوف وحياء وغير ذلك، فهذه كلها يتفاضل الناس فيها تفاضلاً عظيماً، وهذا من الأمور المعلومة الظاهرة، والأدلة عليها في الكتاب والسنة كثيرة منها:

قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ۗ﴾[2].

وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾[3].

وقوله: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ۝١٦﴾[4].

---

(١) البخاري (١١/ ٥٢٣ ـ فتح) وهذا الحديث من أفراد البخاري، ولم يشر إلى ذلك الحافظ في الفتح كما هي عادته في نهاية شرحه لكل كتاب من «صحيح البخاري».

(٢) سورة فاطر، الآية: ٢٨.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٢.

(٤) سورة الحديد، الآية: ١٦.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾[1].

وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾[2].

وقوله: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴿٣٢﴾﴾[3].

وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾[4].

وقوله: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۗ وَأَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ ۗ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿١٠﴾﴾[5]، وغيرها من الآيات.

ومن السنة:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير»[6] الحديث.

وحديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان»[7].

---

(١) سورة الرعد، الآية: ٢٨.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٥٧.

(٣) سورة النجم، الآية: ٣٢.

(٤) سورة الأنفال، الآية ت ٢٩.

(٥) سورة الزمر، الآية: ١٠.

(٦) تقدم تخريجه (ص/ ٩٢).

(٧) تقدم تخريجه (ص/ ٩٩).

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: «والحياء شعبة من الإيمان»[1].

وحديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: «إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا»[2].

وغيرها من الأحاديث، ففي هذه النصوص أوضح دلالة على تفاضل الناس في أعمال القلوب وتفاوتهم فيها.

ثم إنَّ النصوص الواردة في ذلك كثيرة، ولو تتبعتها وذكرت كل عمل من الأعمال القلبية بأدلته كما فعلت في المحبة، لطال المقام، والأمر لا يحتاج إلى ذلك، لأن كل إنسان يحس ذلك ويلمسه في نفسه، فإن الإنسان يجد نفسه في وقتٍ أشدَّ حياءً منه في الوقت الآخر، وفي وقت أشدَّ خوفاً منه في الوقت الآخر، وهكذا سائر أعمال القلب، فإن الإنسان يحس في نفسه تفاوته من وقت لآخر فيها.

قال شيخ الإسلام: «فإنه من المعلوم بالذوق الذي يجده كل مؤمن، أن الناس يتفاضلون في حب الله ورسوله وخشية الله والإنابة إليه والتوكل عليه والإخلاص له، وفي سلامة القلوب من الرياء والكبر والعجب، ونحو ذلك، والرحمة للخلق والنصح لهم.. ثم ذكر بعض نصوص الكتاب والسنة الدالة على ذلك، ثم قال: وهذا أمر يجده الإنسان في نفسه، فإنه قد يكون الشيء الواحد يحبه تارة أكثر مما يحبه تارة، ويخافه تارة أكثر مما يخافه تارة»[3].

---

(١) تقدم تخريجه (ص/ ٨٧).

(٢) تقدم تخريجه (ص/ ١٠١).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٥٦٣، ٥٦٤).

وبيّن في موضع آخر أنَّ هذا هو قول أهل السنة والجماعة، فقال: «والذي مضى عليه سلف الأمة وأئمتها أن نفس الإيمان الذي في القلوب يتفاضل... »[1].

وقال الإمام المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «وأما كون الذي في القلب والذي في الجوارح يزيد وينقص فذاك شيء معلوم، والسلف كانوا يخافون على الإنسان إذا كان ضعيف الإيمان النفاق أو سلب الإيمان كله»[2].

الوجه السادس:

إنَّ الأعمال الظاهرة يتفاضل الناس فيها وتزيد وتنقص وهذا شامل لأعمال اللسان، كالتسبيح والتكبير والاستغفار والذكر وقراءة القرآن وغيرها، وشامل لأعمال الجوارح، كالصلاة والحج والجهاد والصدقة وغيرها. فهذه الأعمال الظاهرة هي من الإيمان، وداخلة في مسماه، والتفاضل يقع فيها كما يقع في الأعمال الباطنة.

قال شيخ الإسلام: «وهذا مما اتفق الناس على دخول الزيادة فيه والنقصان، لكن نزاعهم في دخول ذلك في مسمى الإيمان...»[3].

وقال: «وأما زيادة العمل الصالح الذي على الجوارح ونقصانه فمتفق عليه وإن كان في دخوله في مطلق الإيمان نزاع، والذي عليه أهل السنة والحديث أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»[4].

---

(١) «الفتاوى» (٦/ ٤٧٩).

(٢) «الدرر السنية» (١/ ١٠٦)، ومجموع مؤلفات الشيخ «قسم الفتاوى» (ص/ ٥١).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٥٦٢).

(٤) «الفتاوى» (٦/ ٤٧٩) باختصار.

أمّا الأدلّة على تفاضل الناس في الأعمال الظاهرة: أعمال اللسان، وأعمال الجوارح فكثيرة جداً.

فمن أدلّة تفاضل الناس في أعمال اللسان:

قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱذۡكُرُوا ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ۝٤١ وَسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ۝٤٢﴾[1].

وقول الله تعالى: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا وَسَبِّحۡ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾[2].

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ﴾[3].

وقوله: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[4].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ يَرۡجُونَ تِجَٰرَةٗ لَّن تَبُورَ﴾[5].

وقوله: ﴿إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُ ٱلرَّحۡمَٰنِ خَرُّوا سُجَّدٗا وَبُكِيّٗا﴾[6].

وفي «الصحيحين» عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربّه مثل الحي والميت»[7].

وفي الترمذي وغيره عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

---

(١) سورة الأحزاب، الآيتان: ٤١ - ٤٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٤١.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٩١.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٣٥.

(٥) سورة فاطر، الآية: ٢٩.

(٦) سورة مريم، الآية: ٥٨.

(٧) البخاري (١١/ ٢٠٨ ـ فتح)، ومسلم (١/ ٥٣٩)، واللفظ للبخاري.

قال: قال رسول الله ﷺ: «يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارق ورتِّل كما كنت ترتِّل في الدنيا، فإنَّ منزلتك عند آخر آية تقرأ بها»[1].

فهذه النصوص فيها أوضح دلالة على تفاضل الناس في أعمال اللسان، إذ هم ليسوا سواء في القيام بأعماله، بل متفاوتون.

ومن أدلة تفاضل الناس في أعمال الجوارح:

قول الله تعالى: ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾﴾[2].

وقوله: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾[3].

وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَـٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَـٰعِلُونَ ﴿٤﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَـٰفِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴿٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَـٰنَـٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿١١﴾﴾[4].

---

(١) الترمذي (٥/ ١٧٧)، ورواه أبو داود (٢/ ٧٣) وأحمد (٢/ ١٩٢) وابن حبان (٢/ ٧١ الإحسان) والحاكم (١/ ٥٥٣) والبغوي (٤/ ٤٣٥)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وصححه ابن حبان والحاكم وسكت عنه الذهبي، وصححه الألباني. انظر «صحيح الجامع» (٦/ ٣٤٩).

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٣٨.

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

(٤) سورة المؤمنون، الآيات: ١ - ١١.

وتقدَّم حديث الشُّعَب، وفيه جعل النبيّ ﷺ إماطة الأذى عن الطريق من الإيمان، وتقدم قوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيِّره بيده... » الحديث.

فهذه النصوص فيها ذكر جملة من الأعمال الإيمانية كالصلاة والزكاة، وأداء الأمانة، والوفاء بالعهد، وتغيير المنكر باليد على حسب الاستطاعة، وإماطة الأذى عن الطريق، فهذه كلها من الأعمال الإيمانية التي تكون بالجوارح، وما من شك في أن الناس متفاضلون في هذه الأعمال أداء لها ومحافظة عيها وقياماً بها، فهم ليسوا في ذلك على درجة واحدة، بل بينهم فيها تفاوت عظيم.

الوجه السابع:

إنَّ الإيمان يتفاضل ويزيد وينقص من جهة استحضار الإنسان بقلبه لأمور الإيمان، وذكره لها، ودوامه وثباته عليها، بحيث لا يكون غافلاً عنها، فإن من كان كذلك أكمل إيماناً ممن صدق بالمأمور به وغفل عنه.

وذلك لأن الغفلة تضاد كمال العلم والتصديق والذكر، وأما دوام الاستحضار وعدم الغفلة فإنه يكمل العلم واليقين ويقوي الإيمان، فالعالم بالشيء في حالة غفلته عنه دون العالم بالشيء حال ذكره له، والعلم وإن كان في القلب فالغفلة تنافي تحققه.

فالغفلة وعدم استحضار الأوامر لها أثر في نقص كمال الإيمان وضعفه، ولهذا قال عمير بن حبيب الخطمي رضي الله عنه: «إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فذلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا وضعينا فذلك نقصناه»[1]،

---

(١) تقدم تخريجه.

وكان معاذ بن جبل يقول لأصحابه: «اجلسوا بنا نؤمن ساعة»[1]، وهذا يدلنا على أن الحذر من الغفلة، واستحضار الإيمان سبب لزيادة الإيمان، وعدم ذلك سبب لنقصه. ولهذا فإن الله الكريم نبّه في مواضع كثيرة من كتابه على أهمية الذكرى وعظم شأنها، وخطر الغفلة وشدة ضررها، ومن ذلك قوله: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٥٥﴾[2].

وقوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ۝٣٧﴾[3]، ومعنى شهيد أي: حاضر القلب وليس بغافل.

وقوله: ﴿سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ ۝١٠ وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى ۝١١﴾[4].

وقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ۝٢٨﴾[5].

وقوله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ۝٢٠٥﴾[6]، وغيرها من الآيات.

الوجه الثامن:

إنَّ الإنسان قد يكون مكذِّبًا ومنكرًا لأمور لا يعلم أنَّها من الإيمان، ولو كان عالماً بأنها منه لم يكذِّب ولم ينكر، فإذا تبيَّن له بعدُ أنها من الإيمان، وظهر له ذلك بوجه من الوجوه، فإنه يصدِّق بما كان مكذِّبًا به، ويعرف ما

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) سورة الذاريات، الآية: ٥٥.

(٣) سورة ق، الآية: ٣٧.

(٤) سورة الأعلى، الآيتان: ١٠ - ١١.

(٥) سورة الكهف، الآية: ٢٨.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٥.

كان منكرًا له، وهذا تصديق جديد، وإيمان جديد، ازداد به إيمانه، وهو لم يكن قبل ذلك كافرًا بل جاهلًا.

وهذا يحصل لكثير من الناس ولاسيما أهل العلوم والعبادات، فإنه يقوم بقلوبهم من التفصيل أمور كثيرة تخالف ما جاء به الرسول ﷺ وهم لا يعرفون أنها تخالف، فإذا عرفوا رجعوا.

وكل من ابتدع في الدين قولًا أخطأ فيه، أو عمل عملًا أخطأ فيه، وهو مؤمن بالرسول ﷺ مصدِّق بما جاء به ثم عرف ما قاله وآمن به وترك ما كان عليه من خطأ، فهو من هذا الباب، وكل مبتدع قصده متابعة الرسول فهو من هذا الباب، فمن علم ما جاء به الرسول وعمل به أكمل ممن أخطأ ذلك، ومن علم الصواب بعد الخطأ وعمل به أكمل ممن لم يكن كذلك.

فهذا أحد أوجه زيادة الإيمان ونقصانه، وهو وإن أشبه الوجه الأول وهو المجمل والمفصل من جهة أنه تجدَّدَ عند هذا وهذا شيء من معارف الإيمان وعلومه مما لم يكن قبل عندهما، إلا أنهما مختلفان من جهة أن صاحب الوجه الأول كان قلبه خاليًا من تكذيب وتصديق لشيء من التفاصيل وعن معرفة وإنكار لشيء من ذلك، أما صاحب هذا الوجه فهو مكذب بشيء من التفاصيل منكر لها لجهله أنها من الإيمان، وبهذا يظهر الفرق بين الوجهين.

الوجه التاسع:

إنَّ التفاضل يحصل من هذه الأمور من جهة الأسباب المقتضية لها، فمن كان مستنداً في تصديقه ومحبته على أدلة توجب اليقين ولا تدع مجالًا للشبه العارضة، بل تدحضها وتبين فسادها، فهو ليس بمنزلة من كان تصديقه لأسباب دون ذلك، فإن تصديقه قد يتزعزع ويداخله الشك والريب لضعف أسباب التصديق عنده وكذلك من جعل له علومًا

ضرورية قوي تمكنها في نفسه بحيث لا يمكنه دفعها عن نفسه، لم يكن بمنزلة من تعارضه الشبه ويريد إزالتها بالنظر والبحث وقد لا يستطيع.

ولا يستريب عاقل أن العلم بكثرة الأدلَّة وقوتها، وبفساد الشبه المعارضة لذلك وبطلانها ليس كالعلم الذي هو مستند على دليل واحد أو دليلين من غير معرفة بالشبه المعارضة له وفسادها.

فالشيء كلما قويت أسبابه وتعددت وانقطعت موانعه واضمحلت كان أوجب لكماله وقوته وتمامه، والعكس بالعكس.

فهذه الأوجه التسعة تبين تفاضل الناس فيما يقوم بالقلب واللسان والجوارح، وبالتأمل قد يظهر غيرها.

ثم إن هذه الأوجه التسعة تتلخص في وجهين اثنين هما:

١ـ إن الإيمان يتفاضل من جهة أمر الرب.

٢ـ إن الإيمان بتفاضل من جهة فعل العبد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وذلك أن أصل أهل السنة أن الإيمان يتفاضل من وجهين: من جهة أمر الرب، ومن جهة فعل العبد.

أما الأول: فإنه ليس الإيمان الذي أمر به شخص من المؤمنين هو الإيمان الذي أمر به كل شخص، فإن المسلمين في أول الأمر كانوا مأمورين بمقدار من الإيمان، ثم بعد ذلك أمروا بغير ذلك، وأمروا بترك ما كانوا مأمورين به كالقبلة، فكان الإيمان في أول الأمر الإيمان بوجوب استقبال بيت المقدس، ثم صار من الإيمان تحريم استقباله ووجوب استقبال الكعبة، فقد تنوع الإيمان في الشريعة الواحدة. وأيضاً فمن وجب عليه الحج والزكاة أو الجهاد يجب عليه من الإيمان أن يعلم ما أمر به ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب على غيره إلا مجملاً، وهذا يجب عليه فيه الإيمان المفصل، وكذلك الرجل أول ما يسلم إنما يجب عليه

الإقرار المجمل، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها، فلم يتساو الناس فيما أمروا به من الإيمان.

والنوع الثاني: هو تفاضل الناس في الإتيان به مع استوائهم في الواجب، وهذا الذي يظنّ أنه محل النزاع وكلاهما محلّ النزاع.

وهذا أيضًا يتفاضلون فيه فليس إيمان السارق والزاني والشارب كإيمان غيرهم، ولا إيمان من أدى الواجبات كإيمان من أخل ببعضها، كما أنه ليس دين هذا وبرُّه وتقواه مثل دين هذا وبرّه وتقواه، بل هذا أفضل دينًا وبرًّا وتقوى فهو كذلك أفضل إيماناً...»[1].

قلت: وهذه الأوجه ينبغي تأملها وحسن فهمها؛ ليعلم من خلالها مدى مفارقة الطوائف لأهل السنة والجماعة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، ومقدار مفارقتهم للحق وبعدهم عنه، لأن منهم من يرى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص من أي وجه، ومنهم من يرى أنه يزيد وينقص من وجه دون وجه، وليس أحد يرى أن الإيمان يزيد وينقص من كافة الأوجه المتقدمة غير أهل السنة والجماعة.

وبه أيضًا يعلم فضل علمهم على علم غيرهم، والفرق بينهم وبين غيرهم، وقوة موافقتهم للحق وإصابتهم له؛ لاعتصامهم بحبل الله وتمسكهم بكتابه واهتدائهم بما جاء عن رسول الله ﷺ، خلافًا لأهل الأهواء الذين لم يصيروا يعتمدون في دينهم لا على القرآن، ولا على الإيمان الذي جاء به الرسول ﷺ، فلهذا كان السلف أكمل علماً وإيماناً، والموفَّق من وفِّق لاتباعهم.

---

(١) «الفتاوى» (١٣/ ٥١-٥٥)، وانظر أيضاً «الفتاوى» (١٨/ ٢٧٧، ٢٧٨).



الفصل الثالث

أسباب زيادة الإيمان ونقصانه

الفصل الثالث
أسباب زيادة الإيمان ونقصانه

لقد تقدَّم في الفصلين السابقين بيان أن الإيمان يزيد وينقص، وذكر الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة، وبيان أن زيادة الإيمان ونقصانه تكون من وجوه متعددة.

أمَّا الحديث في هذا الفصل فسيكون عن أسباب زيادة الإيمان ونقصانه، إذ إنَّ هناك أسبابًا كثيرة إذا حصلت من العبد زاد بها إيمانه ونمى وسار في طريق الكمال، وهناك أسباب أخرى إذا فعلها العبد نقص إيمانه وضعف وهوى نحو طريق الكفر والضلال.

وفي معرفة هذه الأسباب فوائد عظيمة ومنافع جمة، بل الضرورة ماسة إلى معرفتها والعناية بها، معرفة واتصافاً، وذلك لأن الإيمان هو كمال العبد وسبيل فلاحه وسعادته، وبه ترتفع درجاته في الدنيا والآخرة، وهو السبب والطريق لكل خير عاجل وآجل، ولا يحصل، ولا يقوى ولا يتم إلا بمعرفة طرقه وأسبابه.

فجدير بالعبد المسلم الناصح لنفسه أن يجتهد في معرفة هذه الأسباب، ويتأملها ثم يطبقها في حياته، ليزيد إيمانه ويقوى يقينه، وأن يبعد نفسه عن أسباب نقص الإيمان، ويحصنها من الوقوع فيها، ليسلم من عواقبها الوخيمة ومغبتها الأليمة. ومن وفق لذلك فقد وفق للخير كله.

«فالعبد المؤمن الموفق لا يزال يسعى في أمرين:

أحدهما: تحقيق الإيمان وفروعه والتحقق بها علماً وعملاً، حالاً.

والثاني: السعي في دفع ما ينافيها وينقضها أو ينقصها من الفتن الظاهرة والباطنة، ويداوي ما قصر فيه من الأول وما تجرأ عليه من الثاني

بالتوبة النصوح، وتدارك الأمر قبل فواته»[1].

فتحقيق الإيمان وتقويته، يكون بمعرفة أسباب زيادة الإيمان، والقيام بها.

وأمَّا السعي في دفع ما ينافيه ويضاده، فيكون بمعرفة أسباب نقصه والحذر من الوقوع فيها.

ولذا فالكلام على هذا سيكون في مبحثين:

المبحث الأول: في أسباب زيادة الإيمان.

المبحث الثاني: في أسباب نقص الإيمان.

ونسأل الله العون والتوفيق.

---

(١) «التوضيح والبيان لشجرة الإيمان» لابن سعدي (ص/ ٣٨).

المبحث الأول

أسباب زيادة الإيمان

لقد جعل الله سبحانه لكل مرغوب ومطلوب سببًا وطريقًا يوصل إليه، وإنَّ أهمَّ وأعظم المطالب وأعمها نفعًا هو الإيمان، وقد جعل الله له مواد كثيرة تجلبه وتقويه، وأسباباً عديدة تزيده وتنميه، إذا فعلها العباد قوي يقينهم وزاد إيمانهم، بيَّنها الله في كتابه وبينها رسوله ﷺ في سنته.

ولعل أهم هذه الأسباب ما يلي:

أولاً ـ تعلُّم العلم النافع:

إنَّ أهمَّ وأنفع أسباب زيادة الإيمان تعلم العلم النافع علم الشريعة المستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ[1].

قال ابن رجب معرفاً بهذا العلم: «فالعلم النافع هو ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهم معانيها والتقيُّد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام والزهد والرقائق والمعارف، وغير ذلك والاجتهاد على تمييز صحيحه من سقيمه أولاً، ثم الاجتهاد على الوقوف على معانيه وتفهمه ثانيًا، وفي ذلك كفاية لمن عقل، وشغل لمن بالعلم النافع عُني واشتغل...»[2].

وقال ابن حجر: «والمراد بالعلم العلم الشرعي الذي يفيد ما يجب على

---

(١) **فائدة:** قال شيخ الإسلام: «وطلب العلم الشرعي فرض على الكفاية إلا فيما يتعين، مثل طلب كل واحد علم ما أمره الله به وما نهاه عنه، فإن هذا فرض على الأعيان». «الفتاوى» (٢٨/ ٨٠).

(٢) «فضل علم السلف على علم الخلف» (ص/ ٤٥).

المكلّف من أمر دينه في عبادته ومعاملاته، والعلم بالله وصفاته، وما يجب له من القيام بأمره، وتنزيهه عن النقائص، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه»[1].

فمن وفِّق لهذا العلم فقد وفق لأعظم أسباب زيادة الإيمان، ومن تأمل نصوص الكتاب والسنة علم ذلك:

قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾[2].

وقال تعالى: ﴿لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أُو۟لَـٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾[3].

وقال تعالى: ﴿قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَـٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ۩ ﴿١٠٩﴾﴾[4].

وقال تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا۟ بِهِۦ فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٤﴾﴾[5].

وقال تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٤١).

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٦٢.

(٤) سورة الإسراء، الآيتان: ١٠٧ - ١٠٩.

(٥) سورة الحج، الآية: ٥٤.

ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٦﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾[2].

وقال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾[3].

وفي «الصحيحين» من حديث معاوية رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من يرد الله به خيراً يُفقِّهه في الدِّين»[4].

وفي «المسند» وغيره من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من سلك طريقًا يطلب فيه علماً سلك الله به طريقًا من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضًى بما يصنع، وإنَّ العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإنَّ العلماء ورثة الأنبياء، وإنَّ الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهماً، إنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر»[5].

وفي الترمذي وغيره من حديث أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم، إنَّ الله عزَّ وجلَّ

---

(١) سورة سبأ، الآية: ٦.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٢٨.

(٣) سورة المجادلة، الآية: ١١.

(٤) أخرجه البخاري (١/ ١٦٤، ٦/ ٢١٧، ١٢/ ٢٩٣ فتح) ومسلم (٣/ ١٥٢٤).

(٥) «المسند» (٥/ ١٩٦)، ورواه أبو داود (٣/ ٣١٧)، والترمذي (٥/ ٤٩)، وابن ماجه (١/ ٨١) والدرامي (١/ ٩٨) وابن حبان (١/ ١٥٢ ـ الإحسان)، وصحَّحه الألباني. انظر «صحيح الجامع» (٥/ ٣٠٢)، وقد شرحه ابن رجب في جزء مفرد فليراجع.

وملائكته وأهل السموات والأرض، حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلُّون على معلِّم الناس الخير»[1].

فهذه النصوص المذكورة فيها بيان منزلة العلم ومكانته، وعظم شأنه وأهميته، وما يترتب عليه من آثار حميدة وخصال كريمة في الدنيا والآخر، وما ينتج عنه من خضوع وانقياد لشرع الله، وإذعان وامتثال لأمره، فالعالم عرف ربه، وعرف نبيه، وعرف أوامر الله وحدوده، وميز بين ما يحبه الله ويرضاه وبين ما يكرهه ويأباه، فهو يعمل بأمر الله فيما يأتي ويذر، هذا إن وفق للعمل بما علم وإلا فعلمه وبال عليه.

قال الآجريّ في مقدِّمة كتابه «أخلاق العلماء»: «إنَّ الله عز وجل وتقدست أسماؤه اختص من خلقه مَنْ أحبَّ فهداهم للإيمان، ثم اختص من سائر المؤمنين مَنْ أَحبَّ فتفضل عليهم فعلمهم الكتاب والحكمة وفقههم في الدين وعلمهم التأويل، وفضلهم على سائر المؤمنين، وذلك في كل زمان وأوان، رفعهم بالعلم وزينهم بالحلم، بهم يعرف الحلال من الحرام، والحق من الباطل، والضار من النافع، والحسن من القبيح، فضلهم عظيم وخطرهم جزيل، ورثة الأنبياء، وقرّة عين الأولياء، الحيتان في البحار لهم تستغفر، والملائكة بأجنحتها لهم تخضع، والعلماء في القيامة بعد الأنبياء تشفع، مجالسهم تفيد الحكمة، وبأعمالهم ينزجر أهل الغفلة، هم أفضل من العُبَّاد، وأعلى درجة من الزهاد، حياتهم غنيمة، وموتهم مصيبة، يذكرون الغافل، ويعلمون الجاهل، لا يتوقع لهم بائقة، ولا يخاف منهم غائلة، بحسن تأديبهم يتنازع المطيعون، وبجميل موعظتهم يرجع

(١) رواه الترمذي (٥/ ٥٠)، وذكره المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ١٠١)، ونقل عن الترمذي أنه قال: «حديث حسن صحيح»، وصحّحه الألباني. انظر «صحيح الترمذي» (٢/ ٣٤٣).

المقصرون، جميع الخلق إلى علمهم محتاج... إلى أن قال: فهم سراج العباد، ومنار البلاد، وقوام الأمة، وينابيع الحكمة، هم غيظ الشيطان، بهم تحيا قلوب أهل الحق، وتموت قلوب أهل الزيغ، مثلهم في الأرض كمثل النجوم يهتدى بها في ظلمات البر والبحر، إذا انطمست النجوم تحيروا، وإذا أسفر عنها الظلام أبصروا»[1].

ثم ساق من نصوص الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم ما يؤيد ما ذكره.

فالعلم له منزلة عالية، ومكانة سامقة، ومن أعظم ما يبين لنا فضله وعظم شأنه، قول الله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾[2].

قيل في تفسيرها: يرفع الله المؤمن العالم على المؤمن غير العالم، ورفعة الدرجات تدل على الفضل، إذ المراد به كثرة الثواب وبها ترتفع الدرجات، ورفعتها تشمل المعنوية في الدنيا بعلو المنزلة وحسن الصيت، والحسية في الآخرة بعلو المنزلة في الجنة[3].

وكذلك قول الله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾[4]، ودلالة هذه الآية على فضل العلم ظاهرة، لأنَّ الله لم يأمر نبيه ﷺ بطلب الازدياد من شيء إلا من العلم، لما يترتب عليه من زيادة الإيمان والثبات عليه، قال تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾[5].

---

(١) «أخلاق العلماء» (ص/ ١٣، ١٤).

(٢) سورة المجادلة، الآية: ١١.

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٤١).

(٤) سورة طه، الآية: ١١٤.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٧.

وقال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُولُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾[2].

وهذه الآية الأخيرة كتب فيها ابن القيِّم رحمه الله بحثًا حافلًا بيَّن فيه دلالتها على فضل العلم من وجوه كثيرة جدًّا، تربو على مائة وخمسين وجهًا، في كتابه القيِّم «مفتاح دار السعادة»[3].

وقول النبيِّ ﷺ: «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين» من أعظم ما يبين فضل العلم وأهله، وأن من وفق له فقد وفق للخير كله، يدلنا على ذلك تنكير لفظة «خير» في الحديث ليعم الخير كله ويشمل القليل منه والكثير، وهذا كله من فضل الله وكرمه وعظيم إحسانه على من وفق للعلم، وعلى العكس من ذلك من حرم العلم فقد حرم الخير، بدلالة الحديث نفسه.

قال ابن القيِّم: «وهذا يدل على أن من لم يفقهه في دينه لم يرد به خيرًا، كما أن من أراد به خيراً فقهه في دينه، ومن فقهه في دينه فقد أراد به خيراً، إذا أريد بالفقه العلم المستلزم للعمل، وأما إن أريد به مجرد العلم فلا يدل على أن من فقه في الدين فقد أريد به خيرًا، فإنَّ الفقه حينئذ يكون شرطًا لإرادة الخير وعلى الأوَّل يكون موجبًا، والله أعلم»[4].

وقال ابن حجر: «ومفهوم الحديث أنَّ من لم يتفقَّه في الدِّين، أي: لم

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٦٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

(٣) انظر (ص/ ٥٢ وما بعدها).

(٤) «مفتاح دار السعادة» (ص/ ٦٥)، وانظر «الفتاوى» (٢٨/ ٨٠).

يتعلم قواعد الإسلام وما يتصل بها من الفروع فقد حرم الخير..لأن من لم يعرف أمور دينه لا يكون فقيهاً ولا طالب فقه فيصح أن يوصف بأنه ما أريد به الخير، وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس، ولفضل التفقه في الدين على سائر العلوم»[١].

وإنما نال العلم هذه المكانة العظيمة، لأنه وسيلة لأعظم الغايات وهي عبادة الله تعالى وحده لا شريك له والقيام بتوحيده على الوجه المطلوب.

فالعلم ليس مقصودًا لذاته وإنما هو مقصود لغيره وهو العمل، فكل علم شرعي فطلب الشرع له إنما يكون حيث هو وسيلة إلى التعبد به لله تعالى، لا من جهة أخرى، ويدل على ذلك أمور:

أحدها: أن الشرع إنما جاء بالتعبد، وهو المقصود من بعثة الأنبياء عليهم السلام، كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[٢].

وقوله: ﴿الٓرۚ كِتَـٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ۝٢٥﴾[٤].

وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَـٰبَ بِٱلۡحَقِّ فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ﴾[٥].

وما أشبه ذلك من الآيات التي لا تكاد تحصى إلَّا بكلفة كلها دالَّة على أن المقصود من العلم هو التعبد لله عز وجل، وصرفُ جميع أنواع العبادات والطاعات له.

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٦٥).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١.

(٣) سورة هود، الآية: ١-٢.

(٤) سورة الأنبياء، الآية: ٢٥.

(٥) سورة الزمر، الآيتان: ٢- ٣.

الثاني: ما جاء من الأدلة الدالَّة على أنَّ روح العلم هو العمل، وإلَّا فالعلم عارية وغير منتفع به.

فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟﴾[1].

وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ۝٩﴾[2].

فهذه الأدلة وغيرها تدل على أن العلم وسيلة من الوسائل، ليس مقصوداً لنفسه من حيث النظر الشرعي، وإنما هو وسيلة إلى العمل، وكل ما ورد في فضل العلم إنما هو ثابت للعلم من جهة ما هو مكلف بالعمل به.

ومن المعلوم أنَّ أفضل العلوم هو العلم بالله عز وجل، ومع هذا لا تصح به فضيلة لصاحبه حتى يصدِّق بمقتضاه وهو الإيمان بالله[3].

الثالث: ما ثبت في نصوص الشرع من التهديد الشديد، والتغليظ والوعيد لمن لم يعمل بعلمه، وأن العالم يسأل عن علمه ماذا عمل به، وأن من لم يعمل بعلمه يكون علمه وبالاً عليه وحسرة وندامة. قال تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝٤٤﴾[4].

وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٢٨.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٩.

(٣) انظر «الموافقات» للشاطبي (١/ ٦٠- ٦٥).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٤٤.

مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾[1].

وقال تعالى حكاية عن شعيب عليه السلام أنه قال لقومه: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾[2].

وغيرها من النصوص، وقد جاء عن السلف في هذا آثار كثيرة عظيمة النفع، جليلة القدر تناقلها العلماء في مؤلفاتهم[3].

وقال شيخ الإسلام: «... ولهذا يقال: العلم علمان: علم في القلب، وعلم على اللسان، فعلم القلب هو العلم النافع، وعلم اللسان هو حجة الله على عباده[4].. فالفقيه الذي تفقه قلبه غير الخطيب الذي يخطب بلسانه، وقد يحصل للقلب من الفقه والعلم أمور عظيمة، ولا يكون صاحبه مخاطباً بذلك لغيره، وقد يخاطب غيره بأمور كثيرة من معارف القلوب وأحوالها، وهو عار عن ذلك، فارغ منه»[5].

وبما تقدَّم يعرف قدر العلم ومكانته، وعظم منافعه وعوائده، وقوة أثره على قوة الإيمان وثباته، وأنه أعظم أسباب زيادته ونمائه وقوته، وذلك لمن عمل به. بل إن الأعمال إنما تتفاوت في زيادتها ونقصها، وقبولها وردها من جهة موافقتها للعلم ومطابقتها له، كما قال ابن القيِّم رحمه الله:

---

(١) سورة الصف، الآيتان: ٢، ٣.

(٢) سورة هود، الآية: ٨٨.

(٣) انظر بعضها في رسالة الخطيب البغدادي «اقتضاء العلم العمل»، ورسالة الحافظ ابن عساكر «ذم من لا يعمل بعلمه»، وكلاهما مطبوع.

(٤) هذا من كلام الحسن البصري رحمه الله، أخرجه الدارمي (١/ ١٠٢) وغيره وذكره شيخ الإسلام في «الفتاوى» وعزاه للحسن. انظر (٧/ ٢٣).

(٥) «درء التعارض» (٧/ ٤٥٣، ٤٥٤).

«والأعمال إنما تتفاوت في القبول والرد بحسب موافقتها للعلم ومخالفتها له، فالعمل الموافق للعلم هو المقبول، والمخالف له هو المردود فالعلم هو الميزان، وهو المحك»[1].

وقال: «وكل علم وعمل لا يزيد الإيمان قوة فمدخول...»[2].

وزيادة الإيمان الحاصلة من جهة العلم تكون من وجوه متعددة: من جهة خروج أهله في طلب العلم، وجلوسهم في حلق الذكر، ومذاكرة بعضهم بعضاً في مسائله، وزيادة معرفتهم بالله وشرعه، وتطبيقهم لما تعلّموه، وفيمن تعلم منهم العلم لهم فيه أجر، فهذه جوانب متعددة يزداد بها الإيمان بسبب العلم وتحصيله.

قال ابن رجب: «فمتى كان العلم نافعًا ووقر في القلب فقد خشع القلب لله وانكسر له وذل هيبة وإجلالًا وخشية ومحبة وتعظيماً، ومتى خشع القلب لله وذل وانكسر له قنعت النفس بيسير الحلال في الدنيا وشبعت به فأوجب لها ذلك القناعة والزهد في الدنيا... وأوجب له علمه المسارعة إلى ما فيه محبة الله ورضاه والتباعد عما يكرهه ويسخطه»[3]، وهذا زيادة إيمان.

أما أبواب العلم الشرعي التي يحصل بها زيادة الإيمان فكثيرة جداً، أجمل بعضها فيما يلي:

الأول- قراءة القرآن الكريم وتدبره:

فإنَّ هذا من أعظم أبواب العلم المؤدية إلى زيادة الإيمان وثباته وقوته،

---

(١) «مفتاح دار السعادة» (ص/ ٨٩).

(٢) «الفوائد» (ص/ ١٦٢).

(٣) «فضل علم السلف على علم الخلف» (ص/ ٤٦)، بتقديم وتأخير في النقل.

فقد أنزل الله كتابه المبين على عباده هدى ورحمة وضياء ونوراً وبشرى وذكرى للذاكرين.

قال الله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾﴾[3].

وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾[4].

وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾[5].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾﴾[6].

وقال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾﴾[7].

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩٢.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٥٥.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٥٢.

(٤) سورة النحل، الآية: ٨٩.

(٥) سورة صٓ، الآية ٢٩.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٩.

(٧) سورة الإسراء، الآية: ٨٢.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ۝٣٧﴾[1].

فهذه الآيات الكريمات فيها فضل القرآن الكريم كتاب ربِّ العالمين، وأن الله جعله مباركًا وهدى للعالمين، وجعل فيه شفاء من الأسقام سيما أسقام القلوب وأمراضها من شبهات وشهوات، وجعله بشرى ورحمة للعالمين وذكرى للذاكرين، وجعله يهدي للتي هي أقوم، وصرَّف فيه من الآيات والوعيد لعلهم يتقون أو يحدث لهم ذكرى.

فالذي يقرأ كتاب الله ويتدبر آياته ويتأملها، يجد فيه من العلوم والمعارف ما يقوي إيمانه ويزيده وينميه، ذلك أنه يجد في خطاب القرآن ملكًا له الملك كله، وله الحمد كله، أزمة الأمور كلها بيده، ومصدرها منه، ومردها إليه، مستوياً على عرشه، لا تخفى عليه خافية في أقطار مملكته، عالماً بما في نفوس عبيده، مطلعاً على أسرارهم وعلانيتهم، منفردًا بتدبير المملكة، يسمع ويرى، ويعطي ويمنع، ويثيب ويعاقب، ويكرم ويهين، ويخلق ويرزق، ويميت ويحيي، ويقدر ويقضي ويدبر، ويدعو عباده ويدلهم على ما فيه سعادتهم وفلاحهم، ويرغبهم فيه، ويحذرهم مما فيه هلاكهم، ويتعرف إليهم بأسمائه وصفاته، ويتحبب إليهم بنعمه وآلائه، فيذكرهم بنعمه عليهم، ويأمرهم بما يستوجبون به تمامها، ويحذرهم من نقمه، ويذكرهم بما أعد لهم من الكرامة إن أطاعوه، وما أعد لهم من العقوبة إن عصوه، ويخبرهم بصنعه في أوليائه وأعدائه، وكيف كانت عاقبة هؤلاء وهؤلاء.

ويثني على أوليائه بصالح أعمالهم، وأحسن أوصافهم، ويذم أعداءه

---

(١) سورة قٓ، الآية: ٣٧.

بسيِّء أعمالهم، وقبيح صفاتهم، ويضرب الأمثال، وينوع الأدلة والبراهين، ويجيب عن شبه أعدائه أحسن الأجوبة، ويصدق الصادق، ويكذب الكاذب، ويقول الحق، ويهدي السبيل، ويدعو إلى دار السلام، ويذكر أوصافها وحسنها ونعيمها، ويحذر من دار البوار، ويذكر عذابها وقبحها وآلامها، ويذكر عباده فقرهم إليه وشدة حاجتهم إليه من كل وجه، وأنهم لا غنى لهم عنه طرفة عين، ويذكر غناه عنهم وعن جميع الموجودات وأنه الغني بنفسه عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه بنفسه، وأنه لا ينال أحد ذرة من الخير فما فوقها إلا بفضله ورحمته، ولا ذرة من الشر فما فوقها إلَّا بعدله وحكمته.

ويشهد من خطابه عتابه لأحبابه ألطف عتاب، وأنه مع ذلك مقيل عثراتهم، وغافر زلاتهم، ومقيم أعذارهم، ومصلح فاسدهم، والدافع عنهم، والمحامي عنهم، والناصر لهم، والكفيل بمصالحهم، والمنجي لهم من كل كرب، والموفي لهم بوعده، وأنه وليهم الذي لا ولي لهم سواه، فهو مولاهم الحق، ونصيرهم على عدوهم، فنعم المولى ونعم النصير.

فلا يزال العبد يستفيد من هذا التدبر لكتاب الله، ويشهد قلبه فيه من العلوم ما يزيد في إيمانه ويقويه، وكيف لا؟ وهو يجد في القرآن ملكًا عظيمًا رحيمًا جوادًا جميلًا هذا شأنه، فكيف لا يحبه وينافس في القرب منه، وينفق أنفاسه في التودد إليه، وكيف لا يكون أحب إليه مما سواه، وكيف لا يؤثر رضاه عن رضى كل من سواه، وكيف لا يلهج بذكره، ويصير حبه والشوق إليه والأنس به هو غذاؤه وقوته ودواؤه، بحيث إن فقد ذلك فسد وهلك، ولم ينتفع بحياته[1].

---

(١) انظر «الفوائد» لابن القيِّم (ص/ ٥٨- ٦٠).

قال الآجريّ رحمه الله: «ومن تدبَّر كلامه عرف الرب عز وجل، وعرف عظيم سلطانه وقدرته، وعرف عظيم تفضله على المؤمنين، وعرف ما عليه من فرض عبادته، فألزم نفسه الواجب، فحذر مما حذره مولاه الكريم، فرغب فيما رغبه، ومن كانت هذه صفته عند تلاوته للقرآن وعند استماعه من غيره كان القرآن له شفاءً فاستغنى بلا مال، وعز بلا عشيرة، وأنس مما يستوحش منه غيره، وكان همه عند التلاوة للسورة إذا افتتحها متى أتعظ بما أتلو، ولم يكن مراده متى أختم السورة، وإنما مراده متى أعقل عن الله الخطاب، متى أزدجر، متى أعتبر، لأن تلاوة القرآن عبادة، لا تكون بغفلة، والله الموفق لذلك»[1].

ولهذا فإن الله الكريم أمر عباده وحثهم على تدبر القرآن فقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[2].

وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾[3].

وأخبر سبحانه أنه إنما أنزله لتتدبر آياته، فقال: ﴿كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَـٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿٢٩﴾﴾[4].

وبيَّن سبحانه أن سبب عدم هداية من ضل عن الصراط المستقيم، هو تركه لتدبر القرآن واستكباره عن سماعه، فقال: ﴿قَدْ كَانَتْ ءَايَـٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ تَنكِصُونَ ﴿٦٦﴾ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَـٰمِرًا تَهْجُرُونَ

---

(١) «أخلاق حملة القرآن» للآجريّ (ص/ ١٠).

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٢.

(٣) سورة محمد، الآية: ٢٤.

(٤) سورة ص، الآية: ٢٩.

﴿٦٧﴾ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[1].

وأخبر سبحانه عن القرآن أنه يزيد المؤمنين إيماناً إذا قرؤوه وتدبروا آياته، فقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾[2].

وأخبر عن صالح أهل الكتاب أن القرآن إذا تلي عليهم يخرون للأذقان سجداً يبكون ويزيدهم خشوعاً وإيماناً وتسليماً، فقال سبحانه: ﴿قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾[3].

وأخبر سبحانه أنه لو أنزل القرآن الكريم على جبل لخشع وتصدع من خشية الله عز وجل، وجعل هذا مثلاً للناس يبين لهم عظمة القرآن، فقال: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾[4].

ووصفه بأنه أحسن الحديث، وأنه ثنى فيه من الآيات وردد القول فيه ليفهم، وأن جلود الأبرار عند سماعه تقشعر خشية وخوفاً، فقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾﴾[5].

---

(١) سورة المؤمنون، الآيتان: ٦٧ - ٦٨.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٢.

(٣) سورة الإسراء، الآيات: ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩.

(٤) سورة الحشر، الآية: ٢١.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٢٣.

وعاتب سبحانه المؤمنين على عدم خشوعهم عند سماع القرآن، وحذرهم من مشابهة الكفار في ذلك، فقال: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾[1].

فهذه الآيات المتقدِّمة فيها أوضح دلالة على أهمية القرآن ولزوم العناية به وعلى قوة أثره على القلوب، وأنه أعظم شيء يزيد الإيمان، سيما إذا كانت القراءة بتدبُّر وتأمُّل ومحاولة لفهم معانيه.

قال ابن القيِّم رحمه الله: «وبالجملة فلا شيء أنفع للقلب من قراءة القرآن بالتدبر والتفكر، فإنه جامع لجميع منازل السائرين وأحوال العاملين ومقامات العارفين وهو الذي يورث المحبة والشوق والخوف والرجاء والإنابة والتوكل والرضى والتفويض والشكر والصبر وسائر الأحوال التي بها حياة القلب وكماله وكذلك يزجر عن جميع الصفات والأفعال المذمومة التي بها فساد القلب وهلاكه.

فلو علم الناس ما في قراءة القرآن بالتدبر لاشتغلوا بها عن كل ما سواها، فإذا قرأه بتفكر حتى مر بآية وهو محتاج إليها في شفاء قلبه كررها ولو مائة مرة، ولو ليلة، فقراءة آية بتفكر وتفهم خير من قراءة ختمة بغير تدبر وتفهم، وأنفع للقلب وأدعى إلى حصول الإيمان وذوق حلاوة القرآن...»[2].

وقال محمد رشيد رضا: «واعلم أن قوة الدين وكمال الإيمان واليقين لا يحصلان إلا بكثرة قراءة القرآن واستماعه مع التدبر بنية الاهتداء به والعمل بأمره ونهيه. فالإيمان الإذعاني الصحيح يزداد ويقوى وينمي

---

(١) سورة الحديد، الآية: ١٦.

(٢) «مفتاح دار السعادة» (ص/ ٢٠٤).

وتترتب عليه آثاره من الأعمال الصالحة وترك المعاصي والفساد بقدر تدبر القرآن، وينقص ويضعف على هذه النسبة من ترك تدبره وما آمن أكثر العرب إلا بسماعه وفهمه، ولا فتحوا الأقطار ومصروا الأمصار، واتسع عمرانهم، وعظم سلطانهم، إلا بتأثير هدايته، وما كان الجاحدون المعاندون من زعماء مكة يجاهدون النبي ويصدونه عن تبليغ دعوة ربه إلا بمنعه من قراءة القرآن على الناس، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَغۡلِبُونَ﴾[1]، وما ضعف الإسلام منذ القرون الوسطى حتى زال أكثر ملكه إلَّا بهجر تدبُّر القرآن وتلاوته والعمل به»[2].

فالقرآن الكريم هو من أعظم مقويات الإيمان، وأنفع دواعي زيادته، وهو يزيد إيمان العبد من وجوه متعددة.

قال ابن سعدي: «ويقويه من وجوه كثيرة، فالمؤمن بمجرد ما يتلو آيات الله، ويعرف ما ركب عليه من الأخبار الصادقة والأحكام الحسنة يحصل له من أمور الإيمان خير كثير، فكيف إذا أحسن تأمله، وفهم مقاصده و أسراره»[3].

لكن ينبغي أن يعلم أن زيادة الإيمان التي تكون بقراءة القرآن لا تكون إلا لمن اعتنى بفهم القرآن وتطبيقه والعمل به، لا أن يقرأه قراءة مجردة دون فهم أو تدبر وإلا فكم قارئ للقرآن والقرآن حجيجه وخصيمه يوم القيامة.

فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إنَّ الله يرفع بهذا الكتاب أقوامًا

---

(١) سورة فصلت، الآية: ٢٦.

(٢) «مختصر تفسير المنار» (٣/ ١٧٠).

(٣) «التوضيح والبيان لشجرة الإيمان» (ص/ ٢٧).

ويضع آخرين»[1].

وثبت عنه ﷺ أنه قال: «... والقرآن حجة لك أو عليك»[2].

فهو حجّة لك ويزيد في إيمانك إن عملت به، وحجة عليك وينقص إيمانك إن فرّطت به وأهملت حدوده.

قال قتادة: «لم يجالس هذا القرآن أحد إلّا قام عنه بزيادة أو نقصان»[3].

وقال الحسن البصري مبيناً معنى تدبر القرآن: «... أما والله ما هو بحفظ حروفه وإضاعة حدوده، حتى إن أحدهم ليقول: لقد قرأت القرآن كله فما أسقطت منه حرفاً، وقد والله أسقطه كله ما يُرى له القرآن في خلق ولا عمل، حتى إن أحدهم ليقول: إني لأقرأ السورة في نفس، والله ما هؤلاء بالقراء ولا العلماء ولا الحكماء ولا الورعة، متى كانت القراء مثل هذا لا كثر الله في الناس مثل هؤلاء»[4].

قلت: يرحم الله الحسن، وما عساه قائل لو رأى بعض قرّاء زماننا هذا، الذين فتنوا بالألحان وإقامة الحروف وتزويقها، مع إهمال الحدود وتضييعها، بل وانصرفت أسماع الناس معهم عند سماع القرآن إلى إقامة الحروف وتلحينها، مع إهمال الإنصات والتدبر لكلام الله، وبكل حال لا

(١) رواه مسلم (١/ ٥٥٩).

(٢) رواه مسلم (١/ ٢٠٣).

(٣) رواه ابن المبارك في «الزهد» (ص/ ٢٧٢)، والآجري في «أخلاق حملة القرآن» (ص/ ٧٣)، والمرزوي في «قيام الليل» (ص/ ٧٧ ـ مختصره)، وذكره البغوي في «تفسيره» (٣/ ١٣٣).

(٤) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣/ ٣٦٣)، وابن المبارك في «الزهد» (ص/ ٢٧٤)، والآجري في «أخلاق حملة القرآن» (٤١)، والمرزوي في «قيام الليل» (ص/ ٧٦ ـ مختصره).

اعتراض على تجويد القرآن وترتيله والتغني به وتحسين أدائه، وإنما الاعتراض على التكلف في إقامة الحروف والتنطع في ذلك، دون اهتمام أو مبالاة بإقامة الأوامر التي أنزل من أجلها القرآن، حتى إنك لا ترى في بعض هؤلاء الورع القائم بحدود الله، بل ولا ترى فيهم القيام بالقرآن لا في خلق ولا في عمل.

فتجد القارئ منهم الحافظ للقرآن المجيد في إقامة حروفه يحلق لحيته أو يطيل مئزره، بل ويهمل الصلاة إما كلية أو مع الجماعة، إلى غير ذلك من المنكرات حتى إن أحد هؤلاء والله المستعان افتتح بآيات من القرآن الكريم حفلًا غنائيًا لمرأة فاجرة، فقرأ بين يدي أغنيتها آيات من القرآن الكريم، جلَّ كلام ربِّنا أن يدنِّسه مثل هؤلاء، وحسبي أن أقول مثل ما قال الحسن رحمه الله: «متى كانت القراء مثل هذا، لا كثر الله في الناس مثل هؤلاء».

وقال ابن العربي واصفًا قرَّاء زمانه بانشغالهم بإقامة حروف القرآن مع إهمال حدوده، واتخاذهم لهذا العمل صناعة مع أن القرآن إنما أنزل ليعمل به قال: «... ولكن لما صارت هذه القراءة صناعة رفرفوا عليها وناضلوا عنها، وأفنوا أعمارهم ـ من غير حاجة إليهم ـ فيها، فيموت أحدهم وقد أقام القرآن كما يقام القدح لفظاً، وكسر معانيه كسر الإناء، فلم يلتئم عليه منها معنى»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ مبيِّنا حال صاحب القرآن الذي ينال رفيع الدرجات وعالي المنازل: «فهو دائم التفكر في معانيه،

---

(١) «العواصم من القواصم» (٢/ ٤٨٦) ضمن كتاب «آراء أبي بكر بن العربي الكلامية» لعمار الطالبي، وانظر ما كتبه الذهبي عن أمثال هؤلاء القراء في كتابه «زغل العلم» (ص/ ٢٥- ٢٧)، ولولا خشية الإطالة لنقلته لأهميته.

والتدبر لألفاظه واستغنائه بمعاني القرآن وحكمه عن غيره من كلام الناس، وإذا سمع شيئا من كلام الناس وعلومهم عرضه على القرآن، فإن شهد له بالتزكية قبله وإلا رده، وإن لم يشهد له بقبول ولا رد وقفه، وهمته عاكفة على مراد ربه من كلامه، ولا يجعل همته فيما حجب به أكثر الناس من العلوم عن حقائق القرآن، إما بالوسوسة في خروج حروفه، وترقيقها، وتفخيمها، وإمالتها، والنطق بالمد الطويل، والقصير، والمتوسط، وغير ذلك؛ فإن هذا حائل للقلوب قاطع لها عن فهم مراد الرب من كلامه»[(١)].

فينبغي للمسلم قبل أن يقرأ القرآن أن يتعلم كيفية الاستفادة منه حتى يتم له الانتفاع به، وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في هذا قاعدة جليلة القدر عظيمة النفع فقال: «إذا أردت الانتفاع بالقرآن فاجمع قلبك عند تلاوته وسماعه وألق سمعك واحضر حضور من يخاطبه به من تكلم به سبحانه منه إليه»[(٢)].

فمن طبق هذه القاعدة وسار على هذا المنهج عند تلاوته للقرآن أو سماعه إياه ظفر بالعلم والعمل معاً، وزاد إيمانه وثبت ثبوت الجبال الشوامخ، والله المسؤول أن يوفقنا لذلك ولكل خير.

ثم إنَّ التفكر والتدبُّر في آيات الله على نوعين: «تفكر فيه ليقع على مراد الربِّ منه، وتفكر في معاني ما دعا عباده إلى التفكر فيه، فالأول تفكر في الدليل القرآني، والثاني تفكر في الدليل العياني، الأول تفكر في آياته المسموعة، والثاني تفكر في آياته المشهودة»[(٣)]. قاله ابن القيِّم.

---

(١) «الفتاوى» (١٦/ ٥٠).

(٢) «الفوائد» (ص/ ٥)، وانظر «الفتاوى» لابن تيمية (١٦/ ٤٨- ٥١) و (٧/ ٢٣٦- ٢٣٧).

(٣) «مفتاح دار السعادة» (ص/ ٢٠٤).

قلت: والكلام الذي ذكرته هنا هو عن التفكر في آيات الله المسموعة، أما التفكر في آياته المرئية المشهودة فسيأتي الكلام عليه قريبًا إن شاء الله.

الثاني. معرفة أسماء الله الحسنى وصفاته العلى:

فإنَّ معرفة أسماء الله وصفاته الواردة في الكتاب والسنة، والتي تدل على كمال الله المطلق من كافة الوجوه، لمن أعظم أبواب العلم التي يحصل بها زيادة الإيمان، والاشتغال بمعرفتها وفهمها والبحث التام عنها مشتمل على فوائد كثيرة وعظيمة، منها:

١ـ أن علم توحيد الأسماء والصفات أشرف العلوم وأجلّها على الإطلاق، فالاشتغال بفهمه والبحث عنه اشتغال بأعلى المطالب، وحصوله للعبد من أشرف المواهب.

٢ـ أنَّ معرفة الله تدعو إلى محبته وخشيته وخوفه ورجائه وإخلاص العمل له، وهذا عين سعادة العبد، ولا سبيل إلى معرفة الله إلا بمعرفة أسمائه وصفاته والتفقه في فهم معانيها.

٣ـ أنَّ الله خلق الخلق ليعرفوه ويعبدوه، وهذا هو الغاية المطلوبة منهم، فالاشتغال بذلك اشتغال بما خلق له العبد، وتركه وتضييعه إهمال لما خلق له، وقبيح بعبد لم تزل نعم الله عليه متواترة، وفضله عليه عظيم من كل وجه أن يكون جاهلًا بربه معرضًا عن معرفته.

٤ـ أنَّ أحد أركان الإيمان، بل أفضلها وأصلها الإيمان بالله، وليس الإيمان مجرد قوله آمنت بالله من غير معرفته بربه، بل حقيقة الإيمان أن يعرف الذي يؤمن به ويبذل جهده في معرفة أسمائه وصفاته حتى يبلغ درجة اليقين، وبحسب معرفته بربه يكون إيمانه، فكلما ازداد معرفة بربه، ازداد إيمانه، وكلما نقص نقص، وأقرب طريق يوصله إلى ذلك تدبر صفاته وأسمائه سبحانه وتعالى.

٥- أن العلم به تعالى أصل الأشياء كلها، حتى إن العارف به حقيقة المعرفة، يستدل بما عرف من صفاته وأفعاله على ما يفعله وعلى ما يشرعه من الأحكام، لأنه لا يفعل إلا ما هو مقتضى أسمائه وصفاته، فأفعاله دائرة بين العدل والفضل والحكمة، ولذلك لا يشرع ما يشرعه من الأحكام إلا على حسب ما اقتضاه حمده وحكمته وفضله وعدله، فأخباره كلها حق وصدق، وأوامره ونواهيه عدل وحكمة[1].

ومن هذه الفوائد أن معرفة الأسماء الحسنى والصفات العلى مقتضية لآثارها من العبودية والخضوع، فلكل صفة عبودية خاصة هي من مقتضياتها، وموجبات العلم بها، والتحقق بمعرفتها، وهذا مطرد في جميع أنواع العبودية التي على القلب والجوارح.

وبيان ذلك أن العبد إذا علم بتفرد الرب تعالى بالضر والنفع والعطاء والمنع والخلق والرزق والإحياء والإماتة فإن ذلك يثمر له عبودية التوكل عليه باطناً، ولوازم التوكل وثمراته ظاهراً.

وإذا علم بأن الله سميع بصير عليم لا يخفى عليه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، وأنه يعلم السر وأخفى، ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، فإن هذا يثمر له حفظ اللسان والجوارح وخطرات القلب عن كل ما لا يرضى الله، وأن يجعل تعلقات هذه الأعضاء بما يحبه الله ويرضاه.

وإذا علم بأن الله غني كريم بر رحيم واسع الإحسان فإن هذا يوجب له قوة الرجاء، والرجاء يثمر أنواع العبودية الظاهرة والباطنة بحسب معرفته وعلمه.

---

(١) انظر «تفسير ابن سعدي» (١/ ٢٤-٢٦) و«خلاصة تفسيره» (ص/ ١٥).

وإذا علم بكمال الله وجماله أوجب له هذا محبة خاصة وشوقاً عظيماً إلى لقاء الله، وهذا يثمر أنواعاً كثيرة من العبادة.

وبهذا يُعلم أن العبودية كلها راجعة إلى مقتضيات الأسماء والصفات(١).

فإذا عرف العبد ربه المعرفة الحقيقية المطلوبة السالمة من طرق أهل الزيغ في معرفة الله والتي تبنى على تحريف الأسماء والصفات أو تعطليها أو تكييفها أو تشبيهها، فمن سلم من هذه المناهج الكلامية الباطلة التي هي في الحقيقة أعظم ما يحول بين العبد وبين معرفة ربه وأعظم ما ينقص الإيمان ويضعفه، وعرف ربه بأسمائه الحسنى وصفاته العلى التي تعرّف بها إلى خلقه والتي وردت في الكتاب والسنة وفهمها على منهج السلف الصالح، فقد وفق لأعظم أسباب زيادة الإيمان.

وقد صحَّ عن النبيِّ ﷺ الخبر أن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها كانت سبباً في دخوله الجنة.

ففي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحدة، من أحصاها دخل الجنة»(٢).

«وليس المراد بالإحصاء عدها فقط، لأنه قد يعدها الفاجر، وإنما المراد العمل بها»(٣).

فلا بدَّ من فهم الأسماء والصفات ومعرفه ما تدل عليه من معاني حتى

---

(١) انظر «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (ص/ ٤٢٤، ٤٢٥) وانظر نحوه بأوسع منه في «الفوائد» له (ص/ ١٢٨ – ١٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٥/ ٣٥٤، ١١/ ٢١٤، ١٢/ ٣٧٧ ـ فتح)، ومسلم (٤/ ٢٠٦٣).

(٣) «فتح الباري» (١١/ ٢٢٦)، وهو من كلام الأصيلي.

يتسنَّى الاستفادة التامة بها.

قال أبو عمر الطلمنكي: «من تمام المعرفة بأسماء الله تعالى وصفاته التي يستحق بها الداعي والحافظ ما قال رسول الله ﷺ، المعرفة بالأسماء والصفات وما تتضمن من الفوائد وتدل عليه من الحقائق، ومن لم يعلم ذلك لم يكن عالماً لمعاني الأسماء ولا مستفيدًا بذكرها ما تدل عليه من المعاني»[(١)].

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله لإحصائها ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: إحصاء ألفاظها وعددها.

المرتبة الثانية: فهم معانيها ومدلولاتها.

المرتبة الثالثة: دعاء الله بها، وهذا شامل لدعاء العبادة ودعاء المسألة[(٢)].

وقال ابن سعدي مبيِّنًا معنى «أحصاها» الواردة في حديث أبي هريرة المتقدم: «أي: من حفظها وفهم معانيها واعتقدها وتعبد الله بها دخل الجنة، والجنة لا يدخلها إلا المؤمنون، فعلم أن ذلك أعظم ينبوع ومادة لحصول الإيمان وقوته وثباته، ومعرفة الأسماء الحسنى هي أصل الإيمان والإيمان يرجع إليها»[(٣)].

فمن عرف الله هذه المعرفة كان من أقوى الناس إيماناً وأشدهم طاعة وتعبداً لله، وأعظمهم خوفاً ومراقبة له سبحانه.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾[(٤)].

---

(١) «فتح الباري» (١١/ ٢٢٦).

(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ١٦٤).

(٣) «التوضيح والبيان» (ص/ ٢٦).

(٤) سورة فاطر، الآية: ٢٨.

قال ابن جرير الطبري في تفسيره لهذه الآية: «يقول تعالى ذكره: إنما يخاف الله فيتقي عقابه بطاعته العلماء بقدرته على ما يشاء من شيء وأنه يفعل ما يريد، لأن من علم ذلك أيقن بعقابه على معصيته فخافه ورهبه خشية منه أن يعاقبه»[1].

وقال ابن كثير: «أي: إنما يخشاه حق خشيته العلماء العارفون به، لأنه كلما كانت المعرفة للعظيم العليم الموصوف بصفات الكمال المنعوت بالأسماء الحسنى كلما كانت المعرفة به أتم والعلم به أكمل كانت الخشية له أعظم وأكثر»[2].

وقد جمع هذا المعنى أحد السلف في عبارة مختصرة، فقال: «من كان بالله أعرف كان له أخوف»[3].

وقال ابن القيِّم رحمه الله: «وليست حاجة الأرواح قط إلى شيء أعظم منها إلى معرفة باريها وفاطرها، ومحبته وذكره والابتهاج به، وطلب الوسيلة إليه والزلفى عنده ولا سبيل إلى هذا إلَّا بمعرفة أوصافه وأسمائه، فكلما كان العبد بها أعلم كان بالله أعرف وله أطلب وإليه أقرب، وكلما كان لها أنكر كان بالله أجهل وإليه أكره ومنه أبعد، والله ينزل العبد من نفسه حيث ينزله العبد من نفسه...»[4].

فمعرفة الله عز وجل تقوي جانب الخوف والمراقبة، وتعظم الرجاء في القلب، وتزيد في إيمان العبد، وتثمر أنواعاً كثيرة من العبادة، ولا سبيل إلى

---

(١) «تفسير الطبري» (١٢/ ١٣٢).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٥٣).

(٣) «الرسالة القشيرية» لأبي القاسم القشيري (ص/ ١٤١)، والقائل هو أبو عبدالله أحمد ابن عاصم الأنطاكي، انظر ترجمته في «السير» (١١/ ٤٠٩).

(٤) «الكافية الشافية» (ص/ ٣، ٤).

هذه المعرفة ولا طريق إليها إلا تدبر كتاب الله وما تعرف به سبحانه إلى عباده على ألسنة رسله من أسمائه وصفاته وأفعاله، وما نزه نفسه عنه مما لا ينبغي له ولا يليق به سبحانه وتدبر أيامه وأفعاله في أوليائه وأعدائه التي قصها على عباده وأشهدهم إياها ليستدلوا بها على أنه إلهم الحق المبين الذي لا تنبغي العبادة إلا له، ويستدلوا بها على أنه على كل شيء قدير، وأنه بكل شيء عليم، وأنه شديد العقاب، وأنه غفور رحيم، وأنه العزيز الحكيم، وأنه الفعال لما يريد، وأنه الذي وسع كل شيء رحمة وعلماً، وأن أفعاله كلها دائرة بين الحكمة والرحمة والعدل والمصلحة لا يخرج شيء منها عن ذلك، وهذه الثمرة لا سبيل إلى تحصيلها إلا بتدبر كلامه والنظر في آثار أفعاله[1].

أمَّا من خالف هذه الجادة، وتنكب هذا الصراط، وسلك طرق أهل الزيغ في معرفة الله، فما أبعده عن معرفة ربه وخالقه، بل إنه يكون أضعف الناس معرفة بالله، وأقلهم خوفاً وخشية منه.

قال ابن القيِّم رحمه الله بعد أن بين أن تفاوت الناس في معرفة الله يرجع إلى تفاوتهم في معرفة النصوص النبوية وفهمها، والعلم بفساد الشبه المخالفة لحقائقها، قال: «وتجد أضعف الناس بصيرة أهل الكلام الباطل المذموم الذي ذمه السلف، لجهلهم بالنصوص ومعانيها، وتمكن الشبه الباطلة من قلوبهم».

ثم بيَّن أنَّ العوام أحسن حالًا من هؤلاء وأقوى معرفة بربِّهم منهم فقال: «وإذا تأملت حال العامة ـ الذين ليسوا مؤمنين عند أكثرهم ـ رأيتهم أتم بصيرة منهم، وأقوى إيماناً، وأعظم تسليماً للوحي، وانقيادًا للحق»[2].

---

(١) انظر «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (ص/ ٢٠٢).

(٢) «مدارج السالكين» (١/ ١٢٥).

وقد كان رحمه الله نبه قبل هذا على أهمية البصيرة في توحيد الأسماء والصفات وفقهها، وفهمها على نهج السلف الصالح، وعلى أهمية الحذر من شبه أهل الكلام الباطل المفسد لهذا التوحيد.

ثم ذكر كلامًا نافعًا جامعًا مؤديًا إلى هذه البصيرة، فقال: «وعقد هذا: أن يشهد قلبك الرب تبارك وتعالى مستويًا على عرشه، متكلِّمًا بأمره ونهيه، بصيرًا بحركات العالم علويه وسفليه، وأشخاصه وذواته، سميعًا لأصواتهم، رقيبًا على ضمائرهم وأسرارهم، وأمر الممالك تحت تدبيره، نازل من عنده وصاعد إليه، وأملاكه بين يديه تنفذ أوامره في أقطار الممالك، موصوفاً بصفات الكمال، منعوتًا بنعوت الجلال، منزهاً عن العيوب والنقائص والمثال، هو كما وصف نفسه في كتابه، وفوق ما يصفه به خلقه، حي لا يموت، قيوم لا ينام، عليم لا يخفى عليه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، بصير يرى دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء، سميع يسمع ضجيج الأصوات، باختلاف اللغات على تفنن الحاجات، تمت كلماته صدقًا وعدلًا، وجلت صفاته أن تقاس بصفات خلقه شبهًا ومثلًا، وتعالت ذاته أن تشبه شيئاً من الذوات أصلًا، ووسعت الخليقة أفعاله عدلاً، وحكمة ورحمة وإحساناً وفضلًا، له الخلق والأمر، وله النعمة والفضل، وله الملك والحمد، وله الثناء والمجد، أول ليس قبله شيء، آخر ليس بعده شيء، ظاهر ليس فوقه شيء، باطن ليس دونه شيء، أسماؤه كلها أسماء مدح وحمد وثناء وتمجيد، ولذلك كانت حسنى، وصفاته كلها صفات كمال، ونعوته كلها نعوت جلال، وأفعاله كلها حكمة ورحمة ومصلحة وعدل، كل شيء من مخلوقاته دال عليه، ومرشد لمن رآه بعين البصيرة إليه، لم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً، ولا ترك الإنسان سدى عاطلًا، بل خلق الخلق لقيام توحيده

وعبادته، وأسبغ عليهم نعمه ليتوسلوا بشكرها إلى زيادة كرامته، تعرف إلى عباده بأنواع التعرفات، وصرف لهم الآيات، ونوع لهم الدلالات، ودعاهم إلى محبته من جميع الأبواب، ومد بينه وبينهم من عهده أقوى الأسباب، فأتم عليهم نعمه السابغة، وأقام عليهم حجته البالغة، أفاض عيهم النعمة، وكتب على نفسه الرحمة، وضمن الكتاب الذي كتبه أن رحمته تغلب غضبه»[1].

فمن كانت معرفته لله كذلك، وتفقه في هذه البصيرة، كان من أقوى الناس إيماناً، وأحسنهم إجلالًا وتعظيمًا ومراقبة لله عز وجل، وأكثرهم طاعة وتقرباً إليه، والناس في ذلك متفاوتون فمقل ومستكثر.

الثالث. تأمُّل سيرة النبيِّ الكريم ﷺ:

فإنَّ من أسباب زيادة الإيمان النظر في سيرة النبي ﷺ ودراستها وتأمل ما ذكر فيها من نعوته الطيبة، وخصاله الكريمة، وشمائله الحميدة، فهو أمين الله على وحيه، وخيرته من خلقه، وسفيره بينه وبين عباده، المبعوث بالدين القويم، والمنهج المستقيم، أرسله الله رحمة للعالمين، وإمامًا للمتقين، وحجة على الخلائق أجمعين، أرسله على حين فترة من الرسل فهدى به إلى أقوم الطرق وأوضح السبل، وافترض على العباد طاعته وتعزيره، وتوقيره ومحبته، والقيام بحقوقه، وسد دون الجنة الطرق فلن تفتح لأحد إلا من طريقه، فشرح له صدره، ورفع له ذكره، ووضع عنه وزره، وجعل الذلة والصغار على من خالف أمره، بل ولا سبيل لأحد جاء بعده في نيل السعادة في الدنيا والآخرة إلَّا باتباعه وطاعته والسير على نهجه.

---

(١) «مدارج السالكين» (١/ ١٢٤، ١٢٥)، وانظر أيضًا «المدارج» (٣/ ٢٥٢، ٢٥٣)، و«الوابل الصيب» لابن القيم (ص/ ١٢٥- ١٢٩).

قال ابن القيِّم رحمه الله: «ومن ها هنا تعلم اضطرار العباد فوق كل ضرورة إلى معرفة الرسول وما جاء به، وتصديقه فيما أخبر به، وطاعته فيما أمر، فإنه لا سبيل إلى السعادة والفلاح في الدنيا ولا في الآخرة إلا على أيدي الرسل، ولا سبيل إلى معرفة الطيب والخبيث على التفصيل إلا من جهتهم، ولا ينال رضى الله البتة إلا على أيديهم، فالطيب من الأعمال والأقوال والأخلاق ليس إلا هديهم وما جاؤوا به، فهم الميزان الراجح الذي على أقوالهم وأعمالهم وأخلاقهم توزن الأقوال والأخلاق والأعمال، وبمتابعتهم يتميز أهل الهدى من أهل الضلال، فالضرورة إليهم أعظم من ضرورة البدن إلى روحه، والعين إلى نورها، والروح إلى حياتها، فأي ضرورة وحاجة فرضت، فضرورة العبد وحاجته إلى الرسل فوقها بكثير.

وما ظنُّك بمن إذا غاب عنك هديه وما جاء به طرفة عين، فسد قلبك وصار كالحوت إذا فارق الماء، ووضع في المقلاة، فحال العبد عند مفارقة قلبه لما جاء به الرسل كهذه الحال، بل أعظم، ولكن لا يحس بهذا إلَّا قلب حي، وما لجرح بميت إيلام[1].

وإذا كانت سعادة العبد في الدارين معلقة بهدي النبي ﷺ فيجب على كل من نصح نفسه، وأحب نجاتها وسعادتها، أن يعرف من هديه وسيرته وشأنه ما يخرج به عن الجاهلين به، ويدخل به في عداد أتباعه وشيعته وحزبه، والناس في هذا بين مستقل، ومستكثر، ومحروم، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم»[2].

ولهذا فإن من درس السنة وتأمل في نعوت وصفات النبي ﷺ التي

---

(١) عجز بيت للمتنبي وأوله: «من يهن يسهل الهوان عليه» من قصيدة يمدح بها أبا الحسين علي بن أحمد المري. انظر «ديوان المتنبي» (ص/ ١٦٤) ط دار بيروت.

(٢) «زاد المعاد» (١/ ٦٩، ٧٠).

جاء ذكرها في الكتاب والسنة وكتب السير، فقد استكثر لنفسه من الخير، وازداد حبه للنبي ﷺ، وأورثته هذه المحبة المتابعة له في القول والعمل، «وأصل الأصول العلم، وأنفع العلوم النظر في سيرة الرسول وأصحابه»(١).

فمن تأمَّل مثلًا قول الله تعالى في وصف نبيه ﷺ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾(٢).

وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾(٣).

وقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ...﴾(٤) الآية وغيرها من الآيات.

وتأمَّل في السنَّة ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم في نعت النبي ﷺ مثل:

حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «ما خيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين، إلَّا أخذ أيسرهما، ما لم يكن إثمًا، فإذا كان إثمًا كان أبعد الناس منه، وما انتقم لنفسه إلا أن تنتهك محارم الله فينتقم لله بها»(٥).

وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «خدمته ﷺ عشر سنين، فوالله ما قال لي أفٍّ قط، ولا قال لشيء فعلته لِمَ فعلت كذا، ولا لشيء لَمْ أفعله، ألا فعلت كذا»(٦).

---

(١) «صيد الخاطر» لابن الجوزي (ص/ ٦٦).

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٢٨.

(٣) سورة القلم، الآية: ٤.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

(٥) أخرجه البخاري (٦/ ٥٦٦ ـ فتح)، ومسلم (٤/ ١٨١٣).

(٦) أخرجه البخاري (١٠/ ٤٥٦ ـ فتح)، ومسلم (٤/ ١٨٠٥).

وقال رضي الله عنه: «كان ﷺ أجود الناس، وأجمل الناس، وأشجع الناس»[1].

وقال رضي الله عنه: «كان رسول ﷺ أحسن الناس خلقاً»[2].

وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ لم يكن فاحشًا ولا متفحشًا، وأنه كان يقول: خياركم أحسنكم أخلاقًا»[3].

وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ أشدّ حياء من العذراء في خدرها، وكان إذا كره شيئاً عرفناه في وجهه»[4]، وغيرها مما يطول ذكره.

فإنَّ من تأمَّل ذلك انتفع به غاية الانتفاع، ثم إن هذا من أعظم ما يقوي المحبة في قلب المسلم لنبيه ﷺ، وزيادةُ المحبة له ﷺ زيادة في الإيمان، تورث المتابعة والعمل الصالح، وهذا من أعظم أبواب وسبل الهداية.

وقد ذكر ابن القيِّم رحمه الله أنَّ للهداية أسبابًا متعدِّدة وطرقًا متنوعة، وهذا من لطف الله بعباده، لتفاوت عقولهم وأذهانهم وبصائرهم، وذكر من هذه الأسباب تأمل حال وأوصاف النبي ﷺ، وأن هذا سبب لهداية بعض الناس.

قال رحمه الله: «ومنهم من يهتدي بمعرفته بحاله ﷺ وما فطر عليه من كمال الأخلاق والأوصاف والأفعال، وأن عادة الله أن لا يخزي من قامت به تلك الأوصاف والأفعال، لعلمه بالله ومعرفته به، وأنه لا يخزي من

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٩٥ ـ فتح) ومسلم (٤/ ١٨٠٢).

(٢) أخرجه مسلم (٣/ ١٦٩٢).

(٣) أخرجه البخاري (١٠/ ٤٥٦ ـ فتح) ومسلم (٤/ ١٨١٠).

(٤) أخرجه البخاري (٦/ ٥٦٦ ـ فتح) ومسلم (٤/ ١٨٠٩).

كان بهذه المثابة، كما قالت أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها له ﷺ: «أبشر فوالله لن يخزيك الله أبدًا، إنّك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق»[(١)]»[(٢)].

وقال ابن سعدي رحمه الله: «ومن طرق موجبات الإيمان وأسبابه معرفة النبي ﷺ، ومعرفة ما هو عليه من الأخلاق العالية، والأوصاف الكاملة، فإن من عرفه حق المعرفة لم يرتب في صدقه وصدق ما جاء به من الكتاب والسنة، والدين الحق، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ ﴿٦٩﴾﴾[(٣)]، أي: فمعرفته ﷺ توجب للعبد المبادرة للإيمان ممن لم يؤمن، وزيادة الإيمان ممن آمن به.

وقال تعالى حاثًّا لهم على تدبر أحوال الرسول الداعية للإيمان: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾[(٤)].

وأقسم تعالى بكمال هذا الرسول وعظمة أخلاقه، وأنه أكمل مخلوق بقوله: ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴿١﴾ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴿٢﴾ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴿٣﴾ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[(٥)].

فهو ﷺ أكبر داع للإيمان في أوصافه الحميدة، وشمائله الجميلة، وأقواله الصادقة، وأفعاله الرشيدة، فهو الإمام الأعظم والقدوة الأكمل

---

(١) رواه البخاري (١/ ٢٣ ـ فتح) ومسلم (١/ ١٤١)، وهو جزء من حديث طويل.

(٢) «مفتاح دار السعادة» (ص/ ٣٤٠)، وانظره أيضًا (ص/ ٣٢٣).

(٣) سورة المؤمنون، الآية: ٦٩.

(٤) سورة سبأ، الآية: ٤٦.

(٥) سورة القلم، الآيات: ١ - ٤.

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[(١)]، ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[(٢)].

وقد ذكر الله عن أولي الألباب الذين هم خواص الخلق أنهم قالوا: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾[(٣)]، وهو هذا الرسول الكريم ﴿يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ﴾ بقوله وخلقه، وعمله ودينه، وجميع أحواله ﴿فَـَٔامَنَّا﴾ أي: إيمانًا لا يدخله ريب... إلى أن قال: «ولهذا كان الرجل المنصف الذي ليس له إرادة إلَّا اتباع الحق، بمجرد ما يراه ويسمع كلامه يبادر إلى الإيمان به ﷺ، ولا يرتاب في رسالته، بل كثير منهم بمجرد ما يرى وجهه الكريم يعرف أنه ليس بوجه كذاب...»[(٤)].

الرابع ـ تأمل محاسن الدين الإسلامي:

فإنَّ الدين الإسلاميّ كلّه محاسن، عقائده أصح العقائد وأصدقها وأنفعها، وأخلاقه أحمد الأخلاق وأجملها، وأعماله وأحكامه أحسن الأحكام وأعدلها.

وبهذا النظر الجليل، والتأمُّل الجميل في محاسن هذا الدين، يزين الله الإيمان في قلب العبد، ويحببه إليه كما امتنَّ به على خيار خلقه بقوله: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[(٥)]، فيكون الإيمان في القلب أعظم المحبوبات، وأجمل الأشياء، وبهذا يذوق العبد حلاوة الإيمان، ويجدها في قلبه، فيتجمل الباطن بأصول الإيمان وحقائقه،

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

(٢) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٩٣.

(٤) «التوضيح والبيان» (ص/ ٢٩، ٣٠).

(٥) سورة الحجرات، الآية: ٧.

وتتجمَّل الجوارح بأعمال الإيمان[1].

قال ابن القيِّم رحمه الله: «وإذا تأملت الحكمة الباهرة في هذا الدين القويم والملة الحنيفية والشريعة المحمدية التي لا تنال العبارة كمالها ولا يدرك الوصف حسنها ولا تقترح عقول العقلاء ولو اجتمعت وكانت على أكمل عقل رجل منهم فوقها، وحسب العقول الكاملة الفاضلة أن أدركت حسنها وشهدت بفضلها، وأنه ما طرق العالَمَ شريعةٌ أكمل ولا أجل ولا أعظم منها، فهي نفسها الشاهد والمشهود له، والحجة والمحتج له، والدعوى والبرهان ولو لم يأت الرسول ببرهان عليها لكفى بها برهاناً وآية وشاهداً على أنها من عند الله»[2].

ولهذا فإنَّ تأمل محاسن هذا الدِّين، والنظر فيما جاء فيه من أوامر ونواه، وشرائع وأحكام، وأخلاق وآداب، لمن أعظم الدواعي والدوافع للدخول فيه لمن لم يؤمن، وللازدياد منه لمن آمن، بل إن من قوي تأمله لمحاسن هذا الدين، ورسخت قدمه في معرفته ومعرفة حسنه وكماله، وقبح ما خالفه، كان من أقوى الناس إيمانًا وأحسنهم ثباتًا عليه، وتمسُّكًا به.

ولهذا يقول ابن القيِّم رحمه الله: «والمقصود أنَّ خواص الأمة، ولبابها، لما شهدت عقولهم حسن هذا الدين وجلالته وكماله، وشهدت قبح ما خالفه ونقصه ورداءته خالط الإيمان به ومحبته بشاشة القلوب، فلو خير بين أن يلقى في النار وبين أن يختار دينًا غيره، لاختار أن يقذف في النار وتقطع أعضاؤه ولا يختار دينًا غيره، وهذا الضرب من الناس هم الذين استقرت أقدامهم في الإيمان، وهم أبعد الناس عن الارتداد عنه وأحقهم

---

(١) انظر «التوضيح والبيان» لابن سعدي (ص/ ٣٢، ٣٣).

(٢) «مفتاح دار السعادة» (ص/ ٣٢٤)، وانظر أيضًا (ص/ ٣٢٨ وما بعدها).

بالثبات عليه إلى يوم لقاء الله»[1].

ويشهد لما قاله ابن القيِّم هنا، حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلَّا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار»[2].

فهذا الذي ذاق حلاوة الإيمان وخالطت بشاشته سويداء قلبه، وأضاء نوراً به، واطمأن بذلك أشد الاطمئنان، لا يكاد بعد ذلك يرجع إلى الكفر والضلال، واتباع الأهواء والظنون الكاذبة بل إنه يكون من أرسخ الناس إيمانًا وأشدّهم تمسُّكًا وثباتًا، وأقواهم تعلُّقًا بربّه وخالقه، لأنه دخل الإسلام عن علم وقناعة ومعرفة، فعرف حسن الإسلام وبهاءه، وجودته ونقاءه، وتميزه عن غيره من الأديان، فرضيه دينًا لنفسه، وأنس به أشد الأنس، فكيف يبغي بعد ذلك غيره بدلًا، أو يطلب عنه مصرفاً، أو يروم عنه انتقالًا أو تحويلًا.

ولهذا فإنَّ من الفوائد الجليلة المستنبطة من هذا الحديث أنه يعد دليلًا من أدلة أهل السنة والجماعة الكثيرة على زيادة الإيمان ونقصانه، وتفاضل أهله فيه. كما قال الوالد حفظه الله: «ومن فقه الحديث وما يستنبط منه... فذكر أمورًا منها: أن في الحديث دليلًا على تفاضل الناس في الإيمان، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وذلك أن من وجدت فيه الخصال الثلاث وجد حلاوة الإيمان بخلاف غيره»[3].

---

(١) «مفتاح دار السعادة» (ص/ ٣٤٠، ٣٤١).

(٢) أخرجه البخاري (١/ ٦٠ ـ فتح)، ومسلم (١/ ٦٦).

(٣) «عشرون حديثًا من صحيح البخاري دراسة أسانيدها وشرح متونها» للوالد الكريم الشيخ عبد المحسن العباد (ص/ ١٦٨).

الخامس ـ قراءة سيرة سلف هذه الأمَّة:

فإنَّ سلف هذه الأمّة أصحاب النبي ﷺ وتابعيهم بإحسان، أهل الصدر الأول من الإسلام، هم خير القرون، وحماة الإسلام، وهداة الأنام، وليوث الصدام، وأهل المشاهد والمواقف العظام، وهم حملة هذا الدين ونقلته لمن جاء بعدهم من العالمين، أقوى الناس إيمانًا وأرسخهم علمًا وأبرّهم قلوبًا وأزكاهم نفوسًا، وخص منهم أصحاب النبي ﷺ الذين خصهم الله برؤية نبيه ﷺ ومتعهم بالنظر إلى طلعته، وأكرمهم بسماع صوته والأنس بحديثه، فأخذوا الدين منه غضاً طرياً، فاستحكمت به قلوبهم، واطمأنت به نفوسهم، وثبتوا عليه ثبوت الجبال.

ويكفي في بيان فضلهم أن الله خاطبهم بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[1]، والمعنى: أنهم خير الأمم، وأنفع الناس للناس.

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خير أمتي القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم...»[2].

فمن تأمل حال هؤلاء الأخيار، وقرأ سيرهم، وعرفَ محاسنهم، وتأمل ما كانوا عليه من خلق عظيم، وتأسٍّ بالرسول الكريم ﷺ، وتعهد للإيمان، وخوفٍ من الذنوب والمعاصي، وحذر من الرياء والنفاق، وإقبالٍ على الطاعة، وتنافسٍ في فعل الخير، وتبصرَ في حالهم وقوة إيمانهم، وشدة تعبدهم لله، وحرصِهم على طاعته، وإعراضهم عن الدنيا الفانية، وإقبالِهم على الآخرة الباقية، فإنه سيقف من خلال هذا التأمل والنظر على جمل من

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١١٠.

(٢) مسلم (٤/ ١٩٦٤)، وأخرجاه في «الصحيحين» من حديث عمران بن حصين بلفظ: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم ..» البخاري (٧/ ٣ ـ فتح)، ومسلم (٤/ ١٩٦٤).

المحاسن وكثيرٍ من النعوت والخلال ما يدعوه إلى صدق التأسي بهم، ومحبة التحلي بنعوتهم، فذكرهم يُذكِّر بالله، وتأمل أحوالهم يقوي الإيمان ويجلو الفؤاد، وما أحسن ما قيل:

كـرِّر علـيَّ حديثـهم يا حادي		فحديثهم يجلي الفؤاد الصادي

وموضع التأمل والبحث في سير وأخبار هؤلاء الأخيار: كتب التاريخ، والسير والزهد، والرقائق، والورع، وغيرها، والاستفادة مما صح منها، فهذا التأمل والنظر يورث صاحبه حسن التشبه بهؤلاء، وكما يقول شيخ الإسلام: «ومن كان بهم أشبه كان ذلك فيه أكمل»[1]، ومن تشبه بقوم فهو منهم.

فهذه الأمور المتقدِّمة جميعها تزيد في الإيمان وتقويه، وهي مندرجة تحت العلم الشرعي المستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما كان عليه سلف هذه الأمة.

ثم إنَّ العلوم الأخرى غير العلم الشرعي كعلم الطبّ والهندسة وعلم الفلك والحساب وعلم النبات، وغيرها من العلوم التي توسع الناس فيها حديثاً وأعطيت من العناية والاهتمام أكثر من حقها، حتى شغلت الكثير ممن اعتنى بها عن تعلم بدائيات الدين، والأمور المعلومة منه بالضرورة، فهذه العلوم أيضًا لها أثر بالغ في زيادة إيمان من اشتغل بها واعتنى بتحصيلها إن أخلص القصد، وأراد الحق، وتجرد من الهوى. وكم من رجل آمن وازداد إيمانه بسبب اشتغاله بالطب، ووقوفه على إعجاز الله ودقة صنعه في خلق الإنسان، وما ركبه فيه من عجائب الخلق ودقة الصنع ما يبهر العقول ويحيِّر الألباب.

---

(١) «العبودية» (ص/ ٩٤).

قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾[1].

وقال: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ۝٣﴾[2].

وقال: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٢١﴾[3].

وكذلك الاشتغال بباقي العلوم الأخرى يزيد في إيمان الإنسان بحسب تفكُّره وتأمله وتحرِّيه لنيل الحق، والأمر أوَّلًا وأخيرًا بيد الله سبحانه فهو يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

ثم إنَّ هذه العلوم لا تؤدي إلى زيادة الإيمان إلا إذا صحبها تفكر وتأمل في آيات الله الباهرة وحججه الظاهرة، فإن عدمت ذلك عدمت هذه الفائدة الجليلة والثمرة العظيمة ولم تنفع صاحبها هذا النفع العائد على إيمانه بالزيادة والقوة والثبات.

وهذا يبيِّن أهمية التفكّر والتأمّل في آيات الله ومخلوقاته، وهو السبب الثاني من أسباب زيادة الإيمان، وهو موضوع البحث التالي.

ثانيًا ـ التأمل في آيات الله الكونية:

فإنَّ التأمّل فيها، والنظر في مخلوقات الله المتنوعة العجيبة، من سماء وأرض، وشمس وقمر، وكواكب ونجوم، وليل ونهار، وجبال وأشجار، وبحار وأنهار، وغير ذلك من مخلوقات الله التي لا تعد ولا تحصى، لمن أعظم دواعي الإيمان، وأنفع أسباب تقويته.

فتأمل خلق السماء وارجع البصر فيها كرَّة بعد كرَّة كيف تراها من أعظم الآيات في علوها وارتفاعها، وسعتها وقرارها بحيث لا تصعد

---

(١) سورة التين، الآية: ٤.

(٢) سورة التغابن، الآية: ٣.

(٣) سورة الذاريات، الآية: ٢١.

علوًّا كالنار ولا تهبط نازلة كالأجسام الثقيلة، ولا عمد تحتها، ولا علاقة فوقها، بل هي ممسوكة بقدرة الله، ثم تأمل استواءها واعتدالها، فلا صدع فيها ولا فطر ولا شق، ولا أمت ولا عوج.

ثم تأمل ما وضعت عليه من هذا اللون الذي هو أحسن الألوان، وأشدها موافقة للبصر وتقوية له.

وتأمل خلق الأرض وكيف أبدعت، تراها من أعظم آيات فاطرها وبديعها، خلقها سبحانه فراشًا ومهادًا، وذلَّلها لعباده، وجعل فيها أرزاقهم، وأقواتهم ومعايشهم، وجعل فيها السبل لينتقلوا فيها في حوائجهم، وتصرفاتهم، وأرساها بالجبال فجعلها أوتادًا تحفظها لئلا تميد بهم، ووسع أكنافها ودحاها، فمدها وبسطها وطحاها فوسعها من جوانبها، وجعلها كفاتًا للأحياء تضمهم على ظهرها ما داموا أحياء، وكفاتًا للأموات تضمّهم في بطنها إذا ماتوا، فظهرها وطن للأحياء وبطنها وطن للأموات.

ثم انظر إليها وهي ميتة هامدة خاشعة فإذا أنزل الله عليها الماء اهتزت وربت، فارتفعت واخضرت وأنبتت من كلّ زوج بهيج، فأخرجت عجائب النبات في المنظر والمخبر، بهيج للناظرين كريم للمتناولين.

ثم تأمل كيف أحكم جوانب الأرض بالجبال الراسيات الشوامخ الصم الصلاب وكيف نصبها فأحسن نصبها، وكيف رفعها وجعلها أصلب أجزاء الأرض، لئلا تضمحل على تطاول السنين، وترادف الأمطار والرياح، بل أتقن صنعها وأحكم وضعها، وأودعها من المنافع والمعادن والعيون ما أودعها.

ثم تأمل هذا الهواء اللطيف المحبوس بين السماء والأرض يدرك بحس اللمس عند هبوبه، يدرك جسمه ولا يرى شخصه فهو يجري بين

السماء والأرض، والطير محلقة فيه سابحة بأجنحتها كما تسبح حيوانات البحر في الماء، وتضطرب جوانبه وأمواجه عند هيجانه كما تضطرب أمواج البحار.

ثم تأمَّل كيف ينشئ سبحانه بهذا الريح السحاب المسخر بين السماء والأرض فتثيره كسفاً، ثم يؤلف بينه ويضم بعضه إلى بعض، ثم تلقحه الريح وهي التي سماها سبحانه لواقح، ثم يسوقه على متونها إلى الأرض المحتاجة إليه، فإذا علاها واستوى عليها أهراق ماءه عليها فيرسل سبحانه عليه الريح وهو في الجو فتذروه وتفرقه لئلا يؤذي ويهدم ما ينزل عليه بجملته حتى إذا رويت وأخذت حاجتها منه أقلع عنها وفارقها فهي روايا الأرض محمولة على ظهور الرياح.

ثم تأمل هذه البحار المكتنفة للأقطار التي هي خلجان من البحر المحيط الأعظم بجميع الأرض حتى أن المكشوف من الأرض والجبال والمدن بالنسبة إلى الماء كجزيرة صغيرة في بحر عظيم، وبقية الأرض مغمورة بالماء، ولولا إمساك الرب تبارك وتعالى له بقدرته ومشيئته وحبسه الماء لطفح على الأرض وعلاها كلّها.

وتأمل الليل والنهار وهما من أعجب آيات الله كيف جعل الليل سكنًا ولباسًا يغشى العالم فتسكن فيه الحركات، وتأوي الحيوانات إلى بيوتها، والطير إلى أوكارها، وتستجم النفوس وتستريح من كدِّ السعي والتعب حتى إذا أخذت منها النفوس راحتها وسباتها وتطلعت إلى معايشها وتصرفها جاء فالق الإصباح سبحانه وتعالى بالنهار يقدم جيشه بشير الصباح، فهزم تلك الظلمة ومزقها كل ممزق وكشفها عن العالم فإذا هم مبصرون، فانتشر الحيوان وتصرف في معاشه ومصالحه، وخرجت الطيور من أوكارها، فيا له من معاد ونشأة دال على قدرة الله سبحانه على المعاد الأكبر.

وتأمَّل حال الشمس والقمر في طلوعهما وغروبهما لإقامة دولتي الليل والنهار، ولولا طلوعهما لبطل أمر العالم، وكيف كان الناس يسعون في معاشهم، ويتصرفون في أمورهم والدنيا مظلمة عليهم وكيف كانوا يتهنون بالعيش مع فقد النور فـ ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا ﴿٦١﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴿٦٢﴾﴾[1].

وتأمل خلق الحيوانات على اختلاف صفاته وأجناسه وأشكاله ومنافعه وألوانه وعجائبه المودعة فيه، فمنه الماشي على بطنه ومنه الماشي على رجليه، ومنه الماشي على أربع، ومنه ما جعل سلاحه في رجليه وهو ذو المخالب، ومنه ما جعل سلاحه المناقير كالنسر والرخم والغراب، ومنه ما جعل سلاحه الأسنان، ومنه ما جعل سلاحه القرون يدافع عن نفسه.

وتأمل وخذ العبرة عموماً من وضع هذا العالم وتأليف أجزائه ونظمها على أحسن نظام وأدله على كمال قدرة خالقه وكمال علمه، وكمال حكمته وكمال لطفه، فإنك إذا تأملت العالم وجدته كالبيت المبني المعد فيه جميع آلاته ومصالحه وكل ما يحتاج إليه، فالسماء سقفه المرفوع عليه، والأرض مهاده بساط وفراش ومستقر للساكن، والشمس والقمر سراجان يزهران فيه، والنجوم مصابيح له وزينة وأدلة للمتنقل في طرق هذه الدار، والجواهر والمعادن مخزونة فيه كالذخائر والحواصل المعدة المهيأة، كل شيء منها لشأنه الذي يصلح له، وضروب النبات مهيأة لمآربه، وصنوف الحيوان مصروفة في مصالحه فمنها الركوب ومنها الحلوب ومنها الغذاء ومنها اللباس والأمتعة والآلات، ومنها الحرس، وجعل

(١) سورة الفرقان، الآيتان: ٦١- ٦٢.

الإنسان كالملك المخول في ذلك المحكم فيه، المتصرف بفعله وأمره، ففي هذا أعظم دلالة وأقوى برهان على الخالق العليم الحكيم الخبير، الذي قدر خلقه أحسن تقدير، ونظمه أحسن تنظيم.

بل وتأمل وخذ العبرة على وجه الخصوص من خلق الله لك أيها الإنسان وتأمل في مبدأ خلقك ووسطه وآخره، فانظر بعين البصيرة، إلى أول خلقك من نطفة من ماء مهين مستقذر كيف استخرجها رب الأرباب من بين الصلب والترائب منقادة لقدرته، على ضيق طرقها واختلاف مجاريها إلى أن ساقها إلى مستقرها ومجمعها، وكيف جمع سبحانه بين الذكر والأنثى، وألقى المحبة بينهما، وكيف قادهما بسلسلة الشهوة والمحبة إلى الاجتماع الذي هو سبب تخليق الولد وتكوينه، وكيف قدر اجتماع ذينك الماءين مع بعد كل منهما عن صاحبه، وساقهما من أعماق العروق والأعضاء، وجمعهما في موضع واحد جعل لهما قراراً مكيناً لا يناله هواء يفسده ولا برد يجمده ولا عارض يصل إليه، ثم قلب تلك النطفة البيضاء المشربة علقة حمراء تضرب إلى سواد، ثم جعلها مضغة لحم مخالفة للعلقة في لونها وحقيقتها وشكلها، ثم جعلها عظاماً مجردة لا كسوة عليها مباينة للمضغة في شكلها وهيئتها وقدرها وملمسها ولونها، وهكذا تتدرج أطوار خلق الإنسان إلى أن يخرج بهذه الصورة التي صوره الله عليها فشق له السمع والبصر والفم والأنف وسائر المنافذ ومد اليدين والرجلين وبسطهما وقسم رؤوسهما بالأصابع، ثم قسم الأصابع بالأنامل، وركب الأعضاء الباطنة من القلب والمعدة والكبد والطحال والرئة والرحم والمثانة والأمعاء كل واحد منها له قدر يخصه ومنفعة تخصه[1]، فسبحان الذي خلق فسوَّى والذي قدر فهدى، القائل:

---

(١) انظر «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (ص/ ٢٠٥-٢٢٦)، فجميع ما تقدم بدءً من =

﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٢١﴾[1].

«فجميع المخلوقات من الذرة إلى العرش سبل متصلة إلى معرفته ـ تعالى ـ وحجج بالغة على أزليته، والكون جميعه ألسن ناطقة بوحدانيته، والعالم كله كتاب يقرأ حروف أشخاصه المتبصرون على قدر بصائرهم»[2].

فتأمَّل هذه الآيات وغيرها مما خلق الله في السموات والأرض وتدبرها وإمعان النظر وإجالة الفكر فيها من أعظم ما يعود على الإنسان بالنفع في تقوية إيمانه وتثبيته، لأنه يعرف من خلالها وحدانية خالقه ومليكه، وكماله سبحانه وتعالى، فيزداد حبه وتعظيمه وإجلاله له، وتزداد طاعته وانقياده وخضوعه له، وهذه من أعظم ثمرات هذا النظر.

قال ابن القيِّم رحمه الله: «وإذا تأملت ما دعا الله سبحانه في كتابه عباده إلى الفكر فيه أوقعك على العلم به سبحانه وتعالى، وبوحدانيته، وصفات كماله، ونعوت جلاله، من عموم قدرته وعلمه، وكمال حكمته ورحمته، وإحسانه وبره، ولطفه وعدله، ورضاه وغضبه، وثوابه وعقابه، فبهذا تعرّف إلى عباده وندبهم إلى التفكر في آياته»[3].

= (ص/ ٢٠٦) منقول منه بشيء من التصرف، وانظر «التبيان في أقسام القرآن» (ص/ ٢٩٥ وما بعدها)، و«شفاء العليل» (٦٦ وما بعدها)، وكلاهما لابن القيم، وانظر أيضاً «العظمة» لأبي الشيخ الأصبهاني (١/ ٢٠٩ وما بعدها) إلى أواخر المجلد الأول من قوله: باب الأمر بالتفكر في آيات الله عز وجل وقدرته وملكه وسلطانه وعظمته ووحدانيته.

(١) سورة الذاريات، الآية: ٢١.

(٢) انظر «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (١/ ٣٠٧)، وهو من كلام عثمان بن مرزوق القرشي.

(٣) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (ص/ ٢٠٤).

وقال ابن سعدي رحمه الله: «ومن أسباب الإيمان ودواعيه، التفكر في الكون في خلق السموات والأرض وما فيهن من المخلوقات المتنوعة، والنظر في نفس الإنسان وما هو عليه من الصفات فإن ذلك داع قوي للإيمان، لما في هذه الموجودات من عظمة الخلق الدال على قدرة خالقها وعظمته، وما فيها من الحسن والانتظام والإحكام الذي يحير الألباب، الدال على سعة علم الله وشمول حكمته وما فيها من أصناف المنافع والنعم الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى، الدالة على سعة رحمة الله وجوده وبره، وذلك كله يدعو إلى تعظيم مبدعها وبارئها وشكره واللهج بذكره وإخلاص الدين له، وهذا هو روح الإيمان وسره»[(١)].

ولهذا فإن الله الكريم سجانه ندب عباده في كتابه إلى تأمل هذه الآيات والدلالات، وإلى النظر والتفكر في مواضع كثيرة منه، وذلك لكثرة منافعها للعباد وعظم عوائدها عليهم.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾[(٢)].

وقال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴿٢٠﴾﴾[(٣)]، والآيات بعدها.

وقال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن

---

(١) «التوضيح والبيان» (ص/ ٣١)، وانظر «الرياض الناضرة» له (ص/ ٢٥٨- ٢٨٠).

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٦٤.

(٣) سورة الروم، الآية: ٢٠.

دَآبَّةٍۚ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾﴾[2].

وغيرها من الآيات، وهي كثيرة في القرآن، يدعو فيها عباده إلى النظر في آياته ومفعولاته التي هي أعظم دليل على توحده وتفرده وعلى قدرته ومشيئته وعلمه سبحانه وتعالى، وعلى بره ولطفه وكرمه، وهذا أعظم داع للعباد إلى محبة الله وشكره وتعظيمه وطاعته وملازمة ذكره، وبهذا يتبين أن النظر في الكون والتأمل فيه من أعظم أسباب الإيمان وأنفع دواعيه.

ثالثًا. ومن أسباب زيادة الإيمان وتقويته:

أن يجتهد المسلم في القيام بالأعمال الصالحة الخالصة لوجه الله تعالى وأن يكثر منها، ويداوم عليها.

فإن كل عمل يقوم به المسلم مما شرعه الله ويخلص نيته فيه يزيد في إيمانه، لأن الإيمان يزيد بزيادة الطاعات وكثرة العبادات.

ثم إنَّ العبودية التي شرعها الله لعباده وطلب منهم القيام بها، فرضها ونفلها منقسمة على القلب واللسان والجوارح وعلى كل منها عبودية تخصه.

فمن عبودية القلب التي تخصه: الإخلاص والمحبة والتوكل والإنابة والرجاء والخوف والخشية والرهبة والرضى والصبر وغيرها من الأعمال القلبية.

---

(١) سورة الشورى، الآية: ٢٩.

(٢) سورة الغاشية، الآيات: ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠.

ومن عبودية اللسان التي تخصّه: قراءة القرآن، والتكبير والتسبيح والتهليل والاستغفار، وحمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله وغيرها من الأعمال التي لا تكون إلا باللسان.

ومن عبودية الجوارح التي تخصها: الصدقة والحج والصلاة والوضوء والـخُطا إلى المسجد ونحوها من الأعمال التي تكون بالجوارح.

فهذه الأعمال القلبية والتي باللسان والتي بالجوارح كلها من الإيمان وداخلة في مسماه، فالقيام بها والإكثار منها زيادة في الإيمان وإهمالها وإنقاصها نقص في الإيمان.

أما أعمال القلب:

فهي في الحقيقة أصل الدين ورأس الأمر وأهم الـمطالب، بل إن الأعمال الظاهرة لا تقبل إن خلت من الأعمال القلبية؛ لأن الأعمال كلها يشترط في قبولها الإخلاص بها لله عز وجل، والإخلاص عمل قلبي، ولهذا كانت الأعمال القلبية واجبة على كل أحد لا يكون تركها محموداً في حال من الأحوال، والناس في القيام بها على ثلاث درجات كما هم في أعمال البدن على ثلاث درجات: منهم الظالم لنفسه، ومنهم المقتصد، ومنهم السابق بالخيرات[1].

ولذا لزم كلّ مسلم أن يبدأ بتطهير قلبه وإصلاحه والعناية به، قبل أن يعتني بإصلاح ظاهره، إذ لا عبرة بصلاح الظاهر مع فساد الباطن ومتى ما أصلح المسلم قلبه بالأعمال الزاكية والإخلاص والصدق والمحبة لله تعالى ولرسوله ﷺ استقامت جوارحه وصلح ظاهره، كما في الصحيحين من حديث النعمان بن بشر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «..ألا وإنَّ

---

(١) انظر «الفتاوى» (١٠/ ٦).

في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كلّه، وإذا فسدت فسد الجسد كلّه ألا وهي القلب»[1].

فهذا الحديث فيه أعظم إشارة إلى أن صلاح حركات العبد الظاهرة بحسب صلاح حركة قلبه وباطنه، فإن كان قلبه سليما ليس فيه إلا محبة الله ومحبة ما يحبه الله، وخشية الله وخشية الوقوع فيما يكرهه صلحت حركات جوارحه كلها، بخلاف ما إذا كان قلبه فاسداً قد استولى عليه حب الهوى واتباع الشهوات وتقديم حظوظ النفس، فإن من كان كذلك فسدت حركات جوارحه كلها.

ولهذا يقال: القلب ملك الأعضاء وبقية الأعضاء جنوده، وهم مع هذا جنود طائعون له منبعثون في طاعته وتنفيذ أوامره لا يخالفونه في شيء من ذلك، فإن كان الملك صالحاً كانت هذه الجنود صالحة، وإن كان فاسدًا كانت جنوده بهذه المشابهة فاسدة، ولا ينفع عند الله إلَّا القلب السليم، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾[2].

والقلب السليم هو: السالم من الآفات والمكروهات كلها وهو القلب الذي ليس فيه سوى محبة الله وخشية ما يباعد منه[3].

قال شيخ الإسلام: «ثم القلب هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب... فإذا كان القلب صالحًا بما فيه من الإيمان علمًا وعملًا قلبيًّا، لزم

---

(١) البخاري (١/ ١٢٦ ـ فتح)، ومسلم (٣/ ١٢٢٠).

(٢) سورة الشعراء، الآيتان: ٨٨– ٨٩.

(٣) انظر «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص/ ٧١).

ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإيمان المطلق»[1].

ولهذا فإن من أعظم ما يزيد في إيمان الشخص الظاهر والباطن أن يجاهد نفسه مجاهدة تامة على إصلاح قلبه وعمارته بمحبة الله عز وجل ومحبة ما يحبه الله من الأقوال والأعمال.

قال ابن رجب: «... فلا صلاح للقلوب حتى تستقر فيها معرفة الله وعظمته ومحبته وخشيته ومهابته ورجاؤه والتوكل عليه ويمتلىء من ذلك، وهذا هو حقيقة التوحيد وهو معنى لا إله إلا الله، فلا صلاح للقلوب حتى يكون إلهها الذي تألهه وتعرفه وتحبه وتخشاه هو إله واحد لا شريك له، ولو كان في السموات والأرض إله يؤله سوى الله لفسدت بذلك السموات والأرض، كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2]، فعلم بذلك أنه لا صلاح للعالم العلوي والسفلي معاً حتى تكون حركات أهلها كلّها لله، وحركات الجسد تابعة لحركة القلب وإراداته، فإن كانت حركته وإرادته لله وحده فقد صلح وصلحت حركات الجسد كله، وإن كانت حركة القلب وإرادته لغير الله فسد وفسدت حركات الجسد بحسب فساد حركة القلب»[3].

وقد سبق أن مرَّ معنا قول النبيِّ ﷺ: «من أحبَّ لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان»[4].

«ومعنى هذا أنَّ كل حركات القلب والجوارح إذا كانت كلها لله فقد كمل إيمان العبد بذلك باطنًا وظاهرًا، ويلزم من صلاح حركات القلب

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ١٨٧).

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٢٢.

(٣) «جامع العلوم والحكم» (ص/ ٧١)، وانظر «الوابل الصيب» لابن القيِّم (ص/ ١٢).

(٤) راجع (ص/ ٩٩).

صلاح حركات الجوارح، فإذا كان القلب صالحاً ليس فيه إلا إرادة الله وإرادة ما يريده لم تنبعث الجوارح إلا فيما يريده، فسارعت إلى ما فيه رضاه، وكفت عما يكرهه وعما يخشى أن يكون مما يكره وإن لم يتيقن ذلك»[1].

فمتى ما صلحت القلوب بالإيمان والصدق والإخلاص والمحبة ولم يبق فيها إرادة لغير الله، صلحت جميع الجوارح فلم تتحرك إلا لله عز وجل وبما فيه مرضاته.

والقلب لا يخلو بحال من الفكر إمَّا في واجب آخرته ومصالحها، وإما في مصالح دنياه ومعاشه، وإما في الوساوس والأماني الباطلة والمقدرات المفروضة. وجماع إصلاح القلب أن تشغله بالفكر بما فيه صلاحه وفلاحه المحقق، ففي باب العلوم والتصورات بمعرفة ما يلزمك من التوحيد وحقوقه، وفي الموت وما بعده إلى دخول الجنة والنار، وفي آفات الأعمال وطرق التحرز منها، وفي باب الإرادات والعزوم تشغله بإرادة ما ينفعك إرادته وطرح إرادة ما يضرك إرادته[2].

وإنَّ أعظم عون للعبد على ذلك هو تكثير الشواهد النافعة في القلب، لتقوى صلته بالله، ولأن الأعمال الصالحة إنما تكون بحسب قيام هذه الشواهد في القلب وكثرتها.

قال ابن القيِّم رحمه الله: «ونحن نشير بعون الله وتوفيقه إلى الشواهد إشارة يعلم بها حقيقة الأمر:

فأول شواهد السائر إلى الله والدار الآخرة، أن يقوم به شاهد من الدنيا

---

(١) «جامع العلوم والحكم» (ص/ ٧٢).

(٢) انظر «الفوائد» لابن القيم (ص/ ٣١٠، ٣١١).

وحقارتـها، وقلَّـة وفائـها، وكثـرة جفائـها، وخسَّـة شركائـها، وسـرعة انقضائها... فإذا قام بالعبد هذا الشاهد منها ترحل قلبه عنها، وسافر في طلب الدار الآخرة، وحينئذ يقوم بقلبه شاهد من الآخرة ودوامها، وأنها هي الحيوان حقًّا، فأهلها لا يرتحلون منها، ولا يظعنون عنها بل هي دار القرار، ومـحطّ الرحال ومنتهى السير.. ثم يقوم بقلبه شاهد من النار وتوقدها واضطرامها، وبُعد قعرها، وشدة حرها وعظيم عذاب أهلها، فيشاهدهم وقد سيقوا إليها سود الوجوه زرق العيون والسلاسل والأغلال في أعناقهم فلما انتهوا إليها فتحت في وجوههم أبوابها فشاهدوا ذلك المنظر الفظيع، وقد تقطعت قلوبهم حسرة وأسفًا... فإذا قام بقلب العبد هذا الشاهد انخلع من الذنوب والمعاصي واتباع الشهوات، ولبس ثياب الخوف والحذر... وعلى حسب قوة هذا الشاهد يكون بعده من المعاصي والمخالفات، فيذيب هذا الشاهد من قلبه الفضلات والمواد المهلكة، وينضجها ثم يخرجها، فيجد القلب لذة العافية وسرورها.

فيقوم به بعد ذلك شاهد الجنة، وما أعد الله لأهلها فيها، مما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، فضلاً عما وصفه الله لعباده على لسان رسوله من النعيم المفصل، الكفيل بأعلى أنواع اللذة، من المطاعم والمشارب والملابس والصور، والبهجة والسرور.

فيقوم بقلبه شاهد دار قد جعل الله النعيم المقيم بحذافيره فيها، تربتها المسك، وحصباؤها الدر، وبناؤها لبن الذهب والفضة، وقصب اللؤلؤ، وشرابها أحلى من العسل وأطيب رائحة من المسك، وأبرد من الكافور وألذ من الزنجبيل، ونساؤها لو برز وجه إحداهن في هذه الدنيا لغلب على ضوء الشمس، ولباسهم الحرير من السندس والإستبرق، وخدمهم ولدان كاللؤلؤ المنثور، وفاكهتهم دائمة، لا مقطوعة ولا ممنوعة، وفرش

مرفوعة، وغذاؤهم لحم طير مما يشتهون، وشرابهم عليه خمرة لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون، وخضرتهم فاكهة مما يتخيرون، وشاهدهم حور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون، فهم على الأرائك متكئون، وفي تلك الرياض يحبرون، وفيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين، وهم فيها خالدون.

فإذا انضمَّ إلى هذا الشاهد: شاهد يوم المزيد، والنظر إلى وجه الرب جل جلاله، وسماع كلامه منه بلا واسطة... فإذا انضم هذا الشاهد إلى الشواهد التي قبله فهناك سير القلب إلى ربه أسرع من سير الرياح في مهابها فلا يلتفت في طريقه يميناً ولا شمالاً...»[(١)].

فإذا قامت مثل هذه الشواهد في قلب العبد وأعمل فكره فيها، كانت أعظم عون له على تطهير قلبه وتنزيهه من الأوصاف المذمومة والإرادات السافلة، وعلى تخليته وتفريغه من التعلق بغير الله سبحانه، وكانت أعظم باعث له على العبادة والمحبة والخشية والإنابة والافتقار لله تعالى.

والمقصود أن أعظم باعث للإيمان، وأنفع مقوياته وأهم أسباب زيادته ونمائه هو إصلاح القلب بالإيمان وبالحب لله ولرسوله ولما يحبه الله ورسوله ﷺ، وتطهيره مما يخالف هذا ويناقضه، والله الموفق.

وأما أعمال اللسان: كذكر الله عز وجل وحمده والثناء عليه وقراءة كتابه والصلاة والسلام على رسول الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتسبيح والاستغفار والدعاء وغير ذلك من الأعمال التي تكون باللسان، فلا شك أن القيام بها والمداومة عليها والإكثار منها من أعظم أسباب زيادة الإيمان.

قال الشيخ ابن سعدي رحمه الله: «ومن أسباب دواعي الإيمان الإكثار

---

(١) «مدارج السالكين» (٣/ ٢٥٠- ٢٥٢).

من ذكر الله كل وقت، ومن الدعاء الذي هو مخ العبادة، فإن الذكر لله يغرس شجرة الإيمان في القلب، ويغذيها وينميها، وكلما ازداد العبد ذكراً لله قوي إيمانه، كما أن الإيمان يدعو إلى كثرة الذكر، فمن أحب الله أكثر من ذكره، ومحبة الله هي الإيمان بل هي روحه»[1].

وقد ذكر ابن القيِّم في كتابه «الوابل الصيّب» أن للذكر مائة فائدة، عدد منها ثلاثاً وسبعين فائدة[2]: منها أنه يطرد الشيطان، ويرضي الرحمن، ويزيل الهم والغم، ويجلب الفرح والسرور، ويقوي القلب والبدن، وينور الوجه والقلب، ويجلب الرزق، وغير ذلك مما ذكره رحمه الله من الفوائد العظيمة التي تنال بذكر الله عزَّ وجلّ، ولا شكَّ أنّ أعظم فوائد ذكر الله وأنفعها أنه يزيد في الإيمان ويقوِّيه ويثبته، ولهذا فقد ورد في الكتاب والسنة نصوص كثيرة في الأمر به والحثّ على الإكثار منه، وبيان فضله وأهميته: قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾﴾[3].

وقال تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾[4].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[5] الآية.

وقال تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾[6].

---

(١) «التوضيح والبيان» (ص/ ٣٢).

(٢) انظر «الوابل الصيب» (ص/ ٨٤ وما بعدها).

(٣) سورة الجمعة، الآية: ١٠.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٣٥.

(٥) سورة الأنفال، الآية: ٢.

(٦) سورة الرعد، الآية: ٢٨.

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يسير في طريق مكَّة، فمر على جبل يقال له: جُمدان، فقال: سيروا، هذا جمدان، سبق المفردون، قيل: وما المفردون يا رسول الله؟ قال: الذاكرون الله كثيرًا والذاكرات»(١).

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «ألا أنبئكم بخير أعمالكم، وأرضاها عند مليككم، وأرفعها في درجاتكم، وخير لكم من إعطاء الذهب والورق، ومن أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم، ويضربوا أعناقكم؟ قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: ذكر الله»(٢).

وذكر عبد الله بن بسر أنَّ رجلًا قال: يا رسول الله إنَّ شرائع الإيمان قد كثرت عليَّ، فأخبرني بشيء أتشبَّث به، قال: «لا يزال لسانك رطبًا من ذكر الله تعالى»(٣).

---

(١) مسلم (٤/ ٢٠٦٢).

(٢) رواه أحمد (٥/ ١٩٥)، وابن ماجه (٢/ ١٢٤٥)، والترمذي (٥/ ٤٥٩)، والطبراني في «الدعاء» (٣/ ١٦٣٦)، والحاكم (١/ ٤٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٢)، والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ١٥)، وذكره المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٣٩٥) من طرق عن زياد بن أبي زياد عن أبي بحرية عن أبي الدرداء مرفوعًا، وقال الحاكم: «وهذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وقال ابن عبد البر: «وهذا يروى مسندًا من طرق جيدة». «التمهيد» (٦/ ٥٧)، وحسن إسناده البغوي والمنذري.

(٣) رواه ابن أبي شيبة (١٠/ ٣٠١) و (١٣/ ٤٥٧)، والترمذي (٥/ ٤٥٨)، وابن ماجة (٢/ ١٢٤٦)، والحاكم (١/ ١٩٥) عن زيد بن حباب عن معاوية بن صالح عن عمرو بن قيس عن عبد الله بن بسر، وقال الترمذي: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

ورواه أحمد في «المسند» (٤/ ١٩٠) وفي «الزهد» (ص/ ٦٢) وأبو نعيم في «الحلية» =

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله تبارك وتعالى: أنا عند ظنّ عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه، ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم..»[1] الحديث.

= (٩/ ٥١) عن عبد الرحمن بن مهدي.

ورواه ابن حبان (٢/ ٩٢ ـ الإحسان) عن عبد الله بن وهب.

ورواه البيهقي في «سننه» (٣/ ٣٧١) عن أبي صالح كاتب الليث.

كلهم عن معاوية بن صالح عن عمرو بن قيس الكندي.

قلت: رجال إسناده ثقات، غير معاوية بن صالح: صدوق له أوهام كما في «التقريب» (٢/ ٢٥٩)، وأخرج له مسلم، وقد توبع عليه.

فرواه أحمد (٤/ ١٨٨) من طريق علي بن عياش عن حسان بن نوح عن عمرو بن قيس به.

ورواه ابن المبارك في «الزهد» (ص/ ٣٢٨) من طريق إسماعيل بن عياش عن عمرو بن قيس به.

ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٤١٦) من طريق أيوب بن سعيد السكوني عن عمرو بن قيس به.

وفي الباب عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، وفيه أنه السائل عن ذلك. أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص/ ١٢)، وابن حبان (٢/ ٩٣ ـ الإحسان)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٠٦) من طريق الوليد بن مسلم عن ابن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن جبير بن نفير عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل قال: سألت رسول الله ﷺ أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال: «أن تموت ولسانك رطب من ذكر الله»، ورواه البزار من طريق ابن ثوبان به (٤/ ٣ ـ كشف الأستار) بلفظ: «أخبرني بأفضل الأعمال وأقربها إلى الله»، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٧٤): «وإسناده حسن».

(١) رواه البخاري (١٣/ ٣٨٤ ـ فتح)، ومسلم (٤/ ٢٠٦١).

وغيرها من النصوص الدالة على فضل الذكر وأهميته، وفضل الاشتغال به.

فإن أعرض الإنسان عن هذا كلِّه ولم يشغل لسانه بذكر الله عز وجل، اشتغل لسانه بغير ذلك من الغيبة والنميمة والسخرية والكذب والفحش، لأن العبد لا بد له أن يتكلم، فإن لم يتكلم بذكر الله تعالى وذكر أوامره تكلم بهذه الأمور.

قال ابن القيِّم: «فإنَّ اللسان لا يسكت البتة، فإمَّا لسان ذاكر، وإمَّا لسان لاغ، ولا بد من أحدهما، فهي النفس إن لم تشغلها بالحق، شغلتك بالباطل، وهو القلب، إن لم تسكنه محبة الله عز وجل، سكنته محبة المخلوقين ولا بد، وهو اللسان، إن لم تشغله بالذكر، شغلك باللغو، وهو عليك ولا بد، فاختر لنفسك إحدى الخطتين، وأنزلها في إحدى المنزلتين»[1].

وأمَّا أعمال الجوارح: من صلاة وصيام وحج وصدقة وجهاد وغير ذلك من الطاعات، فهي كذلك من أسباب زيادة الإيمان، فالاجتهاد في القيام بالطاعات التي افترضها الله على عباده، وبالقربات التي ندب عباده إليها، والإتيان بها على أحسن الوجوه وأكملها من أعظم أسباب قوة الإيمان وزيادته.

قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴿٤﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴿٧﴾

(١) «الوابل الصيب» (ص/ ١٦٦، ١٦٧)، وانظر أيضًا (ص/ ٨٧) منه.

وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١١﴾﴾[1].

فهذه الصفات الثمان، كلٌّ واحدة منها تثمر الإيمان وتنميه، كما أنها من صفات الإيمان وداخلة في تفسيره.

فحضور القلب في الصلاة، وكون المصلي يجاهد نفسه في استحضار ما يقوله ويفعله من القراءة والذكر والدعاء فيها، ومن القيام والقعود، والركوع والسجود من أسباب زيادة الإيمان ونموه.

وقد سمَّى الله الصلاة إيمانًا بقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾[2]، وقوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ﴾[3]، فهي أكبر ناهٍ عن كل فحشاء ومنكر ينافي الإيمان، كما أنها تحتوي على ذكر الله الذي يغذي الإيمان وينميه، لقوله: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾.

والزكاة كذلك تنمي الإيمان وتزيده، وهي فرضها ونفلها كما قال النبي ﷺ: «والصدقة برهان»[4]، أي: على إيمان صاحبها، فهي دليل الإيمان وتغذيه وتنميه.

والإعراض عن اللغو الذي هو كل كلام لا خير فيه، وكل فعل لا خير فيه، بل يقولون الخير ويفعلونه، ويتركون الشر قولا وفعلا، لا شك أنه من الإيمان ويزداد به الإيمان، ويثمر الإيمان.

---

(١) سورة المؤمنون، الآيات: ١-١١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ٤٥.

(٤) جزء من حديث أخرجه مسلم (١/ ٢٠٣) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم إذا وجدوا غفلة أو تشعث إيمانهم، يقول بعضهم لبعض: «اجلس بنا نؤمن ساعة»[1].

فيذكرون الله، ويذكرون نعمه الدينية والدنيوية، فيتجدد بذلك إيمانهم.

وكذلك العفة عن الفواحش خصوصًا فاحشة الزنا، لا ريب أن هذا من أكبر علامات الإيمان ومنمياته، فالمؤمن لخوفه مقامه بين يدي ربه ﴿نَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠﴾ إجابة لداعي الإيمان وتغذية لما معه من الإيمان.

ورعاية الأمانات والعهود وحفظها من علائم الإيمان، وفي الحديث: «لا إيمان لمن لا أمانة له»[2]، وإذا أردت أن تعرف إيمان العبد ودينه، فانظر حاله هل يرعى الأمانات كلها حالية أو قولية، أو أمانات الحقوق، وهل يرعى الحقوق والعهود والعقود التي بينه وبين الله والتي بينه وبين العباد؟ فإن كان كذلك فهو صاحب دين وإيمان، وإن لم يكن كذلك نقص من دينه وإيمانه بمقدار ما انتقص من ذلك.

وختمها بالمحافظة على الصلوات، على حدودها وحقوقها وأوقاتها، لأن المحافظة على ذلك بمنزلة الماء الذي يجري على بستان الإيمان، فيسقيه وينميه، ويؤتي أكله كل حين.

وشجرة الإيمان محتاجة إلى تعاهدها كل وقت بالسقي وهو المحافظة على أعمال اليوم والليلة من الطاعات والعبادات وإلى إزالة ما يضرها من الصخور والنوابت الغريبة الضارة، وهو العفَّة عن المحرمات قولًا وفعلًا،

---

(١) تقدم تخريج مثل هذا القول بلفظه وبمعناه عن بعض الصحابة مثل: عمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن رواحة رضي الله عنهم في مبحث أقوال السلف في زيادة الإيمان ونقصانه.

(٢) تقدم تخريجه، وهو من حديث أنس رضي الله عنه.

فمتى تمت هذه الأمور حيي هذا البستان وزها، وأخرج الثمار المتنوعة»[1].

وبهذا البيان يتضح لنا شدة أثر الأعمال الصالحة في زيادة الإيمان، وأن القيام بها والإكثار منها سبب عظيم من أسباب زيادته.

قال شيخ الإسلام: «وكمال الإيمان هو فعل ما أمر الله به ورسوله، وترك ما نهى الله عنه ورسوله، فإذا ترك بعض المأمور وعوض عنه ببعض المحظور كان في ذلك من نقص الإيمان بقدر ذلك»[2].

فالصلاة إيمان، والحجّ إيمان، والصدقة إيمان، والجهاد إيمان، وجميع الطاعات التي أمر الله بها عباده إيمان، فإذا فعلها العبد ازداد عنده الإيمان، وكان فعله لها سببا في زيادة إيمانه، بشرط الإخلاص والمتابعة.

قال الشيخ محمد العثيمين حفظه الله: «ولزيادة الإيمان أسباب منها...: فعل الطاعة فإن الإيمان يزداد به بحسب حسن العمل وجنسه وكثرته، فكلما كان العمل أحسن كانت زيادة الإيمان به أعظم، وحسن العمل يكون بحسب الإخلاص والمتابعة، وأما جنس العمل فإن الواجب أفضل من المسنون وبعض الطاعات أوكد وأفضل من البعض الآخر، وكلما كانت الطاعة أفضل كانت زيادة الإيمان بها أعظم، وأما كثرة العمل فإن الإيمان يزداد بها لأن العمل من الإيمان فلا جرم أن يزيد بزيادته»[3].

وقد سبق نقل إجماع السلف في الإيمان أنه قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وسبق ذكر جملة من أقوالهم في ذلك في مبحث مستقل فأغنى عن إعادته.

---

(١) «التوضيح والبيان» لابن سعدي (٣٤- ٣٦) بتصرف يسير.

(٢) «الفتاوى» لابن تيمية (٢٧/ ١٧٢).

(٣) «فتح رب البرية» (ص/ ٦٥).

ثم إنَّ من أعظم الأعمال الصالحة التي تزيد في الإيمان ـ غير ما تقدم ـ: الدعوة إلى الله، ومجالسة أهل الخير، ولأهمية هذين الأمرين ولعظم نفعهما في زيادة الإيمان لزم الحديث عنهما هنا.

أمَّا الدعوة إلى الله تعالى وإلى دينه، والتواصي بالحق والتواصي بالصبر، والدعوة إلى أصل الدين، والدعوة إلى التزام شرائعه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والنصح للمسلمين فإن ذلك من دواعي الإيمان وأسبابه، وبه يكمل العبد نفسه، ويكمل غيره، كما أقسم تعالى بالعصر أن جنس الإنسان لفي خسر، إلا من اتصف بصفات أربع: الإيمان والعمل الصالح اللذين بهما تكميل النفس، والتواصي بالحق الذي هو العلم النافع والعمل الصالح والدين الحق، وبالصبر على ذلك كله، وبهما يكمل غيره.

وذلك أن نفس الدعوة إلى الله والنصيحة لعباده، من أكبر مقويات الإيمان، وصاحب الدعوة لا بد أن يسعى بنصر هذه الدعوة، ويقيم الأدلة والبراهين على تحقيقها، ويأتي الأمور من أبوابها، ويتوسل إلى الأمور من طرقها، وهذه الأمور من طرق الإيمان وأبوابه.

قال شيخ الإسلام: «وسبب الإيمان وشعبه يكون تارة من العبد، وتارة من غيره، مثل من يقيض له من يدعوه إلى الإيمان، ومن يأمره بالخير، وينهاه عن الشر، ويبين له علامات الدين وحججه وبراهينه وما يعتبره وينزل به ويتعظ به، وغير ذلك من الأسباب»[1].

وأيضًا فإنَّ الجزاء من جنس العمل، فكما سعى إلى تكميل العباد ونصحهم وتوصيتهم بالحق، وصبر على ذلك لا بد أن يجازيه الله من جنس عمله، ويؤيده بنور منه وروح وقوة إيمان وقوة التوكل، فإنَّ الإيمان

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٦٥٠).

وقوَّة التوكل على الله يحصل به النصر على الأعداء من شياطين الإنس وشياطين الجنّ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ لَهُۥ سُلۡطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ۝٩٩﴾[1].

وأيضًا فإنه متصد لنصر الحق، ومن تصدّى لشيء فلا بدَّ أن يفتح عليه فيه من الفتوحات العلمية والإيمانية بمقدار صدقه وإخلاصه[2].

فينبغي للآمر بالمعروف والناهي عن المنكر والداعي إلى صراط الله المستقيم أن يلتزم بالصدق والإخلاص في أمره ونهيه، حتى يؤتي أكله، ويثمر الإيمان الخالص فيه وفي المدعوين، وأن يلتزم في دعوته بالحكمة والرفق، والصبر على المدعوين، والعلم بما يدعوهم إليه[3]، فإن تحقَّقت فيه هذه الأوصاف أثمرت دعوته ونفعت بإذن الله، وكانت سبباً لقوة إيمانه وقوة إيمان المدعوين.

أمَّا مجالسة أهل الخير وملازمتهم ومرافقتهم والحرص على الاستفادة منهم، فهو سبب عظيم من أسباب زيادة الإيمان، لِما يكون في تلك المجالس من التذكير بالله والتخويف منه سبحانه ومن عذابه والترغيب والترهيب وغير ذلك من الأمور التي هي من أعظم أسباب زيادة الإيمان، كما قال تعالى: ﴿وَذَكِّرۡ فَإِنَّ ٱلذِّكۡرَىٰ تَنفَعُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٥٥﴾[4]، وقال تعالى: ﴿فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ ۝٩ سَيَذَّكَّرُ مَن يَخۡشَىٰ ۝١٠ وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلۡأَشۡقَى ۝١١﴾[5].

---

(١) سورة النحل، الآية: ٩٩.

(٢) انظر «التوضيح والبيان» لابن سعدي (٣٦، ٣٧).

(٣) انظر «الفتاوى» (٢٨/ ١٣٧).

(٤) سورة الذاريات، الآية: ٥٥.

(٥) سورة الأعلى، الآيات: ٩-١١.

فهذا يدلُّ على أنَّ أصحاب القلوب المؤمنة تستفيد من التذكير وتستفيد من مجالس الذكرى أعظم الاستفادة ويحدث لهم ذلك نشاطا وهمة، ويوجب لهم الانتفاع والارتفاع، بخلاف مجالس اللهو والغفلة فإنها من أعظم أسباب نقص الإيمان واضمحلاله.

ولهذا كان سلفنا الصالح أشدّ الناس عناية بمجالس الذكر، وأشدهم بعدًا عن مجالس اللهو والغفلة، وقد مرَّ معنا من أقوالهم ما يدل على ذلك الشيء الكثير مثل أثر عمير بن حبيب الخطمي ومعاذ بن جبل - رضي الله عنهما - وغيرهما.

وسببٌ أخير نختم به هذه الأسباب ينبغي العناية به وعدم إغفاله، وهو أن يعود المسلم نفسه ويوطنها على مقاومة جميع ما من شأنه إنقاص الإيمان أو إضعافه أو الذهاب به، «فإنه كما أنه لا بد في الإيمان من فعل جميع الأسباب المقوية المنمية له فلا بد مع ذلك من دفع الموانع والعوائق وهي الإقلاع عن المعاصي والتوبة مما يقع منها، وحفظ الجوارح كلها عن المحرمات، ومقاومة فتن الشبهات المضعفة لإرادات الإيمان التي أصلها الرغبة في الخير ومحبته والسعي فيه، لا تتمّ إلّا بترك إرادات ما ينافيها من رغبة النفس في الشر ومقاومة النفس الأمارة بالسوء، فمتى حُفظ العبد من الوقوع في فتن الشبهات وفتن الشهوات تم إيمانه وقوي يقينه»[1]، وبالله وحده التوفيق.

---

(١) «التوضيح والبيان» لابن سعدي (ص/ ٣٧).



المبحث الثاني

أسباب نقص الإيمان

كان الحديث في المبحث السابق عن أسباب زيادة الإيمان، أما الحديث هنا فسيكون عن أسباب نقصه، إذ إن الإيمان كما أن له أسبابًا تزيده وتنميه، فكذلك له أسباب تنقصه وتضعفه، وكما أن المسلم مطالب بمعرفة أسباب زيادة الإيمان ليطبقها، فهو كذلك مطالب بمعرفة أسباب نقصه ليحذرها، من باب:

عرفت الشر لا للشرِّ ولكن لتوقّيه

ومن لم يعرف الشرّ من الناس يقع فيه

وقد ثبت في «الصحيحين» عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما أنه قال: «كان الصحابة يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني»[1].

وقال ابن الجوزي: «فإن في تعريف الشر تحذيرا عن الوقوع فيه»[2].

فتعلم أسباب نقص الإيمان، ومعرفة عوامل ضعفه، وطرق الوقاية منها أمر مطلوب لا بد من العناية به، بل إن تعلمها لا يقل أهمية عن تعلم أسباب زيادة الإيمان.

وقبل الشروع في ذكر أسباب نقص الإيمان وبيانها، أود أن أشير إلى أن عدم تعاهد أسباب زيادة الإيمان، وإهمال تقويته، وترك العناية بذلك، يعد سبباً من أسباب نقص الإيمان، فإهمال الأمور التي سبقت الإشارة إليها في

(١) البخاري (٨/ ٩٣) ومسلم (٣/ ١٤٧٥).

(٢) «تلبيس إبليس» (ص/ ٤)، وانظر «الفتاوى» لابن تيمية (١٠/ ٣٠١ وما بعدها).

المبحث السابق، وعدم الاعتناء بـها، يضعف الإيمـان وينقصه، فكمـا أن المحافظة عليها سبب في الزيادة، فإهمالها سبب في النقص.

قال الشيخ محمد العثيمين: «وأما نقص الإيمـان فله أسباب...فذكر أموراً منها: ترك الطاعة فإن الإيمان ينقص به، والنقص به على حسب تأكد الطاعة، فكلما كانت الطاعة أوكد كان نقص الإيمان بتركها أعظم، وربما فقد الإيمان كلّه كترك الصلاة»[1]، يدلّ على ذلك قول الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝﴾[2]، فهذا النص القرآني الكريم يدل على أهمية الطاعة والمحافظة عليها، وأن هذا من أعظم أسباب تزكية النفس، ويدل أيضًا بالمقابل على خطورة إهمال الطاعة، والوقوع في المعصية، وأن هذا من أعظم أسباب الخيبة والخسران.

قال ابن جرير الطبري رحـمه الله في «تفسيـره»: قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝﴾ يقول: «قد أفلح من زكى نفسه، فكثر تطهيرها من الكفر والمعاصي، وأصلحها بالصالحات من الأعمال...».

ثم روى عن السلف من الآثار ما يؤيد ذلك: فروى عن قتادة أنه قال: «من عمل خيرًا زكَّاها بطاعة الله».

وروى عنه أيضًا أنه قال: «قد أفلح من زكى نفسه بعمل صالح».

وروى عن ابن زيد أنه قال: «قد أفلح من زكَّى الله نفسه».

وروى عن مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾، قالوا: من أصلحها»[3].

---

(١) «فتح رب البرية» (٦٦).

(٢) سورة الشمس، الآيتان: ٩- ١٠.

(٣) «تفسير الطبري» (١٥/ ٢١١، ٢١٢).

ونقل ابن القيِّم عن الحسن البصري أنه قال: «قد أفلح من زكَّى نفسه فأصلحها وحملها على طاعة الله تعالى، وقد خاب من أهلكها وحملها على معصية الله تعالى».

ونقل عن ابن قتيبة أنه قال: «يريد: أفلح من زكَّى نفسه، أي: نماها وأعلاها بالطاعة والبرّ والصدق، واصطناع المعروف»[(١)].

أما قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾، فيقول ابن جرير في تفسيرها: «يقول تعالى ذكره: وقد خاب في طلبته، فلم يدرك ما طلب والتمس لنفسه من الصلاح من دساها، يعني من دسس الله نفسه فأخملها، ووضع منها بخذلانه إياها عن الهدى حتى ركب المعاصي وترك طاعة الله...

ثمَّ نقل عن مجاهد أنه قال: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾ أي: أغواها، وعن سعيد بن جبير أنه قال: أي أضلها، وعن قتادة أنه قال: أي أثمها و أفجرها»[(٢)].

وقال ابن القيِّم رحمه الله: «أي: نقصها وأخفاها بترك عمل البر وركوب المعاصي، والفاجر أبدًا خفي المكان، زمن المروءة، غامض الشخص، ناكس الرأس، فمرتكب الفواحش قد دسَّ نفسه وقمعها»[(٣)].

فمن زكَّى نفسه بفعل الأوامر واجتناب النواهي فقد فاز وأفلح، ومن دس نفسه بترك الأوامر وفعل النواهي فقد خسر وخاب.

أمَّا أسباب نقص الإيمان، وعوامل ضعفه فكثيرة ومتنوعة، إلَّا أنها في

---

(١) «إغاثة اللهفان» (١/ ٦٥).

(٢) «تفسير الطبري» (١٥/ ٢١٢، ٢١٣).

(٣) «إغاثة اللهفان» (١/ ٦٥)، وانظر «التبيان في أقسام القرآن» لابن القيم (ص/ ٢١).

جملتها تنقسم إلى قسمين: أسباب داخلية، وأسباب خارجية، وتحت كل قسم منها عدة عوامل:

أما القسم الأول:

فهو الأسباب الداخلية أو العوامل الذاتية التي لـها تأثير في الإيمـان بالنقص.

وهي عدَّة عوامل:

أولاً ـ الجهل وهو ضدّ العلم:

فهذا من أعظم أسباب نقص الإيمان، كما أن العلم من أعظم أسباب زيادته، فالمسلم العالم لا يؤثر محبة وفعل ما يضره ويشقى به ويتألم به على ما فيه نفعه وفلاحه وصلاحه، أما الجاهل فإنه لفرط جهله وقلة علمه فإنه قد يؤثر مثل هذه الأشياء على ما فيه فلاحه وصلاحه، وذلك لانقلاب الموازين عنده ولضعف التصور فيه، فالعلم أصل لكل خير، والجهل أصل لكل شر.

ومـحبّة الظلم والعدوان وارتكاب الفواحش واقتـراف المناهي سببه الأول هو الجهل وفساد العلم، أو فساد القصد، وفساد القصد من فساد العلم، فالجهل وفساد العلم هو السبب الرئيس والأول في فساد الأعمال ونقص الإيمان.

قال ابن القيِّم: «وقد قيل: إن فساد القصد من فساد العلم، وإلا فلو علم ما في الضار من المضرة ولوازمها حقيقة العلم لما آثره، ولهذا من علم من طعام شهي لذيذ أنه مسموم فإنه لا يقدم عليه، فضعف علمه بما في الضار من وجوه المضرة، وضعف عزمه عن اجتنابه يوقعه في ارتكابه، ولهذا كان الإيمان الحقيقي هو الذي يـحمل صاحبه على فعل ما ينفعه،

وترك ما يضره، فإذا لم يفعل هذا ، ولم يترك هذا ، لم يكن إيمانه على الحقيقة، وإنما معه من الإيمان بحسب ذلك، فإن المؤمن بالنار حقيقة الإيمان حتى كأنه يراها، لا يسلك طريقها الموصلة إليها، فضلًا عن أن يسعى فيها بجهده، والمؤمن بالجنة حقيقة الإيمان لا تطاوعه نفسه أن يقعد عن طلبها، وهذا أمر يجده الإنسان في نفسه فيما يسعى فيه في الدنيا من المنافع، أو التخلص منه من المضار»[1].

فالنفس تهوى ما يضرها ولا ينفعها لجهلها بمضرته ولهذا فإن من يتأمل القرآن الكريم، يجد فيه أعظم إشارة إلى أن الجهل هو سبب الذنوب والمعاصي.

قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٥٥﴾﴾[3].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾[4].

وقال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾[5].

وغيرها من النصوص الدالة على أن ما وقع فيه الناس من شرك وكفر وفجور وارتكاب للمعاصي أعظم أسبابه الجهل بالله وبأسمائه وصفاته

---

(١) «إغاثة اللهفان» (٢/ ١٣٣).

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٣٨.

(٣) سورة النمل، الآيتان: ٥٤- ٥٥.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

وبثوابه وعقابه.

ولهذا فإنَّ كلَّ من عصى الله واقترف شيئًا من الذنوب فهو جاهل، كما جاء ذلك عن السلف الصالح في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾﴾[1]، وقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾[2]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٩﴾﴾[3].

ومعنى قوله: «بجهالة» في الآيات أي: جهالة مِنْ فاعلها بعاقبتها وإيجابها لسخط الله وعقابه، وجهل منه لنظر الله ومراقبته له، وجهل منه بما تأول منه من نقص الإيمان أو عدمه، فكل عاص لله فهو جاهل بهذا الاعتبار، وإن كان عالما بالتحريم، بل العلم بالتحريم شرط لكونها معصية معاقباً عليها[4].

وبنحو هذا التفسير للآية قال جماعة من السلف، وروى جملة منها الطبريّ في «تفسيره».

فروى عن أبي العالية أنه كان يحدث أنَّ أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقولون: «كل ذنب أصابه عبد فهو بجهالة».

وعن قتادة قال: «اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ فرأوا أن كل شيء

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٧.

(٢) سورة الأنعام، الآية:٥٤.

(٣) سورة النحل، الآية: ١١٩.

(٤) «تفسير ابن سعدي» (٢/ ٣٩).

عصي الله به فهو جهالة، عمدًا كان أو غيره».

وعن مجاهد قال: «كل من عصى ربه فهو جاهل، حتى ينزع عن معصيته»، وقال أيضاً: «كل من عمل بمعصية الله فذاك منه بجهل حتى يرجع عنه».

وقال السدي: «ما دام يعصي الله فهو جاهل».

وقال ابن زيد: «كل امرئ عمل شيئًا من معاصي الله فهو جاهل أبدًا حتى ينزع عنها»[(١)].

قال شيخ الإسلام: «وسبب ذلك أنَّ العلم الحقيقي الراسخ في القلب يمتنع أن يصدر معه ما يخالفه من قول أو فعل، فمتى صدر خلافه فلا بد من غفلة القلب عنه أو ضعف القلب عن مقاومة ما يعارضه، وتلك أحوال تناقض حقيقة العلم فيصير جهلا بهذا الاعتبار...»[(٢)].

فالجهل بالله داءٌ خطير، ومرض فتاك، يجرّ على صاحبه من الويلات والعواقب الوخيمة الشيء الكثير، فمن تمكّن منه هذا الداء وسيطر عليه فلا تسأل عن هلكته، فهو هاوٍ في ظلمة المعاصي والذنوب، متنكب عن صراط الله المستقيم، مستسلم لدواعي الشبهات والشهوات، إلَّا أن تتداركه رحمة الله بغياث القلوب ونور الأبصار ومفتاح الخير، العلم النافع المثمر للعمل الصالح، إذ ليس هناك دواء لهذا الداء غير العلم، ولا ينفك هذا الداء عن صاحبه إلا بأن يعلمه الله ما ينفعه، ويلهمه رشده، فمن أراد الله به الخير علمه ما ينفعه، وفقهه في دينه وبصره بما فيه فلاحه وسعادته،

---

(١) انظر هذه الآثار وغيرها في «تفسير الطبري» (٣/ ٢٩٩، ٥/ ٢٠٩)، وانظر «تفسير البغوي» (١/ ٤٠٧)، و«الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٢٢)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ٤٦٣).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص/ ٧٨).

فخرج به عن الجهل ومتى لم يرد به خيرا أبقاه على جهله، والله المسؤول أن يغيث قلوبنا بالعلم والإيمان، ويعيذنا من الجهل والعدوان.

ثانيًا ـ الغفلة والإعراض والنسيان:

فإنَّ هذه الأمور الثلاثة سبب عظيم من أسباب نقص الإيمان، فمن اعترته الغفلة، وشغله النّسيان، وحصل منه الإعراض، نقص إيمانه وضعف بحسب توافر هذه الأمور الثلاثة فيه أو بعضها، وأوجبت له مرض القلب أو موته باستيلاء الشهوات والشبهات عليه.

أمَّا الغفلة فقد ذمّها الله في كتابه وأخبر أنها خلق ذميم من أخلاق الكافرين والمنافقين، وحذر منها سبحانه أشد التحذير:

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾ أُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٨﴾﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ ﴿٩٢﴾﴾[3].

وقال تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾﴾[4].

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٧٩.

(٢) سورة يونس، الآيتان: ٧-٨.

(٣) سورة يونس، الآية: ٩٢.

(٤) سورة الروم، الآية: ٧.

وقال لرسوله ﷺ: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴿٢٠٥﴾﴾[1].

فالغفلة ـ وهي: سهو يعتري من قلّة التحفظ والتيقظ[2] ـ داء خطير، إذا اعترى الإنسان وتمكن منه لم يشتغل بطاعة الله وذكره وعبادته، بل يشتغل بالأمور الملهية المبعدة عن ذكر الله، وإن عمل أعمالاً في طاعته تأتي منه على حال سيئة ووضع غير حسن فتكون أعمالًا عارية من الخشوع والخضوع والإنابة والخشية والطمأنينة والصدق والإخلاص، فهذه بعض آثار الغفلة السيئة على الإيمان.

أمَّا الإعراض فقد أخبر الله في القرآن الكريم أنّ له آثارًا سيِّئةً كثيرة وعواقب ونتائج وخيمة:

منها: أنَّ الله وصف المعرض بأنه لا أحد أظلم منه، ووصفه بأنه من المجرمين كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴿٢٢﴾﴾[3].

ومنها: إخبار الله أن المعرض يجعل الله على قلبه أكنة وأقفالا فلا يفقه ولا يهتدي أبدا كما في قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ۚ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۖ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴿٥٧﴾﴾[4].

ومنها: أنَّ إعراضه يسبِّب له عيشة الضنك والضيق دنيا وآخرة، كما

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٥.

(٢) «بصائر ذوي التمييز» للفيروزآبادي (٤/ ١٤٠).

(٣) سورة السجدة، الآية: ٢٢.

(٤) سورة الكهف، الآية: ٥٧.

في قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ ...﴾[1].

ومنها: إخبار الله سبحانه أنَّ المعرض عن ذكر الله يقيض له القرناء من الشياطين فيفسدون عليه دينه، كما في قوله: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَـٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾[2].

ومنها: إخبار الله بأنَّ المعرض يحمل يوم القيامة وزرًا، وأنه يسلك العذاب الصعد كما في قوله: ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَـٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴿٩٩﴾ مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وِزْرًا ﴿١٠٠﴾﴾[3].

وقوله: ﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا ﴿١٧﴾﴾[4].

وغيرها من الآيات التي يخبر فيها سبحانه وتعالى عن أخطار الإعراض وأضراره، والتي من أخطرها وأشنعها أنه مانع من الإيمان وحائل دونه لمن لم يؤمن، وموهن ومضعف لإيمان من آمن، وبحسب إعراض الإنسان يكن له نصيب من هذه النتائج والأخطار.

وأمَّا النسيان ـ وهو: ترك الإنسان ضبط ما استودع، إما لضعف قلبه، وإما عن غفلة، وإما عن قصد حتى يرتفع عن القلب ذكره[5] ـ فله أثر بالغ في الإيمان، فهو سبب من أسباب ضعفه، وبوجوده تقلّ الطاعات، وتكثر المعاصي.

والنسيان الذي جاء ذكره في القرآن الكريم على نوعين:

---

(١) سورة طه، الآية: ١٢٤.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٣٦.

(٣) سورة طه، الآية: ٩٩-١٠٠.

(٤) سورة الجن، الآية: ١٧، ومعنى صعدا، أي: شديدا شاقاً.

(٥) «بصائر ذوي التمييز» للفيروزآبادي (٥/ ٤٩).

نوع لا يعذر فيه الإنسان وهو ما كان أصله عن تعمد منه، مثل قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ ۚ﴾[1].

ونوع يعذر فيه وهو ما لم يكن سببه منه كما في قوله تعالي: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ﴾[2]، وقد جاء في الحديث أنَّ الله تعالى قال: «فعلتُ»[3].

والمسلم مطالب بمجاهدة نفسه وإبعادها عن الوقوع فيه، حتى لا يتضرر في دينه وإيمانه.

ثالثًا ـ فعل المعاصي، وارتكاب الذنوب:

فإنَّ هذا لا يخفى ما به من الضرر وسوء الأثر على الإيمان، فالإيمان كما قال غير واحد من السلف: «يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية»، فكما أنّ فعل ما أمر الله به من واجب ومندوب يزيد الإيمان، فكذلك فعل ما نهى الله عنه من محرم ومكروه ينقص الإيمان. إلَّا أنّ الذنوب متفاوتة في درجاتها ومفاسدها وشدة ضررها تفاوتا عظيمًا، كما قال ابن القيم رحمه الله: «ولا ريب أن الكفر والفسوق والمعاصي درجات، كما أنَّ الإيمان والعمل الصالح درجات، كما قال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَـٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿١٦٣﴾﴾[4]، وقال: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَـٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٢﴾﴾[5]، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ ۖ﴾[1]، وقال:

---

(١) سورة الحشر، الآية: ١٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٣) رواه مسلم (١/ ١١٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٦٣.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٣٢.

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ١٢٤ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ ...﴾[2]، ونظائره في القرآن كثير»[3].

وقد دلّ القرآن والسنَّة على أنَّ من الذنوب كبائر وصغائر، قال الله تعالى: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَنُدۡخِلۡكُم مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا ٣١﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ﴾[5].

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر»[6].

وفي «الصحيحين» عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه، قال: كنا عند رسول الله ﷺ فقال: «ألا أنبِّئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثا: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، وشهادة الزور»[7].

وفيهما عنه ﷺ أنه سئل: أيُّ الذنب أكبر عند الله؟ قال: «أن تدعو لله ندا وهو خلقك، قيل ثم أيّ؟ قال: أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك،

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٣٧.

(٢) سورة التوبة، الآيتان: ١٢٤ - ١٢٥.

(٣) «إغاثة اللهفان» (٢/ ١٤٢).

(٤) سورة النساء، الآية: ٣١.

(٥) سورة النجم، الآية: ٣٢.

(٦) «صحيح مسلم» (١/ ٢٠٩).

(٧) البخاري (١٠/ ٤٠٥ ـ فتح)، ومسلم (١/ ٩١).

قيل: ثم أي؟ قال: أن تزاني بحليلة جارك»[1].

وغيرها من النصوص الدالة على تفاوت الذنوب وانقسامها إلى كبائر وصغائر.

ثم إنَّ هذه الذنوب تنقسم من جهة أخرى إلى أربعة أقسام: ملكية، وشيطانية، وسبعية، وبهيمية، ولا تخرج عن ذلك.

فالذنوب الملكية:

أن يتعاطى ما لا يصلح له من صفات الربوبية كالعظمة والكبرياء والجبروت والقهر والعلو واستعباد الخلق ونحو ذلك، وهذا القسم أعظم أنواع الذنوب.

وأما الشيطانية:

فالتشبه بالشيطان في الحسد والبغي والغش والغلّ والخداع والمكر والأمر بمعاصي الله وتحسينها، والنهي عن طاعته وتهجينها، والابتداع في دينه، والدعوة إلى البدع والضلال.

وهذا النوع يلي النوع الأول في المفسدة، وإن كانت مفسدته دونه.

وأما السبعية:

فذنوب العدوان والغضب وسفك الدماء والتوثب على الضعفاء والعاجزين، ويتولد منها أنواع أذى النوع الإنساني، والجرأة على الظلم والعدوان.

وأما الذنوب البهيمية:

فمثل الشره والحرص على قضاء شهوة البطن والفرج، ومنها يتولد

---

(١) البخاري (١٢/ ١٨٧ ـ فتح)، ومسلم (١/ ٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

الزنى والسرقة وأكل أموال اليتامى، والبخل والشح والجبن والهلع والجزع وغير ذلك.

وهذا القسم أكثر ذنوب الخلق لعجزهم عن الذنوب السبعية والملكية، ومنه يدخلون إلى سائر الأقسام، فهو يجرهم إليها بالزمام، فيدخلون منه إلى الذنوب السبعية، ثم إلى الشيطانية، ثم إلى منازعة الربوبية والشرك في الوحدانية[١].

وعلى كل فهذا وغيره يدلنا على أن الذنوب متفاوتة في تأثيرها على الإيمان وفي إنقاصها منه وإضعافها له.

وهذا التفاوت فيها وفي تأثيرها على الإيمان يعود لاعتبارات متعددة:

منها: جنس الذنب، وقدره، وشدة مفسدته، ومكانه، وزمانه، وبحسب الفاعل له، ولغير ذلك من الاعتبارات.

قال ابن القيِّم رحمه الله: «وبالجملة فمراتب الفاحشة متفاوتة بحسب مفاسدها فالمتخذ خدنا من النساء، والمتخذة خدنا من الرجال أقل شراً من المسافح والمسافحة مع كل أحد، والمستخفي بما يرتكبه أقل إثما من المجاهر المستعلن، والكاتم له أقل إثمًا من المخبر المحدث للناس به، فهذا بعيد من عافية الله تعالى وعفوه... وكذلك الزنى بالمرأة التي لا زوج لها أيسر إثمًا من الزنى بذات الزوج، لما فيه من ظلم الزوج والعدوان عليه، وإفساد فراشه عليه، وقد يكون إثم هذا أعظم من إثم مجرد الزنى، أو دونه، والزنى بحليلة الجار أعظم من الزنى ببعيدة الدار لما اقترن بذلك من أذى الجار، وعدم حفظ وصية الله تعالى ورسوله به، وكذلك الزنى بامرأة الغازي في سبيل الله أعظم إثمًا عند الله من الزنى بغيرها... وكما

---

(١) انظر «الجواب الكافي» لابن القيم (ص/ ١٤٧)، و«الفتاوى» (١٣/ ٨٣).

تختلف درجاته بحسب المزني بها، فكذلك تتفاوت درجاته بحسب الزمان والمكان والأحوال، وبحسب الفاعل.

فالزنى في رمضان ليلًا أو نهارًا أعظم إثمًا منه في غيره، وكذلك في البقاع الشريفة المفضلة هو أعظم إثماً منه فيما سواها.

وأمَّا تفاوته بحسب الفاعل فالزنى من الحر أقبح منه من العبد، ولهذا كان حده على النصف من حده، ومن المحصن أقبح منه من البكر، ومن الشيخ أقبح منه من الشاب،.. ومن العالم أقبح منه من الجاهل لعلمه بقبحه وما يترتب عليه، وإقدامه على بصيرة، ومن القادر على الاستغناء عنه أقبح من الفقير العاجز. بل قد يقترن بالأيسر إثماً ما يجعله أعظم إثماً مما هو فوقه، كأن يقترن بالفاحشة من العشق الذي يوجب اشتغال القلب بالمعشوق وتأليهه له وتعظيمه والخضوع له، والذل له، وتقديم طاعته، وما يأمر به على طاعة الله تعالى ورسوله وأمره فيقترن بمحبة خدنه وتعظيمه وموالاة من يواليه، ومعاداة من يعاديه، ومحبة ما يحبه، وكراهة ما يكرهه ما قد يكون أعظم ضررا على صاحبه من مجرد ركوب الفاحشة»[1].

وقال الشيخ محمد العثيمين: «وأما نقص الإيمان فله أسباب...:

٣ـ فعل المعصية فينقص الإيمان بحسب جنسها وقدرها والتهاون بها وقوة الداعي إليها أو ضعفه.

فأما جنسها وقدرها: فإنّ نقص الإيمان بالكبائر أعظم من نقصه بالصغائر، ونقص الإيمان بقتل النفس المحرمة أعظم من نقصه بأخذ مال محترم، ونقصه بمعصيتين أعظم من نقصه بمعصية واحدة، وهكذا.

---

(١) «إغاثة اللهفان» (٢/ ١٤٤،١٤٣) باختصار، وانظر «الجامع لشعب الإيمان» للبيهقي (٢/ ٧٨ وما بعدها).

وأمَّا التهاون بها: فإنَّ المعصية إذا صدرت من قلب متهاون بمن عصاه ضعيف الخوف منه كان نقص الإيمان بها أعظم من نقصه إذا صدرت من قلب معظم لله تعالى شديد الخوف منه، لكن فرطت منه المعصية.

وأمَّا قوة الداعي إليها: فإن المعصية إذا صدرت ممن ضعفت منه دواعيها كان نقص الإيمان بها أعظم من نقصه إذا صدرت ممن قويت منه دواعيها، ولذلك كان استكبار الفقير، وزنى الشيخ أعظم إثمًا من استكبار الغني وزنى الشاب كما في الحديث: «ثلاثة لا يكلِّمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم»[1]، وذكر منهم: «الأشيمط الزاني، والعائل المستكبر»؛ لقلة دواعي تلك المعصية فيهما»[2].

ومما تقدم يتلخص أنَّ الذنوب تنقص الإيمان، وأنها تتفاوت في

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٣٥١) قال: حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي، ثنا سعيد بن عمرو الأشعثي، ثنا حفص بن غياث، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة: أشيمط زان، وعائل مستكبر، ورجل جعل الله بضاعته لا يشتري إلا بيمينه ولا يبع إلا بيمينه».

ورواه البيهقي في «الشعب» (٤/ ٢٢٠) من طريق سعيد بن عمرو به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٧٨): «رجاله رجال الصحيح»، وأورده الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب في «كتاب التوحيد» باب ما جاء في كثرة الحلف وقال: «رواه الطبراني بسند صحيح»، وصححه الألباني، انظر «صحيح الجامع» (٣/ ٧٤).

ويشهد لقوله: «أشيمط زان وعائل مستكبر» ما أخرجه مسلم في «صحيحه» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول ﷺ: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم: شيخ زان، وملك كذاب، وعائل مستكبر». «صحيح مسلم» (١/ ١٠٣).

(٢) «فتح رب البرية» (ص/ ٦٥).

إنقاصها له بحسب اعتبارات متعددة، منها:

١ـ جنس الذنب.

٢ـ شدة مفسدته.

٣ـ قدره.

٤ـ زمانه ومكانه.

٥ـ التهاون به.

٦ـ وبحسب الفاعل له.

على ما سبق بيانه وتفصيله، وبالله التوفيق.

ومما يقي المرء من الذنوب، ويساعده على البعد عنها وعدم الوقوع فيها، معرفة أخطارها، وما يتولد منها، وسوء عواقبها، وشدة أضرارها.

وقد ذكر في ذلك ابن القيِّم رحمه الله كلامًا وجيزًا إلَّا أنه واف بالمقصود فقال: «قلَّة التوفيق، وفساد الرأي، وخفاء الحق، وفساد القلب، وخمول الذكر، وإضاعة الوقت، ونفرة الخلق، والوحشة بين العبد وبين ربه، ومنع إجابة الدعاء، وقسوة القلب، ومحق البركة في الرزق والعمر، وحرمان العلم، ولباس الذل، وإهانة العدو، وضيق الصدر، والابتلاء بقرناء السوء الذين يفسدون القلب ويضيعون الوقت، وطول الهم والغم، وضنك المعيشة، وكسف البال... تتولد من المعصية والغفلة عن ذكر الله كما يتولَّد الزرع عن الماء، والإحراق عن النار، وأضداد هذه تتولد عن الطاعة»[1].

---

(١) «الفوائد» (ص/ ٦٧)، وانظر «الجواب الكافي» لابن القيم (ص/ ٤٦ وما بعدها).

رابعًا ـ النفس الأمَّارة بالسُّوء:

وهي نفس مذمومة توجد في الإنسان، تأمره بكل سوء، وتدعوه إلى المهالك، وتهديه إلى كل قبيح، هذا طبعها، وتلك سجيتها، إلا ما وفقها الله وثبتها وأعانها، فما تخلص أحد من شر نفسه إلا بتوفيق الله، كما قال تعالى حاكيا عن امرأة العزيز: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٥٣﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ أَبَدٗا﴾[2]، وقال تعالى لأكرم خلقه عليه وأحبهم إليه: ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا﴾[3]، وكان النبي ﷺ يعلمهم خطبة الحاجة: «الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له»[4]، فالشر كامن في النفس وهو يوجب سيئات الأعمال، فإن خلَّى الله بين العبد وبين نفسه هلك بين شرها وما تقتضيه من سيئات الأعمال، وإن وفقه وأعانه نجاه من ذلك كله[5].

وقد جعل الله سبحانه للإنسان في مقابلة هذه النفس نفساً مطمئنة، فإذا أمرته النفس الأمارة بالسوء نهته عنه النفس المطمئنة، فهو يطيع هذه مرة، وهذه مرة، وهو للغالب عليه منهما[6].

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٣٣.

(٢) سورة النور، الآية: ٢١.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٧٤.

(٤) أخرج هذه الخطبة أبو داود (٢/ ٢٣٨)، والنسائي (٣/ ١٠٥)، وغيرهما، وراجع رسالة الألباني «خطبة الحاجة»، فقد جمع فيها طرق وألفاظ هذه الخطبة.

(٥) انظر «الروح» لابن القيم (ص/ ٢٢٦).

(٦) انظر «الوابل الصيب» لابن القيم (ص/ ٢٧).

قال ابن القيم رحمه الله: «وقد ركَّب الله سبحانه في الإنسان نفسين: نفسًا أمَّارة، ونفسًا مطمئنَّة، وهما متعاديتان، فكل ما خف على هذه ثقل على هذه، وكل ما التذت به هذه تألمت به الأخرى، فليس على النفس الأمارة أشق من العمل لله، وإيثار رضاه على هواها، وليس لها أنفع منه، وليس على النفس المطمئنة أشق من العمل لغير الله وما جاء به داعي الهوى، وليس عليها شيء أضر منه.. والحروب مستمرة لا تضع أوزارها إلا أن يستوفى أجلها من الدنيا»[1].

فلا أضر على إيمان الشخص ودينه من نفسه الأمارة بالسوء التي هذا شأنها، وهذا وصفها، فهي سبب رئيس، وعضو فعال في إضعاف الإيمان وزعزعته وتوهينه.

ومن هنا لزم من أراد الحفاظ على إيمانه من النقص والضعف، أن يعنى بمحاسبة هذه النفس ومعاتبتها، وأن يكثر من لومها، حتى يسلم من مغبتها وعواقبها الوخيمة المردية.

أما محاسبة النفس فنوعان:

نوع قبل العمل، ونوع بعده.

فأما النوع الأول:

فهو أن يقف عند أوّل همه وإرادته، ولا يبادر بالعمل حتى يتبيَّن له رجحانه على تركه.

وأما النوع الثاني:

محاسبة النفس بعد العمل فهو ثلاثة أنواع:

أحدها: محاسبتها على طاعة قصرت فيها من حق الله تعالى، فلم توقعها على الوجه الذي ينبغي.

---

(١) «الجواب الكافي» لابن القيم (ص/ ١٨٤، ١٨٥).

الثاني: أن يحاسب نفسه على كل عمل كان تركه خيرا له من فعله.

الثالث: أن يحاسب نفسه على أمر مباح أو معتاد لم فعله؟ وهل أراد به الله والدار الآخرة؟ فيكون رابحا، أو أراد به الدنيا وعاجلها؟ فيخسر ذلك الربح ويفوته الظفر به.

وأضرّ ما على العبد الإهمال، وترك المحاسبة، والاسترسال، وتسهيل الأمور وتمشيتها، فإن هذا يؤول به إلى الهلاك، وهذه حال أهل الغرور، يغمض عينيه عن العواقب، ويمشي الحال، ويتكل على العفو، فيهمل محاسبة نفسه والنظر في العاقبة، وإذا فعل ذلك سهل عليه مواقعة الذنوب، وأنس بها، وعسر عليه فطامها.

وجماع ذلك: أن يحاسب نفسه أوّلًا على الفرائض، فإن تذكر فيها نقصا تداركه، إما بقضاء أو إصلاح، ثم يحاسبها على المناهي، فإن عرف أنه ارتكب منها شيئا تداركه بالتوبة والاستغفار والحسنات الماحية، ثم يحاسب نفسه على الغفلة، فإن كان قد غفل عما خلق له تداركه بالذكر والإقبال على الله، ثم يحاسبها بما تكلم به، أو مشت إليه رجلاه، أو بطشت يداه، أو سمعته أذناه: ماذا أردت بهذا؟ ولمن فعلته؟ وعلى أيِّ وجه فعلته؟ ويعلم أنه لا بد أن ينشر لكل حركة وكلمة منه ديوانان: ديوان لمن فعلته؟ وكيف فعلته؟ فالأول سؤال عن الإخلاص، والثاني سؤال عن المتابعة.

فإذا كان العبد مسؤولًا ومحاسبًا على كلّ شيء، على سمعه وبصره وقلبه، فهو حقيق أن يحاسب نفسه قبل أن يناقش الحساب، وقد دلّ على وجوب محاسبة النفس قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖ﴾[1].

---

(١) سورة الحشر، الآية: ١٨.

والمقصود أنَّ صلاح القلب بمحاسبة النفس، وفساده بإهمالها والاسترسال معها، والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله[1].

قال ابن القيِّم رحمه الله: «فالنفس داعية إلى المهالك، معينة للأعداء، طامحة إلى كل قبيح، متبعة لكل سوء، فهي تجري بطبعها في ميدان المخالفة.

فالنعمة التي لا خطر لها: الخروج منها، والتخلّص من رقّها، فإنها أعظم حجاب بين العبد وبين الله تعالى، وأعرف الناس بها أشدهم إزراء عليها، ومقتًا لها»[2]، فنسأل الله أن يعيذنا من شرور أنفسنا، وسيِّئات أعمالنا، إنه جواد كريم.

---

(١) انظر «إغاثة اللهفان» لابن القيم (١/ ٩٧- ١٠٠).

(٢) «إغاثة اللهفان» (١/ ١٠٣).

أما القسم الثاني:

فهو الأسباب الخارجية أو المؤثرات الخارجية التي تؤثر في الإيمان بالنقص، وهي ما كان سببها عائداً إلى تأثير غيره عليه.

وهذه تتلخّص في ثلاثة عوامل:

أوّلاً- الشيطان:

فإنه يعدُّ سببًا قويًّا من الأسباب الخارجية التي تؤثر في الإيمان بالنقص، فالشيطان عدو لدود للمؤمنين، يتربص بهم الدوائر، لا همّ له ولا غاية إلا زعزعة الإيمان في قلوب المؤمنين وإضعافه وإفساده، فممن استسلم لوساوس الشيطان، وانقاد لخطراته، ولم يلجأ إلى الله منه ضعف إيمانه ونقص بل ربما ذهب كلية، بحسب استجابة المسلم لتلك الوساوس والخطرات.

ولهذا فإنَّ الله تعالى حذرنا منه أشد التحذير وبين أخطاره، وعواقب اتباعه الوخيمة، وأنه عدو للمؤمنين، وأمرهم أن يتخذوه عدوا فيسلمون منه ومن وساوسه.

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِۚ ...﴾[1].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدْعُواْ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٦﴾﴾[2].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٥﴾﴾[3].

---

(١) سورة النور، الآية: ٢١.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٦.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٥.

وقال تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ۝١٩﴾[1].

قال ابن الجوزي: «فالواجب على العاقل أن يأخذ حذره من هذا العدوّ الذي قد أبان عداوته من زمن آدم عليه الصلاة والسلام، وقد بذل عمره ونفسه في فساد أحوال ابن آدم، وقد أمر الله بالحذر منه... فذكر جملة من هذه النصوص ثم قال: وفي القرآن من هذا كثير»[2].

وقال أبو محمد المقدسي في مقدمة كتابه «ذم الوسواس»: «أما بعد: فإنَّ الله سبحانه جعل الشيطان عدوًّا للإنسان، يقعد له الصراط المستقيم، ويأتيه من كل جهة وسبيل، كما أخبر الله تعالى عنه أنه قال: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝١٦ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ۝١٧﴾[3]، وحذرنا الله عزَّ وجلّ من متابعته وأمرنا بمعاداته ومخالفته فقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ۚ﴾[4]، وقال: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾[5]، وأخبر بما صنع بأبوينا تحذيرًا لنا من طاعته، وقطعًا للعذر في متابعته، وأمرنا الله سبحانه وتعالى باتباع الصراط المستقيم...»[6].

فالشيطان عدوٌّ للإنسان همُّه إفساد العقائد وتخريب الإيمان، فمن لم

---

(١) سورة المجادلة، الآية: ١٩.

(٢) «تلبيس إبليس» (ص/ ٢٣).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٦ ـ ١٧.

(٤) سورة فاطر، الآية: ٦.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ٢٧.

(٦) «ذم الوسواس» (ص/ ٤٦)، وانظر أيضاً مقدمة ابن القيم لكتابه «إغاثة اللهفان» (١/ ١٠).

يحصِّن نفسه منه بذكر الله واللَّجأ إليه والاستعاذة به صار مرتعًا للشيطان يسوِّل له فعل المعاصي ويرغِّبه في ارتكاب المناهي ويؤزّه لارتكاب الفواحش أزا، فيا ضيعة دينه ويا فساد إيمانه إن استسلم له.

قال ابن القيِّم رحمه الله: «وإياك أن تمكِّن الشيطان من بيت أفكارك وإرادتك فإنه يفسدها عليك فسادًا يصعب تداركه، ويلقي إليك أنواع الوساوس والأفكار المضرة، ويحول بينك وبين الفكر فيما ينفعك، وأنت الذي أعنته على نفسك بتمكينه من قلبك وخواطرك فملكها عليك»[1].

وضرب رحمه الله مثلًا بديعًا لذلك ينطبق عليه تمام الانطباق فقال في موضع آخر من كتبه: «وإذا أردت لذلك مثالا مطابقًا فمثله مثل كلب جائع شديد الجوع، بينك وبينه لحم أو خبز، وهو يتأملك ويراك لا تقاومه وهو أقرب منك، فأنت تزجره وتصيح عليه، وهو يأبى إلا التحوم عليك، والغارة على ما بين يديك»[2].

ومراده رحمه الله بهذا المثل أن يوضح مدى خطر الشيطان على الإنسان إذا لم يستعذ بالله منه ولم يلجأ إلى الله من شرِّه بالدعوات النافعة والأذكار المباركة.

فمن عشا عن ذلك وأعرض لازمه الشيطان تلك الملازمة يسول له ويملي حتى يذهب بإيمانه، قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴿٣٨﴾﴾[3].

---

(١) «الفوائد» (ص/ ٣٠٩).

(٢) «التبيان في أقسام القرآن» (ص/ ٤١٩).

(٣) سورة الزخرف، الآيات: ٣٦، ٣٧، ٣٨.

ثانيًا. الدنيا وفتنها:

فهذا ثاني العوامل الخارجية التي تؤثّر في إيمان الإنسان بالنقص.

فإنَّ من أسباب نقص الإيمان وضعفه الاشتغال بعرض الحياة الدنيا الزائل، وشغل الأوقات فيها والانهماك في طلبها، والجري خلف ملذاتها وفتنها ومغرياتها، فمتى عظمت رغبة العبد فيها وتعلق قلبه بها ضعفت الطاعة عنده ونقص الإيمان بحسب ذلك.

قال ابن القيِّم رحمه الله: «وعلى قدر رغبة العبد في الدنيا ورضاه بها يكون تثاقله عن طاعة الله وطلب الآخرة»[(١)].

ولهذا فإنَّ الله الحكيم الخبير ذم في كتابه الدنيا وبين خستها وحقارتها في غير ما آية من القرآن الكريم.

قال سبحانه: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَـٰدِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَـٰمًا ۖ وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٌ ۚ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿٢٠﴾﴾[(٢)].

وقال تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَـٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَـٰحُ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴿٤٥﴾ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَـٰقِيَـٰتُ ٱلصَّـٰلِحَـٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴿٤٦﴾﴾[(٣)].

---

(١) «الفوائد» (ص/ ١٨٠).

(٢) سورة الحديد، الآية: ٢٠.

(٣) سورة الكهف، الآيتان: ٤٥-٤٦.

وقال تعالى: ﴿وَفَرِحُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٞ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَٱطۡمَأَنُّواْ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ۝٧ أُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ۝٨﴾[2].

وفي هذه الآيات أعظم وعيد لمن رضي بالحياة الدنيا واطمأن بها وغفل عن آيات الله ولم يرج لقاءه.

وقال تعالى ذامًّا من رضي بالدنيا من المؤمنين: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ۝٣٨﴾[3].

وقال ﷺ: «فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكني أخشى أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، وتهلككم كما أهلكتهم». متفق عليه[4]، وفي لفظ لهما: «تلهيكم كما ألهتهم»[5].

وغيرها من النصوص وهي كثيرة، فلا بدَّ لمن أراد لإيمانه النموَّ والقوَّة وأحبَّ له السلامة من الضعف والنقص أن يجاهد نفسه في البعد عن فتن الدنيا ومغرياتها وملهياتها وما أكثرها[6].

---

(١) سورة الرعد، الآية: ٢٦.

(٢) سورة يونس، الآية: ٧ ـ ٨.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٣٨.

(٤) البخاري (٦/ ٢٥٨، ٧/ ٣٢٠ ـ فتح)، ومسلم (٤/ ٢٢٧٤) من حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه.

(٥) البخاري (١١/ ٢٤٣ ـ فتح)، ومسلم (٤/ ٢٢٧٤).

(٦) وانظر ما كتبه ابن الجوزي في كتابه «صيد الخاطر» (ص/ ٢٥ وما بعدها) في بيان ما الذي

=

ولا يتمّ له ذلك ولا يتحقّق إلّا بعد النظر في أمرين:

الأوّل: النظر في الدنيا وسرعة زوالها وفنائها واضمحلالها ونقصها وخستها وألم المزاحمة عليها والحرص عليها، وما في ذلك من الغصص والنغص والأنكاد.

وآخر ذلك الزوال والانقطاع مع ما يعقب من الحسرة والأسف، فطالبها لا ينفكُّ من همٍّ قبل حصولها، وهمٍّ في حال الظفر بها، وغمٍّ وحزن بعد فواتها.

والثاني: النظر في الآخرة وإقبالها ومجيئها ولا بد، ودوامها وبقائها، وشرف ما فيها من الخيرات والمسرات، والتفاوت الذي بينه وبين ما ها هنا، فهي كما قال سبحانه: ﴿وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ۝١٧﴾[1]، فهي خيرات كاملة دائمة، وهذه خيالات ناقصة منقطعة مضمحلة.

فإذا تأمل في هذين الأمرين وأحسن النظر فيهما هداه ذلك لإيثار الآخرة الباقية على الدنيا الفانية، وأكبر عون له في تحقيق ذلك النظر في حال الرسول ﷺ وسيرته هو وأصحابه من نبذهم لها وراء ظهورهم، وصرفهم عنها قلوبهم، واطِّراحهم لها، فهم لم يألفوها، وهجروها ولم يميلوا إليها، وعدوها سجنًا لا جنة، فزهدوا فيها حقيقة الزهد، ولو أرادوها لنالوا منها كلّ محبوب، ولو صلوا منها إلى كلِّ مرغوب، فقد عرضت عليه مفاتيح كنوزها فردها، وفاضت على أصحابه فآثروا بها ولم

= يذم من الدنيا وما الذي لا يذم، فإن نعيم الدنيا بحد ذاته لا يذم مطلقاً، فإن الله قد تمدح به في القرآن الكريم في غير موضع، وإنما الذي يذم منها هو فعل الجهال والعصيان والاشتغال بها عن الآخرة واستعمال نعيمها في غير مرضاة الله تعالى.

(١) سورة الأعلى، الآية: ١٧.

يبيعوا حظهم من الآخرة بها، وعلموا أنها معبر وممر لا دار مقام ومستقر، وأنها دار عبور لا دار سرور، وأنها سحابة صيف تنقشع عن قليل، وخيال طيف ما استتم حتى آذن بالرحيل[1].

كما قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ إِن مَّتَّعْنَٰهُمْ سِنِينَ ۝٢٠٥ ثُمَّ جَآءَهُم مَّا كَانُوا۟ يُوعَدُونَ ۝٢٠٦ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يُمَتَّعُونَ ۝٢٠٧﴾[2].

وقال: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾[3].

وقال: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[4].

وغيرها من النصوص.

فالله المسؤول أن يغيث قلوبنا بالإيمان، وأن يعيذنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن.

ثالثًا. قرناء السُّوء:

فهم أضر الناس على إيمان الشخص وسلوكه وأخلاقه، فمخالطتهم ومصاحبتهم سبب عظيم من أسباب نقص الإيمان وضعفه.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «الرجل على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل»[5].

---

(١) انظر «الفوائد» لابن القيم (ص/ ١٧٦-١٧٨).

(٢) سورة الشعراء، الآيات ٢٠٥- ٢٠٧.

(٣) سورة يونس، الآية: ٤٥.

(٤) سورة الروم، الآية: ٥٥.

(٥) أخرجه أبو داود (١٣/ ١٧٩. عون) والترمذي (٤/ ٥٨٩) وأحمد (٢/ ٣٠٣) وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ص/ ٤١٨) والحاكم (٤/ ١٧١) والخطابي في «العزلة» =

قال ابن عبد البرّ: «وهذا معناه والله أعلم أنَّ المرء يعتاد ما يراه من أفعال من صحبه، والدين العادة، فلهذا أمر ألَّا يصحب إلَّا من يرى منه ما يحلّ ويجمل فإن الخير عادة.

وفي معنى هذا الحديث قول عدي بن زيد:

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه   فكل قرين بالمقارن مقتدي

= (ص/ ٥٦) وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٤٣١) والخطيب في «تاريخه» (٤/ ١١٥) والبغوي في «شرح السنة» (١٣/ ٧٠) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٢٣٦) والذهبي في «السير» (٨/ ١٨٩) عن زهير بن محمد حدثنا موسى بن وردان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وقال الترمذي والبغوي: «حسن غريب»، وقال النووي في «رياض الصالحين» (ص/ ١٧٤): «إسناده صحيح»، ونقل حكمه المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٥٢).

قلت: وفي إسناده زهير بن محمد فيه ضعف كما في «التقريب» (١/ ٢٦٤)، لكن للحديث طريق أخرى يتقوى بها، من رواية صدقة بن عبد الله عن إبراهيم بن محمد الأنصاري عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

أخرجه الحاكم (٤/ ١٧١) وابن عساكر في «المجلس الثالث والخمسين من الأمالي» كما في «السلسلة الصحيحة» للألباني (٢/ ٦٣٤)، وقال الحاكم: «صحيح إن شاء الله»، ووافقه الذهبي.

إلَّا أنَّ صدقة بن عبدالله ضعيف كما في «التقريب» (١/ ٣٦٦)، وإبراهيم بن محمد الأنصاري ذو مناكير كما في «الضعفاء» للذهبي (١/ ٦٠).

فالإسنادان كلاهما ضعيف، إلَّا أن ضعفهما ليس شديدًا، فيكون الحديث حسنًا بمجموعهما، وبهذا حسنه الألباني حفظه الله في «سلسلته».

وقال العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٢٦٣) بعد أن أشار إلى بعض من خرجه: «وقد تساهل ابن الجوزي فأورده في «الموضوعات» ومن ثم خطأه الزركشي، وتبعه في الدرر، وقال الحافظ في اللآلىء: «والقول ما قال الترمذي»، يعني أن الحديث حسن» اهـ.

وقول أبي العتاهية:

من ذا الذي يخفى عليك إذا نظرت إلى خدينه

وهذا كثير جدًّا، والمعنى في ذلك ألا يخالط الإنسان من يحمله على غير ما يحمد من الأفعال والمذاهب، وأما من يؤمن منه ذلك فلا حرج في صحبته»[1].

وقال أبو سليمان الخطَّابي: «قوله: «المرء على دين خليله» معناه: لا تخالل إلَّا من رضيت دينه وأمانته، فإنك إذا خاللته قادك إلى دينه ومذهبه، ولا تغرِّر بدينك ولا تخاطر بنفسك فتخالل من ليس مرضياً في دينه ومذهبه.

قال سفيان بن عيينة: وقد روى في هذا الحديث انظروا إلى فرعون معه هامان، انظروا إلى الحجاج معه يزيد بن أبي مسلم شر منه، انظروا إلى سليمان بن عبد الملك صحبه رجاء بن حيوة فقومه وسدده.

ويقال: إن الخلة مأخوذة من تخلل المودة القلب وتمكنها منه: وهي أعلى درج الإخاء، وذلك أن الناس في الأصل أجانب، فإذا تعارفوا ائتلفوا فهم أوداء، وإذا تشاكلوا فهم أحبَّاء، فإذا تأكدت المحبَّة صارت خلّة»[2].

وقد قيل: «الناس كأسراب القطا» لما جبلوا عليه من تشبه بعضهم ببعض ومحاكات بعضهم لأفعال بعض. ولهذا كان المبتدئ بالخير وبالشر له مثل من تبعه من الأجر والوزر[3].

قال بعض الحكماء: «عمادة المودة المشاكلة، ركل ود عن غير تشاكل فهو سريع التصرم»[4].

---

(١) «بهجة المجالس» (٢/ ٧٥١).

(٢) «العزلة» (ص/ ٥٦).

(٣) انظر «الاستقامة» لابن تيمية (٢/ ٢٥٥).

(٤) «العزلة» للخطابي (ص/ ٦٢).

وإنما جاء النهي عن مخالطة قرناء السُّوء والتحذير من مجالستهم، لأنَّ طباع الإنسان مجبولة على الاقتداء والتشبه بمن يقارن، فمجالسة طلاب العلم تحرك في النفس الحرص على طلب العلم، ومجالسة الزهاد تزهد في الدنيا، ومجالسة المبتدعة وأهل الأهواء تردي في مهاوي البدع، ومجالسة الحريص على الدنيا تحرك في النفس الحرص على الدنيا، وهكذا.

فلهذا لزم المرء أن يختار من القرناء والخلطاء من يكون له في خلطتهم خير ونفع، وأن يحذر أشد الحذر من قرناء السوء.

ومن تأمل حال السلف وتدبر سيرهم علم ذلك، ورأى شدة حذرهم وتحذيرهم من رفقاء السوء من فساق ومبتدعة وغيرهم[1].

قال أبو الدرداء: «من فقه الرجل مدخله وممشاه وألفه»، ثم قال أبو قلابة: بعد أن روى هذا الأثر عن أبي الدرداء: ألا ترى إلى قول الشاعر:

عن المرء لا تسأل وأبصر قرينه　　　فإن القرين بالمقارن يقتدي[2]

وقال الأصمعي عن هذا البيت: «لم أر بيتا أشبه بالسنَّة منه»[3].

وجاء عن عبد الله بن مسعود أنه قال: «اعتبروا الناس بأخدانهم، فإن المرء لا يخادن إلَّا من يعجبه».

وعن الأعمش قال: «كانوا لا يسألون عن الرجل بعد ثلاث: ممشاه ومدخله وألفه من الناس».

وقال سفيان: «ليس شيء أبلغ في فساد رجل وصلاحه من صاحب».

---

(١) انظر في ذلك على سبيل المثال «العزلة» للخطابي (ص/ ٥٦ وما بعدها)، و«الإبانة» لابن بطة (٢/ ٤٣١ وما بعدها)، وغيرهما.

(٢) رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (برقم: ١٢٧٧) ومن طريقه الخطابي في «العزلة» (ص/ ٥٩)، ورواه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٤٣٧، ٤٣٩) بلفظ مقارب.

(٣) «الإبانة» لابن بطة (٢/ ٤٤٠).

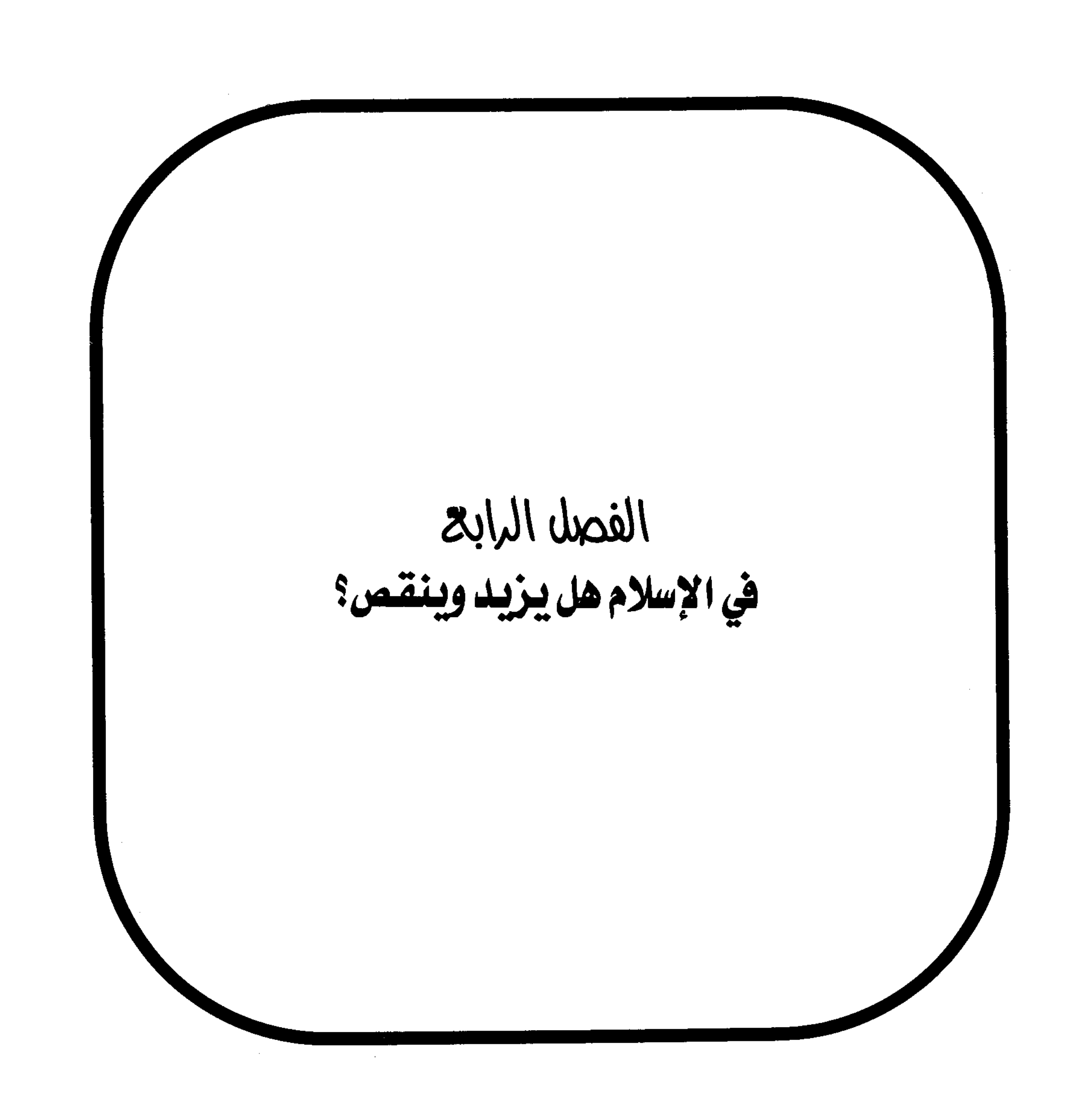
وقال قتادة: «إنا والله ما رأينا الرجل يصاحب من الناس إلَّا مثله وشكله، فصاحبوا الصالحين من عباد الله لعلكم أن تكونوا معهم أو مثلهم».

وقال الفضيل: «ليس للمؤمن أن يقعد مع كلّ من شاء...»[1].

والآثار في هذا كثيرة جدا يطول ذكرها، وإنما انتقيت منها ما فيه البلغة والكفاية، فمن تأمل هذه الآثار المذكورة وغيرها عرف ما في مقارنة أهل السوء والفسق والفجور من الخطر على الدين والخلق، فأنت قد ترى الرجل مستقيما عفيفًا صالحًا، فإذا قارن وخالط أهل السوء والفسق وصحبهم أصبح فاسقًا فاجرًا مثلهم، وهذه سنّة الله في خلقه، وكما قيل: الصاحب ساحب.

وعلى هذا فخلطة الفسَّاق وأهل السّوء من أعظم أسباب نقص الإيمان وضعفه بل وربما اضمحلاله وتلاشيه، وذلك بحسب حال هؤلاء في السّوء وبحسب خلطته لهم.

(١) روى هذه الآثار ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٤٣٩، ٤٥٢، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨١).



الفصل الرابع

في الإسلام هل يزيد وينقص؟



الفصل الرابع

في الإسلام هل يزيد وينقص؟

قبل الشروع في المراد لا بدَّ أوَّلًا من تعريف الإسلام، ثم على ضوء التعريف يتم بيان هذه المسألة.

فالإسلام لغةً: الانقياد والإذعان.

وأما في الشرع: فلإطلاقه حالتان:

الحالة الأولى: أن يطلَق مفردًا غير مقترن بذكر الإيمان، فهو حينئذ يراد به الدين كله أصوله وفروعه من اعتقاداته وأقواله وأفعاله، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ﴾[1]، وقوله: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾[2]، وقوله: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[3]، وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾[4]، ونحو ذلك من الآيات.

الحالة الثانية: أن يطلق مقترنًا بالإيمان، فهو حينئذ يراد به الأعمال والأقوال الظاهرة، كقوله تعالى: ﴿۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[5] الآية، وكقوله ﷺ لما قال له سعد رضي الله عنه: مالك عن فلان فوالله إنِّي لأراه مؤمنًا، فقال ﷺ: «أو مسلمًا»[6]، يعني: أنك لم تطَّلع على إيمانه وإنَّما اطّلعت على

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٩.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٨٥.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٠٨.

(٥) سورة الحجرات، الآية: ١٤.

(٦) تقدم تخريجه (ص/ ١٠٨).

إسلامه من الأعمال الظاهرة، وغير ذلك من الآيات والأحاديث[1].

ووجه هذا الجمع والتفريق بين الإسلام والإيمان حال الاجتماع والافتراق يتضح بتقرير أصل عظيم وهو «أنَّ من الأسماء ما يكون شاملًا لمسميات متعددة عند إفراده وإطلاقه، فإذا قرن ذلك الاسم بغيره صار دالا على بعض تلك المسميات والاسم المقرون به دال على باقيها»[2].

فبناءً على هذا الأصل يقال: إذا أفرد كلٌّ من الإسلام والإيمان بالذكر فلا فرق بينهما حينئذ، وإن قرن بين الاسمين كان بينهما فرق، وعليه فهما إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فاجتماعهما في الذكر يقتضي افتراقهما في المعنى، وافتراقهما في الذكر يعني اجتماعهما في المعنى.

«والتحقيق في الفرق بينهما أنّ الإيمان هو تصديق القلب وإقراره ومعرفته، والإسلام هو استسلام العبد لله وخضوعه وانقياده له، فيكون حينئذ المراد بالإيمان جنس تصديق القلب، وبالإسلام جنس العمل، ومن هنا قال المحققون من العلماء: كل مؤمن مسلم، فإن من حقق الإيمان ورسخ في قلبه قام بأعمال الإسلام، فلا يتحقق القلب بالإيمان إلا وتنبعث الجوارح في أعمال الإسلام، وليس كل مسلم مؤمنًا، فإنه قد يكون الإيمان ضعيفًا فلا يتحقق القلب به تحقُّقًا تامًّا مع عمل جوارحه أعمال الإسلام، فيكون مسلمًا، وليس بمؤمن الإيمان التام»[3].

فالإسلام على ضوء هذا البيان المتقدم يزيد كما يزيد الإيمان وينقص كما ينقص، أما على الإطلاق الأول فظاهر، لأنه أصبح مرادفاً للإيمان فله حكمه تمامًا من حيث قبول الزيادة والنقصان، وأما على الإطلاق الثاني

---

(١) انظر «معارج القبول» لحافظ حكمي (٢/ ٢٤، ٢٥).

(٢) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص/ ٢٦).

(٣) «جامع العلوم والحكم» (ص/ ٢٦، ٢٧) باختصار.

حال اجتماعه مع الإيمان حيث يكون المراد بالإسلام الأعمال الظاهرة، فالزيادة والنقصان في هذا لا إشكال فيهما البتة، لأن الأعمال تزيد وتنقص وتقل وتكثر وتتفاضل، وهذا الأمر ظاهر لكل أحد عيانًا بيانًا.

ويدل على ذلك قول النبي ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»[1]، فالألف واللام في قوله: «المسلم» للكمال، نحو زيدٌ الرجل، أي: الكامل في الرجولية، وإثبات اسم الشيء على معنى إثبات الكمال له مستفيض في كلام العرب[2].

قال النووي رحمه الله في شرحه لهذا الحديث من «صحيح مسلم»: «...قالوا: معناه المسلم الكامل، وليس المراد نفي أصل الإسلام عن من لم يكن بهذه الصفة، بل هذا كما يقال: العلم ما نفع أو العالم زيد، أي: الكامل أو المحبوب، وكما يقال: الناس العرب والمال الإبل، فكله على التفضيل لا للحصر، ويدل على ما ذكرناه من معنى الحديث قوله: أيُّ المسلمين خير؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده»[3].

وقد بوَّب النووي لهذا الحديث في «صحيح مسلم» بـ «باب بيان تفاضل الإسلام وأيّ أموره أفضل»، ودلالة الحديث للباب ظاهرة.

وأورد في الباب نفسه حديث عبدالله بن عمرو أن رجلا سأل رسول الله ﷺ أيُّ الإسلام خير؟ قال: «تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف»[4].

فإطعام الطعام وبذل السلام الواردان في هذا الحديث، وكفّ الأذى

---

(١) رواه البخاري (١/ ٥٣ ـ فتح) ومسلم (١/ ٦٥).

(٢) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٥٣).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٢/ ١٠).

(٤) أخرجه البخاري (١/ ٥٥ ـ فتح)، ومسلم (١/ ٦٥).

الوارد في الحديث الذي قبله كلها من أعمال الإسلام ومن خصاله الواجبة، والإسلام يزيد بزيادتها وينقص بنقصها، فهذا ونحوه مما يدل على أن الإسلام يزيد وينقص.

وكذلك قول النبيِّ ﷺ: «بنيَ الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحجّ البيت، وصوم رمضان»[1]؛ يدل على تفاضل الإسلام، فإن من وفَّى بهذه الأعمال وأتى بها على الوجه الأكمل كمل إيمانه، ومن نقص منها شيئاً نقص إيمانه، ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله في مناقشته لمحمد بن نصر المروزي فيما ادّعاه من ترادف الإسلام والإيمان في كل حال: «وأما ما ذكره من أن الإسلام ينقص كما ينقص الإيمان فهذا أيضاً حق كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، فإن من نقص من الصلاة والزكاة أو الصوم أو الحج شيئاً فقد نقص من إسلامه بحسب ذلك»[2].

وبالمقابل من كمل هذه الأمور وأتى بها على وجهها زاد إسلامه وكمل.

والكلام المتقدِّم مبني على أعدل الأقوال وأصوبها في تعريف الإسلام وإلَّا فالناس في مسمَّى الإسلام صاروا إلى ثلاثة أقوال:

١ـ طائفة جعلت الإسلام هو الكلمة.

٢ـ وطائفة أجابوا بما أجاب به النَّبي ﷺ في حديث جبريل عليه السلام، فجعلوا الإسلام الأعمال الظاهرة، والإيمان الاعتقادات الباطنة.

٣ـ وطائفة جعلوا الإسلام مرادفًا للإيمان[3].

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٤٩ ـ فتح)، ومسلم (١/ ٤٥).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٤١٤).

(٣) انظر «الفتاوى» (٧/ ٢٥٩)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٤٨٨).

والقول بزيادة الإسلام ونقصانه بناء على التعريفين الثاني والثالث للإسلام ظاهر، وإن كانت دعوى الترادف بين الإسلام والإيمان غير صحيحة، لكن على قول من قال: إن الإسلام هو الكلمة، وهذا منقول عن الزهري رحمه الله حيث قال: «فنرى أن الإسلام الكلمة والإيمان العمل»، وقال بقوله هذا من العلماء حماد بن زيد، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وأحمد بن حنبل رحمهم الله[(١)]، فعلى هذا القول الإسلام لا يقبل الزيادة والنقصان، كما قال شيخ الإسلام رحمه الله: «فالإسلام الذي لا يستثنى فيه: الشهادتان باللسان فقط، فإنها لا تزيد ولا تنقص فلا استثناء فيها»[(٢)].

لكن ينبغي التنبه إلى أن الزهري رحمه الله ـ وكذلك من قال بقوله ـ لم يرد بذلك أن الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها فإنه أجل من أن يرى ذلك، وإنما قال ما قال؛ لأنَّ كل من أتى بالشهادتين صار مسلمًا متميزًا عن اليهود والنصارى تجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على المسلمين[(٣)].

ولهذا فإن من أخذ قول الزهريّ هذا ليحتج به على أن الإسلام لا يقبل الزيادة والنقصان فهو غالط في قوله مخطىء في قصده.

قال شيخ الإسلام: «ومن قال إنَّ الإسلام هو الكلمة فقط وأراد بذلك أنه لا يزيد ولا ينقص فقوله خطأ»[(٤)]، بل هو أشبه بأقوال المرجئة القائلين بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الإسلام يقبل الزيادة والنقصان، ويتفاضل الناس فيه كتفاضلهم في الإيمان سواء والله أعلم.

---

(١) انظر «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٤/ ٨١٢).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٢٥٩)، وانظر «الفتاوى» (٧/ ٤١٥).

(٣) انظر «الفتاوى» (٧/ ٤١٥).

(٤) «الفتاوى» (٧/ ٤١٤).



الباب الثاني

في الأقوال المخالفة لقول أهل السنة والجماعة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه

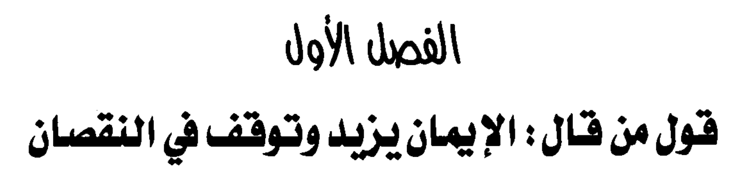
ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: قول من قال: الإيمان يزيد وتوقف في النقصان.

الفصل الثاني: قول من قال: الإيمان يزيد ولا ينقص.

الفصل الثالث: قول من قال: الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

الفصل الرابع: في سبب الخلاف في هذه المسألة ونشأته وهل هو حقيقي أو لفظي.



الفصل الأول

قول من قال: الإيمان يزيد وتوقف في النقصان



الفصل الأوّل

قول من قال: الإيمان يزيد وتوقّف في النقصان

لقد جاء عن الإمام مالك رحمه الله تعالى في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه روايتان، قال في إحداهما: إن الإيمان يزيد أما النقصان فتوقف فيه وطلب من السائل أن يكف عن السؤال عنه، لأنه لم يجد عليه دليلاً من كتاب الله.

أمَّا الرواية الأخرى: فقد جاءت عنه من طرق متعددة صحيحة، قال فيها: إن الإيمان يزيد وينقص، كقول أهل السنة والجماعة سواء.

ولهذا خصصت هذا الفصل لدراسة الرواية الواردة عنه رحمه الله في أنَّ الإيمان يزيد مع التوقف في النقصان، وذكر ما قاله أهل العلم من تعليلات لقوله هذا، وبيان الصواب منها، مع ذكر الروايات الأخرى الثابتة عنه في أن الإيمان يزيد وينقص.

ولنبدأ أوَّلًا بالرواية الأولى التي فيها قوله: إنَّ الإيمان يزيد وتوقَّف في النقصان، فهذه الرواية جاءت عنه من ثلاث طرق:

الأولى. من طريق عبدالله بن وهب:

قال: سئل مالك بن أنس عن الإيمان؟ فقال: قول وعمل، قلت أيزيد وينقص؟ قال: قد ذكر الله سبحانه في غير آي من القرآن أن الإيمان يزيد، فقلت له: أينقص؟ قال: دع الكلام في نقصانه وكف عنه، فقلت بعضه أفضل من بعض؟ قال: نعم[1].

---

(١) ذكر هذه الرواية ابن عبد البر في «الانتقاء» (ص/ ٣٣) قال: قال الدولابي: وأخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال: نا ابن وهب... فذكره. وهذا إسناد صحيح.

=

الثانية ـ من طريق ابن القاسم[1]:

قال ابن عبد البر: «وقد روى ابن القاسم عن مالك أن الإيمان يزيد ووقف في نقصانه»[2].

ونقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية[3].

وقال القاضي عياض: «قال ابن القاسم: كان مالك يقول: الإيمان يزيد، وتوقف عن النقصان، وقال: ذكَر الله زيادته في غير موضع، فدع الكلام في نقصانه وكف عنه»[4].

ونقله عنه الذهبي في «سير أعلام النبلاء»[5].

= فالدولابي: هو الإمام الحافظ البارع أبو بشر محمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي، ت٣١٠ هـ . السير (١٤/ ٣٠٩)، قال ابن كثير: أحد الأئمة من حفاظ الحديث. «البداية والنهاية» (١١/ ١٤٥).

ويونس بن عبد الأعلى: هو أبو موسى الصدفي المصري، ثقة من صغار العاشرة مات سنة أربع وستين ومائتين، وهو من رجال مسلم. «التقريب» (٢/ ٣٨٥).

وابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري، ثقة حافظ عابد، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين ومائتين، أخرج له الشيخان وأصحاب السنن. «التقريب» (١/ ٤٦٠)، و«التهذيب» (٦/ ٦٥).

(١) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي أبو عبد الله البصري، الفقيه صاحب مالك، ثقة من كبار العاشرة، مات سنة ٢٩١ هـ. «التقريب» (١/ ٤٩٥).

(٢) «التمهيد» (٩/ ٢٥٢).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٣٣١).

(٤) «ترتيب المدارك» (٢/ ٤٣).

(٥) «السير» (٨/ ١٠٢).

الثالثة. من طريق إسماعيل بن أبي أويس[1]:

قال: «سئل مالك عن الإيمان يزيد وينقص؟ فقال: يزيد (وينقص)[2] وذلك في كتاب الله، فقيل له: وينقص يا أبا عبدالله؟ قال: ولا أزيد أن أبلغ هذا»[3].

فهذا ما وقفت عليه مما نقل عنه رحمه الله في أن الإيمان يزيد مع التوقف في النقصان، ولم أقف فيما اطلعت عليه من روايات عن الإمام أنه جزم بعدم نقص الإيمان، وإنما الذي ورد عنه في بعض الروايات التوقف في القول بنقص الإيمان، وفرقٌ بين الجزم بنفي الشيء، وبين التوقف فيه. وبهذا يتبين خطأ قول الزبيدي عندما أورد قول مالك هذا (أي: توقفه في النقصان) ثم أورد بعده ما روي عن أبي حنيفة من طريق غسان وجماعة من أصحابه أنه قال: «الإيمان يزيد ولا ينقص»، ثم قال الزبيدي: «وهو بعينه قول مالك»[4].

فإنّ هذا خطأٌ بيّنٌ إذ إنَّ مالكًا رحمه الله إنما جاء عنه التوقُّف بالنقصان لا الجزم بعدمه، والفرق بين الأمرين ظاهر.

فهو رحمه الله كان متوقِّفًا في القول بنقص الإيمان لعدم بلوغ النص إليه، ثم لما بلغه ذلك جزم بنقص الإيمان، كما هو ثابت عنه من طرق متعدِّدة.

---

(١) هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس الإمام الحافظ أبو عبدالله الأصبحي المدني، كان عالم أهل المدينة ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه ت ٢٢٦ هـ. «السير» (١٠/ ٣٩١).

(٢) هكذا في المخطوط، والذي يبدو لي أنها زائدة، كما يظهر ذلك من السياق.

(٣) ذكر هذه الرواية ابن عبد الهادي في «إرشاد السالك» (ص/ ٥١) فقال: قال ابن الأخضر: قال محمد بن سعد: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: سئل مالك... فذكره.

(٤) «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٥٦).

أمَّا توقُّفه في النقصان في هذه الرواية فقد ذكر له أهل العلم بعض التعليلات:

١ـ فقيل: إنه توقف في بعض الروايات عن القول بالنقصان، لأن التصديق بالله تعالى ورسوله ﷺ لا ينقص؛ إذ لا يجوز نقصان التصديق، لأنه إذا نقص صار شكًّا وخرج عن اسم الإيمان، قاله ابن بطَّال[١].

٢ـ وقال بعض أهل العلم: إنما توقف مالك عن القول بنقصان الإيمان خشية أن يتأول عليه موافقة الخوارج الذين يكفّرون أهل المعاصي من المؤمنين بالذنوب[٢].

٣ـ وقيل: إنه توقَّف في ذلك لأنه وجد ذكر الزيادة في القرآن ولم يجد ذكر النقص.

قال شيخ الإسلام: «وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه؛ لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن، ولم يجدوا ذكر النقص، وهذا إحدى الروايتين عن مالك»[٣].

فهذا جملة ما وقفت عليه من تعليلات لهذه الرواية، والذي أراه صوابًا من هذه التعليلات الثالث منها، وهو أنه توقف عن القول بالنقص لعدم وقوفه على النص، لأمور:

أولًا: أنَّ هذا هو اللائق به رحمه الله والأنسب لمقامه، فما وجده في الكتاب والسنة قال به، وما لم يجده لم يقل به، وهذا هو شأن العلماء المحققين من أهل السنة والجماعة لا يصدرون في أقوالهم وأعمالهم إلَّا عن

---

(١) نقله النووي في «شرحه لصحيح مسلم» (١/ ١٤٦).

(٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ١٤٦)، وانظر «الجامع» لابن أبي زيد القيرواني (ص/ ١٢٢).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٥٠٦).

كتاب أو سنَّة، وكثيرًا ما كان يتمثّل رحمه الله بقول الشاعر:

وخير أمور الدِّين ما كان سنَّة   وشرُّ الأمور المحدثات البدائع[1]

ثانيًا: أن هذا هو منصوصه رحمه الله، فقد نص في جميع الروايات المتقدمة أنه إنما قال بالزيادة لوجودها في القرآن، ولما لم يجد للنقص ذكراً توقف عنه، ففي رواية ابن وهب قال: «قد ذكر الله سبحانه في غير آي من القرآن أن الإيمان يزيد».

وفي رواية ابن القاسم قال: «قد ذكر الله زيادته في غير موضع، فدع الكلام في نقصانه وكف عنه».

وفي رواية ابن أبي أويس قال: «وذلك في كتاب الله».

فظاهر من هذه الروايات أنه إنما قال بالزيادة لورود النص فيها، أما النقص فتوقف عن القول به لعدم وقوفه على نص فيه.

ثالثًا: يؤكد ذلك أنه ورد عنه روايات متعددة صحيحة يأتي ذكرها قريباً فيها القول بزيادة الإيمان ونقصانه، فلعل هذا بعد أن تبين له النص في النقص كحديث: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين»، أو وقف على بعض الآثار الكثيرة عن الصحابة والتابعين، والتي فيها التصريح بالزيادة والنقصان، أو غير ذلك، فصار يقول به لوقوفه على النص فيه.

رابعًا: أن هذا ما رآه شيخ الإسلام ابن تيمية ذو الفهم الثاقب، والاطلاع الواسع والعناية الفائقة بأقوال السلف، فهو من أعلم الناس بأقوالهم وأفهمهم لها، وإن النفس لتطمئن كثيراً لما يختاره ويراه لدقة فهمه وشدة تحريه، وقد تقدم من قوله رحمه الله تعليل رواية مالك هذه بأنه توقَّف لأنه لم يجد التنصيص على النقصان في القرآن.

---

(١) «الانتقاء» لابن عبد البر (ص/ ٣٧).

أمَّا التعليل الأوَّل والثاني فأرى أنهما غير سديدين.

أمَّا الأوّل: وهو أنه توقف في النقص لأن التصديق لا ينقص فغير صحيح بل باطل، لأن التصديق يعتريه النقص كما تعتريه الزيادة، وقد سبق أن ذكرت في أوجه زيادة الإيمان ونقصانه أن الإيمان يزيد وينقص من جهة التصديق، ودللت على ذلك، ونقلت عن أهل العلم كالنووي وابن تيمية وابن حجر وغيرهم ما يؤيده، فأغنى عن إعادته هنا.

فقول: إن نقصان التصديق شك ليس من قول أهل السنة والجماعة في شيء، فغير لائق أن يتأول قول مالك رحمه الله على هذا القول الباطل، ويترك السبب الذي جاء عنه هو في تعليل تركه للقول بنقصان الإيمان.

أمَّا الثاني: وهو أنه توقف حتى لا يفهم منه موافقة الخوارج الذين يكفرون أهل المعاصي من المؤمنين بالذنوب، فبعيد جداً.

لأنَّ القول بنقص الإيمان لا يفهم منه البتة كفر من نقص إيمانه إلا على مذهب الخوارج وغيرهم من القائلين بأن الإيمان كلٌّ واحد لا يتجزأ إذا ذهب بعضه ذهب كله، وهو قول باطل بلا ريب ترده نصوص الكتاب والسنة.

أمَّا أهل السنة والجماعة فالإيمان عندهم له أجزاء وأبعاض وشعب، والناس متفاوتون في القيام بها، فهو يزيد بزيادتها وينقص بنقصها، فإماطة الأذى عن الطريق إيمان كما في حديث الشعب، وترك إماطته نقص في كمال الإيمان المستحب، ولا يقال: إن فعله هذا كفر لتركه شيئاً من أمور الإيمان، ولا يفهم هذا منه.

ثم لو فهم هذا ممن انحرفت فطرهم وسادت فيهم البدع والخرافات، فلا يليق أن ينسب إليه رحمه الله أنه ترك ما جاء الدليل مصرحًا به حتى لا يفهم كلامه على غير مراده، فلو كان ذلك كذلك وطرد هذا الأمر على بقية أمور الاعتقاد لضاع الدين.

فهل يترك القول بأن الله سميع بصير عليم خبير وأنه مستوٍ على عرشه وأن له يداً وقدماً وغير ذلك من أوصاف كماله سبحانه وتعالى حتى لا يقال: مجسمة؟!

أو يترك العناية بالأحاديث وتتبع الآثار والتنقيب عنها وفهمها حتى لا يقال حشوية؟!

أو يترك الاستثناء في الإيمان بأن يقول: أنا مؤمن أو أنا مؤمن حقاً حتى لا يقال شكاك؟! وغير ذلك مما يطول ذكره.

وهل لا نروي قول النبيِّ ﷺ: «لا يؤمن أحدكم كذا» في أحاديث كثيرة حتى لا يفهم من ذلك أنا نرى ما يراه الخوارج وغيرهم من خروج مرتكب الكبيرة من الإيمان؟!

ولقد فهم المبتدعة من كلام الله في كتابه وكلام رسوله ﷺ في الثابت عنه ما يوافق مذاهبهم، وليس العيب في النص، تنزه كلام الله ورسوله عن ذلك، بل العيب في فهمهم على حد قول الشاعر:

وكم من عائب قولًا صحيحًا وآفته من الفهم السقيمِ

ولم يمنع فهمهم من نصّ شرعي موافقة مذهبهم أن يتلى النص ويبلّغ ويتداول.

وعليه فإني أرى أنه ليس من اللائق أبداً أن يؤول قول الإمام على ذلك وأن يفهم من قوله هذا الفهم الفاسد، ولو كان رحمه الله يخشى ما فهمه هؤلاء لقال بما جاء به النص: «الإيمان يزيد وينقص» ثم بيّن للسائل أنه لا يلزم من القول بنقصه أنه يكفر، إذ لا تلازم بينهما، أو نحو هذا مما يبين السبيل ويزيل الإشكال إن وجد، والله أعلم.

وعلى كلٍّ فالإمام رحمه الله نصّ على أنه توقف في القول بالنقص لعدم ورود النص، فلا حاجة بنا بعد إلى مثل هذه التعليلات.

وأيضًا فالإمام ثبت عنه القول بزيادة الإيمان ونقصانه وترك قوله الأول، بل إن قوله الأخير هو المعروف عنه عند أهل العلم كما قال أحمد بن القاسم: تذاكرنا من قال: الإيمان يزيد وينقص فعد الإمام أحمد غير واحد ثم قال: ومالك بن أنس يقول: يزيد وينقص، فقلت له: إن مالكًا يحكون عنه أنه قال: يزيد ولا ينقص[1].

فقال: بلى قد روي عنه يزيد وينقص، كان ابن نافع يحكيه عن مالك، فقلت له: ابن نافع يحكيه عن مالك؟ قال: نعم[2].

والروايات الواردة عنه رحمه الله في أن الإيمان يزيد وينقص كثيرة، وفيما يلي أسوق ما وقفت عليه منها:

أولاً ـ رواية عبد الرزاق:

قال عبد الرزاق: «سمعت مَعمرًا وسفيان الثوري ومالك بن أنس وابن جريج وسفيان بن عيينة يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[3].

وقال: «لقيت اثنين وستين شيخًا منهم معمر.... ومالك بن أنس... كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»[4].

---

(١) قلت: لم يرد عن مالك رحمه الله أنه قال: إن الإيمان يزيد ولا ينقص، وإنما الذي ورد عنه هو التوقف في النقصان لا نفيه، فلعل هذا الحاكي فهم من النصوص الواردة عنه في أن الإيمان يزيد مع التوقف في النقصان أنه يقول: بعدم النقصان، وهذا ليس بلازم كما هو معلوم.

(٢) رواه الخلال في «السنة» (٢/ ٦٩٣، ح ١٠٤٣) وتصرفت في نقله.

(٣) تقدم تخريجه (ص/ ١٤٥).

(٤) تقدم تخريجه (ص/ ١٢٣).

ثانياً. رواية إسحاق بن محمد الفروي[1]:

قال: «كنت عند مالك بن أنس فسمعت حماد بن أبي حنيفة يقول لمالك: يا أبا عبد الله إن لنا رأياً نعرضه عليك فإن رأيته غير ذلك كففنا عنه، قال: وما هو؟ قال يا أبا عبد الله لا نكفر أحداً بذنب، الناس كلهم مسلمون عندنا، قال: ما أحسن هذا، ما بهذا بأس، فقام إليه داود بن أبي زنبر وإبراهيم بن حبيب وأصحاب له فقاموا إليه فقالوا: يا أبا عبد الله إن هذا يقول بالإرجاء، قال: ديني مثل دين جبريل وميكائيل والملائكة المقربين، قال: لا والله الإيمان يزيد وينقص ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾[2]، وقال إبراهيم ﴿أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾[3]، فطمأنينة قلبه زيادة في إيمانه»[4].

ثالثاً. رواية ابن نافع:

قال: «كان مالك بن أنس يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[5].

---

(١) هو إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي، المدني الأموي مولاهم صدوق، كف فساء حفظه، مات سنة ٢٢٦هـ. «التقريب» (١/ ٦٠).

(٢) سورة الفتح، الآية: ٤.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٤) أخرجه اللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٦٠، ح ١٧٤٣) قال: أخبرنا محمد بن الحسن بن محمد الوراق قال: نا أحمد بن خلف قال: نا أبو إسماعيل يعني الترمذي قال: سمعت إسحاق بن محمد يقول:.. فذكره، وذكره بنحوه القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٢/ ٤٨).

(٥) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣١٧، ح ٦٣٦)، والخلال في «السنة» (ح ١٠٨٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٧)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١١٨)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٥٩، ح ١٧٤٢)، والنجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق»
=

رابعًا ـ رواية معن بن عيسى[(١)]:

أشار إليها ابن عبد البرّ في «التمهيد»[(٢)]، ونقلها عنه شيخ الإسلام[(٣)]، ولم أقف عليها مسندة.

خامسًا ـ رواية أبي عثمان سعيد بن داود بن أبي زنبر الزنبري[(٤)]:

قال كان مالك يقول: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[(٥)].

سادسًا ـ رواية سويد بن سعيد بن سهل الهروي:

قال: «سمعت مالك بن أنس وحماد بن زيد.. وجميع من حملت عنهم العلم يقولون: الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص...»[(٦)].

= (ص/ ٧١)، وابن عبد البر في «الانتقاء» (ص/ ٣٦)، من طرق عن أبي الحسن سريج ابن النعمان قال: حدثنا عبد الله بن نافع.. فذكره. وهذا إسناد صحيح.

(١) هو أبو يحيى معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم المدني القزاز، ثقة ثبت، قال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك من كبار العاشرة ت سنة ١٩٨هـ روى عنه الجماعة. «التقريب» (٢/ ٢٦٧).

(٢) (٩/ ٢٥٢)، وتصحف فيه معن إلى معمر وهو خطأ.

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٣٣١).

(٤) سعيد بن داود بن أبي زنبر، صدوق له مناكير عن مالك، ويقال اختلط عليه بعض حديثه، وكذبه عبد الله بن نافع في دعواه أنه سمع من لفظ مالك، من العاشرة مات في حدود سنة ٢٢٠ هـ. «التقريب» (١/ ٢٩٤).

(٥) رواه الخلال في «السنة» (ح ١٠١٤) قال: أخبرني عبد الملك قال: سمعت الزنبري أبا عثمان صاحب مالك قال: فذكره. وقد تصحف «الزنبري» إلى «الزبيري» في المتن والهامش في المطبوعة من كتاب «السنة» للخلال.

(٦) رواه البيهقي في «السنن» (١٠/ ٢٠٦).

فالقول بأنَّ الإيمان يزيد وينقص ثابت عنه رحمه الله من طرق متعددة، ولذا قال ابن عبد البر في «التمهيد» بعد أن أشار إلى رواية ابن القاسم عنه في أن الإيمان يزيد مع التوقف في النقصان، قال: «وروى عنه عبد الرزاق، ومعن بن عيسى، وابن نافع، وابن وهب أنه يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وعلى هذا مذهب الجماعة من أهل الحديث والحمد لله»[١].

وقال القاضي عياض: «قال غير واحد: سمعت مالكاً يقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وبعضه أفضل من بعض»[٢].

وخلاصة الكلام في هذا الفصل أن مالكًا رحمه الله كان يقول: إن الإيمان يزيد ولا يقول: ينقص متوقفًا في ذلك لا منكرًا له، ثم بان له بعد ذلك وظهر من خلال تأمله للنصوص وإعادة النظر فيها أنه ينقص، مستدلًّا على ذلك بنصوص القرآن المصرحة بالزيادة نفسها، إذ إن ما دل على الزيادة تصريحًا يدل على النقصان لزومًا.

قال ابن رشد: «وقد روي عن مالك رحمه الله أنه كان يطلق القول بزيادة الإيمان وكف عن إطلاق نقصانه، إذ لم ينص الله تعالى إلا على زيادته، فروي عنه أنه قال عند موته لابن نافع وقد سأله عن ذلك: قد أبرمتموني إني تدبَّرت هذا الأمر فما من شيءٍ يزيد إلَّا وينقص، وهو الصحيح، والله سبحانه وتعالى أعلم»[٣].

---

(١) «التمهيد» (٩/ ٢٥٢)، قلت: والذي وقفت عليه من رواية ابن وهب عن مالك القول بأن الإيمان يزيد وتوقف في النقصان كما تقدم، وقد رواه ابن عبد البر، فلعله وهم هنا، أو أن لابن وهب رواية أخرى غير المتقدمة وإليها يشير ابن عبد البر هنا، والله أعلم.

(٢) «ترتيب المدارك» (٢/ ٤٣).

(٣) «المقدمات» (١/ ٣٧).

قلت: وقول ابن رشد هذا فيه تحرير جيِّد لموقف مالك من هذه المسألة، إلَّا أن قوله عنه: إنه قال ذلك عند موته، فيه نظر عندي، إذ إن الروايات المتقدِّمة عنه رحمه الله في أن الإيمان يزيد وينقص من طريق غير واحد من أصحابه لا تفيد ذلك وليس فيها تصريح به، سيما رواية ابن نافع المعنية هنا وقد تقدمت معنا ولفظها: «كان مالك يقول: الإيمان يزيد وينقص»، فليس فيها ما يفيد أن ذلك إنما كان عند موته رحمه الله، ثم إن تعدد الروايات عنه في ذلك من طريق عبد الرزاق ومعمر وابن نافع وغيرهم من أصحابه تفيد أن قوله: إن الإيمان يزيد وينقص لم يكن قال به عند موته فقط بل قبل ذلك، فلست أدري على ماذا استند ابن رشد في قوله هذا؟ والذي أراه أنه لا مستند له، فجميع الذين رووه من طريق نافع ممن تقدم ذكرهم في التخريج لم يذكر أحد منهم ما أشار إليه ابن رشد، ثم إن الروايات الأخرى عنه في أن الإيمان يزيد وينقص تدل على عدم صحة هذا كما هو ظاهر مما تقدم، والله أعلم.

وعلى كلٍّ فهذا القول أعني قول مالك رحمه الله: «الإيمان يزيد وينقص، هو الأخير من أقواله وهو المشهور عنه عند أصحابه وغيرهم لا الأول، أما قول الزبيدي: «وتوقف مالك عن القول بنقصانه، هذا هو المشهور من مذهبه»[1].

فغير صحيح، إلَّا إن كان يعني بالشهرة شهرته عند أهل البدع فنعم، فهم يتتبعون ما وافق أهواءهم من النصوص وأقوال أهل العلم ويأخذون به ويعدونه صحيحًا مشهورًا ويدعون ما سواه.

فالمشهور عن مالك هو القول بأن الإيمان يزيد وينقص، ولهذا لما عدد

---

(١) «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٥٦).

الإمام أحمد من قال: الإيمان يزيد وينقص من أهل العلم عد منهم مالكًا رحمه الله مع علمه أنه روي عنه القول بأن الإيمان يزيد مع التوقف في النقصان.

ولـمَّا عدَّد عبد الرزاق رحمه الله القائلين بأن الإيمان يزيد وينقص عد منهم مالكًا رحمه الله، وهكذا صنع أبو عبيد وغيرهم من أهل العلم، وما ذاك إلَّا لأنه المشهور عن مالك رحمه الله.

ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد أن أشار إلى توقُّف مالك في النقصان: «والرواية الأخرى عنه، وهو المشهور عند أصحابه كقول سائرهم أنه يزيد وينقص»[١].

رواية غريبة:

وقد ذكر القاضي عياض في «ترتيب المدارك» رواية غريبة عن مالك في ذلك فقال: «قال زهير بن عباد[٢]: قلت لمالك: ما قولك في صنفين عندنا بالشام اختلفوا في الإيمان فقالوا: يزيد وينقص؟ قال بئس ما قالوا...» إلى آخر سياق هذه الرواية وهو طويل[٣].

قلت: وهذا غريب جدًّا، بل لا يثبت عن مالك رحمه الله لاسيما أن القاضي عياضًا ذكره مرسلًا هكذا، ولم يذكر من خرّجه، ولم يذكر له سندا، فعلى هذا لا يكون صحيحًا، ولا تصح نسبته إليه، كيف وهو مخالف للصحيح الثابت عنه رحمه الله، اللهم إلا أن يكون في الرواية تحريف أو سقط، والله أعلم.

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٥٠٦).

(٢) هو زهير بن عباد بن مليح بن زهير الرؤاسي الكوفي ابن عم وكيع بن الجراح ت ٢٣٨ هـ. انظر «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٢٩٧).

(٣) «ترتيب المدارك» (٢/ ٤٢).

الفصل الثاني

قول من قال: الإيمان يزيد ولا ينقص والردّ عليه

لقد كان الحديث في الفصل السابق عمن قال: الإيمان يزيد وتوقف في النقصان، أمَّا الحديث في هذا الفصل فسيكون إن شاء الله عمن خالف قول أهل السنة والجماعة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، فقال: إن الإيمان يزيد ولا ينقص.

وجملة من وقفت على أنه قال بذلك بعد التتبع والنظر في كتب الفرق والمقالات وغيرها، مما تيسر لي الوقوف عليه هم:

١ـ طائفة من الأشاعرة.

٢ـ رواية عن أبي حنيفة.

٣ـ الغسانية.

٤ـ النجارية.

٥ـ الإباضية.

وتفصيل ذلك كما يلي:

أمَّا قول الطائفة من الأشاعرة فقد أشار إليه البغدادي في «أصول الدِّين» فقال: «وأمَّا من قال: إنه التصديق[1] بالقلب فقد منعوا من النقصان فيه، واختلفوا في زيادته فمنهم من منعها ومنهم من أجازها»[2].

وذكر نحو قوله هذا العيني في «عمدة القاري»[3].

وقال البيجوري في شرحه لقول اللقاني في «جوهرة التوحيد»:

---

(١) أي: الإيمان، وهم الأشاعرة.

(٢) «أصول الدين» (ص/ ٢٥٢).

(٣) (١/ ١٠٧).

ورجحت زيادة الإيمان بما تزيد طاعة الإنسان
ونقصه بنقصها وقيل لا وقيل لا خلف كذا قد نقلا

قال في الشرح: «ويحتمل في أن يكون النفي في كلام المصنف راجعًا إلى أقرب مذكور وهو قوله: «ونقصه بنقصها» فكأنه قال: وقيل لا ينقص فيكون مراده بهذا القيل أن الإيمان يزيد ولا ينقص...»[1].

فمن خلال ما تقدم يظهر أن بعض الأشاعرة ذهبوا إلى أن الإيمان يقبل الزيادة دون النقصان، ولهم على ذلك أدلة يأتي ذكرها ونقضها قريباً.

وأما الرواية عن أبي حنيفة أن الإيمان يزيد ولا ينقص، فقد ذكرها غير واحد ممن كتب في المقالات، من طريق غسان وغيره عن أبي حنيفة رحمه الله.

قال الأشعري: «فأما غسان وأكثر أصحاب أبي حنيفة فإنهم يحكون عن أسلافهم أن الإيمان هو الإقرار والمحبة لله والتعظيم له والهيبة منه وترك الاستخفاف بحقه وأنه يزيد ولا ينقص»[2].

وقال الزبيدي: «وحكى غسان وجماعة من أصحاب أبي حنيفة أنه يزيد ولا ينقص»[3].

ونقله عنه الكشميري الحنفي في «فيض الباري»[4]، ونقل نحوه الكاندهلوي الحنفي في «تحفة القاري»، وقال: «وروي عن أبي حنيفة ومالك يزيد ولا ينقص»[5].

---

(١) «تحفة المريد» (ص/ ٥١)، وانظر «جوهرة التوحيد» ضمن «مجموعة مهمات المتون» (ص/ ١٢).

(٢) «مقالات الإسلاميين» (ص/ ١٣٩).

(٣) «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٥٦).

(٤) (١/ ٦٧).

(٥) (ص/ ٥١).

قلت: سبق أن بيَّنت أنّ مالكًا لم يقل: إنّ الإيمان يزيد ولا ينقص، وإنما قال: يزيد وتوقف في النقصان، وفرقٌ بين الأمرين.

ثم إنّ الكشميري والكاندهلوي لما ذكرا نسبة هذا القول لأبي حنيفة لم يتكلَّما بشيء حول عدم صحة هذه النسبة إليه، بل إن الأول منهما أخذ يوجه هذا القول، فكأن هذا إقرار منه بصحة النسبة!.

وعلى كل ففي صحة نسبة هذا القول لأبي حنيفة نظر.

فقد ذكر البغدادي عن الغسانية، وهم أتباع غسان المرجئ أن من أقوالهم: إن الإيمان يزيد ولا ينقص، ثم قال: «وزعم غسان هذا في كتابه أن قوله في هذا الكتاب كقول أبي حنيفة»[1].

ثم خطأه في ذلك فقال: «وهذا غلط منه عليه، لأن أبا حنيفة قال: إن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ورسله وبما جاء من الله تعالى ورسله في الجملة دون التفصيل، وأنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل الناس فيه، وغسان قد قال: بأنه يزيد ولا ينقص»[2].

فالبغدادي يرى أن نسبة هذا القول لأبي حنيفة غلط عليه، وهذا ظاهر لأن المشهور والمعروف عنه نفي الزيادة والنقصان معًا.

لذا قال الأسفراييني: «كان يقول أي غسان: الإيمان إقرار بالله ومحبة لله تعالى وتعظيم له، وهو يقبل الزيادة ولا يقبل النقصان على خلاف ما قاله أبو حنيفة رحمه الله حيث قال: لا يزيد ولا ينقص»[3].

قلت: فلعل الغسانية نسبوا هذا القول لأبي حنيفة ترويجاً لمذهبهم، وإشهاراً له، ولا غرابة في هذا، فإن هذا سجية لأهل البدع وطبيعة لهم

---

(١) «الفرق بين الفرق» (ص/ ٢٠٣).

(٢) «الفرق بين الفرق» (ص/ ٢٠٣).

(٣) «التبصير في الدين» (ص/ ١٠١).

ينحلون الأئمة ما لم يقولوه ليروج باطلهم وينتشر وخصوصًا أبا حنيفة، فقد نحل رحمه الله من عقائد الجهمية والمعتزلة والماتريدية وغيرهم شيء كثير لم يقل به وإنما نسبه إليه أهل الباطل باطلاً[1].

هذا بشكل عام، أما قول أبي حنيفة في هذه المسألة بخصوص فهو أشدّ من قول هؤلاء، وأكثر بعدًا عن الصواب، إذ إن المشهور عنه رحمه الله، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك قريبا، هو نفي الزيادة والنقصان كليهما وسيأتي الكلام على مذهبه هذا موسعاً في الفصل القادم إن شاء الله، وإنما الذي قصدت بيانه هنا هو عدم صحة نسبة هذا القول ـ أعني أن الإيمان يزيد ولا ينقص ـ إليه.

وأمَّا الغسانية فالقول بأن الإيمان يزيد ولا ينقص مشتهر عنهم، وقد نسبه إليهم غير واحد ممن كتب في المقالات والفرق[2].

وأمَّا النجارية[3]، فلهم أصول باطلة جانبوا فيها الحق وفارقوه منها: قولهم: إنَّ الإيمان يزيد ولا ينقص، وقد حكى ذلك عنهم غير واحد ممن كتب في مقالات الفرق كالأشعري والأسفرايني والبغدادي وغيرهم[4].

---

(١) وقد أبان هذا بما لا مزيد عليه الأخ الفاضل شمس الدين بن محمد أشرف في رسالته «الماتريدية، وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات» في مواضع متعددة منها.

(٢) انظر «مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص/ ١٣٩)، و«التبصير في الدين» للأسفرايني (ص/ ٩٨)، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص/ ٢٠٣).

(٣) وهم أتباع أبي عبد الله حسين بن محمد بن عبد الله النجار، عده ابن النديم من متكلمة المجبرة، وعده الذهبي من المعتزلة، وعده الأشعري من المرجئة، قلت: فلعل مذهبه خليط من عدة مذاهب. وانظر «الفهرست» لابن النديم (ص/ ٢٥٤)، و«السير» للذهبي (١٠/ ٥٥٤)، و«مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص/ ١٣٧).

(٤) انظر «مقالات الإسلاميين» (ص/ ١٣٦)، و«التبصير في الدين» (ص/ ١٠١)، و«الفرق بين الفرق» (ص/ ٢٠٨) و«الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٥٤٦).

وأمَّا الإباضيه[1]، فلم أقف على قولهم: إن الإيمان يزيد ولا ينقص في كتب المقالات، وإنما ذكر أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي من الإباضية[2] في كتابه «مشارق أنوار العقول»: «الإيمان بالمعنى الشرعي الذي هو أداء الواجبات مطلقاً ليس ينقص نظراً إلى إيمان كل مؤمن، فإنه في ذاته غير متفاوت بالنسبة إلى إيمان غيره»[3].

فقال المعلِّق على الكتاب وهو من الإباضية المعاصرين: «ذهب أصحابنا رحمهم الله إلى أنَّ الإيمان يزيد ولا ينقص، وهذا المذهب إذا تؤمل له أصالته في العقيدة سواء حملنا الإيمان على حقيقته اللغوية أو حقيقته الشرعية.

إلى أن قال: وإذا اعتقد ما لزمه اعتقاده ولم يحضره فرض قولي أو عملي كان مؤمناً كامل الإيمان، وإذا وجب عليه شيء من الأقوال أو الأفعال وأداه كما وجب عليه ازداد إيمانه وإذا أخل بهذا الواجب انهدم إيمانه كلُّه»[4].

---

(١) وهم فرقة من الخوارج ـ وإن تنصلوا من هذه النسبة ـ وقد كشفت كتبهم الأخيرة حقيقة مذهبهم وصلته الوثيقة بمذهب الخوارج، بل وبمذهب المعتزلة، فمن قرأ كتاب «الحق الدامغ» للخليلي، أو «السيف الحاد» للقنوبي، أو «إرشاد الساري في نفي رؤية الباري» للراشدي، أو غيرها مما كتبه الإباضية المعاصرون علم ذلك علم يقين، ومن عقائدهم الباطلة: إنكار رؤية الله يوم القيامة، والقول بخلق القرآن، وتخليد مرتكب الكبيرة في النار، وإنكار حجية أخبار الآحاد في العقيدة وغير ذلك، وينظر في هذا كتاب «الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ» لشيخنا الدكتور: علي بن ناصر فقيهي حفظه الله.

(٢) انظر ترجمته في «الأعلام» للزركلي (٤/ ٨٤).

(٣) «مشارق الأنوار» (ص/ ٣٥- ٣٦).

(٤) المصدر السابق.

وكما ترى قد وافق هذا أسلافه الخوارج بقوله: «وإذا أخل بهذا الواجب انهدم إيمانه كله».

فهم يخرجون من أخل بشيء من الأعمال عن الإيمان، لأن الإيمان عندهم كلٌّ لا يتجزَّأ إذا ذهب بعضه ذهب كلّه، وهذه الشبهة هي التي أفسدت على هؤلاء وعلى غيرهم عقيدتهم في الإيمان، كما قال شيخ الإسلام رحمه الله: «ولهذه الشبهة والله أعلم امتنع من امتنع من أئمة الفقهاء أن يقول بنقصه، كأنه ظن إذا قال ذلك يلزم ذهابه كله بخلاف ما إذا زاد»[1].

وهي شبهة باطلة معلومة الفساد، وسيأتي نقضها في الفصل القادم.

فهذا ما تيسر لي الوقوف عليه ممن قال بهذا القول، ولهؤلاء أدلة يحتجون بها، فيما يلي أسوقها، ثم أتبع ذلك بمناقشتها وبيان بطلانها:

أدلتهم:

١ـ بنوا قولهم هذا على تعريفهم للإيمان:

فالإيمان عندهم هو التصديق، والتصديق عندهم لا يقبل النقص لأنه إذا قبله صار شكاً، لكنه يقبل الزيادة بناء على أن الشخص يؤمن إجمالاً ثم يزيد تصديقه بالتفاصيل[2].

وقد تقدم معنا قول البغدادي: «وأما من قال: إنه التصديق بالقلب فقد منعوا من النقصان فيه».

وقال العيني: «وقال آخرون: إنه لا يقبل النقصان؛ لأنه لو نقص لا

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٥١١).

(٢) انظر «أصول الدين» للبغدادي (ص/ ٢٥٢)، و«النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٠٢)، و«عمدة القاري» (١/ ١٠٧).

يبقى إيمانًا، ولكن يقبل الزيادة لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾[1]، ونحوها من الآيات»[2].

٢ـ احتجُّوا بحديث الإسلام يزيد ولا ينقص:

قال الكشميري: «وروي عن إمامنا الأعظم رحمه الله تعالى أن الإيمان يزيد ولا ينقص، وكأنه مأخوذ مما روي عند أبي داود في كتاب الفرائض عن معاذ بن جبل: «أنه ورث المسلم عن الكافر ولم يورثه من المسلم وقال: الإسلام يزيد ولا ينقص» قيل في شرحه: أي يعلو ولا يعلى»[3].

وقال الفرهاري في «النبراس»: «ومن العجب أن بعضهم استدل بما روي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه كان يورث المسلم من الكافر ولا يورث الكافر من المسلم ويقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الإيمان يزيد ولا ينقص»، وخفي عليهم أن هذه الزيادة والنقصان معنى آخر على نحو الإسلام يعلو ولا يعلى»[4].

٣ـ واحتجوا بأن المعاصي لا تحبط الطاعات وإذا لم تحبطها فلا نقصان يلحق الإيمان:

قال الحليمي: «ومن ذهب إلى أن الإيمان يزيد ولا ينقص فإنه يقول: أصله يتكثر بفروعه، وفروعه تتكثر بعضها، والمعاصي لا تحبط الطاعات، وإذا لم تحبطها فلا نقصان يلحق الإيمان.

والدليل على صحة ذلك أن فروع الإيمان متأيدة بأصلها، فما لا يحبط

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٢.

(٢) «عمدة القاري» (١/ ١٠٧).

(٣) «فيض الباري» (١/ ١٣٧).

(٤) «النبراس» (ص/ ٤٠٢).

أصلها لا يحبطها، لأن الفروع لا تتميز عن أصلها، فإذا لم يجز وجود الكفر مع الإيمان، لم يجز وجود فروعه مع الإيمان، ولأن طاعات المؤمن إنما كانت فروع الإيمان لوجودها في الإيمان المحرك عليها، كذلك معاصي الكافر فروع للكفر لأن كفره هو المحرك له عليها، وقد علمنا أن الأفعال الحسنة في أنفسها إذا وجدت من الكافر لم تكن فروع الإيمان، ولأن طاعات المؤمن لما كانت فروع الإيمان كانت إيمانا، فلو كانت سيئاته فروع الكفر فلتكن كفرًا»[1].

فهذا ما وقفت عليه من أدلة لهؤلاء، ولهم شبه أخرى يوافقون فيها من قال: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فيأتي ذكرها ونقضها هناك.

والردُّ على هذه الأدلة من وجهين مجمل ومفصل:

أما المجمل:

١ـ فيقال: إن زيادة الإيمان ثابتة في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، وهم يقولون بها، فإذا ثبتت الزيادة، فالنقصان ثابت باللزوم، لأن الزيادة تستلزم النقص، ولأن قبول الشيء للزيادة يستدعي قبوله للنقص، ولأن الزيادة لا تكون إلا عن نقص، وسبق أن نقلت عن أهل العلم الإمام أحمد وابن حزم وابن بطال والبيهقي وابن حجر وغيرهم ما يؤيد هذا، فأغنى عن إعادته هنا[2].

فالزيادة إن كانت ثابتة من نص القرآن منطوقاً فالنقصان ثابت من نصِّه مفهوما، بل إنّ بعض أهل العلم يرى أنه ثابت من نصه منطوقا.

ولهذا لما قال الكشميري: «وليعلم أنَّ القرآن لا يدلّ بمنطوقه إلّا على

---

(١) «المنهاج في شعب الإيمان» (١/ ٦٩).

(٢) انظر صدر المبحث الأول من الفصل الأول من هذه الرسالة.

زيادة الإيمان، أما على نقصانه فلا، إلا أن يؤخذ عنه باللزوم، ويقال: إن الإيمان إذا ثبتت فيه الزيادة أمكن فيه النقصان أيضاً»[1].

تعقَّبه الشيخ ابن عبد الحق النورفوري بقوله: «إنَّ دلالة اللفظ على ما وضع له، أو جزئه، أو لازمه المتأخر عبارة إن سيق له، وإلَّا فإشارة، وعلى لازمه المتقدم اقتضاء، ولا ريب أن هذه الثلاث من المنطوق.

قال في «إرشاد الفحول» في الباب الثامن من المقصد الرابع منه: «والحاصل أن الألفاظ قوالب للمعاني المستفادة منها، فتارة تستفاد منها من جهة النطق تصريحًا، وتارة من جهته تلويحاً، فالأول المنطوق، والثاني المفهوم، والمنطوق ينقسم إلى قسمين:

الأول: ما لا يحتمل التأويل، وهو النص.

والثاني: ما يحتمله، وهو الظاهر.

والأول أيضًا ينقسم إلى قسمين: صريح إن دل عليه اللفظ بالمطابقة أو التضمن، وغير صريح إن دل عليه بالالتزام، وغير الصريح ينقسم إلى دلالة اقتضاء وإيماء وإشارة، فدلالة الاقتضاء هي إذا توقف الصدق أو الصحة العقلية أو الشرعية عليه مع كون ذلك مقصود التكلم... إلخ»[2].

والاستثناء في قوله ـ أي: الكشميري ـ: «أما على نقصانه فلا إلَّا أن يؤخذ عنه باللزوم» متصل، فظهر أن القرآن يدل على النقصان بمنطوقه، كما يدل على الزيادة بمنطوقه، إلا أن دلالته على الزيادة من قبيل العبارة، وعلى النقصان من باب الاقتضاء أو الإشارة، فالحق أن الإيمان إذا ثبت فيه الزيادة ثبت فيه النقصان البتة لا كما قال: أمكن فيه النقصان»[3].

---

(١) «فيض الباري» (١/ ٦٦).

(٢) «إرشاد الفحول» (ص/ ١٥٦).

(٣) «إرشاد القاري» (١/ ٣٧٤) مخطوط.

قلت: وهذا تعقُّب محرَّر جدًّا، ووجه آخر في الرد وهو ما جاء عن ابن عيينة رحمه الله تعالى قال: «نطق القرآن بزيادة الإيمان ونقصانه، قوله تعالى: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾، وقوله تعالى: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾، فهذا نقصان الإيمان»[1].

والمقصود أنَّ القرآن الكريم كما أنه دلّ على زيادة الإيمان فهو يدلُّ على نقصه، ومن أخذ بدلالته على الزيادة وترك دلالته على النقص فقد عطل القرآن عن دلالاته، وتناقض فيما يأتي ويذر.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي بعد أن ذكر جملة من الآيات المصرحة بزيادة الإيمان: «وهذه الآيات المذكورة نصوص صريحة في أن الإيمان يزيد مفهوم منها أنه ينقص أيضاً، كما استدل بها البخاري رحمه الله على ذلك، وهي تدل عليه دلالة صريحة لا شك فيها، فلا وجه معها للاختلاف في زيادة الإيمان ونقصه كما ترى، والعلم عند الله»[2].

٢ـ ويقال أيضًا: إن النقص مصرَّح به في السنة، كما في الحديث الصحيح الثابت عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال للنساء: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن»[3].

فهذا الحديث نص في نقصان الإيمان، فالحديث حجة قاصمة لظهر كل من قال: إنه لا ينقص وشجاً في حلقه إلا أن يدع قوله، قال ابن حزم: «وقد جاء النص بذكر النقص، وهو قول رسول الله ﷺ المشهور المنقول

---

(١) رواه الجورقاني في «الأباطيل» (١/ ٣٤).

(٢) «أضواء البيان» (٤/ ٢٩).

(٣) تقدم تخريجه (ص/ ٩٧).

نقل الكواف أنه قال للنساء: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أسلب للب الرجل الحازم منكن»[1].

وأيضاً: ثبت عنه ﷺ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»[2].

فقوله ﷺ: «وذلك أضعف الإيمان» صريح أن الإيمان يضعف وضعفه نقصان بلا ريب؛ ولذا احتجَّ به أهل العلم على زيادة الإيمان ونقصانه كما سبق بيانه.

فلا مجال بعد قوله ﷺ لعقل ولا رأي إلا القبول والتسليم، لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فهو ﷺ يخبر بصريح العبارة أن الإيمان يضعف وينقص، فلا يجوز لمن كان يؤمن به أن يقول: لا ينقص، معارضاً برأيه قول رسول الله الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ.

٣ـ وأيضًا يقال: إنّ القول بزيادة الإيمان ونقصانه هو قول أهل السنة والجماعة الصحابة وتابعيهم بإحسان، وقد نقلت فيما سبق عن غير واحد منهم التصريح بأن الإيمان يزيد وينقص، فمن الصحابة عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن رواحة وأبي الدرداء وأبي هريرة وجندب بن عبد الله البجلي وعمير ابن حبيب الخطمي وغيرهم رضي الله عن الصحابة أجمعين، ومن السلف عموماً عن علقمة ابن قيس وعمر بن عبد العزيز ومجاهد بن جبر والأوزاعي والثوري وحماد ابن زيد ومالك وابن المبارك والشافعي وأحمد ابن حنبل وغيرهم خلق كثير لا يحصون، هذا هو الثابت عنهم لا قول لهم غيره، وهذا هو السبيل

---

(١) «الفصل» (٣/ ٢٣٧).

(٢) تقدم تخريجه (ص/ ١٠٢).

الذي يعضده الدليل من الكتاب والسنَّة، والله يقول: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ...﴾(١).

وكان شيخ الإسلام رحمه الله يقول: «من فارق الدليل ضل السبيل، ولا دليل إلا بما جاء به الرسول»(٢).

بل لقد جاء عن بعض السلف عد هذا القول من أقوال المرجئة المذمومة، كما جاء عن الإمام أحمد رحمه الله أنه سئل عمن قال: الإيمان قول بلا عمل وهو يزيد ولا ينقص، قال: هذا قول المرجئة.

وسئل ما المرجئة؟ قال الذين يقولون: الإيمان قول، قيل: فالذي يقول: الإيمان يزيد ولا ينقص؟ قال: ما أدري ما هذا.

قلت: أي أنه قول منكر لم يعهد عن أحد من علماء السنة، وهذان الأثران عن الإمام رحمه الله رواهما عنه الخلال في «السنة» في باب الرد على المرجئة قولهم: إن الإيمان يزيد ولا ينقص(٣).

فعلم من جميع ما تقدم أن القول بأن الإيمان يزيد ولا ينقص قول محدث لا دليل عليه من الكتاب والسنة ولم يقل به أحد من سلف هذه الأمة، فمن قال به وترك قول أهل السنة فقد فارق السبيل وترك الجادة التي عليها أئمة الهدى ومصابيح الدجى الذين هم أعلم وأحكم بمسائل العلم والدين.

ويحسن أن أنقل هنا ما نقله شيخ الإسلام عن الشافعي رحمه الله في سياق آخر قال: «وما أحسن ما قاله الشافعي رضي الله عنه في «رسالته»:

---

(١) سورة النساء، الآية: ١١٥.

(٢) «مفتاح السعادة» لابن القيم (ص/ ٩٠).

(٣) «السنة للخلال» (٣/ ٥٦٩).

«هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل، وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هدى، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا»[(1)].

فإذا كانوا بهذه المثابة والمنزلة وهم كذلك، وقد اتفقوا على أن الإيمان يزيد وينقص، ومستندهم في ذلك الكتاب والسنة، فلا يجوز لأحد أن يعدل عن قولهم لشبه عقلية وخيالات وهمية[(2)]، ما هي إلا ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾، هذا على سبيل الإجمال.

أما التفصيل، فهو في نقد حججهم السالفة الذكر، ونقضها شبهة شبهة.

أولاً. قولهم: إنّ الإيمان لا ينقص؛ لأنه هو التصديق، والتصديق إذا نقص صار شكًّا، لكنه يزيد.

قلت: وهذا قولٌ باطل مناقض للحقِّ والواقع:

أما مناقضته للحق: فقد بينت في مبحث أوجه زيادة الإيمان ونقصانه أن الحق الذي لا ريب فيه في التصديق أنه يزيد وينقص ويقوى ويضعف، ولا يلزم من ضعفه أن يكون شكًّا أو كفرًا حاشا وكلا، بل يضعف تصديق الشخص عن درجة اليقين الكامل إلى درجة أضعف دون أن يكون ذاهب التصديق كلية، أو مرتاباً في الأمر شاكًّا فيه.

وإبراهيم الخليل عليه السلام لما قال: ﴿أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾

---

(1) «نقض المنطق» (ص/ ١٣٠).

(2) ولم يكتف بعض أهل البدع بالعدول عن مذهب أهل السنة فحسب، بل، صاروا يلمزونهم ويشنعون عليهم ويصفونه بـ «النقصانية»؛ لقولهم بنقص الإيمان، وبـ «المخالفة»؛ لمخالفتهم ما عليه أهل البدع.

ولهذا يقول أبو حاتم الرازي وهو يعدد بعض علامات أهل البدع: «... تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية..». انظر «شرح الاعتقاد» للألكائي (١/ ١٧٩، ٣/ ٥٣٣).

وأراه الله، زاد تصديقه وإيمانه، وبلغ درجة الاطمئنان ولم يكن شاكًّا قبل ذلك حاشاه عليه السلام، فلا تلازم بين الشك والنقص، فقد يوجد النقص دون أن يلزم من ذلك وجود الشكّ، وقد نقلت فيما سبق عن أهل العلم ما يدل على أن التصديق يقبل الزيادة والنقصان دون أن يقتضي ذلك الشك والريب فليراجع في محله[1].

وأما مناقضته للواقع: فإن الواقع يشهد لبطلان ذلك، فإن من الناس من يكون تصديقه قوياً معتمداً على الحجج والبراهين، بالغاً أعلى درجات اليقين، لا تزعزعه الشبهات ولا تصرفه، ومنهم من يكون تصديقه ضعيفاً بحيث تزعزعه الشبه وتصرفه، فإن سلم منها بقي على تصديقه الضعيف ولا يعدّ شاكًّا، فشتان بين هذا وذاك.

ثم إنّ هذا أمر يحسّه كلّ أحد من نفسه، فإن المرء أحيانًا يكون تصديقه قوياً، وأحياناً يكون ضعيفاً، وهو في كلا الحالين مصدق، وما ذاك إلا لأن التصديق يقبل التفاضل والزيادة والنقصان في الشخص الواحد، وكذلك يتفاضل من شخص لآخر، فمن كان تصديقه أكمل فهو أفضل من الآخر الذي تصديقه أنقص، والمقصود أن التصديق كما أنه يزيد فهو ينقص بلا ريب.

أقول ما تقدَّم جدلًا على فرض أنّ الإيمان هو التصديق، أمّا الإيمان فهو وراء ذلك، بل هو التصديق والقول والعمل كما هو مقرر في عقيدة أهل السنة والجماعة، فالإيمان ينقص بنقص العمل وبفعل المعاصي وبغير ذلك، ولا يلزم من نقصه في ذلك أن يكون شكًّا أو كفرًا، بل بحسب المعصية فإن كانت المعصية المرتكبة كفرًا كفر، وإن كانت كبيرة نقص كمال

(١) في مبحث: أوجه زيادة الإيمان ونقصانه.

إيمانه الواجب، وإن كانت مستحباً تَرْكُها نقص كمال إيمانه المستحب، فلا يلزم من ارتكاب المعصية كفر المرتكب، إلا على مذهب الخوارج؟.

ثم يقال لهؤلاء: إن كان التصديق على قولكم يقبل الزيادة ولا يقبل النقصان أخبرونا عن حاله قبل حصول الزيادة أكان ناقصاً أو كاملاً؟

فإن كان كاملاً فما وجه الزيادة فيه وهو كامل، وإن كان ناقصا وهو كذلك خصمتم، وبهذا يظهر تناقضهم، وتهافت قولهم، وبالله التوفيق.

ثانيا ـ أما احتجاجهم بحديث الإسلام يزيد ولا ينقص:

فمنتقض من وجهين:

الأول:

أن الحديث ضعيف لا يحتج به، فقد أخرجه أبو داود وأحمد والطيالسي والحاكم في «المستدرك» والبيهقي في «السنن» والجورقاني في «الأباطيل»[1]، كلهم من طريق عمرو بن حكيم عن عبدالله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الدؤلي عن معاذ بن جبل أنه أتي في ميراث يهودي وارثه مسلم فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: «الإسلام يزيد ولا ينقص» فورثه منهم.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

قال الألباني حفظه الله: «لكنه معلول بالانقطاع، فقد أخرجه أبو داود من طريق عبد الوارث عن عمرو بن أبي حكيم الواسطي: ثنا عبدالله بن بريدة أن أخوين اختصما إلى يحيى بن يعمر: يهودي ومسلم، فورث المسلم

---

(١) انظر «سنن أبي داود» (٣/ ١٢٦)، و«المسند» (٥/ ٢٣، ٢٣٦)، و«مسند الطيالسي» (ص/ ٧٧)، و«المستدرك» (٤/ ٣٤٥)، و«سنن البيهقي» (٦/ ٢٠٥، ٢٥٤)، و«الأباطيل» (٢/ ١٥٧).

منهما وقال: حدثني أبو الأسود أنَّ رجلًا حدَّثه أنَّ معاذًا حدَّثه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:... فذكره، فورث المسلم.

فهذا يدل على أن أبا الأسود لم يسمعه من معاذ، بينهما رجل لم يسم، فهو مجهول، فهو علة الحديث، وبه أعله البيهقي، فقال بعد أن ساقه من طريق أبي داود: «وهذا رجل مجهول، فهو منقطع»، وقال الحافظ في «الفتح» (١٢/ ٤٣) بعد ما ذكر تصحيح الحاكم له: «وتعقب بالانقطاع بين الأسود ومعاذ، لكن سماعه منه ممكن، وزعم الجورقاني أنه باطل، وهي مجازفة».

قلت: الذي يبدو لي أن حكم الجورقاني عليه بأنه باطل، إنما هو باعتبار ما فيه من توريث المسلم من اليهودي الكافر، فإن الأحاديث الصحيحة على خلاف ذلك كقوله ﷺ: «لا يتوارث أهل ملتين شتى»، وهو مخرج مع غيره مما في معناه في كتابي إرواء الغليل» اهـ[1].

والحديث أعلَّه المناوي بالانقطاع[2].

وأخرجه الجورقاني في «الأباطيل»[3] من طريق أخرى عن محمد بن المهاجر البغدادي قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: حدثنا حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن عمرو بن كردي عن يحيى بن يعمر عن معاذ بن جبل: فذكره.

قال الجورقاني: هذا باطل.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»[4]، واتهم بوضعه محمد بن

---

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣/ ٢٥٢، ٢٥٣)، وانظر «الإرواء» (٥/ ١٠٦).

(٢) انظر «التيسير» للمناوي (١/ ٤٢٤)، و«فيض القدير» له (٣/ ١٧٩).

(٣) (٢/ ١٥٦)

(٤) (٣/ ٢٣٠).

المهاجر، وقال: قال ابن حبان: كان يضع الحديث، وقد رواه فغيَّر إسناده ولفظه.

ونازعه في ذلك السيوطي في «اللآلىء»[1]، وذكر طريقه المتقدمة وطريقاً أخرى وليس فيهما محمد بن المهاجر، وعلى كلٍّ فالحديث ضعيف لا يحتج به.

الوجه الثاني:

وعلى فرض صحته، فإن الحديث معناه على غير ما فهمه هؤلاء من أنه يدل على أن الإيمان يزيد ولا ينقص، وإنما هو في باب آخر غير هذا، كما هو واضح من بيان أهل العلم للحديث.

فقد قيل في معناه: «أي: أن حكم الإسلام يغلب، ومن تغليبه أن يحكم للولد بالإسلام بإسلام أحد أبويه»[2]، قاله عبد الوارث بن سعيد.

وقال البيهقي: «وإن صح الخبر فتأويله غير ما ذهب إليه - يعني: معاذ في توريثه للمسلم من الكافر محتجًّا لذلك بهذا الحديث - إنما أراد أن الإسلام في زيادة ولا ينقص بالردة»[3].

وقيل: «أي: يزيد بما يفتح من البلاد، ولا ينقص بما غلب عليه الكفرة منها»[4].

أمَّا ما فهمه معاذ رضي الله عنه من الحديث على فرض صحته من أنه يدل على أن المسلم يرث من الكافر من غير عكس فهو معارض بالأحاديث

---

(١) (٢/ ٤٤٢).

(٢) انظر «سنن البيهقي» (٦/ ٢٠٥).

(٣) انظر «سنن البيهقي» (٦/ ٢٥٥).

(٤) انظر «عون المعبود» (٨/ ١٢٣).

الصحيحة الثابتة في أنه لا يتوارث أهل ملتين فلا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر.

ففي «الصحيحين» من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»[(١)].

وما ذهب إليه بعض أهل العلم: أنا نرث أهل الكتاب ولا يرثونا، كما يحل النكاح فيهم ولا يحل لهم، وبه قال مسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحاق.

فمردود بأنه قياس في معارضة النص وهو صريح في المراد، ولا قياس مع وجوده، بهذا أجاب الجمهور.

وعلى كلٍّ فالحديث ليس نصًّا في المراد بل هو محمول على أنه يفضل غيره من الأديان، ولا تعلق له بالإرث[(٢)].

فالحديث لا يدل على توريث المسلم من الكافر، ولا يدل على أن الإيمان يزيد ولا ينقص على المعنى الذي فهمه هؤلاء، بل المراد به أن الإسلام له الغلبة دائما وأنه يعلو ولا يعلى.

وهذه اللفظة «الإسلام يعلو ولا يعلى» ثابتة عن النبي ﷺ كما بين ذلك الألباني في «الإرواء»، فقد استوفى طرق الحديث ثم قال: «وجملة القول أن الحديث حسن مرفوعًا بمجموع طريقي عائذ ومعاذ، وصحيح موقوفاً، والله أعلم»[(٣)].

فعلى هذا المعنى يحمل حديث معاذ إن صح؛ أنَّ الإسلام له العلو والغلبة والظهور.

وبهذا ينتقض احتجاجهم به، ولله الحمد.

---

(١) البخاري (١٢/ ٥٠ ـ فتح)، ومسلم (٣/ ١٢٣٣).

(٢) انظر «فتح الباري» (١٢/ ٥٠، ٥١)، و«شرح مسلم» للنووي (١١/ ٥٢).

(٣) «إرواء الغليل» (٥/ ١٠٦).

ثالثاً. احتجاجهم بأن المعاصي لا تحبط الطاعات وإذا لم تحبطها فلا نقصان يلحق الإيمان.. إلخ.

وقولهم هذا باطل، فهو في جملته يعارض الحق الثابت في الكتاب والسنة في الإيمان وأنه يقبل النقصان كما يقبل الزيادة، ومفاد هذه التعليلات إبطال ذلك وتقرير أن الإيمان يقبل الزيادة فقط دون النقصان.

وهذا تحكم في نصوص الشرع، وإدلاء بالعقل في مقابل النص!.

فهل تكفي مثل هذه التعليلات العقلية حجة في أمر يناقض الكتاب والسنة ويخالفهما؟.

ثم إنَّ قولهم هذا متضمِّن في ثناياه أمورًا باطلة عدة منها:

قولهم: «المعاصي لا تحبط الطاعات» فهذا القول هكذا ليس على إطلاقه فإن من المعاصي الشرك الأكبر وهو يحبط الطاعات بيقين، والمعصية إذا أطلقت تشمل الكفر وغيره، والله لم يجعل شيئا يحبط جميع الحسنات إلَّا الكفر، فكان ينبغي أن يستثنى الشرك الأكبر من هذا الإطلاق.

ثم أمرٌ آخر وهو أن هناك من المعاصي ما هو دون الشرك إلا أنه يبطل بعض الطاعات كالذي يتبع صدقاته بالمن والأذى كما في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ...﴾[(١)].

قال ابن كثير: «فأخبر أن الصدقة تبطُل بما يتبعها من المن والأذى كما تبطل صدقة من راءى بها الناس فأظهر لهم أنه يريد وجه الله...»[(٢)].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٦٤.

(٢) «تفسير ابن كثير» (١/ ٣١٨).

فالصدقة طاعة والـمنُّ والأذى معصية، والذي يتبع صدقاته بالـمنِّ والأذى تبطل طاعته، فالمعصية إذن قد تبطل بعض الطاعات، ولهذا فإن قولهم المتقدم ليس على إطلاقه، وتحريره أن يقال: «المعاصي التي دون الشرك لا تحبط جميع الطاعات»، فإذا تبين لك فساد مقدمتهم علمت فساد نتيجتها.

وكذلك قولهم: «إذا لم تحبطها فلا نقصان يلحق الإيمان»؛ فإنه نتيجة باطلة مبنية على مقدمة فاسدة، ثم إنه لا تلازم بين الأمرين فإن المعاصي وإن لم تحبط الطاعات فقد تؤثر على الإيمان بالنقص كما هو معلوم.

وعلى كلٍّ فنقصان الإيمان ثابت شرعًا واقعٌ عرفًا ولا سبيل إلى رده بمثل هذه التخرصات والشبه التي لا تغني من الحق شيئًا.

الفصل الثالث

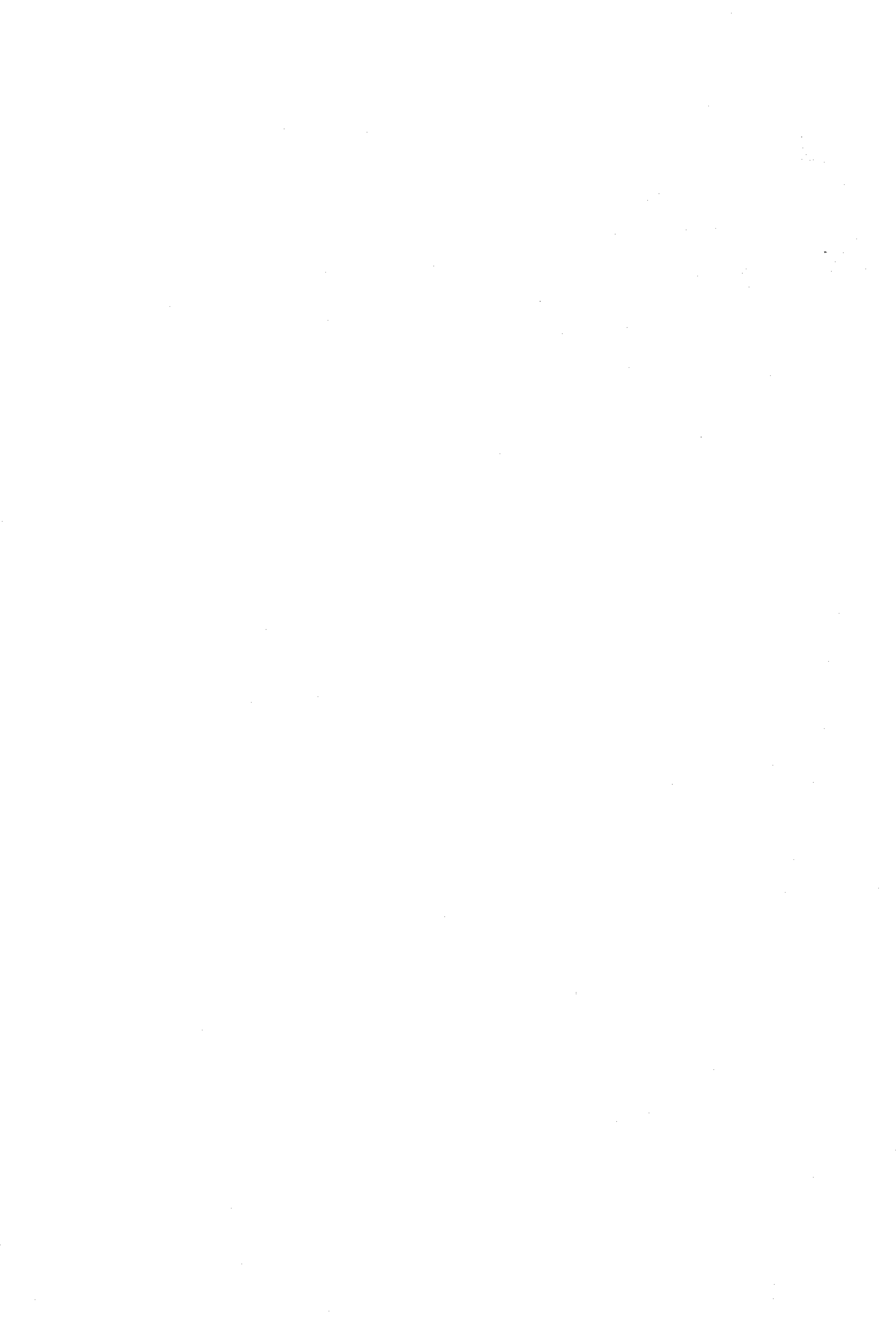
قول من قال: الإيمان لا يزيد ولا ينقص

سيكون الحديث في هذا الفصل بعون الله عن القائلين بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص مع ذكر من قال بذلك وعرض أدلتهم ومناقشتها، وبيان موقفهم من النصوص الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه، وأختم ذلك بوقفات مع بعض المتأخرين من القائلين بهذا القول، وقد جعلت هذا في ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: في ذكر القائلين بهذا القول.

المبحث الثاني: في ذكر أدلتهم وشبههم، والرد عليهم.

المبحث الثالث: في بيان موقفهم من النصوص الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه.



المبحث الأول

ذكر القائلين بهذا القول

لقد قال بـهذا القول طوائف كثيرة من أهل الكـلام والإرجاء[1]، والتجهم، وطلبًا للاختصار فإني سأكتفي بعرض أشهر من قال بذلك.

أولاً. أبو حنيفة وأصحابه:

لقد اشتهر عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى وغفر له أنه يقول بأن الإيمـان لا يزيد ولا ينقص، واستفاض هذا عنه، بحيث لا يدع مـجالًا للشك أو التردد في نسبته إليه، ويمكن أن أبرز أهم الأسباب المؤكدة لصحة نسبة هذا القول إليه في النقاط التالية:

١ ـ إنَّ عامة كتب الفرق والمقالات تنسب هذا القول إليه، كالمقالات لأبي الحسن الأشعري، و«الفَرْق بين الفِرَق» للبغدادي، و«المِلَلْ والنِّحَلْ» للشهرستاني، وغيرها.

يقول الأشعري في «مقالاته»: «وزعم أنَّ الإيمان لا يتبعَّض ولا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل الناس فيه»[2].

ويقول البغدادي عن أبي حنيفة أنه قال في الإيمان: «أنه لا يزيد ولا

---

(١) بل إنَّ إيمان المرجئة صار مضرب مثل لما لا يزيد ولا ينقص، كما ذكر ذلك الثعالبي حيث قال: «إيمان المرجىء: يضرب به المثل لما لا يزيد ولا ينقص، لأن المرجئة يقولون: إن الإيمان قول فرد لا يزيد ولا ينقص، فيشبه بإيمانهم ما يكون بهذه الصفة».
انظر «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» للثعالبي (ص/ ١٧٣).
قلت: ومع هذا فليعلم أن إيمان المرجىء نفسه يزيد وينقص بحسب قيامه بأمور الإيمان أو إخلاله بها، والقول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص هو مجرد دعوى من المرجئة يعوزها الدليل وتفتقر للبرهان، والأدلة والبراهين على ضدها كما تقرر، والله أعلم.

(٢) «المقالات» (ص/ ١٣٩).

ينقص، ولا يتفاضل الناس فيه»[1].

ويقول الشهرستاني: «وعدَّه كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة، ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول: الإيمان هو التصديق بالقلب وهو لا يزيد ولا ينقص، ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان»[2].

ولم أقف مع هذا على قول لأحد ممن كتب في المقالات حاول فيه تبرئة أبي حنيفة من هذا القول، أو نفاه عنه.

٢ـ إنَّ الكتب المؤلفة في العقيدة والمنسوبة إلى أبي حنيفة رحمه الله تذكر هذا القول، كالفقه الأكبر، وكتاب العالم والمتعلم، والوسيطين الصغير والكبير والوصية ورسالته إلى البتي[3].

وهذه الكتب إن لم يصحّ نسبتها جميعًا إليه، فلا بدّ أن يصحّ نسبة بعضها أو واحد منها على أقل تقدير إليه، وعلى كل إن لم يصح لا هذا ولا ذاك فإن هذه الكتب مطبوعة متداولة، وقد احتفى بها الحنفية شرحًا ونشرًا ونقلًا، فهي عند عامتهم مسلم بما فيها، وقد شرح بعضها شروحًا مطولة عديدة، ونقل منها نقولٌ متكاثرة، واعتمد على ما فيها من عقائد.

وفيما يلي أنقل أقواله في هذه المسألة من بعض الكتب المشار إليها آنفًا وأبدأ أوَّلًا بأبرز هذه الكتب وأشهرها نسبة إليه وهو كتاب الفقه الأكبر.

(أ) قال في «الفقه الأكبر»: «والإيمان هو الإقرار والتصديق، وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص من جهة المؤمن به، ويزيد وينقص من جهة اليقين، والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد،

(١) «الفَرْق بين الفِرَق» (ص/ ٢٠٣)، ونقله عنه الزبيدي في «الإتحاف» (٢/ ٢٦٥).

(٢) «الملل والنحل» (١/ ١٤١).

(٣) انظر «فيض الباري» للكشميري (١/ ٥٩).

متفاضلون في الأعمال»[1].

هكذا وجدت كلامه في بعض النسخ من «الفقه الأكبر»، وغير خاف ما في هذا الكلام من تناقض وتعارض، ففيه أن الإيمان يزيد وينقص من جهة اليقين، ثم فيه بعد ذلك أن أهل الإيمان مستوون في الإيمان والتوحيد، وأن التفاضل بينهم إنما هو في الأعمال التي هي عندهم خارجة من مسمى الإيمان.

ومن المعلوم أيضا أنهم لا يقولون بزيادة التصديق ونقصانه لما يقتضيه في نظرهم من الشك في الإيمان، وإنما يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه من جهة المؤمن به فحسب، والكلام هنا على خلاف ذلك وبعكسه.

والذي يظهر أن كلام أبي حنيفة هنا حصل فيه قلب من قبل بعض نسَّاخ الكتاب فكان أصل كلامه هكذا: «وإيمان أهل السماء والأرض يزيد وينقص من جهة المؤمن به، ولا يزيد ولا ينقص من جهة اليقين والتصديق...»، ثم قلب من بعض النسَّاخ بتقديم وتأخير، فأصبح كما ترى متناقضًا متعارضًا مخالفًا للمشهور عن أبي حنيفة أن التصديق لا يقبل الزيادة والنقصان.

ويدل على ذلك عدة أمور:

أحدها: أن نص العبارة ذكر في بعض نسخ الفقه الأكبر هكذا: «وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص»[2]، بدون ذكر للمؤمن به أو التصديق، وهذا يرجح أن هذا الموضع دخله تحريف من قبل نساخ

(١) انظر «الفقه الأكبر» بشرح الماتريدي (ص/ ١٤٩، ١٥٠)، وبشرح علي القاري، طبع دار الكتب العلمية (ص/ ١٢٦)، وبشرح أبي المنتهى (ص/ ٣٣).

(٢) «الففه الأكبر» بشرح علي القاري، طبع دار الكتب العربية (ص/ ٧٧)، وطبع دار قديمي كتب خانه (ص/ ٨٧)، وبشرح علي بن محمد بن الحسين (ق ٣٣/ أ).

الكتاب إما بحذف أو تقديم وتأخير.

الثاني: أن شارح الفقه الأكبر علي القاري قال في شرح هذه العبارة: «أي: من جهة المؤمن به نفسه، لأن التصديق إذا لم يكن على جهة التحقيق يكون في مرتبة الظن والترديد، والظن غير مفيد في مقام الاعتقاد عند أرباب التأييد»(١).

وهذا يدل على أن مفهوم عبارة أبي حنيفة عنده أنها تدل على عدم زيادة الإيمان ونقصانه من جهة التصديق، خلافاً للنص المتقدم عن أبي حنيفة في أن الإيمان يزيد وينقص من جهة التصديق.

الثالث: أن الملا حسين الحنفي شارح الوصية لأبي حنيفة نقل نص العبارة المتقدمة من الفقه الأكبر هكذا: «إيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص والمؤمنون مستوون في درجة الإيمان والتوحيد متفاضلون في الأعمال»(٢).

وهذا يؤكِّد ما سبق ذكره في رقم واحد من أن هذا الموضع اعتراه بعض التغيير من قبل نساخ الكتاب.

الرابع: أنَّ الملا حسين الحنفي ذكر في شرحه للوصية ما أورد عليهم مثل قوله تعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَـٰنًا﴾ مما يدل على زيادة الإيمان، ثم قال: «أجيب عن ذلك بأن ذلك في حق الصحابة رضي الله عنهم لأن القرآن كان ينزل في كل وقت فيؤمنون به فيكون زيادة على الأول، وأما في حقنا فلا لانقطاع الوحي.

وروي عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وأبي حنيفة رحمه الله: أنهم

---

(١) «شرح الفقه» الأكبر (ص/ ٨٧).

(٢) «الجوهرة المنيفة» (ص/ ٣).

كانوا آمنوا بالجملة ثم يأتي فرض بعد فرض فيؤمنون بكلّ فرض خاص فزادهم إيمانًا بالتفصيل مع إيمانهم بالجملة، فيكون زيادة الإيمان باعتبار المؤمن به لا في أصل التصديق»[1].

وهذا فيه التصريح أنّ الزيادة إنما هي عنده باعتبار المؤمن به فحسب، لا باعتبار التصديق.

الخامس: ما ذكره شيخ الإسلام عن المرجئة الذين قالوا: إن الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، والأعمال ليست منه، ومنهم أبو حنيفة رحمه الله، أنهم قالوا: «نحن نسلم أن الإيمان يزيد بمعنى أنه كلما أنزل الله آية وجب التصديق بها، فانضم هذا التصديق إلى الذي كان قبله، لكن بعد كمال ما أنزل الله ما بقي الإيمان يتفاضل عندهم، بل إيمان الناس كلهم سواء إيمان السابقين الأولين كأبي بكر وعمر، وإيمان أفجر الناس كالحجاج وأبي مسلم الخرساني وغيرهما»[2].

فالزيادة التي قالوا بها هنا هي باعتبار زيادة المؤمن به فحسب، فلما كمل التشريع وتم لم يعد هناك مجال لزيادة الإيمان عندهم، وهذا خلاف النص المتقدم عن أبي حنيفة الذي فيه أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص من جهة المؤمن به.

السادس: سيأتي في النقول الأخرى عن كتب أبي حنيفة ما يؤكد ذلك ويؤيده.

فبما تقدَّم يتبين أن أبا حنيفة رحمه الله يرى أنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص

---

(١) انظر «الجوهرة المنيفة» (ص/ ٤)، وانظر معه «شرح العقائد» للتفتازاني (ص/ ١٤٢)، وكتاب «البداية من الكفاية» لنور الدين الصابوني (ص/ ١٥٥).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ١٩٥)، وانظر في الرد على ذلك «الفتاوى» (١٣/ ٥٢).

من جهة التصديق واليقين، ويزيد وينقص من جهة المؤمن به، ثم بعد كمال التشريع لم يعد هناك مجال لزيادته أو نقصانه.

(ب) وفي الفقه الأبسط قال أبو مطيع: «قال أبو حنيفة رحمه الله: ينبغي أن يقول: أنا مؤمن حقاً لأنه لا يشك في إيمانه، قلت: أيكون إيمانه كإيمان الملائكة؟ قال: نعم»[(١)].

(ج) وقال في رسالته إلى عثمان البتي: «ومما يعرف به اختلافهما - أي: الإيمان والعمل - أن الناس لا يختلفون في التصديق ولا يتفاضلون فيه، وقد يتفاضلون في العمل وتختلف فرائضهم، ودين أهل السماء ودين الرسل واحد»[(٢)].

(د) وفي كتاب «الجوهرة المنيفة في شرح وصية الإمام أبي حنيفة» لمؤلفه الملا حسين الحنفي يقول: «قال المصنف أبو حنيفة رضي الله عنه: «الإيمان لا يزيد ولا ينقص» أقول: هذا عند أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم، وقال رحمه الله: «لأنه لا يتصور نقصانه إلا بزيادة الكفر، ولا يتصور زيادته إلَّا بنقصان الكفر، وكيف يجوز أن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة مؤمنًا وكافرًا» استدل الإمام رضي الله عنه على هذا بأن زيادة الإيمان لا يتصور إلا بنقصان الكفر، ونقصانه لا يتصور إلا بزيادة الكفر، واجتماعهما في ذات واحدة في حالة واحدة محال، وهذا لأن الكفر ضد الإيمان، وهو تكذيب وجحود»[(٣)].

---

(١) «الفقه الأبسط» (ص/ ٤٦).

(٢) «رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي» (ص/ ٣٥).

(٣) «الجوهرة المنيفة» (ص/ ٣)، والشبهة المذكورة سيأتي جوابها مفصلاً في المبحث القادم إن شاء الله.

فجميع هذه النقول المتقدمة عنه رحمه الله تتفق في الدلالة على أنه يرى أنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنه لا يتفاضل.

٣ـ إنَّ عامة كتب الحنفية المؤلفة في العقيدة تذكر هذا القول، وتنسبه إلى أبي حنيفة رحمه الله، ولم أقف على قول لأحدهم يبرِّىء فيه أبا حنيفة من هذا القول، سوى محاولة ضعيفة من الكشميري صاحب «فيض الباري» خرج منها بأن تأكد من صحة نسبة هذا لأبي حنيفة، وعلى حد تعبيره، قال: «وكيف ما كان سلمت القول المذكور»[1].

وفيما يلي أشير إلى بعض من نسب هذا القول لأبي حنيفة من علماء الحنفية.

قال ابن الهمام في «المسايرة»: «قال أبو حنيفة وأصحابه: لا يزيد الإيمان ولا ينقص...»[2].

وقال الفرهاري: «مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله والمتكلمين من أهل السنة لا يزيد ولا ينقص..»[3].

وقال الزبيدي: «وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يزيد ولا ينقص...»[4].

قلت: ولم يكتف هؤلاء بتسليم صحة القول لأبي حنيفة رحمه الله فحسب، بل جهدوا في تأويل نصوص الشرع المصرحة بزيادة الإيمان، وتعسفوا في صرفها عن ظاهرها لأجله.

ولهذا يقول محمد رشيد رضا: «فمن العجب بعد هذا أن تنقل هفوة لبعض العلماء أنكر فيها زيادة الإيمان بالمعنى المصدري لشبهة نظرية،

---

(١) «فيض الباري» (١/ ٦٠).

(٢) انظر «المسامرة شرح المسايرة» (ص/ ٣٦٧).

(٣) «النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٠٢)، وانظر (ص/ ٤٠٦).

(٤) «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٥٦).

ويجعل مذهبًا يقلد صاحبه فيه تقليدًا، وتؤول الآيات والأحاديث لأجله تأويلًا»[1].

ويقول: «وهذه المسألة من أغرب مسائل عصبيات المذاهب عند النظار الجدليين ومقلديهم، وما كان ينبغي لمسلم أن يجعل هذا موضع خلاف لبحث بعض من ينتسب إليهم في مفهوم لفظ الإيمان الذي يتحقق باعتقاده الدخول في الملة هل يقبل الزيادة والنقصان في ذاته؟...»[2].

٤ـ أنه سيق في بعض كتب السنة روايات مسندة في بعضها تصريح من بعض علماء السنة بأنَّ أبا حنيفة يقول بذلك، وفي بعضها ما يدل عليه.

فمنها:

(أ) ما رواه الخطيب بسنده إلى شريك القاضي قال: «...وزعم أبو حنيفة أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص»[3].

قلت: وشريك معاصر لأبي حنيفة رحمهما الله.

(ب) وساق عبد الله بن الإمام أحمد في السنة بسنده إلى أبي إسحاق الفزاري قال: «كان أبو حنيفة يقول: إيمان إبليس وإيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه واحد، قال أبو بكر: يا ربّ، وقال: إبليس: يا ربّ»[4].

ثم قال أبو إسحاق: ومن كان من المرجئة ثم لم يقل هذا، انكسر عليه قوله.

---

(١) «تفسير المنار» (٩/ ٥٩٢).

(٢) «تفسير المنار» (١١/ ٨٦).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٧٢).

(٤) «السنة» (١/ ٢١٩)، ورواه اللَّالكائي في «شرح الاعتقاد» (برقم: ١٨٣٢)، والخطيب في «التاريخ» (١٣/ ٣٧٣)، وقال محقق السنة لعبد الله: إسناده صحيح، وقال معلّقًا على الأثر: «لعل مراده بذلك: التصديق القلبي، ومعلوم أنه لا يكفي وحده»، قلت: سبحان الله ولو كان يكفي وحده فهل يصح أن يقال تصديق أبي بكر القلبي كتصديق إبليس!!

قلت: ولعل هذا ليس قولًا لأبي حنيفة وإنما هو لازم قوله كما يفيد ذلك قول أبي إسحاق.

(ج) وساق بسنده إلى أبي عبد الرحمن المقرىء قال: «كان والله أبو حنيفة مرجئًا، ودعاني إلى الإرجاء فأبيت عليه»[1].

(د) وساق بسنده إلى يحيى بن معين قال: «كان أبو حنيفة مرجئاً، وكان من الدعاة...»[2].

(هـ) وساق الخطيب بسنده إلى يحيى بن آدم قال: «ذكر لأبي حنيفة هذا الحديث أن النبي ﷺ قال: «الوضوء نصف الإيمان»[3]، قال: لتتوضأ مرتين حتى تستكمل الإيمان»[4].

وهذه الروايات تدل على أنه رحمه الله كان من أهل الإرجاء، وهو التأخير لأنه كان يخرج العمل من مسمى الإيمان، وتدل أيضاً على أنه يرى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل.

وهو رحمه الله قد تأثر في هذا بقول شيخه حماد بن أبي سليمان، فقد نقل عن حماد إنكار دخول العمل في الإيمان، وإنكار تفاضله، كما قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وأنكر حماد بن أبي سليمان ومن اتبعه تفاضل الإيمان ودخول الأعمال فيه والاستثناء فيه، وهؤلاء من مرجئه الفقهاء، وأما إبراهيم النخعي إمام أهل الكوفة شيخ حماد بن أبي سليمان وأمثاله ومن

---

(١) «السنة» (١/ ٢٢٣).

(٢) «السنة» (١/ ٢٢٦).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (٥/ ٣٦٥)، وأخرجه مسلم (١/ ٢٠٣) بلفظ: «الطهور شطر الإيمان».

(٤) رواه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٤٣٥)، والبغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٨٨).

قبله من أصحاب ابن مسعود كعلقمة والأسود فكانوا من أشد الناس مخالفة للمرجئة، وكانوا يستثنون في الإيمان، لكن حماد بن أبي سليمان خالف سلفه، واتبعه من اتبعه ودخل في هذا طوائف من أهل الكوفة ومن بعدهم»[1].

وشيخ الإسلام في آخر كلامه يشير إلى أبي حنيفة وغيره من علماء الكوفة ممن نحا منحى حماد في هذه المسألة، ونص شيخ الإسلام في موضع آخر أن أبا حنيفة تابعٌ في مقالته في الإيمان لشيخه حماد بن أبي سليمان[2].

٥- لم أقف في حدود ما اطلعت عليه من مؤلفات تعرضت لهذا الموضوع على كلام لأحد الحنفية أو غيرهم يبرِّئ فيه أبا حنيفة من هذا القول وينفيه عنه، سوى محاولة الكشميري متقدمة الذكر، وقد خبرت نتيجتها.

وبكلٍّ الإنصاف في هذا والحق يقال: أنَّ هذه تعد هفوة لأبي حنيفة رحمه الله وغفر له وزلة قدم، وليس هو بالمعصوم، ولكنها مغمورة إن شاء الله في بحر علمه وورعه وتحريه للخير والصواب.

فهذا هو الحق إذا ما وزنت الأمور بميزان الكتاب والسنة، وابتعد عن العواطف الجياشة، والعصبيات المطغية، والأهواء المضلة، عصمنا الله من ذلك وحمانا بمنه وكرمه.

ثم إنَّ أقوال أبي حنيفة رحمه الله مبنيَّة على اجتهاد وتحرٍّ للصواب ولا يخفى أن المجتهد عرضةٌ للخطأ والزلل، فإن أخطأ فما ينبغي لأتباعه أن يتعصبوا لخطئه، ويعرضوا عن نصوص الوحي المخالفة له؛ لأن المحقق

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٥٠٧)

(٢) «الفتاوى» (٧/ ١١٩)، و (١٨/ ٢٧١).

والباحث عن الصواب لا يهوله اسم معظم عن الحق المحتم، فالحق لا يعرف بالرجال، بل من عرف الحق عرف أهله.

والأمر كما قال شيخ الإسلام: «كل قائل إنما يحتج لقوله لا به، إلا الله ورسوله»[(١)].

سيما والأئمة أنفسهم قد حذروا أتباعهم ومن تأثر بهم من التقليد الأعمى والتعصب المقيت، حتى أبو حنيفة رحمه الله فقد أثر عنه في هذا الشيء الكثير.

يقول الألباني حفظه الله ونفع بعلمه: «وقد روى عنه أصحابه أقوالًا شتى وعبارات متنوعة كلها تؤدي إلى شيء واحد، وهو وجوب الأخذ بالحديث وترك تقليد آراء الأئمة المخالفة له:

١ـ «إذا صح الحديث فهو مذهبي».

٢ـ «لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه»، وفي رواية: «حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي»، زاد في رواية: «فإننا بشر نقول القول اليوم ونرجع عنه غداً»، وفي أخرى: «ويحك يا يعقوب (هو أبو يوسف) لا تكتب كل ما تسمع مني، فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غدًا، وأرى الرأي غدا وأتركه بعد غد».

٣ـ إذا قلت قولًا يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولي»[(٢)].

فهذا عين العدل والإنصاف من هذا الإمام الجليل ـ رحمه الله ـ، ولكن أين عقول أقوام من فهم هذا وقبوله؟!، فإنَّ قوله في مسألتنا هذه ـ زيادة

---

(١) انظر «الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية» للبزار (ص/ ٢٩)، وانظر كذلك «الفتاوى» (٢٦/ ٢٠٢).

(٢) انظر تخريجاً مفصَّلًا لهذه الروايات في «صفة صلاة النبيّ ﷺ» للألباني (ص/ ٢٤-٢٦).

الإيمان ونقصانه ـ مخالفٌ للنص قطعًا وعلى الضد له تمامًا، فإنَّ نصوص الكتاب والسنَّة صريحة في أنَّ الإيمان يزيد وينقص، وأن أهله متفاضلون فيه، وأنهم ليسوا فيه سواء على درجة واحدة، وأما أقواله ـ رحمه الله ـ المأثورة عنه في هذا فصريحة بعكس ذلك.

ثم هو رحمه الله لم يتعمَّد الخطأ فيما أخطأ فيه، ولم يتعمد مخالفة الرسول ﷺ في هذا، وإنما هذا ما أداه إليه اجتهاده وبلغ إليه علمه، كيف وقد قيل له: أتخالف النبي ﷺ؟ فقال: «لعن الله من يخالف رسول الله ﷺ، به أكرمنا الله وبه استنقذنا»[1].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «ومن ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره فقد أخطأ عليهم وتكلم إما بظن وإما بهوى،... وقد بينا هذا في رسالة «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، وبينا أن أحداً من أئمة الإسلام لا يخالف حديثاً صحيحاً بغير عذر، بل لهم نحو من عشرين عذرًا...»[2].

ولهذا كان ينبغي على الراغب في الخير والمتحرِّي للحق أن يترك قول أبي حنيفة هذا ويعرض عنه، اتباعًا له في قوله المتقدم: «إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولي».

بل قد ورد في بعض الروايات عن أبي حنيفة ما يشعر أنه رجع عن قوله هذا وتركه تسليماً منه بما جاء في النصوص الصريحة المخالفة لقوله.

فقد روى ابن عبد البر في التمهيد بسنده إلى حماد بن زيد قال: كلمت أبا حنيفة في الإرجاء فجعل يقول وأقول.

ثم روى له حماد حديث: «أيُّ الإسلام أفضل؟...» إلى آخره وقال له:

---

(١) «الانتقاء» لابن عبد البر (ص/ ٧٨)، وانظر «الفتاوى» لابن تيمية (٢٠/ ٢٣٢).

(٢) «الفتاوى» (٢٠/ ٣٠٤).

ألا تراه يقول: أيّ الإسلام أفضل؟ قال: الإيمان، ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان، قال: فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ قال: لا أجيبه وهو يحدثني بهذا عن رسول الله ﷺ»[1].

قلت: وهذا هو موقف الأئمة جميعهم من النصوص، أبي حنيفة وغيره، القبول والرضى والتسليم التام، ولعل في هذه القصة ما يدل على تراجع الإمام أبي حنيفة رحمه الله عما قال.

فليترك قوله هذا المخالف للنصوص، والذي يحتمل أنه قد رجع عنه، وليتمسك بما جاء في كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ، فهذا الذي يدعو إليه أبو حنيفة وغيره من الأئمة يرحمهم الله.

ومع هذا لم يفتأ أقوام من تعصب مقيت وغلو مفرط لقول أبي حنيفة هذا، بدت آثاره في جوانب مختلفة وفي مواقف متعددة، وهي بحق تدعو للتعجب والاستغراب.

ولعلي أعرض هنا بعض ما وقفت عليه من مظاهر الغلو في هذه المسألة على الخصوص إذ هي محل بحثنا، وإن كانت مظاهر الغلو قد تكاثرت في مجالات أخرى عديدة.

١ ـ عد بعض المتعصبة في بعض الكتب الفقهية من الأمور المكفرة التي يكفر قائلها القول بأن الإيمان يزيد وينقص، كما فعل ذلك ابن نجيم الحنفي في كتابه «البحر الرائق»، فقد عدَّ من الأمور التي يرتد المسلم بقولها القول بزيادة الإيمان ونقصانه[2].

ولهذا يقول السندي ـ وهو حنفي ـ بعد أن بيّن الحق في هذه المسألة

---

(١) «التمهيد» (٩/ ٢٤٧)، ونقل القصة ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (٢/ ٤٩٤) حكاية عن الطحاوي رحمه الله.

(٢) انظر «البحر الرائق» (٥/ ١٣١).

وهو أنّ الإيمان يزيد وينقص بدلالة الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة: «وبهذا ظهر أن ما وقع في بعض كتب الفقه من عد القول بالزيادة والنقصان من كلمات الكفر هفوة عظيمة نسأل الله العفو والعافية»[(١)].

فالقول بزيادة الإيمان ونقصانه هو صريح الكتاب والسنة وليس مفهومهما فحسب، ومع هذا عد كفرًا!!

٢ـ وأعظم من هذا، وأشدّ غلوًّا، وأوغل في الإفراط أن بعض هؤلاء كذبوا على رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة فيها التصريح بعدم زيادة الإيمان ونقصانه، وأن زيادته كفر ونقصانه شرك، وأن من قال: إنه يزيد وينقص فقد خرج من أمر الله، وأنهم براء من رسول الله ﷺ، وأن رسول الله ﷺ بريء منهم، وأنهم أعداء الرحمن وفارقوا الدين، وأن من يقول: إنه يزيد وينقص ولم يتب تضرب عنقه بالسيف، إلى غير ذلك من الهراء السمج، والقول البغيض، والكذب الفاضح والذي لا تنفثه إلَّا نفوس رديئة وقلوب مريضة، وستقف على هذه الأحاديث المكذوبة في موضعها من هذا البحث إن شاء الله[(٢)].

٣ـ عدّ بعض هؤلاء من يقول بزيادة الإيمان ونقصانه مبتدعاً، مع أن القائلين بذلك هم الصحابة وتابعوهم بإحسان، خير أمة محمد ﷺ وأفضلهم، بل هو بإجماعهم كما سبق نقل ذلك وبيانه.

يقول ابن الحكيم السمرقندي: «ينبغي أن يعلم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص لأنَّ من يرى الزيادة والنقصان في الإيمان فهو مبتدع... إلى أن قال: ولم يقل أحد من العلماء والصالحين أن الإيمان يزيد وينقص..»[(٣)].

(١) شرح «سنن ابن ماجه» للسندي (١/ ٣٨).

(٢) انظر (ص/ ٣٨٤ وما بعدها) من هذه الرسالة.

(٣) «السواد الأعظم» (ص/ ٣٣).

وتأمَّل كيف أوغل في الخطأ، فجمع في كلامه هذا بين تبديع السلف من جهة، وتجاهل أقوالهم من جهة أخرى، فالله المستعان.

ثم كرَّر قوله هذا مرة أخرى فقال: «واعلم أنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص ومن قال: يزيد وينقص فهو مبتدع وهذا كفاية للعاقل»[1]، إضافة إلى هذا فقد احتج ببعض الأحاديث المكذوبة على النبي ﷺ في ذلك.

وعدَّ من علامة السواد الأعظم الذين هم عنده أهل السنة والجماعة أن يكون متصفاً باثنين وستين خصلة، منها: «أن يرى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص»[2].

٤- من يطالع غالب كتبهم المؤلفة في العقيدة عند الكلام على هذه المسألة يجد فيها من التأويلات المستكرهة والتعطيل الصريح لنصوص الوحي الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه الشيء الكثير، فهم يوردون النصوص لا للاستدلال بها، وإنما لتعطيلها وتأويلها على ما يوافق ما رأوه وما أثر عن أسلافهم، فتجدهم عندما يوردون النصوص المخالفة لأقوالهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردها كيفما كان، وبأي صورة وطريقة كانت، بخلاف منهج السلف أهل السنة والجماعة القائم على الاعتصام بالكتاب والسنة في كل حال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والمقصود هنا أنَّ السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان، فلمَّا حدث في الأمَّة ما حدث من التفرُّق والاختلاف صار أهل التفرُّق شيعًا، صار هؤلاء عمدتهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم، عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك، ثم

---

(١) «السواد الأعظم» (ص/ ٣٤).

(٢) «السواد الأعظم» (ص/ ٤).

ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها تأولوه، فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتهما، ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى، إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك، والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردها كيف أمكن، ليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول، بل أن يدفع منازعه عن الاحتجاج بها»[(١)].

قلت: ومن يتأمل كلام شيخ الإسلام هذا ويسبر غوره ويتعمق في مكنونه مريداً للخير طالبًا للحق يسلم من الوقوع في هوة سحيقة ومزلة عميقة تردى بها كثيرون من أهل التفرق والاختلاف وحادوا عن الجادة السوية والطريقة المرضية، ولهذا فإنك عندما تقرأ كتب أهل الأهواء المؤلفة في الاعتقاد تستغرب عندما لا تجد فيها ذكر الأدلة من الكتاب والسنة إلا النادر القليل، ثم هذا النادر القليل ذكر لا ليحتج به وإنما ذكر للشروع في تعطيله وتأويله.

ثم قال شيخ الإسلام: «والمقصود أنَّ كثيرًا من المتأخِّرين لم يصيروا يعتمدون في دينهم لا على القرآن، ولا على الإيمان الذي جاء به الرسول، بخلاف السلف، فلهذا كان السلف أكمل علماً وإيماناً، وخطؤهم أخف وصوابهم أكثر»[(٢)].

وهم القدوة وأهل السلامة الذين جمع الله لهم بين كمال العلم وقوة الإيمان وفقنا الله لاتباعهم، وألحقنا بهم، وحشرنا في زمرتهم، وهدى ضال المسلمين للتأسي بهم، والسير على نهجهم.

٥ـ ومن طريف تعصبهم أن أحدهم حلف بطلاق زوجته، إن كان

---

(١) «الفتاوى» (١٣/ ٥٨، ٥٩).

(٢) «الفتاوى» (١٣/ ٦٠).

الإيمان يزيد وينقص، وذلك في زمن المعتصم، فسئل عن ذلك كمال الدين أبو الحسين بن أبي بكر الشهراياني البغدادي، فأفتى بوقوع طلاقه، وبسط الكلام في هذه المسألة في جزء مفرد[1].

وما تقدَّم هو قول من تعصَّب منهم وغلا، وغير خاف أن كثيرًا من هؤلاء انحرفوا أيضًا عن بقية أقوال إمامهم الأخرى الصحيحة كإثبات العلوِّ وإثبات الصِّفات وغير ذلك إلى التجهُّم والاعتزال والتصوف والتشيع وغيرها[2].

أمَّا من أنصف منهم في هذه المسألة فله موقف آخر وطريق ثان يتسم بالعدل والإنصاف وتحري الحق المطابق للكتاب والسنة وإن خالف رأي الإمام، واختصارًا أكتفي بذكر أربعة أمثلة لأهل هذا الموقف:

١- فمن هؤلاء أحمد بن عمران الليموسكي الإستراباذي الحنفي المتوفى سنة ٣٣١ هـ.

فقد ذكر في ترجمته أنه يقول: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[3].

قال السمعاني في «الأنساب»: «... وكان على اعتقاد أهل السنَّة مجانبًا لأهل البدع»[4].

٢- ومنهم الإمام القاضي علي بن علي بن محمد أبي العز الدمشقي الحنفي المتوفى سنة ٧٩٢ هـ[5]، صاحب الكتاب العظيم والمؤلف القيِّم

---

(١) انظر «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢/ ٢٨٤).

(٢) انظر «الفتاوى» (٢٠/ ١٨٦، ١٨٧).

(٣) «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٢٢٥).

(٤) «الأنساب» (٥/ ١٥٣).

(٥) انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» لابن حجر (٣/ ٨٧)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ٣٢٦).

«شرح العقيدة الطحاوية»، والذي نهج فيه منهج أهل السنة والجماعة، مقرراً الحق بدليله، بأسلوب بليغ، وعبارات جامعة، تشهد للمؤلف بحسن إلمامه وسعة اطلاعه وجودة تصنيفه.

فقد خالف أبا حنيفة في هذه المسألة، وأورد النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة، الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه.

قال رحمه الله: «والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة والآثار السلفية كثيرة جداً..»، فأورد جملة منها ثم قال: «وفي هذا المقدار كفاية، وبالله التوفيق»[1].

٣ـ ومنهم جلال الدين بن أحمد بن يوسف التبريزي المعروف بالتباني الحنفي المتوفى سنة ٧٩٣ هـ[2]، وُصف بحب السُّنَّة، وحسن العقيدة، وبغض البدع والمبتدعة.

قال ابن حجر: «برع في العلوم مع الدين والخير.. وكان محبًّا في السنة (كذا) حسن العقيدة شديدًا على الاتحادية والمبتدعة»[3].

وقال الشوكاني: «كان محباً للحديث، حسن الاعتقاد، شديدًا على الاتحادية والمبتدعة، وانتهت إليه رئاسة الحنفية»[4].

فقد ذكر أن له رسالة في زيادة الإيمان ونقصانه[5]، ولم أقف عليها، إلَّا

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص/ ٣٢٤- ٣٢٧).

(٢) انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» (١/ ٥٤٥)، و«إنباء الغمر» (١/ ٤٢٤) كلاهما لابن حجر، و«البدر الطالع» للشوكاني (١/ ١٦٨)، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (١٢/ ١٢٢).

(٣) «الدرر الكامنة» (١/ ٥٤٥).

(٤) «البدر الطالع» (١/ ١٨٦).

(٥) «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ٥٥٤)، وقد وقع فيه خطأ في اسم المصنف وتاريخ وفاته، فليصحح.

أن عنوانها يشعر أنها مؤلفة للتدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، والاحتجاج لذلك بالسنن والآثار، ثم تأكد لي ذلك لما رأيت ابن حجر والشوكاني ذكرا في ترجمته أن له تصنيفاً في أن الإيمان يزيد وينقص، ففي كلامهما التنصيص على أنها مؤلفة في أن الإيمان يزيد وينقص، فإذا انضمَّ لهذا ما ذكر عنه أنه حسن الاعتقاد محب للسنة يتحقق من ذلك أنه إنما ألف رسالته لبيان أن الإيمان يزيد وينقص، وللرد على من قال بخلاف ذلك من أصحابه وغيرهم.

٤ـ ومنهم أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي الحنفي، الشهير بـ (الألوسي الكبير)، المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ[١] صاحب التفسير المشهور الموسوم بـ «روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني».

فقد ذهب إلى القول بزيادة الإيمان ونقصانه؛ لأنه رأى نصوص الكتاب والسنة صريحة بذلك.

قال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾[٢]: «...وهذا أحد أدلَّة من ذهب إلى أن الإيمان يزيد وينقص، وهو مذهب الجم الغفير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين، وبه أقول لكثرة الظواهر الدالة على ذلك من الكتاب والسنة من غير معارض لها عقلاً، بل قد احتج بعضهم بالعقل أيضاً، وذلك أنه لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان لكان إيمان آحاد الأمة بل المنهمكين في الفسق والمعاصي مساوياً لإيمان الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام، واللازم باطل فكذا الملزوم»[٣].

---

(١) انظر ترجمته في «فهرس الفهارس» للكتاني (١/ ٩٧)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ١٧٦)، و«معجم المؤلفين» لكحالة (١٢/ ١٧٥).

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٢.

(٣) «روح المعاني» (٩/ ١٦٥).

وألمح في موضع آخر من «تفسيره» إلى أنه يقول بهذا القول وإن كان القائل بخلافه إمام يعتد بقوله وكلامه.

قال: «وقبول التصديق نفسه الزيادة والنقص والشدة والضعف مما قال به جمع من المحققين وبه أقول لظواهر الآيات والأخبار... ومن لم يقبل قبوله للزيادة ولم يدخل الأعمال في الإيمان قال: إن زيادته بزيادة متعلقه والمؤمن به... وفيه نظر وإن قاله من تعقد عليه الخناصر وتعتقد بكلامه الضمائر»[(١)].

بل وصرَّح أنه خالف في هذه المسألة إمامه أبا حنيفة لأنه وجد الأدلَّة على زيادة الإيمان ونقصانه لا تحصى.

قال: «وما عليَّ إذا خالفتُ في بعض المسائل مذهب الإمام الأعظم أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه للأدلة التي لا تكاد تحصى فالحق أحق بالاتباع، والتقليد في مثل هذه المسائل من سنن العوام»[(٢)].

وصدق ـ رحمه الله ـ، وإنما يوفّق لمثل هذا من ابتعد عن العواطف والأهواء، واحتكم إلى الوحيين الكتاب والسنة، عملاً بقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾[(٣)]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا ﴿٣٦﴾﴾[(٤)].

فمن كان كذلك هدي ولم يضل، ومن لم يكن كذلك فقد تنكب

---

(١) «روح المعاني» (١١/ ٥٠)، وانظر (٢٦/ ٩٢-٩٤).

(٢) «روح المعاني» (٩/ ١٦٧).

(٣) سورة النساء، الآية: ٥٩.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٣٦.

الصراط وحاد عن الجادة وتلقفته الأهواء، ولا تسأل عن هلكته، والله الهادي والموفق.

ثانياً. الجهمية:

ومن القائلين بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص - إن لم يكونوا أصل نشأته ومبدأ حدوثه - الجهمية أتباع الجهم بن صفوان أسِّ الضلالة وركيزة الانحراف ورأس الابتداع، فإن من مقولاتهم الفاسدة وآرائهم المنحرفة زعمهم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل أهله فيه.

قال الأشعري: «وزعمت الجهمية.. أن الإيمان لا يتبعَّض ولا يتفاضل أهله فيه»[(1)].

وقال الشهرستاني: «قال أي: الجهم: والإيمان لا يتبعَّض أي: لا ينقسم إلى عقد وقول وعمل، قال: ولا يتفاضل أهله فيه، فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد، إذ المعارف لا تتفاضل»[(2)].

وقال ابن القيِّم في «نونيته»[(3)] حاكيًا بعض عقائد هؤلاء:

قالوا وإقرار العباد بأنه ... خلاقهم هو منتهى الإيمان

والناس في الإيمان شيء واحد ... كالمشط عند تماثل الأسنان

وجهم وأتباعه إنَّما قالوا بهذا القول لأنَّ الإيمان عندهم مجرَّد التصديق، فمن صدّق بقلبه فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان وإن تكلَّم بالكفر وسبَّ الله ورسولَه ﷺ وسخر بالدِّين، وأحلَّ المحرمات، وفعل غير ذلك من الأمور التي هي كفر بواح.

---

(١) «المقالات» (ص/ ١٣٢).

(٢) «الملل والنحل» (١/ ٨٨).

(٣) «الكافية الشافية» (ص/ ١٣).

والتصديق عندهم يتساوى فيه العباد، ولا يقبل الزيادة والنقصان فهو إما أن يعدم وإما أن يوجد، ولا يقبل التبعُّض، فإذا ذهب بعضه ذهب كله، ولا يتفاضل الناس فيه، فإيمان الملائكة والأنبياء والصديقين وإيمان فساق الأمة وأهل الخنا والفجور سواء[1].

وقولهم هذا فاسد ظاهر البطلان وفساده معلوم من دين الله بالاضطرار ويظهر هذا من وجوه متعددة:

أحدها: أنهم أخرجوا ما في القلب من حب الله وخشيته والإنابة إليه والتوكل عليه ونحو ذلك من الأعمال القلبية من أن يكون من نفس الإيمان.

ثانيها: أنهم جعلوا ما علم أن صاحبه كافر، مثل إبليس وفرعون واليهود وأبي طالب وغيرهم، أنه إنما كان كافرًا لأن ذلك مستلزم لعدم تصديقه في الباطن، وهذا مكابرة للعقل والحس، وكذلك جعلوا من يبغض الرسول ويحسده كراهة دينه مستلزماً لعدم العلم بأنه صادق ونحو ذلك.

ثالثها: أنهم جعلوا ما يوجد من التكلم بالكفر من سب الله ورسوله والتثليث وغير ذلك قد يكون مجامعًا لحقيقة الإيمان الذي في القلب، ويكون صاحب ذلك مؤمنا عند الله حقيقة، سعيدًا في الدار الآخرة، وهذا يعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام.

رابعها: أنهم جعلوا من لا يتكلَّم بالإيمان قط، مع قدرته على ذلك، ولا أطاع الله طاعة ظاهرة مع وجوب ذلك عليه وقدرته، يكون مؤمنًا بالله تام الإيمان سعيدًا في الدار الآخرة.

---

(١) انظر «الفتاوى» (٧/ ٥٨٢).

خامسها: أنهم قالوا: إن العبد قد يكون مؤمنًا تامَّ الإيمان، إيمانه مثل إيمان الأنبياء والصديقين ولو لم يعمل خيرًا لا صلاة ولا صلة ولا صدق حديث، ولم يدع كبيرة إلَّا ركبها فيكون الرجل عندهم إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان، وهو مصرٌّ على دوام الكذب والخيانة ونقض العهود لا يسجد لله سجدة، ولا يحسن إلى أحد حسنة، ولا يؤدي أمانة، ولا يدع ما يقدر عليه من كذب وظلم وفاحشة إلا فعلها، وهو مع ذلك مؤمن تام الإيمان، مثل إيمان الأنبياء.

سادسها: أنه يلزمهم أن من سجد للصليب والأوثان طوعا، وألقى المصحف في الحش عمدًا، وقتل النفس بغير الحق، وقتل كل من رآه يصلي، وسفك دم كل من يراه يحج البيت، وفعل ما فعلته القرامطة بالمسلمين، يجوز أن يكون مع ذلك مؤمنًا وليًّا لله، إيمانه مثل إيمان النبيين والصديقين؛ لأنَّ الإيمان الباطن إمَّا أن يكون منافيًا لهذه الأمور، وإما أن لا يكون منافياً، فإن لم يكن منافيًا أمكن وجودها معه فلا يكون وجودها إلا مع عدم الإيمان الباطن، وإن كان منافيًا للإيمان الباطن كان ترك هذه من موجب الإيمان ومقتضاه ولازمه، فلا يكون مؤمناً في الباطن الإيمان الواجب إلَّا من ترك هذه الأمور فمن لم يتركها دلَّ ذلك على فساد إيمانه الباطن، وإذا كانت الأعمال والتروك الظاهرة لازمة للإيمان الباطن كانت من موجبه ومقتضاه، وكان من المعلوم أنها تقوى بقوته، وتزيد بزيادته، وتنقص بنقصانه، فإنَّ الشيء المعلوم لا يزيد إلَّا بزيادة موجبه ومقتضيه، ولا ينقص إلَّا بنقصان ذلك، فإذا جعل العمل الظاهر موجب الباطن ومقتضاه لزم أن تكون زيادته لزيادة الباطن، فيكون دليلًا على نقص الباطن، وهو المطلوب.

وهذه الأمور، كلها إذا تدبرها المؤمن بعقله تبين له أن مذهب السلف هو المذهب الحق الذي لا عدول عنه، وأن من خالفهم لزمه فساد معلوم بصريح المعقول وصحيح المنقول كسائر ما يلزم الأقوال المخالفة لأقوال السلف، والله أعلم[1].

ثم إنّ سلفنا الصالح قد نقل عنهم أقوال كثيرة في رد مقولة هؤلاء الخبيثة، وبيان فسادها وشدة ضررها على الإسلام وأهله، وفيما يلي أسوق بعض ما نقل عنهم في ذلك:

١ـ قيل لعبد الله بن أبي مليكة: يا أبا محمد إنَّ ناسًا يجالسونك يزعمون أن إيمانهم كإيمان جبريل، فغضب ابن أبي مليكة، فقال: والله ما رضي الله لجبريل حتى فضله بالثناء على محمد ﷺ فقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ۝٢٠ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ ۝٢١ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٖ ۝٢٢﴾[2] يعني محمدًا ﷺ.

أفأجعل إيمان جبريل وميكائيل كإيمان فهدان، لا والله ولا كرامة.

قال نافع راوي الأثر: وقد رأيت فهدان كان رجلا لا يصحو من الشراب[3].

قال الآجريّ معلّقًا على هذا الأثر بعد روايته له: «من قال هذا فلقد أعظم الفرية على الله، وأتى بضدّ الحقّ، وبما ينكره جميع العلماء؛ لأنَّ قائل هذه المقالة يزعم أنَّ من قال: لا إله إلَّا الله لم تضرّه الكبائر أن يعملها، ولا الفواحش أن يرتكبها، وأن عنده أن البار التقي الذي لا يباشر من ذلك

(١) انظر «الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٥٨٢- ٥٨٥).

(٢) سورة التكوير، الآية: ١٩ـ ٢٢.

(٣) رواه أبو عبيد في «الإيمان» (ص/ ٧٠)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٤٧)، وابن بطة في «الإبانة» (برقم: ١٢٥٦)، وانظر تعليق أبي عبيد عليه بعد روايته له.

شيئاً والفاجر يكونان سواء، هذا منكر قال الله عز وجل: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾[1]، وقال عز وجل: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾[2].

فقل لقائل هذه المقالة المنكرة: يا ضال يا مضل إنَّ الله عز وجل لم يسوِّ بين الطائفتين من المؤمنين في أعمال الصالحات حتى فضل بعضهم على بعض درجات، قال الله عز وجل: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾﴾[3]، فوعدهم الله كلهم الحسنى بعد أن فضل بعضهم على بعض، وقال عز وجل: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَـٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ﴾، ثم قال: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[4]، وكيف يجوز لهذا الملحد في الدين أن يسوي بين إيمانه وإيمان جبريل وميكائيل، ويزعم أنه مؤمن حقاً»[5].

٢ـ وقال ابن أبي مليكة: إنّ فهدان يزعم أنه يشرب الخمر، ويزعمون أن إيمانه على إيمان جبريل وميكائيل[6].

---

(١) سورة الجاثية، الآية: ٢١.

(٢) سورة ص، الآية: ٢٨.

(٣) سورة الحديد، الآية: ١٠.

(٤) سورة النساء، الآية: ٩٥.

(٥) «الشريعة» (ص/ ١٤٧، ١٤٨).

(٦) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٧١)، وابن بطة في «الإبانة» (برقم: ١٢٥٧)، ورواه بنحوه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٣/ ٦٧٠).

٣ـ ومرَّ ميمون بن مهران بجويرية وهي تضرب بالدف وهي تقول: وهل عليَّ من قول قلته من كنود، فقال: أترون إيمان هذه كإيمان مريم بنت عمران؟ قال: والخيبة لمن يقول إيمانه كإيمان جبريل[1].

٤ـ وقال الوليد بن مسلم: سمعت أبا عمرو الأوزاعي ومالكًا وسعيد ابن عبد العزيز يقولون: ليس للإيمان منتهى هو في زيادة أبداً، ويقولون على من يقول أنه مستكمل الإيمان وأنه إيمانه كإيمان جبريل، قال الوليد: قال سعيد بن عبد العزيز: هو أن يكون إذا أقدم على هذه المقالة إيمانه كإيمان إبليس لأنه أقرّ بالربوبية وكفر بالعمل، فهو أقرب إلى ذلك من أن يكون إيمانه كإيمان جبريل عليه السلام[2].

٥ـ وقال الأوزاعي: «من آمن وعصى إيمانه بإيمان إبليس أشبه منه بإيمان جبريل، لأن جبريل آمن وأطاع، وإبليس آمن وعصى»[3].

٦ـ وقال سفيان الثوري: اتقوا هذه الأهواء، قيل له: بين لنا رحمك الله فقال سفيان: أما المرجئة فيقولون: الإيمان كلام بلا عمل، من قال: أشهد أن لا إله إلَّا الله وأنَّ محمدًا عبده ورسوله فهو مؤمن مستكمل الإيمان، إيمانه على إيمان جبريل والملائكة وإن قتل كذا وكذا مؤمن، وإن ترك الغسل من الجنابة، وإن ترك الصلاة[4].

٧ـ وقال ابن بطَّة العكبري: «احذروا رحمكم الله من يقول أنا مؤمن عند الله، وأنا مؤمن كامل الإيمان، ومن يقول إيماني كإيمان جبريل وميكائيل فإن هؤلاء مرجئة أهلُ ضلال وزيغ وعدول عن الملة»[5].

---

(١) رواه ابن بطة في «الإبانة» (برقم: ١٢٥٨).

(٢) رواه ابن بطة في «الإبانة» (برقم ١٢٥٩)، وروى أوله عبد الله في «السنة» (١/ ٣٣٣).

(٣) رواه اللالكائي في «شرح الاعتقاد» (برقم: ١٨٣٦).

(٤) رواه اللالكائي في «شرح الاعتقاد» (برقم: ١٨٣٤).

(٥) «الإبانة» لابن بطة (٢/ ٨٩٩).

٨ـ وكان عون بن عبد الله[١] من آدب أهل المدينة وأفقههم وكان مرجئاً فرجع عن ذلك وأنشأ يقول:

لأول من تفارق غير شك | تفارق ما يقول المرجئونا
وقالوا مؤمن من أهل جور | وليس المؤمنون بجائرينا
وقالوا مؤمن دمه حلال | وقد حرمت دماء المؤمنينا[٢]

٩ـ وقال سليم بن منصور بن عمار[٣]:

أيها القائل إني مؤمن | إنما الإيمان قول وعمل
إنما الإرجاء دين محدث | سنه جهم بن صفوان انتحل
إن دين الله دين قيّم | فيه صوم وصلاة تعتمل
وزكاة وجهاد لامرىء | حارب الدين اعتدى وقتل
ليس بالمستكمل الإيمان من | إن رأى صلى وإلَّا لم يصل
أو أتى يوما على قاذورة | ترك الغسل مجونًا أو كسل
اسم هذا مؤمن الإقرار لا | مؤمن حقًّا وحقًّا لم يقل
لست بالمرجىء ولا الخرمي | ولا أرى برأي المعتزل
لا إن رأيي رأي سفيان وما | كان سفيان على رأي فضل[٤]

---

(١) انظر ترجمته في «السير» للذهبي (٥/ ١٠٣).

(٢) رواه ابن بطة في «الإبانة» (برقم: ١٢٧٣)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (برقم: ١٨٥٠).

(٣) انظر ترجمته في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٢١٦) و«تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣٢).

(٤) رواه اللالكائي في «شرح الاعتقاد» (برقم: ١٨٥٢) وذكر الأبيات أبو يعلى في كتابه «الإيمان» (ص/ ٢٧٥)، لكن اسم الناظم تصحف عنده من «سليم» إلى «سلمان»، ووقع بينهما فروق أخرى قليلة في مفردات النظم وكذلك تصحف اسم الناظم في المطبوعة من =

وفي هذا كفاية.

ثالثاً. الخوارج والمعتزلة:

لقد ذهبت الخوارج والمعتزلة مذهب أهل السنة والجماعة في تعريف الإيمان من حيث أنه شامل للأعمال والأقوال والاعتقادات، إلا أنهم فارقوا أهل السنة والجماعة بقولهم: إن الإيمان كل واحد لا يتجزأ إذا ذهب بعضه ذهب كله، وأنه لا يقبل التبعّض.

ومن هنا كان الإخلال بالأعمال وارتكاب الكبائر عندهم مخرجاً من الإيمان كلية، على خلاف بينهم في تسميته كافرًا، فالخوارج قطعوا بكفره، ونازعهم المعتزلة في الاسم وقالوا: نحن لا نسميه مؤمنًا ولا كافرًا، وإنما هو في منزلة بين المنزلتين أي: بين منزلة الإيمان والكفر، وإن كانوا قد اتفقوا جميعاً أنه يوم القيامة خالد مخلد في نار جهنم[1].

= «شرح الاعتقاد» من «ابن عمار» إلى «ابن عامر»، وقد وقع في «شرح الاعتقاد» في البيت قبل الأخير «الحربي» بدل «الخرمي»، فعدت إلى كتب المقالات فوجدت فيها فرقة من الشيعة يقال لهم الحربية نسبة إلى عبد الله بن عمرو بن حرب، ووجدت فرقة أخرى يقال لهم الخرمية نسبة إلى بابك الخرمي الذي ظهر في جبل البدين بناحية أذربيجان في عهد المأمون. انظر «المقالات» للأشعري (ص/ ٢٢)، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص/ ٢٦٦)، والأقرب إلى سياق النظم أن المراد «الخرمية» لما ذكر عنهم من الإباحية والاستحلال للمحرمات والقتل والأذى للمسلمين حتى إنهم بنوا مساجد للمسلمين ليؤذوهم فيها، وهم يعلمون أولادهم القرآن لكنهم لا يصلون في السر ولا يصومون ولا يرون جهاد الكفرة.

وهذه غاية ومؤدى مذهب المرجئة الذي سيق النظم لذمه وبيان شناعته وقبحه، والله أعلم.

(١) انظر «الفتاوى» (٧/ ٢٢٣، ٢٥٧) و«شرح العقيدة الأصفهانية» لابن تيمية (ص/ ١٣٧).

قال شيخ الإسلام: «قالت الخوارج والمعتزلة: قد علمنا يقيناً أن الأعمال من الإيمان فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان، وإذا زال بعضه زال جميعه؛ لأن الإيمان لا يتبعض ولا يكون في العبد إيمان ونفاق، فيكون أصحاب الذنوب مخلدين في النار إذ كان ليس معهم من الإيمان شيء»[1].

وأصل غلط هؤلاء ومنشأ ضلالهم كما قال شيخ الإسلام: «أنهم ظنوا أن الشخص الواحد لا يكون مستحقًّا للثواب والعقاب والوعد والوعيد والحمد والذم، بل إما لهذا وإما لهذا فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها، وقالوا: الإيمان هو الطاعة فيزول بزوال بعض الطاعة، ثم تنازعوا هل يخلفه الكفر على القولين ووافقتهم المرجئة والجهمية على أن الإيمان يزول كله بزوال شيء منه، وأنه لا يتبعض ولا يتفاضل فلا يزيد ولا ينقص وقالوا: إنَّ إيمان الفسَّاق كإيمان الأنبياء والمؤمنين»[2].

فهذه الشبهة هي التي أفسدت على هؤلاء قولهم، بل وعلى جميع المرجئة، كما قال شيخ الإسلام: «وإنما أوقع هؤلاء كلهم ـ أي: المرجئة بأقسامهم ـ ما أوقع الخوارج والمعتزلة في ظنهم أن الإيمان لا يتبعض بل إذا ذهب بعضه ذهب كله، ومذهب أهل السنة والجماعة أنه يتبعض وأنه ينقص ولا يزول جميعه»[3].

وقال شيخ الإسلام: «وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة، وكذلك الأجسام كالسكنجبين[4] إذا زال أحد جزئيه خرج عن كونه سكنجبين،

---

(١) «الفتاوى» (١٣/ ٤٨).

(٢) «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص/ ١٣٧، ١٣٨)، وانظر «الفتاوى» (٧/ ٤٠٤).

(٣) «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص/ ١٤٣، ١٤٤).

(٤) السكنجبين: شراب مركب من حامض وحلو ـ معرب ـ فارسيته: سركا انكبين. انظر «المعجم الوسيط» (١/ ٤٤٠).

قالوا: فإذا كان الإيمان مركَّبًا من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة لزم زواله بزوال بعضها»[(١)].

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

أحدها: أن الحقيقة الجامعة لأمور سواء كانت في الأعيان والأعراض، إذا زال بعض تلك الأمور فقد يزول سائرها وقد لا يزول، ولا يلزم من زوال بعض الأمور المجتمعة زوال سائرها، وسواء سميت مركبة أو مؤلفة أو غير ذلك، لا يلزم من زوال بعض الأجزاء زوال سائرها.

الثاني: أن ما مثلوا به من العشرة والسكنجبين مطابق لذلك، فإن الواحد من العشرة إذا زال لم يلزم زوال التسعة، بل قد تبقى التسعة، فإذا زال أحد جزئي المركب لا يلزم زوال الجزء الآخر، لكن أكثر ما يقولون: زالت الهيئة الاجتماعية، وزال ذلك الاسم الذي استحقته الهيئة بذلك الاجتماع والتركيب كما يزول اسم العشرة والسكنجبين.

الثالث: أن كون الشيء المركَّب لم يبق على تركيبه بعد زوال شيء من أجزائه منه لا نزاع فيه بين العقلاء، ولا يدعي عاقل أن الإيمان أو الصلاة أو الحج أو غير ذلك من العبادات المتناولة لأمور والمشتملة على أجزاء أنه إذا زال بعضها بقي ذلك المجتمع المركب كما كان قبل زوال بعضه، ولا يقول أحد: إن الشجرة أو الدار إذا زال بعضها بقيت مجتمعة كما كانت، ولا أن الإنسان أو غيره من الحيوان إذا زال بعض أعضائه بقي مجموعًا، كما قال النبي ﷺ: «كلُّ مولود يُولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسّون فيها من جدعاء»[(٢)]، فالمجتمعة الخلق بعد الجدع لا تبقى مجتمعة، ولكن لا يلزم

(١) «الفتاوى» (٧/ ٥١١).

(٢) رواه البخاري (٢/ ٩٧)، ومسلم (٤/ ٢٠٤٧).

زوال بقية الأجزاء، فدعواهم أنه إذا زال بعض المركب زال بعضه الآخر ليس بصواب، وإن كان يسلم لهم أنه ما بقي إلا بعضه لا كله، وأن الهيئة الاجتماعية ما بقيت كما كانت.

الرابع: أنَّ المركبات في ذلك على وجهين:

أحدهما: ما يكون التركيب شرطًا في إطلاق الاسم عليه.

ثانيهما: ما لا يكون التركيب شرطاً في إطلاق الاسم عليه.

ومثال الأول: السكنجبين والعشرة، فإن هذا النوع يزول عنه اسمه عند زوال بعض أجزائه منه، ولا يطلق الاسم إلَّا على الهيئة المركبة مجتمعة.

ومثال الثاني: جميع المركبات المتشابهة الأجزاء، وكذلك كثير من المختلفة الأجزاء فإن المكيلات والموزونات تسمى حنطة وهي بعد النقص حنطة، وكذلك التراب والماء ونحو ذلك.

وكذلك لفظ العبادة والطاعة والخير والحسنة والإحسان والصدقة والعلم ونحو ذلك مما يدخل فيه أمور كثيرة يطلق الاسم على قليلها وكثيرها وعند زوال بعض الأجزاء وبقاء بعض الأجزاء، وكذلك لفظ القرآن فيقال على جميعه وعلى بعضه، ولو نزل قرآن أكثر من هذا لسمي قرآناً، وكذلك لفظ الذكر والدعاء يقال للقليل والكثير وكذلك لفظ الجبل والنهر والبحر والدار والقرية ونحو ذلك يقال على الجملة المجتمعة، ثم ينقص كثير من أجزائها والاسم باق.

فإذا كانت المركبات على نوعين، بل غالبها من هذا النوع لم يصح قولهم: إنه إذا زال جزؤه لزم أن يزول الاسم.

الخامس: أنَّ هذا القول مخالف لنصوص الوحي الدالة على أنَّ للإيمان أجزاءً وأبعاضًا.

مثل قوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول: لا إله إلَّا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»[1]، ومن المعلوم أنه إذا زالت الإماطة ونحوها لم يزل اسم الإيمان، ومثل قوله ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان»[2]، فأخبر أنه يتبعض ويبقى بعضه، وأن ذاك من الإيمان، فعلم أن بعض الإيمان يزول ويبقى بعضه، وهذا ينقض مآخذهم الفاسدة.

السادس: أنّ ما يجب على العباد من شرائع وأحكام يختلف باختلاف حال نزول الوحي من السماء وبحال المكلف في البلاغ وعدمه، وهذا مما يتنوع به نفس التصديق، ويختلف حاله باختلاف القدرة والعجز وغير ذلك من أسباب الوجوب، وهذه يختلف بها العمل أيضاً، ومعلوم أن الواجب على كل من هؤلاء لا يماثل الواجب على الآخر، فإذا كان نفس ما وجب من الإيمان في الشريعة الواحدة يختلف ويتفاضل، وإن كان بين جميع هذه الأنواع قدر مشترك موجود في الجميع كالإقرار بالخالق، وإخلاص الدين له والإقرار برسله واليوم الآخر على وجه الإجمال. فمن المعلوم أنَّ بعض الناس إذا أتى ببعض ما يجب عليه دون بعض كان قد تبعض ما أتى فيه من الإيمان، كتبعُّض سائر الواجبات.

لكن بقي أن يقال: إن هذا البعض الآخر الزائل إما أن يكون شرطاً في ذلك البعض وقد لا يكون شرطاً فيه، فالشرط كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعضه، أو ببعض الرسل وكفر ببعضهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ

---

(١) تقدم تخريجه (ص/ ٨٧).

(٢) تقدم تخريجه (ص/ ٩٢).

﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾[1].

وقد يكون البعض المتروك ليس شرطًا في وجود الآخر ولا قبوله كفعل بعض الكبائر وترك بعض الواجبات فيما دون الكفر، وحينئذ فقد يجتمع في الإنسان إيمان ونفاق، وبعض شعب الإيمان وشعبة من شعب الكفر.

السابع: أن كون الإنسان قد يجتمع فيه إيمان ونفاق وإيمان وبعض شعب الكفر دلَّت عليه نصوص صحيحة صريحة.

كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر»[2].

وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو، مات على شعبة نفاق»[3].

وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[4].

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النَّسب والنياحة على الميت»[5].

---

(١) سورة النساء، الآيتان: ١٥٠ ـ ١٥١.

(٢) البخاري (١/ ٨٩ ـ الفتح)، ومسلم (١/ ٧٩).

(٣) رواه مسلم (٣/ ١٥١٧).

(٤) تقدم تخريجه (ص/ ١١٤).

(٥) مسلم (١/ ٨٢)، وانظر إيضاحاً وبياناً وافياً لهذا الحديث في «اقتضاء الصراط المستقيم» =

وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «ليس من رجل ادعى إلى غير أبيه وهو يعلمه إلا كفر، ومن ادعى ما ليس له فليس منا وليتبوأ مقعده من النار، ومن رمى رجلاً بالكفر أو قال: يا عدو الله وليس كذلك إلا رجع عليه»(١).

وغيرها من النصوص مما قد يطول ذكره.

الثامن: أن أجزاء الإيمان مختلفة متفاوتة، فمنها ما يزول الإيمان كلية بزوالها كفعل أمر كفري ناقض للإيمان، ومنها ما يزول كمال الإيمان الواجب بزوالها كفعل كبيرة من الكبائر، ومنها ما يزول كمال الإيمان المستحب بزوالها كترك إماطة الأذى عن الطريق.

مثل الصلاة فإن فيها أجزاء تنقص بزوالها عن كمال الاستحباب، وفيها أجزاء واجبة تنقص بزوالها عن الكمال الواجب مع الصحة في مذهب أبي حنيفة وأحمد ومالك، وفيها ماله أجزاء إذا زالت جبر نقصها بسجود السهو، وأمور ليست كذلك، فقد رأيت أجزاء الشيء تختلف أحكامها شرعاً وطبعاً.

التاسع: أن شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة، ولا تتلازم عند الضعف فإذا قوي ما في القلب من التصديق والمعرفة والمحبة لله ورسوله أوجب بغض أعداء الله كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾(٢)، وقال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟

= لابن تيمية (ص/ ٧٠).

(١) البخاري (٦/ ٥٣٩ ـ الفتح)، ومسلم (١/ ٧٩).

(٢) سورة المائدة، الآية: ٨١.

ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾[١].

وقد تحصل للرجل موادتهم لرحم أو حاجة فيكون ذنبا ينقص به إيمانه، ولا يكون به كافرًا، كما حصل من حاطب بن أبي بلتعة، لما كاتب المشركين ببعض أخبار النبي ﷺ وأنزل الله فيه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾[٢].

وكما حصل لسعد بن عبادة لما انتصر لابن أبي في قصة الإفك، فقال لسعد بن معاذ: كذبت والله لا تقتله ولا تقدر على قتله، قالت عائشة: وكان قبل ذلك رجلًا صالحًا، ولكن احتملته الحمية[٣]، ولهذه الشبهة سمى عمر حاطبًا منافقًا فقال: دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق، فقال: «إنه شهد بدراً»[٤]، فكان عمر متأوِّلًا في تسميته منافقاً للشبهة التي فعلها.

وكذلك قول أسيد بن حضير لسعد بن عبادة: كذبت لعمر الله لنقتلنه، إنما أنت منافق، تجادل عن المنافقين[٥] هو من هذا الباب، وكذلك قول من قال من الصحابة عن مالك بن الدخشم: منافق[٦]، وإن كان قال ذلك لما رأى فيه من نوع معاشرة ومودة للمنافقين.

ولهذا لم يكن المتهمون بالنفاق نوعًا واحدًا، بل فيهم المنافق المحض،

---

(١) سورة المجادلة، الآية: ٢٢.

(٢) سورة الممتحنة، الآية: ١.

(٣) رواه البخاري (٧/ ٤٣٣ ـ الفتح)، ومسلم (٤/ ٢١٣٤).

(٤) رواه البخاري (٨/ ٦٣٣ ـ الفتح).

(٥) جزء من حديث الإفك المتقدم تخريجه.

(٦) رواه البخاري (١/ ٥١٩ ـ الفتح)، ومسلم (١/ ٤٥٦).

وفيهم من فيه إيمان ونفاق، وفيهم من إيمانه غالب وفيه شعبة من النفاق.

وبهذا يعلم فساد شبهتهم وزعمهم أنَّ الإيمان كلٌّ واحد لا يتجزأ إذا ذهب بعضه ذهب كله، وأنه كرقم عشرة إذا زال بعض أجزائه زال الاسم عنه، وأنه لا يجتمع في القلب إيمان ونفاق وإيمان وبعض شعب الكفر(١).

ثم إنه بما تقدم تبين لنا أن قول الخوارج والمعتزلة في الإيمان هو أنه لا يزيد ولا ينقص، فإما أن يوجد كاملاً أو يذهب كاملاً للأصل الفاسد الذي سبق مناقشته.

ولذا فإنهم يتأولون النصوص الواردة المصرحة بزيادة الإيمان على أن المراد بالزيادة فيها زيادة الألطاف أو الأدلة أو الثواب أو غير ذلك من التأويلات.

ومن الأمثلة على هذا قول القاضي عبد الجبار المعتزلي عند قوله تعالى: ﴿وَزِدْنَـٰهُمْ هُدًى﴾(٢): «والمراد عندنا بذلك أنه زادهم لطفاً وأدلة على جهة التأكيد لكي يكونوا إلى الثبات على الإيمان أقرب»(٣).

وقوله أيضاً: «فأما قوله تعالى من قبل: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾(٤)، فقد بينا أنه لا ظاهر له، وأنه يتأول على زيادة الألطاف والأدلة والبيان، أو على الثواب العظيم»(٥).

فمن هذين النقلين يظهر أنَّ قولهم في الإيمان هو عدم قبوله للزيادة والنقصان، وما ورد من النصوص دالًّا على ذلك متأوَّل عندهم على

---

(١) انظر «الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٥١٤ ـ ٥٢٤).

(٢) سورة الكهف، الآية: ١٣.

(٣) «متشابه القرآن» (ص/ ٤٧١).

(٤) سورة مريم، الآية: ٧٦.

(٥) «متشابه القرآن» (ص/ ٤٨٧).

الألطاف أو الأدلة أو الثواب أو غير ذلك.

فهذا هو قول الخوارج والمعتزلة في هذه المسألة كما هو ظاهر، ولهذا لما ذكر القاضي أبو يعلى قول أهل السنة والجماعة في الإيمان وهو أنه يقبل الزيادة والنقصان قال: «وهو خلاف قول المعتزلة»[(١)].

أما قول ابن حزم: «وذهب سائر الفقهاء وأصحاب الحديث والمعتزلة والشيعة وجميع الخوارج إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب بالدين والإقرار به باللسان والعمل بالجوارح، وأن كل طاعة وعمل خير فرضًا كان أو نافلة فهي إيمان، وكلما ازداد الإنسان خيرًا زاد إيمانه، وكلما عصى نقص إيمانه»[(٢)].

فغير محرر، لما تقدم.

نعم قد جاء في بعض كتب المعتزلة التصريح بزيادة الإيمان ونقصانه، كما في «متشابه القرآن» للقاضي عبد الجبار نفسه عند كلامه على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝﴾[(٣)].

قال: «يدلّ على أشياء...ومنها: أنه يدل على أن الإيمان يزيد وينقص على ما نقوله؛ لأنه إذا كان عبارة عن هذه الأمور التي يختلف التعبد فيها على المكلفين فيكون اللازم لبعضهم أكثر مما يلزم الغير، فتجب صحة الزيادة والنقصان، وإنما كان يمتنع ذلك لو كان الإيمان خصلة واحدة، وهو القول باللسان، أو اعتقادات مخصوصة بالقلب»[(٤)].

---

(١) «الإيمان» (ص/ ٣٩٧).

(٢) «الفصل» (٣/ ٢٢٧).

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٢.

(٤) «متشابه القرآن» (ص/ ٣١٢).

وكما في كتابه «المختصر في أصول الدين»، قال: «فإن قال: أفتقولون في الإيمان: إنه يزيد وينقص؟ قيل: نعم لأنَّ الإيمان كل واجب يلزم المكلف القيام به، والواجب على بعض من المكلفين أكثر من الواجب على غيره، فهو يزيد وينقص من هذا الوجه»[1].

فتصريحهم هذا بزيادة الإيمان ونقصانه على هذا المعنى لا يعد في الحقيقة قولًا بزيادة الإيمان ونقصانه، وإنما هو من جنس تأويلاتهم المتقدمة، لحملهم الزيادة والنقصان هنا على الأمور التي يختلف التعبد فيها على المكلفين بأن يكون لازمًا على بعض المكلفين من العبادات ما لا يكون لازمًا على غيره، فلا عبرة إذن بالتصريح إذا كان المخبر هو التأويل والتعطيل.

ثم إنا قد علمنا في مبحث أوجه زيادة الإيمان أن الإيمان عند أهل السنة يزيد من جهتين: من جهة أمر الرب، ومن جهة فعل العبد.

وكلام المعتزلة هنا الذي فيه التصريح بزيادة الإيمان هو من جهة أمر الرب، أما جهة فعل العبد فهو لا يقبل الزيادة والنقصان عندهم قطعًا لمناقضته لأصلهم الفاسد الذي سبق ذكره ونقضه.

وسبق أن ذكرت عن أهل السنة والجماعة أن الإيمان عندهم يزيد من جهة الاعتقادات والأعمال ومن جهات أخرى عديدة، وهذا ما لا يقول به أحد من الفرق مطلقاً لا المعتزلة ولا غيرهم، فما وجد في بعض كتب الطوائف من تصريح بزيادة الإيمان ونقصانه، فهو محمول عندهم على منزلة مخصوصة ودرجة معينة، وبهذا تعلم أن جميع الطوائف مفارقة لأهل السنة والجماعة في مسألتنا هذه، حتى من صرح منهم بأنه يزيد وينقص.

---

(١) «المختصر في أصول الدين» (ص/ ٣٨٤) من «مجموع رسائل العدل والتوحيد».

رابعًا ـ الأشاعرة والماتريدية:

لقد ذهب جمهور الأشاعرة وجميع الماتريدية إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، لشبه عقلية وأدلة نظرية يأتي ذكرها ونقضها في المبحث القادم، وذهب بعض الأشاعرة إلى أن الإيمان يزيد وينقص[1].

قال الزبيدي: «وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يزيد الإيمان ولا ينقص، واختاره أبو منصور الماتريدي ومن الأشاعرة إمام الحرمين وجمع كثير»[2].

وقال ابن أبي شريف الحنفي: «وهذا القول ـ أي: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ـ اختاره من الأشاعرة إمام الحرمين وجمع كثير، وذهب عامتهم أي أكثر الأشاعرة إلى زيادته ونقصانه»[3].

وقال الفرهاري: «مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله والمتكلمين من أهل السنة أنه لا يزيد ولا ينقص»[4].

وقال البزدوي: «الإيمان لا يزيد ولا ينقص عند أهل السنة والجماعة، وقال أصحاب الحديث والشافعي: إنه يزيد وينقص»[5].

---

(١) انظر «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤٨)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٦)، و«عمدة القاري» للعيني (١/ ١٣٦)، و«تحفة القاري» للكاندهلوي (ص/ ٤٤) مجموع «شروح البخاري» (١/ ١١٢)، «النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٠٢)، «المسامرة شرح المسايرة» (ص/ ٣٦٧)، «أصول الدين» للبغدادي (ص/ ٢٥٢)، و«أصول الدين» للبزدوي (ص/ ١٥٣)، و«الاقتصاد» للغزالي (ص/ ٢٠٨)، و«المواقف» للإيجي (ص/ ٣٨٨)، و«الإنصاف» للباقلاني (ص/ ٨٦)، و«الإرشاد» للجويني (ص/ ٣٣٥)، وغيرها.

(٢) «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٥٦).

(٣) «المسامرة» (ص/ ٣٦٧).

(٤) «النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٠٢).

(٥) «أصول الدين» (ص/ ١٥٣).

فالماتريدية لهم قول واحد في المسألة وهو أن الإيمان غير قابل للزيادة والنقصان، وأما الأشاعرة فلهم في المسألة قولان: فجمهورهم على أنه لا يقبل الزيادة والنقصان، وذهب بعضهم إلى أنه يقبلهما[1]، وقد علمت أن الأشاعرة يعرفون الإيمان بأنه التصديق وحده، فلا يدخل فيه القول والعمل، فبحثهم هنا هو في التصديق هل يقبل الزيادة والنقصان أو لا؟

فالذين قالوا: لا يزيد ولا ينقص فبناء على أن الإيمان هو التصديق اليقيني غير قابل للتفاوت، فإن نقص فنقصه شك وكفر، ولشبه أخرى تأتي إن شاء الله مع الرد عليها.

ومن قال منهم: يزيد وينقص فللقطع بأن تصديق آحاد الأمة ليس كتصديق النبي ﷺ، واختاره النووي وعزاه التفتازاني في «شرح العقائد» لبعض المحققين وقال في المواقف إنه الحق[2].

ولا ريب أن هذا هو الحق، وانظر الأدلة على ذلك المبطلة لقول من قال بخلافه في مبحث أوجه زيادة الإيمان ونقصانه المتقدم، لكن يبقى هؤلاء مخالفين لأهل السنة والجماعة في دخول القول والعمل في مسمى الإيمان.

ثم قبل أن أختم هذا المبحث أود أن أقف وقفة مع قول البزدوي المتقدم: «الإيمان لا يزيد ولا ينقص عند أهل السنة والجماعة، وقال أصحاب الحديث والشافعي: إنه يزيد وينقص»، فإنَّ فيه من الغلط ما يقتضي الوقوف عنده والتنبيه عليه لزومًا.

---

(١) وسبق إيراد قول ثالث لبعض الأشاعرة، وهو أن الإيمان يقبل الزيادة ولا يقبل النقصان.

(٢) انظر «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤٢)، و«شرح العقائد النسفية» للتفتازاني (ص/ ١٢٦)، و«المواقف» للإيجي (ص/ ٣٨٨)، وانظر «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ١١٢) ضمن «مجموع شروح البخاري».

فإنه كما ترى جعل أهل الحديث قسيمًا لأهل السنة والجماعة وليسوا هم، وأن أهل السنة والجماعة إنما هم جماعته المتكلمون من أشاعرة وماتريدية، وكم في هذا الكلام من الغلط والجور على أئمة الدين وعلماء السلف الأولين، ومن الإجحاف حقًّا وهضم الحقوق أن ينتزع هذا الاسم من أهله الذين هم أحق به وهم أهل الحديث، ويعطى لغيرهم ممن ليس لهم فيه حق.

وهذه دعوى عريضة يدعيها دوماً أهل البدع والأهواء على حد قول القائل:

وكل يدّعي وصلًا لليلى ... وليلى لا تقرّ لهم بذاك

ومن هذا القبيل قول يوسف عبد الرزاق أحد علماء الأزهر في تحقيقه لكتاب «إشارات المرام من عبارات الإمام» بتقديم الكوثري: «إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية»[1].

وكذلك من جنسه زعم الصابوني المعاصر في مقاله المنشور في مجلة المجتمع أن الأشاعرة هم أهل السنة والجماعة[2].

ولا ريب أن قولهم وادعاءهم هذا باطل غير صحيح، فإنَّ الأشاعرة والماتريدية لا يصح إطلاق هذا اللقب الجليل عليهم فضلًا عن أن يكونوا أهله المختصين به.

---

(١) حاشية «إشارات المرام» (ص/ ٢٩٨)، ومن هذا القبيل أيضاً تسمية بعض هؤلاء مؤلفاتهم في العقيدة بـ «عقيدة أهل السنة والجماعة» ونحو ذلك، ككتاب الماتريدي «تأويلات أهل السنة»، وكتاب الجكني الشنقيطي «إضاء الدجنة في عقيدة أهل السنة»، وكتاب محمد بن درويش البيروتي «رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة»، وغيرها كثير.

(٢) انظر ما كتبه الشيخ سفر الحوالي ردًّا عليه في رسالته «منهج الأشاعرة في العقيدة»، فقد أحسن فيها وأجاد وأفاد وفقه الله.

فإنَّ المراد بالسنَّة الطريقة المحمدية التي كان عليها رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام وتابعوهم بإحسان قبل ظهور البدع وفشوها، فمن تأثر بشيء من الأهواء واستمسك بها لم يصح إطلاق هذا الوصف الجليل عليه.

فإنَّه لـمَّا أخبر النبي ﷺ أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقه كلها في النار إلَّا واحدة وهي الجماعة، وفي حديث آخر أنه قال: «هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»(١) صار المتمسكون بالإسلام الخالص من الشوائب والأهواء هم أهل السنة والجماعة ومن سواهم أهل البدعة والضلالة.

قال شيخ الإسلام: «وأئمة السنة ليسوا مثل أئمة البدعة، فإن أئمة السنة تضاف السنة إليهم لأنهم مظاهر بهم ظهرت، وأئمة البدعة تضاف إليهم لأنهم مصادر عنهم صدرت...»(٢).

وبهذا يعلم أن الأشاعرة والماتريدية ليسوا من أهل السنة والجماعة، كيف ومذاهبهم مخالفة لأهل السنة والجماعة في أمور كثيرة خطيرة، فهم مخالفون لأهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات وفي الإيمان وفي القدر وغير ذلك من كبار مسائل الاعتقاد، وإنما هم يعدون من مبتدعة أهل القبلة ومن محدثة المسلمين، وعندهم من الخير والموافقة لأهل السنة

---

(١) أخرجه الترمذي (٥/ ٢٦)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٦)، واللالكائي في «شرح لاعتقاد» (١/ ١٠٠)، والمروزي في «السنة» (ص/ ١٨)، وغيرهم، وانظر في الكلام عن هذا الحديث مقال الشيخ عبد الكريم مراد بعنوان حديث تفترق الأمة في مجلة الجامعة الإسلامية عدد ٥٩ (ص/ ٤٧)، وانظر رسالة الشيخ سليم الهلالي «نصح الأمة في فهم أحاديث افتراق هذه الأمة».

(٢) «درء التعارض» (٥/ ٥، ٦).

والجماعة في بعض المسائل ما كانوا به أقرب من غيرهم ممن توغل في الإحداث والابتداع كالجهمية والمعتزلة وغيرهم[1] هدانا الله وإياهم وجميع المسلمين إلى الحقِّ بإذنه إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

ثم إنّ هذه المسألة على الخصوص جرى فيها مناظرة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وبين خصومه الأشاعرة، حيث أنكروا عليه قوله في «العقيدة الواسطية»: «ومن أصول الفرقة الناجية: أن الإيمان والدين قول وعمل يزيد وينقص قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح».

قالوا: فإذا قيل إن هذا من أصول الفرقة الناجية، خرج عن الفرقة الناجية من لم يقل بذلك مثل أصحابنا المتكلمين الذين يقولون إن الإيمان هو التصديق، ومن يقول الإيمان هو التصديق والإقرار، وإذا لم يكونوا من الناجين لزم أن يكونوا هالكين.

فأجابهم رحمه الله بقوله: «إن قولي اعتقاد الفرقة الناجية هي الفرقة التي وصفها النبي ﷺ بالنجاة، حيث قال: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة، وهي من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

فهذا الاعتقاد: هو المأثور عن النبي ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم، وهم ومن اتبعهم الفرقة الناجية، فإنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه قال: الإيمان يزيد وينقص، وكل ما ذكرته في ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد الثابتة لفظه ومعناه، وإذا خالفهم من بعدهم لم يضر في ذلك.

---

(١) انظر «الفتاوى» لابن تيمية (١٢/ ١٣٤)، ورسالة الشيخ سفر الحوالي المشار إليها آنفًا كاملة.

ثم قلت لهم: وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكاً، فإن المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته، وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأوّل والقانت وذو الحسنات الماحية، والمغفور له وغير ذلك فهذا أولى، بل موجب هذا الكلام أن من اعتقد ذلك نجا في هذا الاعتقاد، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجياً، وقد لا يكون ناجيًا، كما يقال: من صمت نجا»[(١)].

قلت: وفي كلام شيخ الإسلام هذا أبلغ جواب لما قد يستشكله الكثير في مسألة إخراج الأشاعرة أو غيرهم من أهل البدع من الفرقة الناجية ومن أهل السنة والجماعة، وأن ذلك يلزم منه أن يكونوا من أهل النار حتما ومن الهالكين جزمًا.

ولا تلازم بين الأمرين على ما بيَّنه شيخ الإسلام هنا، إذ النص المتقدم ونحوه من نصوص الوعيد لا يدخل فيها من لم تبلغه الحجة ولم يتبين له السبيل مع إرادته للحق وتحريه له، وقد يكون معه حسنات ماحية أو يكون متأوِّلًا أو يكون جاهلًا معذورًا أو نحو ذلك من الأعذار وعلى كل فحكمهم في الدنيا أنهم من أهل البدع والأهواء، وأما يوم القيامة فمرجعهم إلى الله يحكم فيهم بمقتضى عدله وحكمته، ولا يظلم ربك أحدا.

ثم يقال لـمعشر الأشاعرة على الخصوص: أما لكم أسوة بإمامكم وشيخكم ومؤسس مذهبكم، ومن تدعون أنكم أتباعه وعلى طريقته، فقد

---

(١) «الفتاوى» (٣/ ١٧٩).

أبان الله له الجادة، وهداه إلى الحق، وترك ما أنتم عليه الآن إلى مذهب أهل السنة والجماعة، وصرح بذلك وأنه بما قال به إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل قائل، فدونكم إن شئتم كتبه الثلاثة الأخيرة لتروا فيها رجوعه إلى الحق وتمسكه به[1].

قال رحمه الله وغفر له في كتابه «الإبانة»: «فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحلولية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا عز وجل وسنة نبينا ﷺ وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون ولمن خالف قوله مجانبون لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق ودفع به الضلال وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيغ الزائغين وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم وجليل معظم وكبير مفخم، وعلى جميع أئمة المسلمين»[2].

فيقال للأشاعرة: هذا إمامكم المقدم وشيخكم المبجل ـ رحمه الله وغفر له ـ يسجّل لكم رجوعه إلى الحق وتمسكه به في ورق مسطر وكلام محرر،

---

(١) قال ابن القيم في «نونيته» (ص/ ٦٩):

وكذا علي الأشعري فإنه ... في كتبه قد جاء بالتبيان

من موجز وإبانة ومقالة ... ورسائل للثغر ذات بيان

(٢) «الإبانة» (ص/ ٥٢)، والأشعري هنا إنما نسب مذهب السلف للإمام أحمد رحمه الله لاشتهاره بذلك وإلا فسائر أئمة الدين سلكوا المسلك نفسه بلا إفراط ولا تفريط، وانظر «لوامع الأنوار» للسفاريني (١/ ٢٢).

فهلَّا بكلام إمامكم اقتديتم وبما هدي إليه اهتديتم.

ثم إنِّي أسوق لكم قوله الأخير في مسألتنا التي هي محل بحثنا ـ زيادة الإيمان ونقصانه ـ حيث نصَّ رحمه الله أنَّ الإيمان قول وعمل يزيد وينقص وحكى إجماع السلف على ذلك.

فإليكم أقواله التي عليها نور الحقِّ وقوة البرهان من كتبه الثلاثة التي ألفها آخر حياته وهي: الإبانة عن أصول الديانة، ورسالة إلى أهل الثغر، ومقالات الإسلاميين، لتكون لكم دليلاً ونبراساً يهديكم إلى السبيل.

قال رحمه الله في كتابه «الإبانة»: «وجملة قولنا... وأن الإيمان قول عمل يزيد وينقص، ونسلم الروايات الصحيحة في ذلك عن رسول الله ﷺ التي رواها الثقات عدل عن عدل حتى تنتهي الرواية إلى رسول الله ﷺ»[1].

وقال في «رسالته إلى أهل الثغر»: «وأجمعوا على أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وليس نقصانه عندنا شك فيما أمرنا بالتصديق به ولا جهل به؛ لأن ذلك كفر، وإنما هو نقصان في مرتبة العلم، وزيادة البيان كما يختلف وزن طاعتنا وطاعة النبي ﷺ وإن كنا جميعا مؤدين للواجب علينا»[2].

قلت: وقول أبي الحسن: «...وإن كنا جميعا مؤدين للواجب علينا» متعقَّب بأن القائم بطاعة الله قد يكون قيامه بها تامًّا كاملًا حينًا وقد يكون ناقصًا ضعيفًا مخلًّا ببعض الواجبات حينًا آخر فلا يقال لهذا الأخير: إنه أدى الواجب عليه من الإيمان وإنما يكون إيمانه ناقصاً بحسب ما قد ترك من واجبات الدين.

---

(١) «الإبانة» (ص/ ٥٩).

(٢) «رسالة إلى أهل الثغر» (ص/ ٢٧٢).

وقال في كتابه «مقالات الإسلاميين»: «جملة ما عليه أهل الحديث والسنَّة.. فذكر أمورًا ثم قال: ويقرُّون بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص..إلى أن قال: فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله وهو حسبنا ونعم الوكيل، وبه نستعين وعليه نتوكل وإليه المصير»[1].

وبهذه النقول الجميلة والأقوال الجليلة نعلم أن أبا الحسن الأشعري صار سُنِّيًّا سلفيًّا بعد أن كان من أهل الأهواء، وإلَّا فما الذي صار إليه إن لم يكن ما تركه هوى وابتداعًا[2].

وبه نعلم أيضًا أن من قال من الأشاعرة بكتاب «الإبانة» وكتاب «رسالة إلى أهل الثغر» وكتاب «مقالات الإسلاميين» يعدُّ من أهل السنة والجماعة على دخل في بعض المواضع من تلك الكتب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأما من قال منهم بكتاب الإبانة الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهذا يعد من أهل السنة، لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة، لاسيما وأنه بذلك يوهم حسنًا بكل من انتسب هذه النسبة، وينفتح بذلك أبواب شر»[3].

وأمَّا من لم يقل منهم بذلك فهو باق على الهوى الذي تركه إمامه

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (ص/ ٢٩٠- ٢٩٧).

(٢) انظر ما ذكره ابن كثير في كتابه «طبقات الشافعية» في ترجمة أبي الحسن الأشعري أنه تقلب في ثلاثة أطوار: الاعتزال ثم الكلابية ثم عقيدة أهل السنة، وانظر «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٤)، وانظر «الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ٢٢٨).

(٣) انظر «الفتاوى» (٦/ ٣٥٩، ٣٦٠)، وانظر «الصفات الإلهية» للشيخ محمد أمان (ص/ ١٧١).

ورجع عنه، وكان الواجب على هذا المقلد أن يتابع إمامه في رجوعه إن كان قلده دينه حقًّا. أما أن يتابعه في الباطل دون الحق فهذا هوى بلا ريب.

قال الشيخ محمد العثيمين حفظه الله: «وعلى هذا فتمام تقليده اتباع ما كان عليه أخيرًا وهو التزام مذهب أهل الحديث والسنة لأنه المذهب الصحيح الواجب الاتباع الذي التزم به أبو الحسن نفسه»[1].

بقي أن أشير في ختام هذا المبحث إلى أن هناك قولًا آخر في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه غير الأقوال المتقدمة، ينسب للخطابي رحمه الله وهو أنه قال: «الإيمان الكامل ثلاثة أمور: قول وهو لا يزيد ولا ينقص، وعمل وهو يزيد وينقص واعتقاد وهو يزيد ولا ينقص وإن نقص ذهب»[2].

وكون القول لا يزيد ولا ينقص ظاهر لأن المراد به النطق بالشهادتين باللسان وهذه لا تزيد ولا تنقص[3]، وكون العمل يزيد وينقص ظاهر، وكون الاعتقاد يزيد ولا ينقص، متعقب على ما سيأتي تفصيله في الرد على من قال بعدم نقصان التصديق، ولهذا تُعقب بأنه إذا زاد ثم عاد إلى ما كان فقد نقص ولم يذهب[4].

---

(١) «القواعد المثلى» (ص/ ٨٥).

(٢) ذكره الباجوري في «تحفة المريد على جوهرة التوحيد» (ص/ ٣٣)، والألوسي في «تفسيره» (٢٦/ ٩٣)، ولم أقف عليه فيما اطلعت عليه من مؤلفات الخطابي.

(٣) انظر «الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٢٥٩).

(٤) «روح المعاني» للألوسي (٢٦/ ٩٣).

المبحث الثاني

في ذكر أدلَّتهم وشبههم وبيان بطلانها

لقد تعلَّق أهل هذا القول وبعض من نصره بشبه نظرية وحجج عقلية، احتكموا إليها في هذه المسألة وردوا النزاع إليها، وهي في الحقيقة حجج إذا تدبّرها العاقل بحقّ وجدها دعاوى لا تقوم على دليل، وحججاً لا تعتمد على برهان، وإنما تعتمد أولاً وآخراً على رأيهم القاصر، وعلى ما تأولوه بفهمهم للغة العرب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس، ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم وما تأولوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم»[١].

قلت: ومن يتأمل كلام شيخ الإسلام السالف يجد أنه رحمه الله يحكي ترجمة حرفية لواقع أهل البدع في مجال الحجج والبراهين، ويكشف حال هؤلاء كشفًا دقيقًا، وهو واقع يشمل عامة أهل البدع بدون استثناء؛ لأن من جاء بباطل فليس في القرآن أو السنة ما يدل على باطله أو يؤيده، إذاً فلا حجَّة له إلَّا رأيه السقيم وفهمه القاصر للغة.

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ١١٨، ١١٩).

وجميع ما وقفت عليه من حجج لهؤلاء في هذه المسألة لا يخرج عما ذكره شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ غير أن بعضهم تكايس فأضاف في الاستدلال بعض ما وقف عليه من أحاديث موضوعة ترفع إلى النبي ﷺ كذبًا وزورًا.

أمَّا كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ الصحيحة فلا حجَّة لهم فيهما؛ لأنهما يدلان صراحة على زيادة الإيمان ونقصانه، فهم على هذا بين خيارين:

إمَّا أن يدعوا قولهم ويتركوا رأيهم اتباعًا لما جاء في الكتاب والسنة، فيصيبوا الحق بهذا ويوافقوه، أو أن يعتمدوا على عقولهم ويستمسكوا برأيهم، فيفارقوا الحق ويجانبوه، ويكون بعدهم عن الحق بقدر بعدهم عما جاء في الكتاب والسنة.

وبهذا تعتبر في قلة أخطاء السلف الصالح وكثرة موافقتهم للحق والصواب في مسائل الشرع والدين، وكثرة أخطاء من بعدهم ممن لم يكن على نهجهم، لاعتصام السلف بالكتاب والسنة وتمسكهم بهما، ولاعتماد الخلف على العقول الكاسدة والآراء الفاسدة ولجوئهم إليها، وشتان بين الفريقين.

وبعد هذا التمهيد الذي لا بد منه، أعرض أهم شبه هؤلاء وأبرز دلائلهم في هذه المسألة، ثم أتبع كل شبهة بما يبين بطلانها ويكشف زيفها، مستمداً العون والتوفيق من الله وحده.

الشبهة الأولى:

وهي عمدة جميع من قال بهذا القول من مرجئة وخوارج ومعتزلة وغيرهم، وهي قولهم: إن الإيمان كلٌّ واحدٌ لا يتجزَّأ إذا ذهب بعضه ذهب كله، وعليه فهو لا يزيد ولا ينقص.

إلَّا أنّ الفَرق بين الخوارج والمعتزلة وبين المرجئة مع اتفاق الجميع على القول بهذه الشبهة، هو أن الخوارج والمعتزلة قالوا: إن فعل الواجبات وترك المحرمات من الإيمان، فإذا ذهب بعض ذلك ذهب الإيمان كله، فلا يكون مع الفاسق إيمان أصلاً بحال، ويكون يوم القيامة مخلداً في النار.

وأما المرجئة فقالوا: إنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد، ثم ظنوا أن هذا لا يكون إلا مع وجود كمال الإيمان، لاعتقادهم أن الإيمان لا يتبعض، فقالوا كل فاسق فهو كامل الإيمان، وإيمان الخلق متماثل لا متفاضل وإنما التفاضل في غير الإيمان من الأعمال[1].

قلت: وقد سبق ذكر هذه الشبهة عند حكاية قول المعتزلة والخوارج، لاقتضاء المقام ذلك، وقد ذكر هناك أوجه عديدة وردود سديدة تكشف زيف هذه الشبهة وتبين بطلانها[2] وفيه كفاية إن شاء الله.

الشبهة الثانية:

قولهم: إنَّ الإيمـان لا يزيد ولا ينقص لأنه التصديق القلبي الذي بلغ حد الجزم والإذعان، وهذا لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان حتى إن من حصل له حقيقة التصديق فسواء أتى بالطاعات وارتكب المعاصي فتصديقه باق على حاله لا تغيير فيه أصلًا[3].

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

أحدها: جعلهم الإيمـان الشرعي هو التصديق القلبي فقط والعمل خارج عن مسمـاه قول باطل، وقد تقدم الكلام في بيان بطلانه ونقضه من

(١) انظر «الفتاوى» (١٨/ ٢٧٠).

(٢) انظر (ص/ ٣٤٨ وما بعدها).

(٣) انظر «شرح العقائد النسفية» (ص/ ١٢٥)، و«المسامرة شرح المسايرة» (ص/ ٣٦٩)، و«النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٠٢).

خلال اللغة والشرع في صدر هذه الرسالة.

ثانيها: لو فرض أنَّ الإيمـان هو التصديق وحده، فإنه يكون تصديقًا مخصوصاً، بمعنى أنه يشمل تصديق القلب واللسان والجوارح، إذ إن أفعال الجوارح تسمى تصديقًا كما دلَّ على ذلك الشرع، فقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كتب على ابن آدم نصيبه من الزنى مدرك ذلك لا محالة، فالعينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخطا، والقلب يهوى ويتمنى، ويصدق ذلك الفرج ويكذبه»[1].

وجاء عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال: «ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي ولكن الإيمان ما وقر في القلب وصدقته الأعمال»[2].

فالعمل يصدق أن في القلب إيماناً، وإذا لم يكن عمل كذب أن في قلبه إيماناً؛ لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم وقد ذكر شيخ الإسلام أنه قال بهذا القول أي: أن أفعال الجوارح تسمى تصديقًا أهل اللغة وطوائف من السلف والخلف، وأطال في شرح ذلك وبيانه[3].

قال شيخ الإسلام: «واعلم أنَّ الإيمان وإن قيل هو التصديق، فالقلب يصدق بالـحق، والقول يصدق ما في القلب، والعمل يصدق القول...»[4].

---

(١) البخاري (١١/ ٣٦ ـ فتح)، ومسلم (٤/ ٢٠٤٧)، واللفظ له.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (ص/ ٣١).

(٣) انظر «الفتاوى» (٧/ ٢٩٣ وما بعدها)، وانظر «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٤٧٨).

(٤) «الصارم المسلول» (ص/ ٥٢٤).

فإذا علم هذا، وعلم معه أنَّه لا خلاف بين أهل السنة والمرجئة في أن الأعمال تتفاضل وتزيد وتنقص، تبين من ذلك وجه هذا الرد ووجاهته.

ثالثها: قولهم: «وهذا لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان» غير صحيح، بل باطل؛ لأن الزيادة والنقصان فيه متصورة عقلًا ثابتة شرعًا واقعة عرفًا؛ لأن كل مصدق بشيء يجد في نفسه تفاوتًا في التصديق من وقت لآخر بحسب تعدد الأدلة وقوة البراهين، وقد سبق الكلام على هذا والاحتجاج له في مبحث أوجه زيادة الإيمان ونقصانه، وبين هناك أن الإيمان يزيد وينقص عند أهل السنة والجماعة من جهة التصديق، وذكر ما يدل على ذلك من نصوص الشرع ومن أقوال أهل العلم.

رابعها: أنّ محقِّقي هؤلاء تعقّبوا هذا القول، ونبهوا على غلطه وذلك للقطع عندهم بأن تصديق آحاد الأمة ليس كتصديق النبي ﷺ أو كتصديق جبريل عليه السلام أو كتصديق الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم، وقد اختار هذا القول النووي(1)، وعزاه التفتازاني لبعض المحقِّقين(2)، وقال الإيجي في المواقف: إنه الحق وذكر أنَّ ذلك يتبيَّن من وجهين:

الأول: القوة والضعف وعدم القول بالتفاوت يقتضي أن يكون إيمان النبي وآحاد الأمة سواء، وهذا باطل إجماعاً.

الثاني: التصديق التفصيلي في أفراد ما علم مجيئه به جزء من الإيمان يثاب عليه ثوابه على تصديقه بالإجمال، والنصوص دالة على قبوله لهما(3).

---

(1) انظر «شرح مسلم» للنووي (1/ 142).

(2) انظر «شرح العقائد النسفية» (ص/ 126).

(3) انظر «المواقف في علم الكلام» (ص/ 388).

خامسها: أن يقال: ما المانع من تفاوت التصديق وقبوله للزيادة والنقصان كما هو الشأن في تفاوت الناس في الأمور الأخرى غير التصديق، وقد نظَّر أهل العلم له بقوة البصر وضعفه، ولا شكَّ أن البصراء يختلفون في قوة البصر وضعفه فمنهم الأخفش والأعشى ومن يرى الخط الثخين دون الرفيع إلَّا بزجاجة ونحوها، ومن يرى عن قرب زائد على العادة وآخر بضده[(١)].

ومثل هذا التفاوت في الإبصار بين الناس التفاوت في التصديق بينهم، بل إن تفاوتهم في التصديق أعظم من تفاوتهم في أي شيء آخر[(٢)].

سادسها: أن يقال: لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان لكان إيمان آحاد الأمة بل المنهمكين في الفسق والمعاصي مساويًا لإيمان الأنبياء والملائكة عليهم السلام. واللازم باطل فكذا الملزوم، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا القول عند ذكر قول محقِّقي هؤلاء في هذه المسألة[(٣)].

سابعها: أن يقال: إنَّ تفاوت التصديق في القلوب أمر يعلمه كل إنسان من نفسه فكل أحد يعلم أن ما قام في قلبه من التصديق واليقين في حين أقوى منه في بعض الأحيان، ومن ثم كان إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا تعتريهم الشبه ولا يتزلزل إيمانهم بعارض بل لا تزال قلوبهم منشرحة مستنيرة وإن اختلفت عليهم الأحوال، وأما غيرهم من المؤلفة وما قاربهم ونحوهم فليسوا كذلك مما لا يمكن إنكاره، ولا يتشكك عاقل في أن نفس تصديق أبي بكر الصديق رضي الله عنه لا يساويه تصديق آحاد الناس[(٤)].

---

(١) انظر «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٤٦٣).

(٢) انظر «الفتاوى» (٧/ ٥٦٩).

(٣) وانظر «روح المعاني» للألوسي (٩/ ١٦٥).

(٤) انظر «شرح صحيح البخاري» للنووي (١/ ١١٢) ضمن مجموع شروح البخاري.

وفي هذه الأوجه كفاية، وليطالع معها ما سبق ذكره في مبحث أوجه زيادة الإيمان ونقصانه من تدليل ونقول عن السلف في ذلك.

الشبهة الثالثة:

قولهم: إنَّ الزيادة والنقصان لا يدخلان إلا في شيء مخلوق، فمن قال إن الإيمان يزيد وينقص فالإيمان إذًا عنده مخلوق[1].

والجواب عن هذه الشبهة أن يقال: سبق بيان أن الإيمان عند أهل السنة والجماعة يتفاضل من جهتين من جهة أمر الرب ومن جهة فعل العبد، وسبق التدليل لذلك[2]، ولم يقل أحد ممن يعتد بكلامه أو يعتبر قوله إنه يلزم من إثبات الزيادة والنقصان أن يكون الإيمان مخلوقاً ولم يقل أحد إنه يلزم من ذلك أن يكون غير مخلوق، وإنما طرح هذا من ابتلي ببعض الأهواء وأشرب ببعض البدع، ومن السؤالات التي طرحها أهل البدع قديماً على السنة والجماعة قولهم: هل الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟

وأشفى جواب في ذلك وأوفاه هو ما نقل عن الإمام أحمد رحمه الله أنه سئل عن ذلك فأجاب بقوله: «أما ما كان من مسموع فهو غير مخلوق، وأما ما كان من عمل الجوارح فهو مخلوق»[3].

فبالتفصيل يستبين السبيل، فإن الإيمان يقصد به أمران: أمر الرب وفعل العبد، فما كان منه من أمر الرب فهو غير مخلوق بل صفة من صفات الخالق اللائقة بجلاله وكماله سبحانه، وأما ما كان منه من فعل العبد كالحركات فهو مخلوق.

---

(١) انظر «السواد الأعظم» لابن الحكيم السمرقندي (ص/ ٣٣).

(٢) وانظر «الفتاوى» لابن تيمية (١٣/ ٥١ وما بعدها).

(٣) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ٩٤)، و«لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (١/ ٤٤٦).

قال شيخ الإسلام: «وإذا قال الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟ قيل له: ما تريد بالإيمان؟ أتريد به شيئاً من صفات الله وكلامه كقوله: «لا إله إلَّا الله» وإيمانه الذي دلّ عليه اسمه المؤمن، فهو غير مخلوق، أو تريد شيئاً من أفعال العباد وصفاتهم فالعباد كلهم مخلوقون وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة ولا يكون للعبد المحدث المخلوق صفة قديمة غير مخلوقة ولا يقول هذا من يتصور ما يقول، فإذا حصل الاستفسار والتفصيل ظهر الهدى وبان السبيل»[(١)].

وقال الذهبي: «لا يجوز أن يقال: الإيمان والإقرار والقراءة والتلفظ بالقرآن غير مخلوق؛ فإن الله خلق العباد وأعمالهم والإيمان قول وعمل والقراءة والتلفظ من كسب القارئ، والمقروء الملفوظ هو كلام الله ووحيه وتنزيله وهو غير مخلوق، وكذلك كلمة الإيمان وهي قول لا إله إلا الله محمد رسول الله داخلة في القرآن وما كان من القرآن فليس بمخلوق، والتكلم بها من فعلنا وأفعالنا مخلوقة»[(٢)].

وعليه من قال: إن الإيمان مخلوق أو قال: غير مخلوق فهو مبتدع في كلا الحالين، إلا أن يفصل القول، ويعطي كل ذي حق حقه.

ولهذا قال الإمام أحمد رحمه الله: «من قال: الإيمان مخلوق فهو كافر، ومن قال: قديم فهو مبتدع».

قال الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله موضحًا هذا القول: «وإنما كفر من قال بخلقه؛ لأنّ الصلاة من الإيمان، وهي تشتمل على قراءة وتسبيح وذكر الله عز وجل[(٣)]، ومن قال بخلق ذلك كفر، وتشتمل على

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٦٦٤).

(٢) «السير» (١٤/ ٣٩، ٤٠)، وانظر «السير» أيضًا (١٢/ ٦٣٠).

(٣) مراده بالقراءة والتسبيح والذكر الملفوظ وليس المراد فعل العبد الذي هو التلفظ كما سبق بيان ذلك في كلام الذهبي قريبًا.

قيام وقعود وحركة وسكون، ومن قال بقدم ذلك ابتدع»[1].

قلت: وبهذا البيان والتفصيل تزول هذه الشبهة، والله المستعان.

الشبهة الرابعة:

قولهم: إنَّ الإيمان إنّما يزيد بغلبته على ضده وينقص بغلبة ضده عليه، قالوا: والإيمان لا يحصل إلّا بعد الغلبة على الكفر فلا يضامه حتى يقال إنه يغلب عليه[2].

قلت: وهذه الشبهة مبنية على أن الإيمان عندهم لا يجتمع مع شيء من الكفر أو النفاق في الشخص الواحد، فإن وجد الإيمان فلا وجود لشيء من الكفر فيه، وكذلك لا وجود لشيء من النفاق، ولهذا قالوا هنا: إنه إنما يزيد بغلبته على ضده وهو الكفر وينقص بغلبة ضده ـ وهو الكفر ـ عليه، أما أن يضامه ويجتمعان فمحال.

قال شيخ الإسلام: «ومن العجب أن الأصل الذي أوقعهم ـ أي: المرجئة ـ في هذا اعتقادهم أنه لا يجتمع في الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفر، أو ما هو إيمان وما هو كفر، واعتقدوا أن هذا متفق عليه بين المسلمين، كما ذكر ذلك أبو الحسن وغيره، فلأجل اعتقادهم هذا الإجماع وقعوا فيما هو مخالف للإجماع الحقيقي، إجماع السلف الذي ذكره غير واحد من الأئمة»[3].

---

(١) انظر «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢/ ٣٤)، وانظر أيضًا «مجموعة الرسائل والمسائل» لابن تيمية (٣/ ٣٩٥).

(٢) انظر «الذريعة إلى مكارم الشريعة» للأصفهاني (ص/ ١٣٠)، وانظر «شرح الفقه الأكبر» لفخر الإسلام علي بن محمد بن حسين (ق ٣٣/ أ).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٤٠٤).

يقصد بذلك إجماع السلف على أنَّ الإيمان يزيد وينقص ويقبل التفاضل ويتبعَّض كما هو ظاهر من دلالات النصوص.

ولكن هؤلاء لما قالوا هذا القول المخالف للنص والإجماع، وتوهموا أن قولهم هذا مجمع عليه بين أهل العلم وقعوا فيما وقعوا فيه من مخالفات لنصوص الشرع الصحيحة الصريحة في أن الإيمان يزيد وينقص، وهذا الغلط الذي وقعوا فيه هو في الحقيقة سبب غلطهم في كثير من مسائل الشرع والدين، «يقول الإنسان قولًا مخالفًا للنص والإجماع القديم حقيقة، ويكون معتقدًا أنه متمسك بالنص والإجماع»[1].

فإذا تبيّنت مخالفة هذا القول للنص والإجماع علم بطلانه[2]، ثم إنَّ قولهم: إنَّ الإيمان لا يجتمع معه شيء من الكفر أو شيء من النفاق غلط بيِّنٌ، ومُخالفٌ لكثير من النصوص الدالة على إمكان اجتماع شيء من الكفر أو النفاق مع الإيمان.

قال شيخ الإسلام في كلام له: «وحينئذ فقد يجتمع في الإنسان إيمان ونفاق وبعض شعب الإيمان وشعبة من شعب الكفر، كما في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «أربع من كنَّ فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر»[3].

وفي الصحيح عنه ﷺ قال: «من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو، مات على شعبة نفاق»[4].

---

(١) «الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٤٠٥).

(٢) انظر ما تقدم ذكره في الفصل الأول من هذه الرسالة من أدلة ونقول عن السلف في بيان زيادة الإيمان ونقصانه ونقل إجماعهم على ذلك.

(٣) تقدم تخريجه (ص/ ٣٥٧).

(٤) تقدم تخريجه (ص/ ٣٥٧).

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال لأبي ذر: «إنَّك امرؤ فيك جاهلية»[1].

وفي الصحيح عنه ﷺ قال: «أربع من أمر الجاهلية لن يدعوهن: الفخر بالأحساب والطعن في الأنساب والنياحة، والاستسقاء بالنجوم»[2].

وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «سباب المسلم فسوقٌ وقتاله كفر»[3]..»[4].

ثم أطال شيخ الإسلام رحمه الله في الاحتجاج لذلك، بما لا يدع مجالًا لمنصف وناشد حقٍّ أن يتردد في إمكان اجتماع شيء من الكفر والنفاق مع الإيمان، فيكون بذلك مؤمنًا ناقص الإيمان أو مؤمنًا ضعيف الإيمان، فلا يقال: إنَّه ذاهب الإيمان لوقوعه في بعض هذه الأعمال المنصوص في الشرع على أنها كفر، ومن قال بخلاف ذلك فقد حكم على جميع الأمة إلَّا النزر القليل بالكفر لكثرة الكذب وإخلاف الوعد وضعف الأمانة ووجود السباب والفجور، والطعن في الأنساب والنياحة على الميت وغير ذلك من الأعمال المنصوص في الشرع على أنها كفر، فدل ذلك على أن هذه الأعمال وإن سماها الشارع كفرًا فهي كفر عملي لا تخرج صاحبها من الملة، ودل أيضاً على إمكان وجود هذه الأمور المنصوص على أنها كفر في المسلمين، وبهذا تنتقض شبهة هؤلاء، والله أعلم.

ومما تنقض به هذه الشبهة قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[5].

---

(١) رواه البخاري (١/ ٨٤ ـ فتح)، ومسلم (٣/ ١٢٨٢).

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٤٤).

(٣) تقدم تخريجه (ص/ ١١٤).

(٤) «الفتاوى» (٧/ ٥٢٠).

(٥) سورة التوبة، الآية: ١٠٦.

فهؤلاء ليسوا مؤمنين كما أنهم ليسوا كفَّارًا، فهم مؤمنون ناقصوا الإيمان، وبهذه الآية احتجَّ أيّوب السختياني لنقض قول المرجئة هذا.

فقد روى ابن بطَّة بإسناده إلى سلام بن أبي مطيع قال: شهدت أيوب وعنده رجل من المرجئة فجعل يقول: إنما هو الكفر والإيمان قال: وأيوب ساكت، قال: فأقبل عليه أيوب، فقال: أرأيت قوله: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ أمؤمنون أم كفّار؟ فسكت الرجل، فقال له أيوب: اذهب فاقرأ القرآن، فكلّ آية فيها ذكر النفاق فإني أخافها على نفسي[1].

الشبهة الخامسة:

احتجاج بعضهم ببعض الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ، والمحتجُّون بهذه الأحاديث صنفان:

الأول: واضعوا هذه الأحاديث فجميعهم من المرجئة كما سيأتي بيان ذلك، وقد وضعوها للاحتجاج بها على مذهبهم الباطل.

الثاني: أناس آخرون من المرجئة ليس عندهم تمييز بين الصحيح والسقيم رأوا هذه الأحاديث واغتروا بها لموافقتها أهواءهم[2].

وجملة ما وقفت عليه في هذا من أحاديث ستة أحاديث، ويفرغ من أمرها بمعرفة كذبها على النبيِّ ﷺ واختلاقها عليه، وقد قمت بدراسة هذه الأحاديث ونقدها، وبيَّنت أنها جميعها مكذوبة مفتراة على النبي ﷺ وذلك بالنقل عن أئمَّة هذا الشأن من علماء الجرح والتعديل.

---

(١) «الإبانة» (٢/ ٧٥٤).

(٢) انظر «السواد الأعظم» لابن الحكيم السمرقندي (ص/ ٣٤)، و«النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٠٢)، و«عمدة القاري» (١/ ١١٠).

ثم إني وجدت أنَّ جميع واضعي هذه الروايات والذين تولوا كبرها وتحملوا وزرها من المرجئة القائلين بأنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وقد نصَّ أهل العلم على أنهم من الكذبة، وستأتي تراجمهم وأقوال علماء الجرح والتعديل فيهم عند ذكر روايتهم، وقد أوغل هؤلاء في الضلال حينما تجرؤوا على الكذب على رسول الله ﷺ دعماً لمذهبهم الباطل وتأييداً له، وتعرضوا بذلك لوعيد الله وأليم عقابه.

وقد قال تعالى عن الكذب بعامة: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٠٥﴾﴾[1].

وقال ﷺ عن عاقبة الكذب عليه بخاصة، وأنه ليس ككذب على أيّ أحد: «إنَّ كذبًا عليّ ليس ككذب على أحد، من كذب عليَّ فليتبوَّأ مقعده من النَّار»[2].

ولا نقول إلَّا قاتل الله الهوى فكم فعل بأهله من الأفاعيل، وكم أدخلهم في مزالق ومعاطب مردية، حتى بلغ بهم إلى الكذب على خير الخلق عليه الصلاة والسلام نصرة لباطلهم وترويجاً له. ثم إليك تلك الروايات مسوقة مع كلام أهل العلم عليها:

١ـ حديث مأمون بن أحمد السلمي، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله الجويباري، قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «الإيمان لا يزيد ولا ينقص»[3].

---

(١) سورة النحل، الآية: ١٠٥.

(٢) أخرجه البخاري (٣/ ١٦٠ ـ فتح)، ومسلم (١/ ١٠).

(٣) رواه الجورقاني في «الأباطيل» (١/ ١٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٣٢)، وأبو الليث السمرقندي في «تفسيره» كما في «شرح الطحاوية» (ص/ ٣٧٥)، وذكره ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٤٢)، والذهبي في «الميزان» (١/ ١٠٦)، وابن حجر في =

موضوع، مأمون والجويباري كذَّابان.

فمأمون: قال عنه أبو نعيم: «خبيث وضَّاع يأتي عن الثقات مثل هشام ابن عمار ودحيم بالموضوعات، مثله يستحق من الله ومن الرسول ﷺ ومن المسلمين اللعنة».

وقال ابن حبَّان: «كان دجَّالًا من الدجاجلة، ظاهر أحواله مذهب الكرامية...»، وقال الذهبي: «له طامات وفضائح»[1].

وأحمد بن عبد الله الجويباري: قال عنه النسائي والدارقطني: «كذاب»، وقال الجوزجاني: «كان يضع الحديث، ما أدري حسب إيمانه»، وقال أبو حاتم: «دجال من الدجالين، كذاب يضع على الذين يروي عنهم ما لم يحدثوا به، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الجرح فيه»، وقال ابن عدي: «كان يضع الحديث لابن كرام على ما يريده»، وقال أبو سعيد النقاش: «لا نعرف أحداً أكثر وضعاً منه»، وقال الحاكم: «هذا كذاب خبيث لا تحل رواية حديثه بوجه»، وقال البيهقي: «أما الجويباري فإني أعرفه حق المعرفة بوضع الأحاديث على رسول الله ﷺ، فقد وضع عليه أكثر من ألف حديث»، وقال الذهبي: «كذاب ممن يضرب المثل بكذبه»[2].

= «اللسان» (١/ ١٩٣)، والزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٦٢).

(١) انظر: «المجروحين» لابن حبان (٣/ ٤٥)، و«الضعفاء» لأبي نعيم (ص/ ١٥٠)، و«الضعفاء والمجروحين» لابن الجوزي (٣/ ٣٢)، و«الأباطيل» للجورقاني (١/ ٤١)، و«المغني في الضعفاء» للذهبي (٢/ ١٤١)، و«ديوان الضعفاء» له (ص/ ٣٣٥)، و«الميزان» له (٣/ ٤٢٩)، و«اللسان» لابن حجر (٥/ ٧).

(٢) انظر «الضعفاء» للنسائي (ص/ ٢٢)، و«أحوال الرجال» للجوزجاني (ص/ ٢٠٦)، و«المجروحين» لابن حبان (١/ ١٤٢)، و«الضعفاء والمتروكين» للدارقطني =

فحديثهما موضوع بيقين، قال ابن الجوزي: «هذا من موضوعات الجويباري والذي رواه عنه وهو مأمون فقد اسمه، وإنه أحد الوضاعين، ذكر أنه وضع مائة ألف حديث»[(١)].

وقد وضع مأمون هذا حديثًا في الإيمان فروى عن عبد الله بن مالك ابن سليمان عن سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الإيمان قول والعمل شرائعه»[(٢)].

قال ابن حبان: «فمما وضع على الثقات أنه روى عن عبد الله بن مالك..» فذكره[(٣)].

وقال ابن الجوزي: «وهذا من موضوعات مأمون بلا شك، وقد ذكرنا أنه من الكذابين»[(٤)].

٢ـ حديث محمد بن كرام[(٥)] قال: حدثنا أحمد بن عبد الله الشيباني قال:

= (ص/ ١١٤)، و«الضعفاء والمجروحين» لابن الجوزي (١/ ٧٨)، و«المغني في الضعفاء» للذهبي (١/ ٨٣)، و«ديوان الضعفاء» له (ص/ ٦)، و«الميزان» له (١/ ١٠٦)، و«اللسان» لابن حجر (١/ ١٩٣).

(١) «الموضوعات» (١/ ١٣٢).

(٢) ذكره ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٤٥) وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٣٣)، والذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٢٩).

(٣) «المجروحين» (٣/ ٤٥)، ونقله الذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٢٩).

(٤) «الموضوعات» (١/ ١٣٣).

(٥) هو محدث مذهب الكرامية ومنشىء ضلالتهم، تبعه عليه عالم لا يحصون بنيسابور وهراة ونواحيها، فيقال لكل واحد منهم: كرامي، لم يحسن العلم ولا الأدب، وأكثر كتبه صنفها له مأمون بن أحمد السلمي الكذاب، وفي الحديث أكثر من الرواية عن أحمد الجويباري ومحمد بن تميم السعدي وكانا كذابين.

=

حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أنَّ النبي ﷺ قال: «الإيمان لا يزيد ولا ينقص»[1].

موضوع، محمد بن كرام ساقط الحديث، وأحمد بن عبد الله الشيباني هو الجويباري: كذاب خبيث تقدم ذكره.

قال الحافظ ابن عدي: «كان يضع الأحاديث لابن كرام على ما يريده، وكان ابن كرام يضعها في كتبه عنه، ويسميه أحمد بن عبد الله الشيباني»[2].

وقال أبو العباس محمد بن إسحاق السراج: شهدت محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله ورفع إليه كتاب من محمد بن كرام يسأله عن أحاديث منها سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «الإيمان لا يزيد ولا ينقص».

فكتب محمد بن إسماعيل البخاري على ظهر كتابه: «من حدَّث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل»[3].

= قال ابن حبان: «خذل حتى اختار من المذاهب أردأها، ومن الأحاديث أوهاها»، وقال الذهبي: «ساقط الحديث على بدعته» (ت٢٥٥هـ).
انظر «الأباطيل» للجورقاني (١/ ٢٩٢)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٤/ ٣٧٥)، و«اللباب» لابن الأثير (٣/ ٣٢)، و«الميزان» للذهبي (٤/ ٢١)، و«اللسان» لابن حجر (٥/ ٣٥٣).

(١) رواه الجورقاني في «الأباطيل» (١/ ١٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٣١)، وأورده ابن طاهر في «تذكرة الموضوعات» (ص/ ٥٠)، والذهبي في «الميزان» (١/ ١٠٦)، وابن حجر في «اللسان» (١/ ١٩٣)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (ص/ ١٤٩)، والسيوطي في «اللآلئ» (١/ ٣٩)، وعزاه لابن عدي.

(٢) رواه الجورقاني في «الأباطيل» (١/ ١٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٣٢).

(٣) رواه الجورقاني في «الأباطيل» (١/ ١٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٣٢)، =

وقال الجورقاني بعد أن ساق الحديث بإسناده: «هذا حديث موضوع باطل، وليس له أصل، وهو من موضوعات أحمد بن عبد الله الجويباري، وأحمد بن عبد الله هذا كان خبيثًا دجَّالًا من الدجاجلة، كذَّابًا، يروي عن ابن عيينة ووكيع وأبي ضمرة وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث ويضع عليهم ما لم يحدثوا، وقد روى عن هؤلاء الأئمة ألوف حديث ما حدثوا بشيء منها، كان يضعها عليهم، لا يحلُّ ذكره في الكتب إلَّا على سبيل الجرح فيه»[(١)].

٣ـ حديث أبي مطيع البلخي، قال حدثنا حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة: «أنَّ وفد ثقيف جاؤوا إلى النبي ﷺ فسألوه عن الإيمان هل يزيد وينقص؟ فقال: لا، زيادته كفر ونقصانه شرك»[(٢)].

موضوع، فيه أبو مطيع البلخي وأبو المهزم، وكلاهما متروك، والمتهم فيه هو أبو مطيع.

أمَّا الأوّل وهو أبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي فقد قال عنه أحمد: «لا ينبغي أن يروى عنه شيء»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو

= والحاكم في «تاريخه» كما في «اللآلئ» للسيوطي (١١/ ٣٩)، وذكره الزركشي في «التذكرة» (ص/ ٣٢)، وفي «المعتبر» (ص/ ٣٠٠) ونقله عنه جمع.

(١) «الأباطيل» (١/ ١٨).

(٢) رواه الجورقاني في «الأباطيل» (١/ ٢٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٣٠)، والحاكم في «تاريخه» كما في «اللآلئ» للسيوطي (ص/ ٣٨)، وذكره ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٥٠)، وأورده ابن طاهر في «تذكرة الموضوعات» (ص/ ٤٥) وقال: فيه الحكم بن عبد الله وهو وضعه، وأورده الذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٤) وابن حجر في «اللسان» (٢/ ٣٣٥)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (ص/ ١٤٩)، وقال: والمتهم بوضعه أبو مطيع.

داود: «تركوا حديثه»، وقال البخاري: «ضعيف صاحب رأي»، وقال ابن حبان: «كان من رؤساء المرجئة ممن يبغض السنن ومنتحليها»، وقال أبو حاتم: «كان مرجئًا كذَّابًا»، وقال الفلَّاس والدارقطني: «ضعيف»، وقال الجورقاني: «كان أبو مطيع من رؤساء المرجئة ممن يضع الحديث»[1].

وأما الآخر: وهو أبو المهزِّم بتشديد الزاي المكسورة التميمي البصري فقد قال عنه ابن معين: «ضعيف»، وقال مرة: «لا شيء»، وقال أبو زرعة: «ليس بقوي شعبة يوهنه»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وقال النسائي: «متروك»، وقال مسلم بن إبراهيم عن شعبة: «رأيت أبا المهزم ولو أعطوه فلسين لحدثهم سبعين حديثاً»، وفي رواية عنه: «لوضع»، وقال علي بن الجنيد: «شبه المتروك»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه ينكر عندهم»، وقال ابن حجر: «متروك»[2].

وواضع الحديث هو أبو مطيع كما تقدم.

قال الحاكم: «إسناده فيه ظلمات، والحديث باطل، والذي تولى كبره أبو مطيع»[3].

---

(١) انظر «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٥٧٤)، و«الضعفاء» للنسائي (ص/ ١١٣)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ١٢١)، و«المجروحين» لابن حبان (١/ ٢٥٠)، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي (٢/ ٦٣١)، و«الضعفاء والمجروحين» لابن الجوزي (١/ ٢٢٧)، و«الميزان» للذهبي (١/ ٥٧٤)، و«اللسان» لابن حجر (٢/ ٣٣٥).

(٢) انظر «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٣٣٩)، و«الضعفاء الصغير» له (ص/ ١٢١)، و«الضعفاء» للنسائي (ص/ ١١١)، و«المجروحين» لابن حبان (٣/ ٩٩)، و«الميزان» للذهبي (٤/ ٤٢٦)، و«الكاشف» له (٣/ ٣٣٧)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٢/ ٢٤٨)، و«تقريب التهذيب» له (٢/ ٤٧٨).

(٣) ذكره ابن حجر في «اللسان» (٤/ ١٤٦)، والسيوطي في «اللآلئ» (ص/ ٣٨).

وقال الجورقاني: «هذا حديث موضوع باطل لا أصل له، وهو من موضوعات أبي مطيع البلخي»[1].

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع باطل بلا شكّ، وهو من وضع أبي مطيع»[2].

وقال الذهبي: «فهذا وضعه أبو مطيع على حماد»[3].

٤ـ حديث عثمان بن عبد الله الأموي قال: حدثنا حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة قال: «قدم وفد من ثقيف على رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله جئناك نسألك عن الإيمان، أيزيد أو ينقص؟ قال: الإيمان مثبت في القلوب كالجبال الرواسي وزيادته ونقصانه كفر»[4].

موضوع فيه عثمان الأموي، وأبو المهزم.

أما أبو المهزم فتقدم ذكره.

وأما عثمان بن عبد الله الأموي فقال عنه الأزدي: «لا يحتج بحديثه»، وقال ابن عدي: «حدث بمناكير عن الثقات، وله أحاديث موضوعات»، وقال ابن حبان: «يضع الحديث على الثقات لا يحلُّ كتب حديثه إلّا اعتبارًا»، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»، وقال مرة: «يضع الأباطيل على الشيوخ الثقات»[5].

---

(١) «الأباطيل» (١/ ٢١).

(٢) «الموضوعات» (١/ ١٣١).

(٣) «الميزان» (٣/ ٤٢).

(٤) رواه الجورقاني في «الأباطيل» (١/ ٢٢)، وذكره ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٠٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٣١)، وابن طاهر في «تذكرة الموضوعات» (ص/ ٥٠)، وقال: «فيه عثمان بن عبد الله وهو كذاب»، وذكره الذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٢)، وابن حجر في «اللسان» (٤/ ١٤٦).

(٥) انظر «المجروحين» لابن حبان (٢/ ١٠٣)، و«الكامل في الضعفاء» لابن عدي

=

قلت: أما واضع هذا الحديث فهو أبو مطيع البلخي المتقدم في الحديث الذي قبله، فسرقه عثمان بن عبد الله هذا منه فحدث به.

قال ابن حبان: «هذا شيء وضعه أبو مطيع البلخي فسرقه هذا الشيخ وحدث عنه»[1]، وقال الجورقاني بعد أن روى الحديث: «هذا حديث لا يرجع منه إلى الصحة، وليس لهذا الحديث أصل من حديث رسول الله ﷺ، وعثمان بن عبد الله هذا كذاب، فسرق هذا الحديث عن أبي مطيع البلخي، فرواه عن حماد بن سلمة، وهذا شيء وضعه أبو مطيع البلخي عن حماد بن سلمة»[2].

وقال ابن الجوزي: «وقد سرق هذا الحديث من أبي مطيع أبو عمرو عثمان بن عبد الله بن عمرو.. وغير لفظه، فرواه عن حماد عن أبي المهزم عن أبي هريرة..» ثم ساق لفظه[3].

وقال الذهبي: «فهذا وضعه أبو مطيع على حماد، فسرقه هذا الشيخ منه»[4].

٥ـ حديث محمد بن القاسم الطايكاني: عن عبد العزيز بن خالد عن سفيان الثوري عن أبي هارون عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من زعم أنَّ الإيمان يزيد وينقص فزيادته نفاق، ونقصانه

= (٥/ ١٨٢٣)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/ ١٧٠)، و«المغني في الضعفاء» للذهبي (١/ ٦٠٣)، و«الميزان» له (٣/ ٤١)، و«اللسان» لابن حجر (٤/ ١٤٣).

(١) «المجروحين» (٢/ ١٠٣).

(٢) «الأباطيل» (١/ ٢٣).

(٣) «الموضوعات» (١/ ١٣١).

(٤) «الميزان» (٣/ ٤٢).

كفر، فإن تابوا وإلَّا فاضربوا أعناقهم بالسيف، أولئك أعداء الرحمن، فارقوا دين الله، وانتحلوا الكفر، وخاصموا في الله، طهر الله الأرض منهم ألا ولا صلاة لهم، ألا ولا صوم لهم، ألا ولا زكاة لهم، ألا ولا حج لهم، ألا ولا بر لهم، هم براء من رسول الله ﷺ، ورسول الله بريء منهم»[(١)].

موضوع، فيه محمد بن القاسم الطايكاني كذاب وهو واضعه.

قال ابن حبان: «روى عن أهل خراسان أشياء لا يحل ذكرها في الكتب»، وقال الحاكم: «من رؤوس المرجئة يضع الحديث على مذهبهم»، وقال: «حدث بأحاديث موضوعة»، وكذا قال أبو نعيم، وقال الجورقاني: «كان يضع الحديث ويكذب»، وقال الذهبي: «كان يضع الحديث»[(٢)].

قال الجورقاني وقد روى الحديث: «هذا حديث موضوع، وهو من موضوعات محمد بن القاسم الطايكاني، ومحمد بن القاسم هذا كان كذاباً خبيثاً»[(٣)].

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع، وهو من موضوعات محمد بن القاسم الطايكاني»[(٤)].

وقال السيوطي: «موضوع آفته الطايكاني، كذاب خبيث من المرجئة،

---

(١) رواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٣١١)، والجورقاني في «الأباطيل» (١/ ٢٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٣٣)، وأورده الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٢)، وابن حجر في «اللسان» (٥/ ٣٤٤)، والسيوطي في «اللآلىء» (١/ ٤٠).

(٢) انظر «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٣١١)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/ ٩٣)، و«المغني في الضعفاء» للذهبي (١/ ٦٢٥)، و«ديوان الضعفاء» له (ص/ ٢٨٥)، و«الميزان» له (٤/ ١١)، و«اللسان» لابن حجر (٥/ ٣٤٣).

(٣) «الأباطيل» (١/ ٢٤).

(٤) «الموضوعات» (١/ ١٣٣).

كان يضع الحديث لمذهبه»[١].

٦ـ حديث محمد بن تميم السعدي الفريابي، من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول ﷺ: «من قال: الإيمان يزيد وينقص فقد خرج من أمر الله، ومن قال: أنا مؤمن إن شاء الله فليس له في الإسلام نصيب»[٢].

موضوع. وآفته محمد بن تميم، وهو واضعه.

قال فيه ابن حبان: «كان يضع الحديث»، وقال الحاكم: «كذاب خبيث»، وقال النقاش: «وضع غير حديث»، وقال أبو نعيم: «كذاب وضاع»[٣].

قال ابن الجوزي: «وضعه ابن تميم»[٤].

وقال ابن عراق: «وهو من وضع محمد بن تميم»[٥].

قلت: فجميع الأحاديث المروية في أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص باطلة موضوعة بلا ريب، وجميعها من وضع غلاة المرجئة.

---

(١) «اللآلئ» (١/ ٤٠).

(٢) أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٣٥)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (ص/ ١٥٠)، والسيوطي في «اللآلئ» (١/ ٤٢)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص/ ٤٥٣).

(٣) انظر «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٣٠٦)، و«الضعفاء» لأبي نعيم (ص/ ١٤٥)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/ ٤٤)، و«المغني في الضعفاء» للذهبي (٢/ ١٧٠)، و«الميزان» له (٣/ ٤٩٤)، و«اللسان» لابن حجر (٥/ ٩٨).

(٤) «الموضوعات» (١/ ١٣٥)، وأقره السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٤٢)، وتصحفت فيه هذه الكلمة تصحفًا مشينًا فكتب بدلًا من «وضعه ابن تميم»: «وضعفه محمد بن تميم»، فصار بهذا التصحيف إمامًا في الجرح بدل أن يكون وضاعًا.

(٥) «تنزيه الشريعة» (ص/ ١٥٠).

ولهذا قعَّد ذلك ابن القيِّم في «مناره المنيف» فقال: «وكلّ حديث فيه أنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص فكذب مختلق»[1].

ويكفي في بطلان تلك الروايات مصادمتها الصريحة لنصوص الكتاب والسنة المصرحة بزيادة الإيمان ونقصانه، فهي باطلة لا وجه لها من الصحة.

ومع هذا فقد قال ملا علي القاري بعد أن نقل هذه القاعدة عن ابن القيم: «ومعنى اللفظ الأول ـ أي: الإيمان لا يزيد ولا ينقص ـ صحيح عند المحققين من المتأخرين»[2]!!

قلت: وأي صحة لما خالف وصادم نصوص الكتاب والسنة، فنصوص الكتاب والسنة صريحة بأنه يزيد وينقص، وهذه الأباطيل صريحة بأنه لا يزيد ولا ينقص، فهل من توفيق بين ضدين أو جمع بين نقيضين، لا ريب أن ذلك محال.

شتان بين الحالتين فإن ترد   جمعًا فما الضدان يجتمعان

ثم إن من العجب حقًّا أن يلتمس لتلك الأحاديث الأباطيل معنى من الصحة وقد افتراها أناس سمتهم الكذب وديدنهم الوضع على رسول الله ﷺ والافتراء عليه، أومن كان كذلك يتطلب لأقواله وأحاديثه المفتراة معنى من الصحة؟.

وقد أحسن عندما قيَّد تصحيح معناه بالمتأخرين، إذ إن المتقدمين من سلفنا الصالح أهل السنة والجماعة لا ريب عندهم في بطلان مثل هذا، ولهذا ضمنوا مؤلفاتهم في السنة باب زيادة الإيمان ونقصانه وأوردوا تحته الأدلة الكثيرة عليه، المبطلة لما خالفه، أما المتأخرون فلا عبرة بأقوالهم ولا

---

(١) «المنار المنيف» (ص/ ١١٩).

(٢) «الأسرار المرفوعة» (ص/ ٣٤٤).

اعتداد بها ما خالفت النص، وهؤلاء الذين وصفهم القاري بالمحقِّقين جاؤوا بما ناقض التحقيق، بل والعقول الرزينة والفطر السليمة، وكيف يوصف ما جاء على الضدِّ تمامًا لما في القرآن والسنة بأنه تحقيق؟

أمَّا السلف الصالح أهل العلم والإيمان فعندهم أن هذا القول بدعة محدثة وليس من التحقيق في شيء كما سبق أن مر معنا في أقوال السلف، بل هو عندهم من الكذب والتلفيق؛ ولهذا يقول عبد الله بن إدريس: «كذَّاب من زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص»[1].

وبهذا نصل إلى ختام ذكر شبه هؤلاء مع الردّ عليها، وبحقٍّ لو لم نقل في ردّ هذه الشبه وبيان زيفها إلاَّ أنها مخالفة لصريح ما جاء في الكتاب والسنة لكفى وشفى، فكيف وقد أتبعت كل شبهة بما يبين بطلانها ويكشف فسادها وزيفها وينقضها من الأساس؟ والحمد لله وحده.

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخه» (١٣/ ٣٨٣).

المبحث الثالث

في بيان موقفهم من النصوص الدالَّة على زيادة الإيمان ونقصانه، والردِّ عليهم

لقد ذكرت في صدر هذه الرسالة عند ذكر عقيدة أهل السنة والجماعة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه نصوصًا كثيرة من الكتاب والسنة تدل بوضوح وجلاء على أن الإيمان يزيد وينقص، وضوحاً لا يقبل الرد أو التأويل، وذكرت هناك أن موقف أهل السنة والجماعة منها هو القبول والتسليم كما هم كذلك في جميع نصوص الشرع لا يقدمون بين يدي الله ورسوله رأياً ولا عقلًا ولا غير ذلك، لكن القائلين بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وجدوا أن هذه النصوص تتعارض مع نتاج فكرهم وما توصلوا إليه بآرائهم فلم يجدوا بداً من تأويلها وصرفها عن ظاهرها الصريح إلى صنوف من التأويلات، وألوان عجيبة من التحريفات، حتى إن قارىء كتبهم والمطلع عليها ليلمس فيهم عند إيرادهم لنصوص الشرع أنهم إنما أوردوها ليشرعوا في ردها وتأويلها شروع من قصد ذلك أصلاً وابتداء وكيفما اتفق له ذلك الرد أو التأويل.

ولا ريب في فساد هذا المنهج وبطلانه وانحرافه وبعده عن الجادة السوية المرضية، بل إن معظم الفساد العقدي والانحراف الديني الذي منيت به أكثر الفرق الإسلامية إنما كان بسبب ذلك وثمرة من ثمراته.

وما من شك أن هذا الباب لو فتح ـ أعني باب التأويل ـ لولج كل مبطل بباطله، وادعى أن نصوص الوحي تدل عليه، ثم تأول النصوص لتتفق مع هواه وباطله، وليس هذا مجرّد تحسُّب، بل إنَّ هذا هو ما حصل فعلاً من عامّة أهل البدع.

قال شيخ الإسلام: «وأمَّا أهل البدع من أهل الكلام والفلسفة

ونحوهم فهم لم يثبتوا الحقَّ، بل أصَّلوا أصولًا تناقض الحق. فلم يكفهم أنهم لم يهتدوا ولم يدلوا على الحق حتى أصلوا أصولاً تناقض الحق، ورأوا أنها تناقض ما جاء به رسول الله ﷺ، فقدموها على ما جاء به الرسول.

ثم تارة يقولون: الرسول جاء بالتخييل، وتارة يقولون: جاء بالتأويل، وتارة يقولون: جاء بالتجهيل»[1].

فهم لا يقبلون من نصوص الوحي ما خالف آراءهم وأصولهم وقواعدهم، بل ينصرفون إلى رده بأي وجه.

خلافًا لمنهج أهل الحقِّ والسلامة والسنَّة والجماعة رحمهم الله ورضي عنهم أجمعين فإنَّهم كلّهم متفقون على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة على كلّ حال، فكلمتهم واحدة من أولهم إلى آخرهم لم يسوموها تأويلًا، ولم يحرفوها عن موضوعها تبديلاً، ولم يبدوا لشيء منها إبطالًا، ولا ضربوا لها أمثالاً، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوا القرآن عضين.

فالواجب لزوم منهج أهل السنة والجماعة، والبعد عن هذه المناهج المنحرفة، وأن يكون الرد في موضع النزاع والخلاف إلى الكتاب والسنة، وأن لا يقدم بين يدي الله ورسوله شيئاً من تلك التأويلات الفاسدة والآراء الباطلة، التي هي في الحقيقة زبالات الأذهان ونخالات الأفكار وعصارات الآراء ووساوس الصدور.

ومما يبيِّن لنا فساد هذا المنهج أن نعلم أنَّ كلَّ فساد وخراب حلَّ بالعالم إنما نشأ بسبب ذلك، بسبب تقديم الرأي على الوحي، والهوى على النقل،

---

(١) «الفتاوى» (١٦/ ٤٤٠)، وانظر أيضًا «الفتاوى» (١٣/ ١٤٢) و (١٧/ ٣٦١).

وما استحكم هذا الأمر في قلب أحد إلا استحكم هلاكه، ولا في أمة إلا وفسد أمرها أتم فساد[1].

كل ذلك وغيره يقتضي فساد التأويل الذي هو مطية أهل البدع، والذي من خلاله يتوصلون إلى تحقيق أهوائهم موهمين الأغمار والبسطاء أنهم يحتكمون إلى الكتاب والسنة، وما أبعدهم عنهما، وفيهم أناس مغرر بهم، غرهم بهرجة التأويل وحسن تزويقه، وهم قريبون إن وقفوا على الحق وصلحت النيَّة، وفيهم آخرون دخلوا فيه عن حسن قصد وصلاح نية ولكن ليس كل من أراد الخير أصابه، والموفق من وفقه الله.

وبعد، فإني ذاكرٌ ما وقفت عليه من تأويلات للقائلين بأنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص للنصوص المخالفة لقولهم، وهي عندهم تعد أجوبة على ما احتج به أهل السنة والجماعة على قولهم إن الإيمان يزيد وينقص، ثم أتبع ذكر ذلك بما يبين فساد تلك التأويلات، وإن كان فسادها معلوماً من خلال ما ذكر آنفًا في بيان فساد التأويل إجمالاً.

١ـ **فمن أجوبتهم عن الآيات الدالة على زيادة الإيمان** ادعاؤهم أنها محمولة على أنهم كانوا آمنوا في الجملة، ثم كانت تأتيهم الفروض فرضا بعد فرض، فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص إلى أن تكاملت الفروض وكمل الدين، فكان الإيمان يزيد بزيادة المؤمن به. ثم لما كمل الشرع فلا مجال بعد ذلك لزيادة الإيمان إذ إن هذا لا يتصور في غير عصره ﷺ[2].

والجواب عن هذا أن يقال:

لا ريب في أنَّ الإيمان الذي أوجبه الله على عباده وأمرهم به كان يزيد

---

(١) انظر «لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (١/ ٦).

(٢) انظر «شرح العقائد النسفية» (ص/ ١٢٤)، و«النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٠٣)، «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٦١)، «تحفة القاري» (ص/ ٤٧).

شيئًا فشيئًا كما أنَّ القرآن الكريم كان يزيد شيئًا فشيئًا إلى أن أتم الله الدين وأكمله وأنزل في بيان ذلك قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾[1].

والإكمال الذي نصَّ عليه في الآية عائد إلى الإيمان الذي هو أمر الربّ سبحانه وتعالى حيث إنه سبحانه أمر عباده بالتوحيد ثم الصلاة ثم الصيام ثم الحج، فلم يكن سبحانه قد أنزل تشريعه على عباده جملة واحدة، وإنما أنزله عليهم شيئًا فشيئًا حتى تكامل التشريع.

وليس عائدًا على أفعال المكلفين وقيامهم به؛ إذ إن الآية ليس المراد بها أن كل واحد من الأمة وجب عليه ما يجب على سائر الأمة وأنه فعل ذلك وقام به، وإنَّما المراد أنَّ الله أكمل التشريع، فالإكمال المشار إليه في الآية عائد إلى المؤمن به.

ولا يلزم من كمال الدين وتمامه من جهة المؤمن به أن يكون الناس متساوين فيما أمروا به من الإيمان، كما فهمه هؤلاء، فإنَّ هذا من أصول غلطهم، فإنهم ظنوا أنَّ الإيمان شيء واحد، وأنه يستوي فيه جميع المكلفين.

وغلطهم في هذا ظاهر، لأن الإيمان الذي أوجبه الله على عباده يتنوع ويتفاضل، وهم يتباينون فيه تبايناً عظيماً، فيجب على الملائكة من الإيمان ما لا يجب على البشر. ويجب على الأنبياء من الإيمان ما لا يجب على غيرهم، ويجب على العلماء من الإيمان ما لا يجب على غيرهم، ويجب على الأمراء ما لا يجب على غيرهم، وليس المراد أنه يجب عليهم من العمل فقط، بل ومن التصديق والإقرار فإن الناس وإن كان يجب عليهم الإقرار المجمل بكل ما جاء به الرسول فأكثرهم لا يعرفون تفصيل كل ما أخبر

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٣.

به، وما لم يعلموه كيف يؤمرون بالإقرار به مفصَّلًا، وما لم يؤمر به العبد من الأعمال لا يجب عليه معرفته ومعرفة الأمر به، فمن أمر بحج وجب عليه معرفة ما أمر به من أعمال الحج والإيمان بها، فيجب عليه من الإيمان والعمل ما لا يجب على غيره، وكذلك من أمر بالزكاة يجب عليه معرفة ما أمر الله به من الزكاة ومن الإيمان بذلك والعمل به ما لا يجب على غيره، فيجب عليه من العمل والإيمان ما لا يجب على غيره إذا جعل العلم والعمل ليسا من الإيمان، وإن جعل جميع ذلك داخلا في مسمى الإيمان كان أبلغ، فبكل حال قد وجب عليه من الإيمان ما لا يجب على غيره[(١)].

فكيف يقال بعد هذا: إنَّ زيادة الإيمان غير متصورة ولا مجال لها بعد عصر رسول الله ﷺ، فهل الإيمان المأمور به من وجب عليه الحج لوجود الاستطاعة كالإيمان المأمور به من لم يجب عليه الحج لعدم وجودها؟ وهل الإيمان المأمور به من وجبت عليه الزكاة لاكتمال النصاب، كالإيمان المأمور به من لم يكن عنده مال يبلغ النصاب؟ وهل الإيمان الواجب على من علم بتفاصيل الشريعة ودقائق مسائلها كإيمان من لم يبلغه من الأمر والنهي إلا الشيء اليسير؟ وهل إيمان من آمن بالرسول باطناً وظاهراً ثم مات قبل أن يعرف شرائع الدين كإيمان من عرف الشرائع بتفاصيلها فآمن بها وعمل بها؟

لذا يقول شيخ الإسلام: «فلا يمكن المنازعة أن الإيمان الذي أوجبه الله يتباين فيه أحوال الناس، ويتفاضلون في إيمانهم ودينهم بحسب ذلك»[(٢)].

ولهذا فإنَّ قولهم: إنَّ الزيادة غير ممكنة بعد اكتمال الشرع وغير متصورة

---

(١) انظر «الفتاوى» (١٣/ ٥٢ ـ ٥٣).

(٢) «الفتاوى» (١٣/ ٥٤).

بعد عصر النبي ﷺ متعقَّب بما تقدَّم، بل إنَّ الفرهاري شارح العقائد مع أنه من القائلين بعدم زيادة الإيمان ونقصانه قد تعقب هذا القول ونبه على غلطه، حيث قال بعد أن حكاه:

«وفيه نظر لأنَّ الاطّلاع على تفاصيل الفرائض ممكن في غير عصر النبيِّ ﷺ فإنَّ أحدنا لا يطَّلع على جميع الفرائض دفعة بل يطَّلع على بعضها فيؤمن به ثم على بعض آخر فيؤمن به، والإيمان يجب إجمالاً وتفصيلاً فيما علم تفصيلًا»[1].

٢ ـ ومن أجوبتهم قولهم: إنّ الإيمان له معنيان:

أحدهما: تصديق الجنان بما لابدّ من تصديقه وهو قوله ﷺ في جواب جبريل: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته...» الحديث، فمن أتى بهذا التصديق صدقاً من قلبه حرمه الله تعالى عن النار الشديدة المؤبدة التي أعدها للكافرين وإن زنى وإن سرق وإن وإن أي: وإن عمل الكبائر.

والمعنى الثاني: السكينة والطمأنينه التي تحصل للمقربين وهو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[4].

وخلاصة هذا: أنَّ الإيمان قد يطلق على ما هو الأساس في النجاة وقد

---

(١) «النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٠٣)، وانظر «إرشاد الساري» للقسطلاني (ص/ ١٢٢)، ضمن «مجموع شروح البخاري».

(٢) سورة الفتح، الآية: ٤.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٤) سورة الحديد، الآية: ٩.

يطلق على الكامل المنجي بلا خلاف، فمن قال: لا يزيد ولا ينقص فمراده القدر الذي هو الأصل في النجاة، ومن قال: يزيد وينقص أراد به الكامل[1].

قلت: لقد سأل رجل الحسن البصري رحمه الله عن الإيمان فقال: «الإيمان إيمانان، فإن كنت تسألني عن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والجنة والنار والبعث والحساب فأنا مؤمن، وإن كنت تسألني عن قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ...﴾[2]، فوالله ما أدري أنا منهم أم لا»[3].

فبيَّن رحمه الله أنَّ للإيمان إطلاقين: أحدهما: أصل الإيمان الذي لا نجاة إلا بتحقيقه، والثاني كمال الإيمان الذي يحصل به النجاة المطلقة من نار جهنم والفوز بالدرجات العالية في الجنة.

فتقسيم الإيمان إلى كامل ومنجي قال به السلف، وهو واضح لا إشكال فيه، مع مغايرة في حقيقة كلٍّ منهما لدى السلف وهؤلاء، ثم إنه لا يلزم أن يكون التصديق وهو القسم الأول عند هؤلاء غير قابل للزيادة والنقصان؛ لأنه لا ريب عند أهل العلم بالكتاب والسنة أن الناس يتفاوتون في تصديقهم بالله وملائكته وكتبه ورسله وفي غير ذلك من أمور الإيمان بحسب قوَّة الأدلَّة وضعفها وقوَّة التصديق وضعفه، فليس

---

(١) انظر «تحفة القاري» (ص/ ٤٤ ـ ٤٦)، و«إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٦١)، و«النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٠٤).

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٢ - ٤.

(٣) رواه البيهقي في «الاعتقاد» (ص/ ١٢٠)، وفي «الشعب» (١/ ٢١٨).

تصديق النبي ﷺ بالله وملائكته وكتبه ورسله كتصديق آحاد الأمَّة، وليس تصديق الملائكة بذلك كتصديق آحاد الناس، بل بينهم من الفرق ما الله به عليم.

ولا يلزم كذلك أن يكون غير مستلزم للأعمال الظاهرة «وإذا كانت الأعمال والتروك الظاهرة لازمة للإيمان الباطن كانت من موجبه ومقتضاه، وكان من المعلوم أنها تقوى بقوته وتزيد بزيادته، وتنقص بنقصانه، فإن الشيء المعلول لا يزيد إلَّا بزيادة موجبه ومقتضيه، ولا ينقص إلَّا بنقصان ذلك، فإذا جعل العمل الظاهر موجب الباطن ومقتضاه لزم أن تكون زيادته لزيادة الباطن، فيكون دليلا على زيادة الإيمان الباطن، ونقصه لنقص الباطن، فيكون دليلا على نقص الباطن، وهو المطلوب»(١).

ثم إن قيل: إنَّ أصل الإيمان الذي لا يتحقق الإيمان إلا به لا يقبل النقص، فما وجه عدم قبوله الزيادة، وكيف يكون قد بلغ الكامل المنجي إلَّا لكونه زاد، وبهذا يعلم تناقض قول هؤلاء.

ومما يبيِّن تناقضه أيضًا وصفهم للإيمان بالكامل إذ كيف يوصف بالكامل ما لا يقبل الزيادة ولا النقص، ولهذا تحرج بعضهم من إطلاق هذه العبارة لما تتضمنه من دلالة على قبول الإيمان للزيادة والنقصان.

يقول الزبيدي في «الإتحاف» بعد أن حكى القول المتقدم: «قلت: وهو حسن، ولكن ما أعجبني تسمية القسم الأخير بالكامل، فإنه يستدعي أن يكون مقابله ناقصًا، وهو وإن كان صحيحًا في نفس الأمر لكن التعبير غير حسن، والأولى أن يعبر عنه بالإيمان الشرعي»(٢).

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥).

(٢) «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٦١).

فانظر لشدَّة التحرُّج من هذه الأسماء الشرعية «كمال الإيمان»، «نقصان الإيمان»، «زيادة الإيمان»، واعجب لذلك. فلم يعجبه تسمية الإيمان التام الكامل بـ «الكامل» لمناقضته لأصولهم، وإن كان صحيحًا في نفس الأمر، والله المستعان.

٣ـ ومنها تأويلهم للنصوص الواردة في الزيادة بأنَّ المراد بها الثبات والدوام على الإيمان، أي أنه يزيد بزيادة الأزمان؛ لأن التصديق عرض، والأعراض لا تبقى إلا بتجدد الأمثال.

وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالزيادة في الآيات زيادة حقيقة التصديق في نفسه بل زيادة أعداده، وهذا بالاستمرار عليه وعدم الذهول عنه، فإن الاستمرار على التصديق يوجب تجدد الأمثال وحصول أعداد كثيرة من التصديق في كل وقت[1].

قلت: قولهم هذا مبني على أنَّ التصديق عرض من الأعراض، والأعراض عندهم لا تقبل الزيادة والنقصان وإنما الذي يقبل الزيادة والنقصان الأجسام دون الأعراض[2].

والكلام على هذا يكون بعد معرفة حقيقة العرض ما هو:

فالعرض: هو الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل يقوم به كاللون المحتاج إلى جسم يحلُّه ويقوم هو به[3].

بهذا عرَّفوا العرض، فالسواد والبياض وغيرهما من الألوان، والحركة

---

(١) انظر «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني (ص/ ١٢٥)، و«الإرشاد» للجويني (ص/ ٣٣٦)، و«المسامرة شرح المسايرة» (ص/ ٣٧٣)، و«البداية من الكفاية» (ص/ ١٥٥).

(٢) انظر «الإيمان» لأبي يعلى (ص/ ٣٩٩).

(٣) انظر «التعريفات» للجرجاني (ص/ ١٤٨).

والسكون وغيرهما أعراضٌ لأنها تحتاج في وجودها إلى موضع تقوم به.

ولا ريب أنَّ هذه تقبل الزيادة والنقصان، ومن ذا الذي يستريب في أن هناك سوادًا أشدّ من سواد وحركة أقوى من حركة وسكونًا أهدى من سكون، فقبول هذه الأمور الزيادة والنقصان أمر لا ريب فيه، فإذا كان ذلك كذلك، فالإيمان كذلك يقبل الزيادة والنقصان كسائر الأعراض لا فرق.

قال شيخ الإسلام: «إن نفس العلم والتصديق يتفاضل ويتفاوت كما يتفاضل سائر صفات الحي من القدرة والإرادة، والسمع والبصر والكلام، بل سائر الأعراض من الحركة والسواد والبياض ونحو ذلك... فما من صفة من صفات الحي وأنواع إدراكاته وحركاته بل وغير صفات الحي إلا وهي تقبل التفاضل والتفاوت إلى ما لا يحصره البشر»[1].

أما حملهم النصوص الواردة في الزيادة على الثبات والدوام على الإيمان فتأويل باطل؛ لأن «حقيقة الزيادة لا يعقل منها الثبوت على الشيء، وإنما يعقل منها الزيادة في ذاته»[2].

فالآيات الواردة المنصوص فيها على زيادة الإيمان المراد بها زيادة الإيمان نفسه علمًا واعتقادًا وعملًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾[3].

أي: زادتهم تصديقًا وإقرارًا بما فيها ثمَّ عملًا بذلك التصديق.

قال ابن جرير: «فإن قيل: فكيف زادتهم السورة تصديقًا وإقرارًا؟

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٥٦٤، ٥٦٥).

(٢) «الإيمان» لأبي يعلى (ص/ ٤٠٣).

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٢٤.

قيل: زادتهم إيمانًا حين نزلت؛ لأنهم قبل أن تنزل السورة لم يكن لزمهم فرض الإقرار بها، والعمل بها بعينها إلا في جملة إيمانهم بأن كل ما جاء به نبيهم ﷺ من عند الله فحق، فلما أنزل الله السورة لزمهم فرض الإقرار بأنها بعينها من عند الله، ووجب عليهم فرض الإيمان بما فيها من أحكام الله وحدوده وفرائضه، فكان ذلك هو الزيادة التي زادهم نزول السورة حين نزلت من الإيمان والتصديق بها، وبنحو الذي قلنا في ذلك، قال أهل التأويل...»[1].

وسبق أن نقلت جميع نصوص القرآن المصرحة بزيادة الإيمان، في مبحث سبق ونقلت هناك من أقوال السلف وكلامهم الاستدلال بها على زيادة الإيمان ونقصانه، بل نقلت حكاية إجماعهم على ذلك عن غير واحد من أهل العلم.

ثم أيضًا قول هؤلاء: إنَّ المراد بالزيادة في الإيمان هو الثبات والدوام عليه، يلزم منه أن يكون النبي ﷺ إنما يفضل غيره بدوام إيمانه وثباته لا غير، وقد قالوا بهذا القول والتزموا هذا اللازم الفاسد.

قال شيخ الإسلام بعد أن أشار إلى قولهم هذا: «فهذا هو الذي يفضل به النبي ﷺ غيره في الإيمان عندهم، ومعلوم أن هذا في غاية الفساد من وجوه كثيرة كما قد بسط في مواضع أخرى»[2].

٤ـ ومنها حملهم للنصوص الواردة في زيادة الإيمان بأن المراد بها زيادة إشراق نوره في القلب وزيادة ثمراته[3].

---

(١) «تفسير ابن جرير» (٧/ ٧٢).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ١٥٣).

(٣) انظر «المسامرة شرح المسايرة» (ص/ ٣٧٣)، و«شرح العقائد النسفية» للتفتازاني =

قلت: وهذا التأويل من جنس الذي قبله، مفاده صرف النص عن ظاهره الصريح إلى تأويلات بعيدة غير مرادة منه.

وإلا فمن المعلوم أن ثمرات الإيمان أمر خارج عن الإيمان، ولا يقول عاقل إن الجزاء على فعل الطاعة والإثابة عليها هو الطاعة نفسها، بل كل عاقل يعلم أن الثواب على الطاعة غير الطاعة، بل أمر خارج عنها.

ولهذا أجاب القاضي أبو يعلى عن الشبهة بقوله: «وثواب الإيمان ليس بإيمان»[(١)].

وقال أيضًا: «والإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية نفسه وثوابه، خلافًا للمعتزلة في قولهم لا يزيد ولا ينقص لا ثوابه ولا نفسه، وخلافاً للأشعرية في قولهم يزيد وينقص ثوابه لا نفسه، والدلالة على ما ذكرنا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ إِيمَـٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَـٰنًا ...﴾»[(٢)].

وتأويلهم هذا، والتأويل الذي قبله هو من جنس تأويلهم لنصوص الصفات سواء بسواء، فالباب في الجميع واحد، وهو صرف النصوص عن ظواهرها المرادة إلى معاني بعيدة غير مرادة من النصوص.

وقد بيَّن أهل العلم فساد منهج التأويل وقبحه وضرره على الدين،

= (ص/ ١٢٥)، و«إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٦٠)، و«النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٠٤)، و«السواد الأعظم» (ص/ ٣٨)، و«البداية من الكفاية» (ص/ ١٥٥).

(١) «الإيمان» لأبي يعلى (ص/ ٤٠٧).

(٢) «المعتمد في أصول الدين» لأبي يعلى (ص/ ١٨٩ ـ ١٩٠).

حتى قال ابن القيِّم رحمه الله في كتابه «الصواعق المرسلة»: «والدين إذا أحيل على تأويلات المتأولين انتقضت عراه كلها، ولا تشاء طائفة من طوائف أهل الضلال أن تتأول النصوص على مذاهبها إلّا وجدت السبيل إليه»[1]، وكفى بذلك بيانًا لقبح التأويل، ثم إنه رحمه الله قد استوفى الردَّ على أهل التأويل وبين فساد منهجهم هذا، في كتابه المذكور آنفاً ولاسيما في المجلد الأول منه.

ثم إنَّ نتيجة هذا التأويل هي الخلوص إلى ما قرَّروه من أنَّ الإيمان الباطن قد يكون تامًّا كاملا دون أن يظهر على الجوارح آثاره من الطاعات والقربات، ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «قول القائل: الطاعات ثمرات التصديق الباطن يراد به شيئان: يراد به أنها لوازم له، فمتى وجد الإيمان الباطن وجدت، وهذا مذهب السلف وأهل السنة، ويراد به أن الإيمان الباطن قد يكون سببا وقد يكون الإيمان الباطن تامًّا كاملا وهي لم توجد، وهذا قول الجهمية والمرجئة»[2].

٥ـ **ومنها قولهم إن النقصان والزيادة يرجع إلى أحد أمرين**: إما أن يكون ذلك راجعاً إلى القول والعمل، دون التصديق؛ لأن ذلك يتصور فيهما مع بقاء الإيمان فأما التصديق فمتى انخرم منه أدنى شيء بطل الإيمان...

والأمر الثاني: في جواز إطلاق الزيادة والنقصان على الإيمان، يتصور أيضاً أن يكون من حيث الحكم لا من حيث الصورة، فيكون ذلك أيضاً في الجميع من التصديق والإقرار والعمل، ويكون المراد بذلك في الزيادة والنقصان راجعًا إلى الجزاء والثواب والمدح والثناء، دون نقص وزيادة في

---

(١) «الصواعق المرسلة» (١/ ١٥٦).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٣٦٣).

التصديق من حيث الصورة[1].

والجواب عن هذين الأمرين أن يقال: عن الأمر الأول وهو جعلهم الزيادة والنقصان راجعين إلى العمل والقول دون التصديق أن هذا تحكم في النص بلا دليل سوى تصور خاطىء وهو ظنهم أن التصديق متى انخرم منه أدنى شيء بطل الإيمان، وقد سبق الجواب عن هذا بما يشفي ويكفي وذلك بالنقل عن أهل العلم المحققين في أن التصديق يقبل الزيادة والنقصان دون أن يكون قبوله للنقصان يقتضي شكًّا أو كفرًا كما فهمه هؤلاء، بل إنه يكون تصديقاً دون تصديق وهذا أمرٌ يحسُّه كل أحد من نفسه فإن تصديق المرء ببعض الأمور يختلف من وقت لآخر قوة وضعفًا بحسب قوة الأدلة والبراهين، فكيف يقال بعد ذلك إن التصديق متى انخرم منه أدنى شيء بطل الإيمان؟.

أما الجواب عن الأمر الثاني وهو حملهم معنى الزيادة والنقصان على أن ذلك إنما يكون من حيث الحكم لا من حيث الصورة أي: أنه يرجع إلى الجزاء والثواب والمدح والثناء، فيقال: هذا عين التأويل المتقدم في الشبه التي قبل هذه، والجواب المتقدم هناك جواب على هذا.

٦ـ ومنها: قول بعضهم: الإيمان الشرعي معاهدة التزام الطاعة وعقد على التسليم والانقياد ظاهرًا وباطنًا، وهو أمرٌ واحد لا يتجزأ ولا يتبعض ولا يقبل الزيادة والنقصان، ولكن هذا العهد والعقد ينسحب على العقائد والأخلاق والأعمال كلها فالعقد واحد والمعقود عليه متعدد فإن أتى بجميع ما التزمه وعقد عليه فعقده وعهده تام وكامل، وإلا فناقص، ومثاله النكاح فإنه عقد على التزام موجب الزوجية، وهو أمر بسيط لكنه

---

(١) «الإنصاف» للباقلاني (ص/ ٨٧ ـ ٨٨)، ونقله عنه الكانـدهلوي في «تحفـة القـاري» (ص/ ٤٧).

يتضمن جميع حقوق الزوجية، فالنكاح لا يزيد ولا ينقص، وإنما الزيادة والنقصان في وفاء حقوقه، ويشير إلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَـٰقِهِۦ﴾[1]، وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾[2]، فكذلك الإيمان عهد واحد وميثاق بسيط لا زيادة فيه ولا نقصان، وإنما الزيادة والنقصان في الأمور المنطوية تحت هذا الميثاق[3].

قلت: وهذا الكلام مشتمل على تكلف زائد جهد قائله في إبطال دلالة النصوص على زيادة الإيمان ونقصانه حسبما فهمها السلف، وحملها على هذا المعنى المتوعر الذي لم يفقه قبله غيره.

وكلامه مشتمل على أمور باطلة ودعاوى غير صحيحة أوضحها قوله عن الإيمان: إنه أمرٌ واحد لا يتجزَّأ ولا يتبعَّض ولا يقبل الزيادة والنقصان، ومعنى «لا يتجزَّأ» أي: ليس له أجزاء، ويبطل هذا قول النبي ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة» الحديث.

ومعنى «لا يتبعض» أي: ليس له أبعاض، فإذا ذهب بعضه ذهب كلُّه، ويبطل هذا قوله ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه أدنى مثقال ذرة من إيمان» الحديث.

وقد تقدم تخريج الحديثين وبيان دلالتهما على زيادة الإيمان ونقصانه بالنقل في ذلك عن أئمة أهل السنة والجماعة.

وكذلك قوله: «...فكذلك الإيمان عهد واحد وميثاق بسيط لا زيادة فيه ولا نقصان».

---

(١) سورة الرعد، الآية: ٢٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١.

(٣) «تحفة القاري» (ص/ ٤٦ ـ ٤٧).

فإنَّ المراد بالبسيط عندهم ضدّ المركَّب وهو مالا أجزاء له[1]، وقد سبق التنبيه على ما في وصف الإيمان بأنه ليس له أجزاء من غلط وما فيه من مخالفة للأحاديث الصريحة الدالة على أن الإيمان له شعب وأجزاء يزيد الإيمان بزيادتها وينقص بنقصها.

وقائل هذا الكلام بنى قوله بعدم زيادة الإيمان ونقصانه على مقدمة فاسدة وهي: وصف الإيمان بأنه بسيط أي غير مركب، فإذا علم فساد هذه المقدمة يعلم فساد نتيجتها.

وكذلك قوله في ختام كلامه: «وإنما الزيادة والنقصان في الأمور المنطوية تحت هذا الميثاق».

فإن الأمور المنطوية تحت ميثاق الإيمان وهي الأعمال الصالحة بأنواعها كلها داخلة في مسمى الإيمان بدلالة نصوص الكتاب والسنة على ذلك، والإيمان يزيد بزيادتها وينقص بنقصها كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[2].

فجعل الله سبحانه الصلاة والزكاة والتوكل من أعمال الإيمان الداخلة في مسماه، فإذا قام المسلم بتحقيقها والقيام بها على أكمل وجه زاد إيماناً، وارتقى إلى أن يصبح إيمـانًا حقًّا.

فإذا تبيَّن هذا يعلم أنَّ في قوله: إن الزيادة والنقصان في الأمور المنطوية تحت هذا الميثاق يعد ردًّا على قوله: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الأمور المنطوية تحت الإيمان إيمان بدلالة الكتاب والسنة، وقد ذكر أنها تزيد وتنقص، وبالله التوفيق.

---

(١) «التعريفات» للجرجاني (ص/ ٤٥).

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٢ ـ ٤.

وهذا آخر ما يتعلق بالفصل الثالث، وقد كان الحديث فيه عمن قال: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وذكر شبههم ومواقفهم من نصوص الشرع المخالفة لقولهم مع الرد عليهم في ذلك كله.

والذي أريد أن أقوله هنا: هو أن هذه الأفكار الباطلة، والأقوال الخاطئة، والتي منها الإرجاء وعدم القول بزيادة الإيمان ونقصانه لا تزال موروثة إلى يومنا هذا، فالأمر كما قيل: لكل قوم وارث، ولكل أرض حارث.

فليس الأمر كما يزعمه بعض الناس أنها أفكار ماتت بموت أهلها، وانقرضت بانقراضهم، ثم يجعل ذلك مدخلًا له ليعترض على البحث فيها، وفي تخطئة من قال بها.

فالأمر ليس كما يزعمه هذا الزاعم والمهون بقوله هذا من شأن العقيدة ونشرها، والدفاع عنها، وتنقيتها من الأفكار الدخيلة، فإنه يوجد من المعاصرين من يقول بتلك الأقوال، ويدافع عنها، وينتصر لها، ويسعى على قدم وساق في بثها ونشرها في الأمة.

ولعلي أشير هنا إشارة سريعة إلى بعض من تأثر بهذه الأقوال من أهل عصرنا وانتصر لها، مع التنبيه على من رد عليهم إن وجد.

١- فمن هؤلاء محمد أنور الكشميري الديوبندي المتوفى سنة ١٣٥٢هـ، صاحب كتاب «فيض الباري على صحيح البخاري»، وليت «صحيح البخاري» سلم من فيض هذا الكشميري، فقد شحن كتابه بالمغالطات المكشوفة، والافتراءات الواضحة، والتأويلات البغيضة، والسباب لبعض أهل العلم، كل ذلك بعبارات مفككة، وأسلوب غث ضعيف.

ومن مفضوح أكاذيبه وأوضح مغالطاته قوله عن الإمام المصلح، والداعية المجدِّد الشيخ محمد عبد الوهاب رحمه الله تعالى: «أما محمد بن

عبد الوهاب النجدي فإنه كان رجلًا بليدًا قليل العلم فكان يتسارع إلى الحكم بالكفر، ولا ينبغي أن يقتحم في هذا الوادي إلا من يكون متيقظاً متقناً عارفاً بوجوه الكفر وأسبابه»[١].

قلت: ولا يقول هذا من يدري ما يقول، بل لا يقوله إلا حانق حاقد مريض القلب بالهوى.

أما من عرف الشيخ وخبر سيرته وطالع مؤلفاته وتجنب الأهواء المضلة والدعايات الكاذبة لا يجد إلا سيرة عالم فذ، وإمام مجدد، ومصلح غيور، ولا تزال دعوته تؤتي أكلها ـ وإن رغمت أنوف ـ بحمد الله تعالى.

وقول الكشميري عن الشيخ إنه يتسارع في التكفير كذب على الشيخ وافتراء عليه تبرأ منه الشيخ نفسه، قال رحمه الله: «وأما ما ذكره الأعداء عني أني أكفر بالظن وبالموالاة أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة. فهذا بهتان عظيم، يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله»[٢].

ويقول حفيده الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن: «والشيخ محمد رحمه الله من أعظم الناس توقفًا وإحجامًا عن إطلاق الكفر، حتى إنه لم يجزم بتكفير الجاهل الذي يدعو غير الله من أهل القبور أو غيرهم إذا لم يتيسر له من ينصحه ويبلغه الحجة التي يكفر تاركها»[٣].

وقد أطال الكشميري في كتابه المتقدم الكلام على مسألة الإيمان على طريقة المرجئة، وقد قام بنقده والرد عليه الشيخ محمد أمين المصري في

---

(١) «فيض الباري» (١/ ١٧٠ ـ ١٧١).

(٢) «مجموع المؤلفات» (٥/ ٢٥).

(٣) «منهاج التأسيس والتقديس» (ص/ ٩٨ ـ ٩٩).

وانظر كتاب «عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي» للشيخ صالح العبود (ص/ ٢٠٦ وما بعدها) وكتاب: «دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد ابن عبد الوهاب عرض ونقد» للشيخ عبد العزيز العبد اللطيف (ص/ ١٦٢ وما بعدها).

كتابه من «هدي سورة الأنفال»[1]، والشيخ ابن عبد الحق النورفوري في كتابه «إرشاد القاري في الرد على كتاب فيض الباري»، والكتاب لا يزال مخطوطًا، وهو مشتمل على ردود جيدة وتتبعات دقيقة، إلَّا أن مؤلفه لم يكمله بعد، يسر الله له إكماله وطبعه.

٢ـ ومنهم جهمي هذا العصر وحامل لواء التعطيل فيه محمد زاهد الكوثري المتوفى سنة ١٣٧١هـ في كتابه «تأنيب الخطيب» وفي غيره من كتبه، وأكاذيب هذا الرجل لم تعد تخفى على أحد، وسوآته الفكرية تمتلىء بها كتب السنة التي قام بإخراجها وتحقيقها.

وقد شفى وكفى في الرد عليه وبيان كذبه ومغالطاته الشيخ العلامة ذهبي هذا العصر عبدالرحمن المعلمي في كتابه الفذ «التنكيل بما في كتاب الكوثري من الأباطيل»[2].

٣ـ ومنهم مريد الكوثري والمتهالك في حبه عبد الفتاح أبو غدة، ودور هذا المريد ظاهر في حرثه لأفكار شيخه والإشادة بها، ووصف كلام شيخه بأنه تحقيق متين، وإطرائه دائماً بالعلامة والمحقق والإمام وغير ذلك.

ولنشر هنا إلى بعض كلام أبي غدَّة فيما يتعلق بمسألة زيادة الإيمان ونقصانه ورأيه فيه.

فقد نقل كعادته كلام شيخه محتفياً به رغم ما في كلام شيخه من ثلب للسلف بعامة، ولإمام المحدثين وأمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله البخاري بخاصة.

---

(١) انظره من (ص/ ١٠٤ وما بعدها).

(٢) انظر رد المعلمي عليه فيما يتعلق بمسألة الإيمان في «التنكيل» (٢/ ٣٦٢ وما بعدها).

واسمع ماذا نقل عن شيخه في الطعن بالإمام البخاري رحمه الله.

قال ـ أي الكوثري ـ: «ومن الغريب أن بعض من يعدونه من أمراء المؤمنين في الحديث يتبجح قائلًا: إني لم أخرج في كتابي عمن لا يرى أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، مع أنه أخرج عن غلاة الخوارج ونحوهم في كتابه، وهو يدري أن الحديث القائل بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص غير ثابت عند النقاد، ولا التفات إلى المتساهلين ممن لا يفرقون بين الشمال واليمين...».

ومن شدَّة احتفاء أبي غدَّة بكلام شيخه المتقدِّم، رغم ما فيه من إساءات ومغالطات، فقد نقله في موضعين من مؤلفاته[1] ثم وصفه بأنه بيان شافي!!

قلت: ولننبه على بعض ما في هذا البيان الشافي من مغالطات:

أوَّلًا: في وصفه للإمام البخاري بأنه «يعدونه من أمراء المؤمنين في الحديث» إشارة إلى أنه ليس معدوداً عندهم كذلك، ولا يقول هذا إلا مكابر، والبخاري رحمه الله أمير المؤمنين في الحديث وإمامهم رغم بغض شانئيه، ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم.

وتطاول الكوثري على الأئمَّة الأكابر ونيله منهم وثلبه لهم وطعنه فيهم كثير في كتبه، والله المستعان[2].

---

(١) انظر هامش «الرفع والتكميل» للكنوي (ص/ ٣٠)، وهامش «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي (ص/ ٢٣٧) كلاهما بتحقيق أبي غدة.

(٢) وانظر في ذلك «التنكيل» للمعلمي كاملاً، ورسالة «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة» للشيخ بكر أبو زيد، وكتاب «الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات» للشيخ شمس الدين بن محمد أشرف (ص/ ١٣٧ وما بعدها).

ثانيا: اعتراضه على البخاري في قوله بأنه لم يخرج في «صحيحه» عمن يرى أنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، مع أنه أخرج فيه عن غلاة الخوارج ونحوهم.

قلت: روى قول البخاري المتقدِّم عنه ورَّاقه محمد بن أبي حاتم قال: سمعته ـ أي البخاري ـ يقول: دخلت بلخ، فسألوني أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثًا، فأمليت ألف حديث لألف رجل ممن كتبت عنهم.

قال: وسمعته قبل موته بشهر يقول: كتبت عن ألف وثمانين رجلًا ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص[(١)].

فهذا الذي سماه الكوثري: «تبجحًا» يعد في معيار العدل والإنصاف ميزة ومنقبة لكتاب البخاري الصحيح؛ لأن عدم الرواية عن مثل هؤلاء وإن كانوا حفَّاظًا فيه إخماد لبدعتهم وإطفاء لنارها.

قال ابن دقيق العيد: «إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه إخمادًا لبدعته وإطفاءًا لناره، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالتدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء ناره»[(٢)].

فماذا يضير البخاري رحمه الله إن ترك الرواية عن مثل هؤلاء وتمدح بفعله هذا ليكون في عمله هذا إخماد لهذه البدعة وعدم نشر لها ولاسيما وأن تخريج البخاري لأي راوٍ في «صحيحه» مقتض لعدالته عنده، فإن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٥).

(٢) «التنكيل» (١/ ٤٩).

ترك البخاري رحمه الله الرواية عن مثل هؤلاء - على بحث عند أهل العلم في جواز الرواية عنهم أو عدم جوازها[1] - سائغ لتيسر الرواية عنده عن غيرهم ممن شاركوهم في الرواية لتلك الأحاديث، وفارقوهم في عدم الابتداع، ولما في عمله هذا من مصلحة إخماد البدعة وعدم تقديم أهلها وإبرازهم.

ولأمر آخر وهو أن أهل البدع كما سماهم السلف: «أصحاب أهواء» واتباعهم لأهوائهم في الجملة ظاهر، فلربما يكذب ويتجرأ على الكذب لينتصر لهواه - كما سبق أن مر معنا عن بعض هؤلاء - ولهذا المعنى قال علي بن حرب الموصلي: «كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي»، قال المعلمي معلقاً عليه: «يريد والله أعلم أنهم مظنة ذلك فيحترس من أحدهم حتى يتبين براءته»[2].

وأمر آخر أيضًا وهو أنَّ البخاري رحمه الله لم يخرج في «صحيحه» عمن كان داعية إلى بدعته، وإنَّما خرج عمن كان مستترًا بها غير مظهر لها، كما قال شيخ الإسلام رحمه الله: «ولهذا لم يخرج أهل الصحيح لمن كان داعية، ولكن رووا هم وسائر أهل العلم عن كثير ممن كان يرى في الباطن رأي القدرية والمرجئة والخوارج والشيعة»[3].

فترك البخاري الرواية عن أهل هذه البدعة لمثل هذه الأسباب المتقدمة يعد منقبة لصحيحه رحمه الله، وميزة له، وحق له أن يذكرها وإن كان في ذكره لها يقصد التأكيد على الحذر من أهل هذه الأهواء ومجانبتهم

---

(١) طالع تفصيل هذه المسألة في: «هدي الساري» لابن حجر (ص/ ٣٨٥)، وفي «التنكيل» للمعلمي (١/ ٤٢ وما بعدها) بحث جيد وتحرير واف لهذه المسألة فليطالع.

(٢) «التنكيل» (١/ ٤٤).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٣٦٨).

وعدم التلقي عنهم ليسلم للمرء دينه ومعتقده، فرحم الله البخاري على شدة تحريه وقوة حرصه على سلامة التوحيد والسنة، ولكن هذا كله عدَّ في ميزان هؤلاء مذمة له، والله المستعان.

ثالثا: قوله: «وهو يدري أنَّ الحديث القائل بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص غير ثابت عند النقاد، ولا التفات إلى المتساهلين ممن لا يفرِّقون بين الشمال واليمين...».

قلت: وصنيع الكوثري هنا يوهم القارىء أن البخاري رحمه الله إنما اعتمد بقوله في زيادة الإيمان ونقصانه على هذا الحديث الضعيف الذي لا يثبت عند نقاد الحديث لكن البخاري احتج به على قوله، بل ولم يجد له حجة على قوله غيره.

فيقال لهذا الزاعم: لقد قرأتَ أدلّة البخاري في كتابه «الصحيح» على هذه المسألة، فهي نصوص بينة من كتاب الله، وأحاديث نيرة من كلام رسول الله ﷺ ساقها رحمه الله مستدلاً بها على زيادة الإيمان ونقصانه قال رحمه الله:

باب زيادة الإيمان وتقصانه، وقول الله تعالى: ﴿وَزِدْنَـٰهُمْ هُدًى﴾[1]، وقال: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَـٰنًا﴾[2]، وقال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[3]، فإذا ترك شيئًا من الكمال فهو ناقص.

ثم ساق بسنده حديث أنس عن النبي ﷺ قال: «يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير...» الحديث، ثم أشار إلى لفظة أخرى للحديث فيها «من إيمان» مكان «من خير»[4].

---

(١) سورة الكهف، الآية: ١٣.

(٢) سورة المدثر، الآية: ٣١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٤) «صحيح البخاري» (١/ ١٠٣ ـ فتح).

فهل البخاري رحمه الله احتج على قوله بأن الإيمان يزيد وينقص بذلك الحديث كما زعمتَ، أو أنه استدل على قوله بهذه الآيات البينات والحديث الواضح.

وعلى كلٍّ فهذا ما سماه أبو غدَّة بيانًا شافيًا، وهو في الحقيقة مغالطات ظاهرة، ولا يحمل علما يذكر.

٤ـ ومنهم الشيخ حسن أيوب وذلك في كتابه «تبسيط العقائد الإسلامية» فقد سلك فيه طريقة المرجئة في مسائل الإيمان، بالإضافة إلى ما فيه من انحرفات عقدية أخرى.

وقد كتب الشيخ أبو تراب الظاهري في الردِّ عليه مقالًا نشر في جريدة المدينة[(١)] بعنوان: «التحذير مما كتب الشيخ حسن أيوب في تبسيط العقائد الإسلامية».

ذكر في أوله أنه اطلع على هذا الكتاب الذي شاع وانتشر بين الناس ثم قال: «فراعني فيه أشياء تمس العقيدة الصحيحة فتنحرف بها عن جادة الصواب والحق، وأشفقت أن يعتنقها الشباب في هذا العصر غضة عقولهم فترسخ في أذهانهم فيتنكبوا السبيل الأقوم فبادرت إلى كتابة هذا الرد على ما كتبه الشيخ حسن أيوب ليتنبه له قراؤه ويلتزموا المسلك الصحيح وأول المآخذ على كتابه المذكور: أنه قرر مذهب المرجئة والجهمية في الإيمان، وصحح هذا المذهب ونسبه إلى الجمهور...»، ثم شرع في نقده والرد عليه.

٥ـ ومنهم محمد إدريس الكاندهلوي كما في كتابه: «تحفة القاري بحل مشكلات البخاري»[(٢)]، وهو في كثير من المواضع فيه ينقل عن شيخه

---

(١) «جريدة المدينة» عدد (٦١٩٧) الخميس ١٣/ ٥/ ١٤٠٤هـ.

(٢) تقدمت الإحالة على كلامه في هذه المسألة في مواضع كثيرة من هذه الرسالة.

محمد أنور الكشميري، وقد تقدم الكلام على شيخه قريبًا.

هذا ولم أشأ الاستطراد بذكر جميع من وقفت على أنه قال بهذا القول من أهل عصرنا، ولم أشأ كذلك تسمية المؤسسات العلمية القائمة عليه وإنما أردت فقط الإشارة إلى بعض الأفراد من القائلين بهذا القول، لأدل بهم على غيرهم، ولأنبه بهم على من سواهم، ولأبين كذب دعوى من قال إن هذه الأفكار قد ماتت ولم يبق منها شيء في زماننا.

ثم إنَّ هؤلاء الخالفين الذين أشرت إلى بعضهم لم يأتوا بجديد في مجال الاستدلال غير تكرار شبه من سبقهم، وإعادة ترديدها، وهذا يفيدنا أن الردود التي ذكرت سابقاً في الرد على أسلافهم كافية في الرد عليهم.

هذا والله أسأل أن يغيث قلوبنا بالإيمان الصحيح، والسنة القويمة، وأن يعيذنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن.



الفصل الرابع

في سبب الخلاف في هذه المسألة

ونشأته وهل هو حقيقي أو لفظي

بعد هذا العرض لأقوال الطوائف في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، بقي مباحث متفرقة في هذه المسألة حول الخلاف فيها ونشأته وهل هو جوهري أو لفظي؟ فقد آثرت أن أعقد لها هنا فصلاً مستقلاً لأستوفي فيه بحثها حسب المقدور، مستعيناً بالله.

وعداد هذه المسائل المبحوثة هنا ثلاث، أفردت لكل مسألة منها مبحثًا مستقلًّا وهي كما يلي:

المبحث الأول: في ذكر سبب نشوء الخلاف في هذه المسألة.

المبحث الثاني: في ذكر هل الخلاف في هذه المسألة عائد إلى تعريف الإيمان أو لا؟.

المبحث الثالث: في الكلام عن الخلاف في هذه المسألة هل هو لفظي أو حقيقي؟.



المبحث الأول

في ذكر سبب نشوء الخلاف في هذه المسألة

بعد طول العرض لأقوال الناس في هذه المسألة من قائل بزيادة الإيمان ونقصانه إلى قائل بالزيادة دون النقصان إلى قائل بعدم الزيادة والنقصان قد ينقدح في ذهن القارىء تساؤل يطلب جوابه، وهو ما الذي أثار هذه القضية بين المسلمين، وجعلها تبحث هذا البحث، ويدور حولها هذا الجدل الطويل العريض بين متجاذبين منهم المحق ومنهم المبطل؟.

أما كان الناس زمن الصحابة رضي الله عنهم يقرؤون القرآن الكريم ويسمعون السنة النبوية ويعلمون منهما أن الإيمان يزيد وينقص، ويحس بذلك كل واحد منهم في نفسه وفي إخوانه وجلسائه، ولأجله كانوا يجلسون مجالس ذكر وإيمان يطلبون فيها زيادة الإيمان ويجانبون مجالس اللغو واللهو، ويحذرون منها خشية نقصان الإيمان، ولا يعرف في أزمانهم مخالف لهم في ذلك، بل إن ذلك يعد بمثابة الإجماع منهم. فما الذي جعل بعض من جاء بعدهم يتشكك في هذا الأمر، ويستريب منه، ويضع دونه شبهات واستفهامات؟.

وما الذي جعل البعض يدعي أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص رغم وضوح الأمر وبيانه وعدم خفائه حتى إنه ليقال فيه إنه أمر معلوم من الدين بالضرورة؟.

وما الذي كان وراء نشوء هذا القول وحدوثه بعد أن لم يكن معروفا قبل؟.

فهذا سؤال يطرح نفسه ـ كما يقولون ـ، والجواب عنه أن يقال: الأمر كما ذُكر لم يكن بين الصحابة رضي الله عنهم أيّ خلاف في هذا الأمر بل

ولا في غيره من مسائل أصول الدين وأساسياته، وإنَّما الخلاف في ذلك نجم بعدهم، وذر قرنه في أواخر زمانهم، والصحابة رضي الله عنهم كانوا أقلّ فتنًا من سائر من بعدهم فإنه كلما تأخر العصر عن النبوة كثر التفرق والخلاف، ولهذا لم تحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة، فلما قتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان بدعة الخوارج المكفرين لعليّ، وبدعة الرافضة المدعين لإمامته وعصمته أو نبوته أو إلاهيته.

ثم لما كان في آخر عصر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبد الملك حدثت بدعة المرجئة والقدرية، ثم لما كان في أول عصر التابعين في أواخر الخلافة الأموية حدثت بدعة الجهمية المعطلة، والمشبهة الممثلة، ولم يكن على عهد الصحابة شيء من ذلك»[1].

وهكذا بدأت الفتن تتتابع، ونار الأهواء تضطرم وتتفاقم فكثرت البدع في الأمة وفشت، وتزايدت الفرق وكثرت حتى تحقق في الأمة قول الصادق المصدوق ﷺ: «وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»[2].

ولا شكَّ أنَّ وراء تلك الفتن أناسا حاقدين على الإسلام وأهله يسوؤهم انتشار هذا الدين ويغيظهم كثرة أهله فجهدوا في إضرام تلك النار وتفانوا في إشعالها أمثال عبد الله بن سبأ اليهودي، والجعد بن درهم، والجهم بن صفوان وغيرهم من رؤوس الضلال.

فهذا سبب نشوء البدع بعموم، أما بدعة القول بعدم زيادة الإيمان ونقصانه خاصة فسبب نشأتها يرجع إلى بدعة الخوارج في تكفير مرتكب الكبيرة والحكم بخلوده يوم القيامة في نار جهنم، فإن هذه البدعة جرَّت

---

(١) «منهاج السنة النبوية لابن تيمية» (٦/ ٢٣١).

(٢) تقدم تخريجه (ص/ ٣٦٦).

وراءها بدعًا، وبيان ذلك أنَّ الخوارج لـما قالوا ببدعتهم احتجوا لـها بنصوص الوعيد والتهديد، وأهـملوا ما يقابلها من نصوص الرجاء والثواب والمغفرة، فقابلتهم طائفة ببدعة أخرى فقالت: إنَّ المعاصي ليس لها تأثير في الإيمان فالإيمان لا يضر معه ذنب كما أن الكفر لا ينفع معه طاعة، واحتجوا لقولهم هذا بنصوص الوعد والرجاء، وأهملوا نصوص الوعيد كلها فقابلوا بدعة الخوارج ببدعة مثلها.

فجاءت المعتزلة وتوسطوا في الأمر حسب ظنهم فقـالوا: إن مرتكـب الكبيرة يخرج من الإيمان لكنه لا يـدخل في الكفـر بـل يكـون في منزلـة بـين المنزلتين، أي بين منزلة الكفر ومنزلة الإيمان في الدنيا فأحدثوا بذلك بدعة ثالثة مع موافقتهم للخوارج في الحكم عليه بالخلود في النار.

فالمرجئة جعلوه في منزلة الإيمان الكامـل، والخـوارج جعلـوه في منزلـة الكفر الكامل والمعتزلة لم يجعلوه لا في الكفـر ولا في الإيـمان، فهـذه ثـلاث بدع.

والحقيقة أنَّ هذه البدع الثلاث عائـدة إلى اعتقـاد الجميـع أي الخـوارج والمعتزلة والمرجئة أنه لا يجتمع مع الإيمان شيء من شعب الكفر أو شـعب النفاق فإن وجد شيء من ذلك انتفى الإيمان كله عند الجميع.

قال شيخ الإسلام: «والأصل الذي منه نشأ النزاع اعتقاد من اعتقد أن من كان مؤمناً لم يكن معه شيء من الكفر والنفاق، وظن بعضهم أن هذا إجماع كما ذكر الأشعري أن هذا إجماع، فهذا كان أصل الإرجاء...فلما كان هذا أصلهم صاروا حزبين؛ قالت الخوارج والمعتزلة: قد علمنا يقيناً أن الأعمال من الإيمان فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان، وإذا زال بعضه زال جميعه لأن الإيمان لا يتبعَّض، ولا يكون في العبد إيمان ونفاق فيكون أصحاب الذنوب مخلدين في النار إذ كان ليس معهم من الإيمان شيء..

إلى أن قال: فقالت الجهمية والمرجئة: قد علمنا أنه لـيس يخلـد في النـار

ـ أي: مرتكب الكبيرة ـ وأنه ليس كافرًا مرتدًّا بل هو من المسلمين، وإذا كان من المسلمين وجب أن يكون مؤمناً تام الإيمان، ليس معه بعض الإيمان لأن الإيمان عندهم لا يتبعّض، فاحتاجوا أن يجعلوا الإيمان شيئاً واحداً يشترك فيه جميع أهل القبلة»[١].

أما كون الإيمان لا يجتمع معه شيء من شعب الكفر أو النفاق، فقد سبق أن أبطلته مستدلًّا على إبطاله بنصوص كثيرة[٢]، وكذلك جعل الإيمان كلًّا واحدًا لا يتجزأ إذا ذهب بعضه ذهب كله سبق بيانُ بطلانه[٣]، وأما عن موقف أهل السنة والجماعة من هذه المواقف الثلاثة أي من موقف الخوارج والمعتزلة والمرجئة فيتلخص في: «أن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفراً ينقل عن الملة بالكلية كما قالت الخوارج، إذ لو كفر كفراً ينقل عن الملة لكان مرتداً يقتل على كل حال، ولا يقبل عفو ولي القصاص، ولا تجري الحدود في الزنى والسرقة وشرب الخمر، وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام.

ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود في النار مع الكافرين، كما قالت المعتزلة، فإن قولهم باطل أيضاً، إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِى ٱلۡقَتۡلَى﴾ إلى أن قال: ﴿فَمَنۡ عُفِىَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَىۡءٌ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾[٤]، فلم يخرج القاتل من الذين

---

(١) «الفتاوى» (١٣/ ٤٨، ٥٠).

(٢) انظر ما سبق في (ص/ ٣٥٧ وما بعدها، وص/ ٣٨١ وما بعدها).

(٣) انظر ما سبق في (ص/ ٣٥٤ وما بعدها).

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

آمنوا، وجعله أخًا لولي القصاص، والمراد أخوة الدين بينهما... إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[1]، ومتفقون على أنه يستحق الوعيد المرتب على ذلك الذنب، كما وردت به النصوص، لا كما يقوله المرجئة من أنَّه لا يضرّ مع الإيمان ذنب، ولا ينفع مع الكفر طاعة.

وإذا اجتمعت نصوص الوعد التي استدلت بها المرجئة، ونصوص الوعيد التي استدلت بها الخوارج والمعتزلة، تبين لك فساد القولين، ولا فائدة في كلام هؤلاء سوى أنك تستفيد من كلام كل طائفة فساد مذهب الطائفة الأخرى»[2].

وكذلك نستفيد منه فائدة أخرى، وهي وضوح وسطية أهل السنة والجماعة الحقَّة بين الإفراط والتفريط، وذلك في جمعهم بين النصوص وتأليفهم بينها.

وخلاصة قول أهل السنة والجماعة في مرتكب الكبيرة أنه يعد مؤمنا ناقص الإيمان، أو مؤمناً بإيمانه فاسقًا بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق ولا يسلب مطلق الاسم بكبيرته[3].

ثم إنَّ المرجئة والخوارج والمعتزلة جميعهم يستدلون بنصوص ظاهرها أن المؤمنين لا يعذبون، ويستدل المعتزلة والخوارج بنصوص ظاهرها أن مرتكب الكبيرة لا يبقى مؤمناً، ويستدل الخوارج بنصوص ظاهرها أن ارتكاب بعض الكبائر كفر.

وأهل السنة يجيبون عن الأولين، بأن المراد الإيمان الكامل، وعن

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٠.

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٤٤٢، ٤٤٤) باختصار.

(٣) انظر «العقيدة الواسطية» لابن تيمية (ص/ ١٥١) بشرح الهراس، وانظر «الفتاوى» (٧/ ٢٤١).

الثالث بأنه كفر دون كفر، فهو كفر يقتضي نقص الإيمان لا زواله، ويدفع المرجئة الجواب المذكور بقولهم: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، والأعمال ليست من الإيمان[1].

فهذا تلخيص موجز لأصل نشوء الخلاف في هذه المسألة، وسبب حدوثه، ومن المعلوم أنَّ البدع تتوالد، وأن بعضها ينشأ من بعض، ومن يطالع كتب المقالات والفرق يعلم ذلك.

ولنشوء البدع عمومًا ثلاثة أسباب بها أختم هذا المبحث:

أحدها: أن يعتقد الإنسان في نفسه أو يعتقد فيه أنه من أهل العلم، فيفتي بغير علم فيضل ويضل.

والثاني: اتباع الهوى، ولذلك سمي أهل البدع أهل الأهواء لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها والتعويل عليها، بل قدموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم. ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورًا فيها من وراء ذلك.

والثالث: التصميم على اتباع العوائد، وإن فسدت أو كانت مخالفة للحق.

ذكر هذه الأسباب الشاطبي في كتابه «الاعتصام» مفصلة ثم قال: «وهذه الأسباب الثلاثة راجعة في التحصيل إلى وجه واحد وهو: الجهل بمقاصد الشريعة، والتخرُّص على معانيها بالظن من غير تثبت أو الأخذ فيها بالنظر الأول، ولا يكون ذلك من راسخ في العلم، ألا ترى أن الخوارج كيف خرجوا عن الدين كما يخرج السهم من الصيد المرمي؟ لأن رسول الله ﷺ وصفهم بأنهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يعني ـ والله أعلم ـ أنهم لا يتفقَّهون به حتى يصل إلى قلوبهم، لأنَّ الفهم راجع

(١) انظر «التنكيل» للمعلِّمي (٢/ ٣٦٤).

إلى القلب، فإذا لم يصل إلى القلب لم يحصل فيه فهم على حال، وإنما يقف عند محل الأصوات والحروف فقط، وهو الذي يشترك فيه من يفهم ومن لا يفهم»[1].

فالجهل بدين الله، وعدم البصيرة فيه، وترك التفقه في الكتاب والسنة، وعدم التعويل عليهما، والرجوع إليهما في مسائل الدين، أصل كل ضلال، وجميع ما مر بنا من بدع وأخطاء ومخالفات في مسائل الإيمان، وكذلك ما لم يمر فيه وفي غيره، مرجعه الرئيس وأساسه الأول هو هذا.

وما أجمل ما كان يردِّده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مناسبات عديدة إذ يقول: «مَن فارق الدليل ضلَّ السّبيل، ولا دليل إلَّا بما جاء به الرسول»[2].

وفَّقنا الله للتمسُّك بكتابه والاعتصام بسنَّة نبيِّه محمَّد ﷺ، وحمانا بمنِّه وكرمه من البدع والأهواء المضلَّة.

---

(١) «الاعتصام» (٢/ ١٨٢).

(٢) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (ص/ ٩٠).



المبحث الثاني

في ذكر هل الخلاف في هذه المسألة عائد إلى الخلاف في تعريف الإيمان أو لا؟.

ذهب جماعةٌ من المتكلِّمين منهم الرّازي والجويني وغيرهما إلى أنَّ الخلاف في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه عائد إلى الخلاف في تعريف الإيمان أي أن من قال إن الإيمان اعتقاد وقول وعمل فالإيمان عنده يزيد ينقص باعتبار زيادة الأعمال ونقصانها، ومن أخرج العمل من مسماه فالإيمان عنده لا يزيد ولا ينقص لعدم إمكان حصول الزيادة والنقصان في التصديق لما يقتضيه في رأيهم من الشكّ والريب[(١)].

قال الجويني: «فمن أطلق اسم الإيمان على الطاعات كلها يقول على مساق أصله: يزيد الإيمان بزيادة الطاعات وينقص بنقصها، ومن قال: الإيمان هو التصديق، فمن علم وعرف حقاً فلا يتفاوت التصديق بالأعمال زادت أو نقصت»[(٢)].

وقال البيهقي في باب «القول في زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهل الإيمان في إيمانهم» من «شعبه»: «وهذا يتفرع على قولنا في الطاعات أنها إيمان، وهو أنها إذا كانت إيمانًا كان تكاملها تكامل الإيمان وتناقصها

---

(١) انظر «العقيدة النظامية» للجويني (ص/ ٣٨٨)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (١/ ١٥٩)، و«المواقف» للإيجي (ص/ ٣٨٨)، و«شرح العقائد النسفية» للتفتازاني (ص/ ١٢٥)، و«النبراس شرح العقائد» للفرهاري (ص/ ٤٠٥)، و«روح المعاني» للألوسي (٩/ ١١٦)، و«عمدة القاري» للعيني (١/ ١٠٧)، و«فيض الباري» للكشميري (١/ ٦٢)، و«الإيمان» لمحمد نعيم ياسين (ص ١٥١).

(٢) «العقيدة النظامية» للجويني (ص/ ٩٠).

تناقص الإيمان، وكان المؤمنون متفاضلين في إيمانهم كما هم يتفاضلون في أعمالهم»[1].

وقال الإيجي: «قال الإمام الرازي وكثير من المتكلمين: هو فرع تفسير الإيمان، فإن قلنا هو التصديق فلا يقبلهما لأنَّ الواجب هو اليقين وأنه لا يقبل التفاوت لأن التفاوت إنما هو لاحتمال النقيض وهو ولو بأبعد وجه ينافي اليقين، وإن قلنا هو الأعمال فيقبلهما وهو ظاهر»[2].

وهؤلاء بنوا قولهم المذكور على أصل فاسد عندهم وهو أن التصديق لا يقبل الزيادة أو النقصان، وقد سبق أن رددت هذا القول وبينت فساده بالنقل عن العلماء المحققين في ذلك، بما لا يدع مجالاً للتردد في أن التصديق يقبل الزيادة والنقصان دون أن يقتضي ذلك شكاً أو ريباً في الإيمان لكن أضيف إلى ما تقدم أمرين:

الأول: ما ذكره السفاريني حول هذه المسألة على الخصوص حيث قال: «هل قبول الإيمان للزيادة والنقصان مختص بقول السلف ومن تبعهم إن الإيمان تدخل فيه الأعمال.. أو يعم القول بأن الإيمان التصديق أيضاً؟ الحق كما قاله النووي وجماعة محققون من علماء الكلام، أن الزيادة والنقصان تدخل الإيمان ولو قلنا: إنه التصديق والإذعان لأن التصديق القلبي يزيد وينقص أيضاً بكثرة النظر ووضوح الأدلة وعدم ذلك... وما اعترض عليه به من أنه متى قبل ذلك كان شكاً، فمدفوع بأن مراتب اليقين متفاوتة إلى علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين، مع أنها لا شك معها...»[3].

---

(١) «شعب الإيمان» للبيهقي (١/ ١٥٩).

(٢) «المواقف» للإيجي (ص/ ٣٨٨).

(٣) «لوامع الأنوار البهية» (١/ ٤٣٠، ٤٣١)، من الأمثلة الموضحة لمراتب اليقين، اليقين =

ثم ذكر بعض النصوص المؤيدة لذلك.

الثاني: ما ذكره الألوسي بعد أن أشار إلى القول المتقدم حيث قال: «واعترض على هذا بأن عدم قبول الإيمان الزيادة والنقص على تقدير كون الطاعات داخلة في مسماه أولى وأحق من عدم قبوله ذلك إذا كان مسماه التصديق وحده، أما أولًا فلأنه لا مرتبة فوق كل الأعمال لتكون زيادة، ولا إيمان دونه ليكون نقصًا، وأما ثانيًا فلأن أحدًا لا يستكمل الإيمان حينئذ والزيادة على ما لم يكمل بعد محال.

وأجيب بأن هذا إنما يتوجه على المعتزلة والخوارج القائلين بانتفاء الإيمان بانتفاء شيء من الأعمال، ونحن إنما نقول: إنها شرط كمال فيه، فلا يلزم عند الانتفاء إلا انتفاء الكمال، وهو غير قادح في أصل الإيمان»[1].

قلت: وإنما سقت الاعتراض مع الجواب عنه ليعلم فقط، لا لكونه متوجهًا.

ثم قال الألوسي: «والحق أن الخلاف حقيقي وأن التصديق يقبل التفاوت بحسب مراتبه فما المانع من تفاوته قوة وضعفاً كما في التصديق بطلوع الشمس والتصديق بحدوث العالم وقلة وكثرة كما في التصديق الإجمالي والتصديق التفصيلي المتعلق بالكثير...»[2].

وقال: «قال النووي وجماعة محقِّقون من علماء الكلام: إن التصديق القلبي يزيد وينقص أيضاً بكثرة النظر ووضوح الأدلة وعدم ذلك، ولهذا

= بالموت، فإن كل أحد عنده علم اليقين بأنه يموت، فإذا عاين ملائكة الموت عند الحشرجة وقبل قبض الروح كان عين اليقين فإذا مات بالفعل ووصل إلى درجة حق اليقين. انظر «تفسير المنار» (١١/ ٨٧).

(١) «روح المعاني» للألوسي (٩/ ١٦٧، ١٦٦)، و (٢٦/ ٩٢، ٩٣).

(٢) المصدر السابق (٩/ ١٦٧).

كان إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا تعتريه الشبه، ويؤيده أن كل واحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل حتى يكون في بعض الأحيان أعظم يقينًا وإخلاصًا منه في بعضها فكذلك التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها.

واعترض بأنه متى قبل ذلك كان شكًّا، ودفع بأن مراتب اليقين متفاوتة إلى علم اليقين وحق اليقين وعين اليقين، مع أنها لا شك معها، وممن وافق النووي على ما جزم به السعد في القسم الثاني من تهذيبه»[1].

قلت: وبهذا يعلم فساد حمل القول بزيادة الإيمان ونقصانه على القول بإدخال العمل في مسمى الإيمان، لكن أزيد الأمر بياناً وتأكيداً فأقول: إن القول بأن الخلاف في زيادة الإيمان ونقصانه عائد إلى تعريف الإيمان متعقب من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: هو أنَّ السلف وقد قالوا بدخول العمل في مسمى الإيمان لا يرون أن الزيادة والنقصان فيه متعلقة بالأعمال فقط، وإنما هو يزيد وينقص عندهم باعتبارات متعددة وبأوجه مختلفة سبق ذكرها والتدليل عليها في مبحث مستقل.

فعلى هذا فالقول بزيادة الإيمان ونقصانه عند السلف ليس مبنياً على إدخال الأعمال في مسمى الإيمان.

الثاني: أن بعض من اعتبر أن الإيمان هو التصديق فقط والعمل خارج من مسماه، يقولون بزيادة الإيمان ونقصانه لكونهم يرون أن التصديق يزيد وينقص، وقد سبقت الإشارة إلى بعضهم. وعليه أيضاً فالقول بزيادة الإيمان ونقصانه لا تعلق له عندهم في دخول العمل في مسمى الإيمان.

الثالث: أن الخوارج والمعتزلة وقد قالوا بدخول العمل في مسمى

---

(١) المصدر السابق (٢٦/ ٩٣).

الإيمان يرون أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، مع أن الأعمال داخلة فيه، كما سبق ذكر مذهبهم. فلا تأثير إذن لدخول الأعمال في مسمى الإيمان عندهم على زيادة الإيمان ونقصانه.

بقي أن يقال: إنَّ المرجئة القائلين بأن الإيمان هو التصديق وحده، أو هو التصديق والقول، والعمل خارج من مسماه، والقائلين بأن التصديق لا يقبل الزيادة والنقصان مطلقاً، قد رأوا أن الأعمال تزيد وتنقص وتتفاضل لكنها خارجة من مسماه عندهم، فتوهموا أن من أدخل العمل في مسماه قال بزيادة الإيمان ونقصانه لذلك، وأن من أخرج العمل من مسماه قال بأنه لا يزيد ولا ينقص، وعليه رأوا أن الخلاف في المسألة يرجع إلى الخلاف في تعريف الإيمان ومن ثم أيضاً رأوا أن الخلاف في المسألة لفظي، فكل ذلك نتج بسبب ذاك التوهم، ولقد انطبق عليهم في هذا قول القائل: «أناس مضوا تحت التوهم ظنوا أن الحق معهم وكان الحق وراءهم»[1]!!.

---

(١) انظره في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٢١)، وقد تعقب الذهبي قائله بتعقب مليح، فليطالع.



المبحث الثالث
في الكلام عن الخلاف في هذه المسألة هل هو لفظي أو حقيقي؟.

كأنَّ معالم هذا الموضوع والقول الفصل فيه بان واتضح في عِطَف المبحث السابق، لكن ذلك لا يمنع من أن نفرده هنا ليأخذ نصيبه من البحث والتجلية، وبخاصة أنني قد وقفت على كم هائل من أقوال للمتكلمين يزعمون فيها أن الخلاف في هذه المسألة لفظي وليس حقيقياً، وصوري وليس جوهرياً(١).

وهذا القول منهم مبني على وهمهم السابق الذي تقدم التنبيه عليه وعلى غلطه. ولا أطيل بالنقل عن كل من وقفت على أنه قال بذلك، وإنما أكتفي بالإشارة إلى بعضهم فقط ولاسيما وأن دعوى الجميع واحدة وشبهتهم متكررة وهي: إعادتهم الخلاف في المسألة إلى الخلاف في تعريف الإيمان(٢).

قال الكستلي في «حاشيته على النسفية»: «ولهذا ذهب الإمام الرازي وكثير من المتكلمين إلى أن هذا النزاع لفظي، راجع إلى تفسير الإيمان وهو التحقيق الذي يجب أن يعول عليه»(٣).

---

(١) انظر «المسامرة شرح المسايرة» (ص/ ٣٧٣)، و«النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٠٥)، و«إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٦١)، و«حاشية الكستلي على النسفية» (ص/ ١٥٨)، و«جوهرة التوحيد» (ص/ ١٢)، و«فيض الباري» (١/ ٥٩، ٦٣، ٦٤)، و«تحفة القاري» (ص/ ٤٨، ٥٦)، و«قواعد في علوم الحديث» للتهانوي (ص/ ٢٣٥)، و«الإيمان» لمحمد نعيم ياسين (ص/ ١٥١)، وغيرها.

(٢) مع أن الخلاف في تعريف الإيمان نفسه خلاف حقيقي جوهري كما سيأتي التنبيه عليه قريبًا.

(٣) «حاشية الكستلي على النسفية» (ص/ ١٥٨).

وقال الفرهاري في «النبراس شرح العقائد»: «وملخص كلامهم أن النزاع لفظي لأنه فرع تفسير الإيمان، فإن قلنا: الإيمان هو التصديق فلا يقبل التفاوت إنما هو في الظن، وإن قلنا الأعمال داخلة فيه فهو يقبله»[1].

وقال كمال بن أبي شريف: «فلا خلاف في المعنى بين القائلين بقبوله الزيادة والنقصان والنافين لذلك»[2].

وقال الزبيدي في «الإتحاف»: «وجدت بخط بعض المصلحين ما نصه: قال الإمام البحث في زيادة الإيمان ونقصانه لفظي لأنه إن كان المراد بالإيمان التصديق فلا يقبلهما، وإن كان الطاعات فيقبلهما، فالطاعات مكملة للتصديق، فكل ما قام من الدليل على أن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان[3] كان مصروفًا إلى أصل الإيمان الذي هو التصديق وكل ما دل على كون الإيمان يقبل الزيادة والنقصان فهو مصروف إلى الكامل وهو المقرون بالعمل»[4].

فهكذا يزعم جميع هؤلاء وغيرهم أن الخلاف في المسألة لفظي، وإنني لأتساءل كيف يكون لفظيًا وهو يناقض القرآن والسنة، ويخالفهما تمامًا، وهو على الضد تماماً لما جاء فيهما، حتى أوقع أهله في مصادمات صريحة ومعارضات واضحة لنصوص الوحي المصرحة بزيادة الإيمان ونقصانه، مما أداهم إلى التكلف في تأويلها وصرفها عن ظاهرها، وعدم التسليم لها، كما سبق تفصيله وبيان ما ترتب عليه من فساد وشر في مبحث مستقل،

---

(١) «النبراس» (ص/ ٤٠٥).

(٢) «المسامرة شرح المسايرة» (ص/ ٣٧٣).

(٣) لم يقم أي دليل البتة على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص لا شرعاً ولا عقلاً ولا عرفاً، خلا تلك الأحاديث الموضوعة، ولعلها المقصودة هنا!!.

(٤) «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٦١).

فلو كان كما يقولون إنه لفظي فما الداعي إلى تلك التأويلات المتكلفة والتعسفات الواضحة في حمل النصوص على غير ظواهرها، أفلا أراحوا المسلمين من ذاك الغثاء إن كان الخلاف لفظياً؟.

بل كيف يكون لفظيًا والقولان متضادان تمامًا ومتغايران، أحدهما ينفي، والآخر يثبت في شيء واحد فهل من جمع بين ضدين أو تأليف بين نقيضين، فلو قال أحد ـ على سبيل المثال ـ عن شيء هو موجود، وقال غيره: هو غير موجود، هل يمكن أن يقال: إنَّ خلافهما لفظي، إلا بتفلسفات متعسفة أو منطقيات متكلفة، ما أنزل الله بها من سلطان.

وكيف يكون الخلاف لفظيًا وقولهم هذا يؤدي إلى إضعاف الإيمان، وعدم الاكتراث بأموره، والتهوين من شأن زيادته وقوته، فإن العلماء إذا قالوا للناس: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وأهله متساوون فيه، وإيمان جبريل والأنبياء وإيمان أفجر الناس واحد، ولا تفاضل بين الناس في الإيمان، فهل ينتظر بعد ذلك من الناس الإقبال على أمور الإيمان ومتطلباته علماً وعملاً، لا إخال ذلك يحصل البتة.

ولهذا يقول المعلِّمي رحمه الله تعالى في ردِّه على الكوثرى: «وهذا القول ـ أي: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، والأعمال ليست من الإيمان ـ قد كان أبو حنيفة يقوله، لكن يقول الكوثري: إنه مع ذلك مخالف للمرجئة في أصل قولهم، وهو أنه لا يضر مع الإيمان عمل، ولا غرض في النظر في هذا وتتبع الروايات.

بل أقول: تلك الموافقة التي يعترف بها تكفي لتبرير إنكار الأئمة، أما من لم يعرف منهم أن أبا حنيفة وإن وافق المرجئة في ذاك القول فهو مخالف لهم في أصل قولهم، فعذره في إنكاره واضح، وأما من عرف فيكفي لإنكار القول أنه مخالف للأدلة كما يأتي، وأنه قد يسمعه من يقتدي بأبي حنيفة ولا

يعلم قوله أن أهل المعاصي يعذبون فيغتر بذلك، وقد يبلغ بعضهم قولاه معاً فلا يلتفتون إلى الثاني بل يقولون: رأس الأمر الإيمان، فإذا كان إيمان الفجار مساويًا لإيمان الأنبياء والملائكة ففيم العذاب، وقد دلت النصوص على أن المؤمنين لا يعذبون؟! ويحملهم ذلك على التهاون بالعمل، يقول أحدهم: لِمَ أعذب نفسي في الدنيا بما لا يزيد في إيماني شيئاً، حسبي أن إيماني مساو لإيمان جبريل ومحمد عليهما السلام! ويحملهم ذلك على احتقار الملائكة والأنبياء والصديقين، قائلين: أعظم ما عندهم الإيمان، وأفجر الفجار مساو لهم فيه!

وإذا كان أبو حنيفة كما يقول الكوثري يرى أن الإيمان هو الاعتقاد القلبي الجازم، وأنه لا يزيد ولا ينقص، فقد يبلغ هذا بعض الناس فيقول: إذا كنت لا أصير مؤمناً إلا بأن يكون يقيني مساوياً ليقين جبريل ومحمد عليهما السلام فهذا ما لا يكون، ففيم إذا أعذب نفسي بالأعمال فأجمع عليها عذاب الدنيا وعذاب الآخرة؟

وبعد فيكفي مبرراً لإنكار ذاك القول مخالفته للنصوص الشرعية»[(١)].

قلت: وليتأمَّل كلامه رحمه الله فهو يدلُّ على علم جمٍّ، وفهم ثاقب، ومعالجات حكيمة، أسكن الله قائله فراديس جناته.

ولهذا صرَّح بعض محقِّقي هؤلاء بأن الخلاف في المسألة جوهري وليس لفظياً، كما سبق النقل عن بعضهم في ذلك، مثل النووي والألوسي وغيرهما، حتى إن الألوسي رحمه الله قال: «والحق أن الخلاف حقيقي، وأن التصديق يقبل التفاوت.. وما علي إذا خالفت في بعض المسائل مذهب الإمام الأعظم أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه، للأدلة التي لا تكاد تحصى،

---

(١) «التنكيل» (٢/ ٣٦٥).

فالحقّ أحقّ بالاتباع، والتقليد في مثل هذه المسائل من سنن العوام»[١].

ثم كيف يكون الخلاف لفظيًا وقد كفر بعض هؤلاء من قال: إن الإيمان يزيد وينقص وبدعوه، وحرموا تزويجه، وتجرؤوا بذلك على صدر هذه الأمة من صحابة وتابعين، الخيار العدول، فالقول بزيادة الإيمان ونقصانه قولهم، والكتاب والسنة هو مستندهم فيه، فهل يجرؤ على تبديع هؤلاء فضلاً عن تكفيرهم إلا من سفه نفسه وحكم بغيها؟!.

ولئن عد الخلاف مع بعض هؤلاء لفظيًا ـ تجوزًا ـ لخفة غلطهم عن غيرهم ممن زاد في الغلو وأوغل في الضلال، فإنه لا يعد كذلك بأي حال من الأحوال ولا أي وجه من الوجوه مع أولئك الذين أوغلوا في الضلال فكفَّروا من قال: إن الإيمان يزيد وينقص وبدَّعوه، وكذبوا في ذلك أحاديث على رسول الله ﷺ، وتقحَّموا أمورًا عظامًا، ورزايًا جسامًا، وهم كثر.

فإنَّ البون بين هؤلاء وبين أهل السنة شاسع، والهوة عميقة، ولا مهاودة في الأمر، إلا أن يخوضوا في حديث غيره، ويعيدوا الأمر إلى نصابه.

وتأكيدًا لما أقرره هنا من أنَّ الخلاف في المسألة جوهري حقيقي وليس لفظيًا صوريًا، أذكر نقلين مهمين عن عالمين جليلين، من فحول علماء عصرنا، هما سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، وفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، حفظهما الله وأمدّ في عمرهما على طاعته.

قال الشيخ عبد العزيز بن باز ـ حفظه الله ـ معلقاً على قول الطحاوي: «والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان»: «هذا التعريف فيه نظر

---

(١) «روح المعاني» (٩/ ١٦٧).

وقصور، والصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر، وقد ذكر الشارح ابن أبي العز جملة منها فراجعها إن شئت، وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظياً، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة، يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة والله المستعان»[1].

وقال الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ معلقًا على الموضع نفسه: «قلت: هذا مذهب الحنفية والماتريدية، خلافًا للسلف وجماهير الأئمة كمالك، والشافعي، وأحمد، والأوزاعي، وغيرهم، فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق: العمل بالأركان وليس الخلاف بين المذهبين اختلافاً صورياً كما ذهب إليه الشارح رحمه الله تعالى، بحجة أنهم جميعا اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحًا، فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان، لاتفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته بالطاعة، ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك، وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها، ولكن الحنفية أصروا على القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان، وتكلفوا في تأويلها تكلفًا ظاهرًا، بل باطلاً، ذكر الشارح نموذجاً منها.

بل حكى عن أبي المعين النفسي أنه طعن في صحة حديث: «الإيمان

---

(١) انظر تعليقاته على «الطحاوية» (١/ ٢٦٥) من مجموع فتاواه ومؤلفاته.

بضع وسبعون شعبة».. مع احتجاج كل أئمة الحديث به، ومنهم البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، وهو مخرَّج في «الصحيحة» (١٧٦٩)، وما ذلك إلَّا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم!.

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صوريًا، وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: إيماني كإيمان أبي بكر الصديق! بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام! كيف وهم بناءاً على مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم - مهما كان فاسقاً فاجراً- أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، بل يقول أنا مؤمن حقاً والله عز وجل يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[١]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ۝﴾[٢]، وبناءًا على ذلك كله اشتطوا في تعصبهم فذكروا أن من استثنى في إيمانه فقد كفر! وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية! وتسامح بعضهم - زعموا - فأجاز ذلك دون العكس، وعلل ذلك بقوله: تنزيلاً لها منزلة أهل الكتاب! وأعرف شخصًا من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية فأبى قائلًا:... لولا أنك شافعي! فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي؟»[٣].

وبهذا التحقيق الجيد، يعلم أنَّ الخلاف في المسألة حقيقي جوهري، وبخاصة أنه قد أدى إلى ما أدى إليه من انحراف ظاهر وضلال بين،

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٢.

(٢) سورة النساء، الآية ١٢٢.

(٣) «العقيدة الطحاوية» شرح وتعليق الألباني (ص ٤٢ - ٤٣).

وصار ذريعة إلى بدع أهل الكلام وإلى ظهور الفسق والغلط في جوانب عديدة[1].

قال شيخ الإسلام: «فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله ولاسيما وقد صار ذلك الخلاف ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم وإلى ظهور الفسق»[2].

ولهذا فإنَّ سلفنا الصالح اشتد نكيرهم على هذا القول من أوّل حدوثه، رغم خفته عما هو عليه الآن، فلما قال به حماد بن أبي سليمان وهو أول من قال به، ثم تبعه عليه من تبعه من أهل الكوفة وغيرهم، أنكر عليهم السلف أشد الإنكار وأغلظوا القول فيهم، كما بيَّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله تعالى حيث قال: «ثم إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم وتغليظ القول فيهم، ولم أعلم أحداً منهم نطق بتكفيرهم، بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة، ومن نقل عن أحمد أو غيره من الأئمة تكفيرًا لهؤلاء، أو جعل هؤلاء من أهل البدع المتنازع في تكفيرهم فقد غلط غلطًا عظيماً والمحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة إنما هو تكفير الجهمية المشبهة وأمثال هؤلاء»[3].

---

(١) ولهذا كان ابن أبي العز حذراً في كلامه عندما أشار إلى أن الخلاف لفظي في هذه المسألة ما لم يؤدي إلى مثل هذه الأمور، حيث قال: «وإذا كان النزاع في هذه المسألة بين أهل السنة نزاعاً لفظياً فلا محذور فيه سوى ما يحصل من عدوان إحدى الطائفتين على الأخرى والافتراق بسبب ذلك، وأن يصير ذلك ذريعة إلى أهل الكلام المذموم من بدع أهل الإرجاء ونحوهم». انظر «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٤٧٠).

وكل ذلك حصل وأكثر، فهل لا يزال الخلاف لفظيًا؟.

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٢٩٤).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٥٠٧).

ومرادي من هذا النقل التدليل على أن السلف الصالح اشتد نكيرهم وأغلظوا القول فيمن قال بالإرجاء، ولهذا سمى أبو عبيد القاسم بن سلام من قال بأن الإيمان يزيد وينقص - وعدد الذين ذكرهم جاوز المائة والثلاثين رجلاً - ومرادهم بذلك إظهار المخالفة لمن قال بعدم الزيادة والنقصان «ذكر من الكوفيين من ذلك أكثر مما ذكر من غيرهم؛ لأن الإرجاء في أهل الكوفة كان أولاً فيهم أكثر، وكان أول من قاله حماد بن أبي سليمان، فاحتاج علماؤها أن يظهروا إنكار ذلك، فكثر منهم من قال ذلك»[1].

ومثل هذا ما رواه اللالكائي بإسناده عن يعقوب بن سفيان أنه قال: «الإيمان عند أهل السنة: الإخلاص لله بالقلوب والألسنة والجوارح، وهو قول وعمل يزيد وينقص، على ذلك وجدنا كل من أدركنا من عصرنا بمكة والمدينة والشام والبصرة والكوفة».

ثم سمَّى اثنين وثلاثين رجلًا منهم ثم قال: «كلهم يقولون: الإيمان القول والعمل، ويطعنون على المرجئة وينكرون قولهم»[2].

فإذا كان إنكار السلف لهذا الأمر بهذه الشدة والكثرة، فهل يقال بعد ذلك إن هذا القول من بدع الألفاظ ومن المخالفات اللفظية فحسب، مع العلم أن النزاع في الأمور اللفظية ليس من دأب المحصلين فضلًا عن هؤلاء الجهابذة والأئمة من السلف الأولين.

وهل يكون هذا القول من بدع الألفاظ، رغم أن السلف أنكروه بتلك الشدة وامتلأت كتب السنة بالنقول الكثيرة عنهم وهم يصرحون

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٣١١).

(٢) انظر «شرح الاعتقاد» للالكائي (٥/ ٩٦٣، ٩٦٤).

بأنَّ الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، حتى إنه ليحصى عدد من قال ذلك بالألوف، مظهرين بذلك النكير على من قال: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص. فهل كل ذلك الإنكار، وكل تلك الشدة لأمر يعد من بدع الألفاظ.

وعليه فإني أقطع بلا تردد بأن هذا القول بدعة محدثة، والبدع كلها ضلال، وأقطع بأن من خالف في ذلك فقد خالف في أمر جوهري أساسي، ينكر عليه، ولا يتهاود معه، حتى يعود إلى الحق والصواب، وهذا من النصيحة له، حتى تبقى رابطة الأخوة الإيمانية وعلائق المحبة الصادقة، المبنية على طاعة الله تعالى، واتباع رسوله ﷺ.

وبهذه المناسبة أقول: إني لأعجب كثيرًا من أناس في زماننا هذا تصدوا للدعوة إلى الله، وبذلوا جهودهم وأوقاتهم لها، يقفون من أمور العقيدة ومسائلها مواقف مخذولة، فيميعون مسائلها ويهونون من شأن المخالفة فيها، ويعدون المخالفين لأهل السنة في أمور من صلب الاعتقاد وجوهره، مخالفين في أمور شكلية لفظية، طالما أنهم يشهدون بكلمة التوحيد ويقرون بالرسالة في الجملة بغض النظر عن التفاصيل.

وليس هذا فحسب بل يقررون في ذلك قواعد كلية يبنون عليها مناهجهم ويحتكمون إليها في أمورهم، وأيم الله إنها لقواعد جائرة ما أنزل الله بها من سلطان، ومن هذه القواعد تلك القاعدة المشهورة، والتي تبنتها جماعة كبيرة متصدية للدعوة في عصرنا الحاضر، تلكم القاعدة هي قولهم: «نجتمع فيما اتفقنا فيه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه».

والحق يقال: إن هذه القاعدة تحمل في طياتها خطرًا عظيماً، وضررًا جسيماً ينبغي الحذر والتحذير منه، حيث أنها تعني السكوت عن أهل البدع والأهواء، وأنهم يجالسون ويعاملون معاملة أهل السنَّة سواء،

فمواضع الخلاف بيننا وبينهم نعذرهم فيها على حد تعبير هذه القاعدة، ومن ثم لا نعلن النكير عليهم ولا ننبه المسلمين على خطرهم وضررهم.

وعندئذ لا تسأل عن نشاط أهل البدع في نشر بدعهم وترويج باطلهم، إذ الطريق أمامهم سالكة، فليس هناك من ينكر أو يعكر عليهم نشاطهم، فينشرون باطلهم ويسعون في الأرض بالفساد، بكل راحة نفس وطمأنينة قلب، ونفوس أهل هذه القاعدة منشرحة لهم فيقابلون هؤلاء بطلاقة الوجه، ورحابة الصدر، وحسن المعاملة، ثم يزعمون أن فعلهم هذا من الحكمة في الدعوة إلى الله!!

«ومعاذ الله أن تكون الدعوة على سنن الإسلام مظلة يدخل تحتها أي من أهل البدع والأهواء، فيغض النظر عن بدعهم وأهوائهم على حساب الدعوة»(١).

والحقّ أنّ هؤلاء مكر الشيطان بهم بخفاء، ودبر أمرهم بدهاء، فأوقعهم في الإساءة من حيث أرادوا الإحسان، قال ابن القيم رحمه الله بعد أن بين أن هذا مدخل من مداخل الشيطان على أهل السنة والإيمان: «...ومن ههنا وصى أطباء القلوب بالإعراض عن أهل البدع، وأن لا يسلم عليهم، ولا يريهم طلاقة وجهه، ولا يلقاهم إلا بالعبوس والإعراض»(٢).

ثم إنه نتيجة لحكمة هؤلاء المزعومة، أطلَّ أهل الأهواء برؤوسهم، وشمخوا بأنوفهم، وصاروا يمكرون بالسنة وأهلها علنًا وجهرًا، من بعد ما كانوا يكيدون لها في السر والخفاء، مع الخوف والوجل، فكل هذا وغيره إنما حصل بسبب مثل هذه المواقف المخذولة، والآراء المهزوزة، والله وحده المستعان.

---

(١) «حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية» للشيخ بكر أبو زيد (ص/ ١٥٣).

(٢) «إغاثة اللهفان» (١/ ١٤٠).



الباب الثالث

حكم الاستثناء في الإيمان



تمهيد:

كان الكلام في البابين السابقين عن مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، أما الكلام هنا فسيكون عن مسألة مهمة من مسائل الإيمان هي مسألة الاستثناء في الإيمان؟ وذلك بأن يجيب من يسأل هل هو مؤمن؟ بصيغة من إحدى صيغ متعددة تشعر بعدم القطع كأن يقول: أرجو، أو إن شاء الله، أو آمنت بالله، أو نحو ذلك من الصيغ.

ومسألتنا هذه ذات ارتباط وثيق وعلاقة وطيدة بمسألتنا السابقة وذلك لأن من كان مذهبه أن الإيمان يزيد وينقص وأن أهله يتفاضلون فيه يرى الاستثناء في الإيمان على اعتبار أنه لا يقطع بتكميل الإيمان وبالإتيان به على الدرجة العالية المطلوبة، بخلاف من يرى أن الإيمان شيء واحد لا يتجزأ ولا يزيد ولا ينقص وأن أهله فيه سواء فصاحب هذا القول يرى عدم جواز الاستثناء في الإيمان ويقطع بإيمانه، بل ويعد من استثنى في إيمانه شاكًّا.

وبهذا يعلم مدى صلة هذه المسألة بمسألة زيادة الإيمان ونقصانه، وإن كان الجميع يعد من مسائل الإيمان ومباحثه المهمة.

ومما يوضح قوة صلة هذه المسألة بسابقتها أن هذه المسألة تبحث دائماً في كتب العقيدة تلو مسألة زيادة الإيمان ونقصانه للارتباط بين المسألتين ولتعلق نتائج كلٍّ بنتائج الأخرى، وهذا يعلم بمطالعة كتب العقيدة.

ثم بين المسألتين ارتباط من جهة أخرى وهي أن كلتا المسألتين حدث الخوض فيهما بسبب الإرجاء الذي نشأ في الأمة بفعل أهل الأهواء، ولهذا ذم سلف الأمة الإرجاء وما يشتمل عليه من عقائد منحرفة، منها عدم القول بزيادة الإيمان ونقصانه ومنها القطع بالإيمان عند الله وبكمال الإيمان.

يقول محمد بن الحسين الآجريّ رحمه الله: «احذروا رحمكم الله قول من يقول: إن إيمانه كإيمان جبريل وميكائيل، ومن يقول: أنا مؤمن عند الله، وأنا مؤمن مستكمل الإيمان، هذا كله مذهب أهل الإرجاء»[1].

ثم ساق بسنده إلى الأوزاعي أنه قال: «ثلاث هن بدعة: أنا مؤمن مستكمل الإيمان، وأنا مؤمن حقاً، وأنا مؤمن عند الله تعالى»[2].

وأول الخوض في مسألة الاستثناء هذه وسببه هم المرجئة، بل إن أصل الإرجاء وأس نشأته هو ترك الاستثناء في الإيمان، كما قال عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله: «إذا ترك الاستثناء فهو أصل الإرجاء»[3]، وفي لفظ آخر له: «أول الإرجاء ترك الاستثناء»[4]، وفي لفظ ثالث له: «أصل الإرجاء من قال: إني مؤمن»[5].

ولهذا كان أئمَّة السَّلف كالإمام أحمد وغيره يكرهون سؤال الرَّجل لغيره أمؤمن أنت؟ ويكرهون الجواب عن ذلك؛ لأن هذه بدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها لقولهم، فإن الرجل يعلم من نفسه أنه ليس بكافر، بل يجد قلبه مصدقًا بما جاء به الرسول، فيقول: أنا مؤمن، فيثبت أن الإيمان هو التصديق، لأنه يجزم بأنه مؤمن، ولا يجزم بأنه فعل كما أمر به.

فلمَّا علم السَّلف مقصدهم ذلك صاروا يكرهون الجواب أو يفصلون فيه[6]، بل ويعدون السؤال هذا بدعة محدثة، وما أروع ما قاله

---

(١) «الشريعة» للآجري (ص/ ١٤٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) رواه الآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٦)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧١).

(٤) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٩٨).

(٥) رواه الطبري في «تهذيب الآثار» برقم: (١٠٢٣).

(٦) «الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٤٤٨).

الأوزاعي في هذا، وذلك حينما سئل عن الرجل يسأل: أمؤمن أنت؟ فأجاب رحمه الله: «إن المسألة عما تسأل عنه بدعة والشهادة به تعمق لم نكلفه في ديننا، ولم يشرعه نبينا، ليس لمن يسأل عن ذلك فيه إمام، القول به جدل والمنازعة فيه حدث.

ولعمري ما شهادتك لنفسك بالتي توجب لك تلك الحقيقة إن لم تكن كذلك، وما تركك الشهادة لنفسك بها بالتي تخرجك من الإيمان إن كنت كذلك، وإن الذي يسألك عن إيمانك ليس يشك في ذلك منك، ولكنه يريد ينازع الله تبارك وتعالى علمه في ذلك حتى تزعم أن علمه وعلم الله في ذلك سواء فاصبر نفسك على السنة وقف حيث وقف القوم، وقل فيما قالوا وكف عما كفوا واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم، وقد كان أهل الشام في غفلة من هذه البدعة حتى قذفها إليهم بعض أهل العراق ممن دخل في تلك البدعة بعدما ورد عليهم فقهاؤهم وعلماؤهم فأشربها قلوب طوائف منهم واستحلتها ألسنتهم وأصابهم ما أصاب غيرهم من الاختلاف.

ولست بآيس أن يدفع الله عز وجل شر هذه البدعة إلى أن يصيروا إخوانا في دينهم ولا قوة إلا بالله.

ثم قال: لو كان هذا خيرًا ما خصصتم به دون أسلافكم فإنه لم يدخر عنهم شيء خبئ لكم دونهم لفضل عندكم، وهم أصحاب نبينا صلى الله عليه وسلم الذين اختارهم الله له وبعثه فيهم ووصفهم بهم فقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا...﴾[1]، إلى آخر السورة»[2] اهـ.

---

(١) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

(٢) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٨٢)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٤٢)، والخلال في «السنة» (٣/ ٥٦٨)، وذكره الذهبي في «السير» (٨/ ٥٤٣)، ووصفه بأنه فصل نافع.

قلت: يرحمه الله ما أروع بيانه، وما أجود نصحه وتبيانه، ولا والله لا خير فيمن لم يسعه ما وسعهم فإنهم عن علم ثاقب وقفوا، وعن بصيرة نيرة كفوا، والخير كل الخير في اتباعهم.

ثم إنَّ الآثار المروية عن السلف يرحمهم الله في ذم الإرجاء بعامة، وفي ذم ترك الاستثناء وذم سؤال الناس عن إيمانهم بخاصة كثيرة جداً، وكذلك النصوص عنهم في تبديع أهل هذه المسائل كثيرة، وسيأتي شيء منها في بحث قادم إن شاء الله تعالى.

ثم إنه لما خاض هؤلاء في هذه المسألة بباطل، وقلبوا فيها الأمور، وناقضوا الحقائق، لزم أهل الحق أن يتصدوا لهذا التيار وأن يجابهوا هذا الباطل بدحضه ورده وإحقاق الحق مكانه، لهذا كثر كلام أهل السنة في هذه المسألة وطال نقاشهم وردهم لهذا الباطل في كتبهم المفيدة ورسائلهم العديدة فنفع الله بها من شاء من خلقه.

وإني لأرجو الله أن يكون ما أكتبه هنا خرزة في ذلك العقد المبارك، فيه تهذيب لقول من سلف ونصر له، وإبطال لقول من خلف ودحض له، على رسم أهل السنة ووفق منهجهم، إن ربي لسميع الدعاء.

هذا، وإن أقوال الناس في مسألتنا هذه إجمالًا تنحصر في ثلاثة أقوال:

١ـ قول أنه يجب الاستثناء ومن لم يستثن كان مبتدعًا.

٢ـ وقول أن الاستثناء محظور، فإنه يقتضي الشك في الإيمان.

٣ـ والقول الثالث أوسطها وأعدلها أنه يجوز الاستثناء باعتبار وتركه باعتبار، وهذا أصح الأقوال، وهو قول أهل السنة والجماعة[1].

---

(١) انظر «الفتاوى» لابن تيمية (١٣/ ٤٠) و (٧/ ٤٢٩ و ٦٨١)، و«شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٤٩٤)، و«لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (١/ ٤٣٢) وغيرها.

فهذه ثلاثة أقوال في المسألة سأجعل كل واحد منها ـ بحول الله ـ في فصل مستقلّ، وأبدأ أوّلًا بقول أهل السنة والجماعة تقديماً للحقِّ على غيره، وبالله التوفيق.



الفصل الأول
بيان مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة الاستثناء في الإيمان

يشتمل هذا الفصل المعقود لبيان مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة الاستثناء في الإيمان على أربعة مباحث مهمة، أرجو أن تكون وافية بالمقصود محققة للمنشود، وهي:

المبحث الأول: بيان قول أهل السنة في الاستثناء ومأخذهم فيه وأدلتهم عليه.

المبحث الثاني: نقل أقوالهم في الاستثناء مع التوفيق بينها.

المبحث الثالث: ما ورد عنهم من تبديع السؤال بـ «أمؤمن أنت».

المبحث الرابع: حكم الاستثناء في الإسلام.



المبحث الأول

بيان قول أهل السنة في الاستثناء ومأخذهم فيه وأدلتهم عليه

إنَّ مجمل قول أهل السنة والجماعة في هذه المسألة هو أنَّ الاستثناء في الإيمان جائزٌ مشروع؛ لأنّ الإيمان عندهم شامل للاعتقادات والأقوال والأعمال، فإذا سئل أحدهم هذا السؤال استثنى في إيمانه مخافة عدم تكميل الأعمال التي بكمالها يكمل الإيمان فيقول أحدهم إذا أجاب: أنا مؤمن إن شاء الله، أو مؤمن أرجو أو نحو ذلك.

وليس هذا منهم شكاً في أصل الإيمان معاذ الله. فهم أعلى وأرفع من ذلك، وإنما هو ترك لتزكية النفس والشهادة لها بتكميل الأعمال لهذا وقع منهم الاستثناء في الإيمان.

ولهم على ذلك دلائل وشواهد كثيرة من الكتاب والسنة يأتي ذكرها قريباً وعلى هذا مضى مذهبهم واتفقت كلمتهم.

قال يحيى بن سعيد القطان: «ما أدركت أحداً من أصحابنا ولا بلغنا إلا على الاستثناء»[1].

وقال الوليد بن مسلم: «سمعت أبا عمرو يعني الأوزاعي ومالك بن أنس وسعيد بن عبد العزيز ينكرون أن يقول: أنا مؤمن ويأذنون في الاستثناء أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله»[2].

---

(١) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٩٥)، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣١٠)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧١).

(٢) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٤٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٣).

وقال البيهقي: «وقد روينا هذا ـ يعني الاستثناء في الإيمان ـ عن جماعة من الصحابة والتابعين والسلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما مذهب سلف أصحاب الحديث كابن مسعود وأصحابه والثوري وابن عيينة وأكثر علماء الكوفة ويحيى بن سعيد القطان فيما يرويه عن علماء أهل البصرة، وأحمد ابن حنبل وغيره من أئمة السنة، فكانوا يستثنون في الإيمان، وهذا متواتر عنهم...»[2].

وقال: «والمأثور عن الصحابة وأئمة التابعين وجمهور السلف، وهو مذهب أهل الحديث وهو المنسوب إلى أهل السنة أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأنه يجوز الاستثناء فيه»[3].

وقال: «الاستثناء في الإيمان سنة عند أصحابنا وأكثر أهل السنة»[4].

ومعنى قوله: «الاستثناء سنة» أي: جائز، ردا على من نهى عنه وحرمه.

وسيأتي في مبحث مستقل ـ إن شاء الله ـ نقل أقوال السلف وعباراتهم الدالة على ذلك والمبينة أن مذهبهم في الاستثناء هو أنه جائز مشروع.

وأمَّا مأخذ السلف في الاستثناء، ووجه استثنائهم في الإيمان، فالمتأمل لأقوالهم الواردة في ذلك يجد أنهم عندما كانوا يستثنون يلحظون أموراً خمسة ـ وإن كان في بعضها نوع تداخل يأتي التنبيه عليه في محله إن شاء الله ـ وهي:

١ ـ أن الإيمان المطلق شامل لفعل كلِّ ما أمر الله به والبعد عن كلِّ ما

---

(١) «شعب الإيمان» للبيهقي (١/ ٢١٢).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٤٣٨، ٤٣٩).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٥٠٥).

(٤) «الفتاوى» (٧/ ٦٦٦).

نهى عنه، ولا يدعي أحد أنه جاء بذلك كله على التمام والكمال.

٢ـ أن الإيمان النافع هو المتقبل عند الله.

٣ـ البعد عن تزكية النفس، وليس هناك تزكية لها أعظم من التزكية بالإيمان.

٤ـ أن الاستثناء يكون في الأمور المتيقنة غير المشكوك فيها كما جاءت بذلك السنة.

٥ـ أن المرء المسلم لا يدري بما يختم له، وكيف تكون خاتمته، فيستثني خوفا من سوء الخاتمة، ويسأل الله حسن الختام والثبات على الإيمان إلى الممات.

فهذا مجمل الأمور التي كان يستثني من أجلها السلف في إيمانهم، وتفصيل هذه الأمور كما يلي:

١ـ فالمأخذ الأول:

للسَّلف في استثنائهم في الإيمان هو اعتبارهم أن الإيمان المطلق يتضمّن فعل ما أمر الله به عبده كله، وترك المحرمات كلها، فإذا قال الرجل: أنا مؤمن بهذا الاعتبار فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين، القائمين بفعل جميع ما أمروا به وترك كل ما نهوا عنه، فيكون من أولياء الله[1].

ولا يدَّعي مسلمٌ عاقل هذا لنفسه.

لهذا كان السلف يستثنون مخافة واحتياطاً أن لا يكونوا كملوا الأعمال وأتوا بها على وجهها المطلوب، فقول: أنا مؤمن عندهم كقول أنا ولي أو أنا تقي، ولا يجزم أحد أنه كمل مراتب التقوى وأتم مراتب الولاية إلا من خسف عقله وقل خوفه، فكذلك لا يجزم أنه كمل مراتب الإيمان وأتم

(١) انظر «الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٤٤٦).

درجاته، فعندئذ لزمه الاستثناء في إيمانه مخافة واحتياطًا.

فهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون في الإيمان لأن الإيمان عندهم قول وعمل؛ والقول كل يجزم أنه أتى به، وأما العمل فلا، إذ الناس متفاوتون في القيام به تفاوتاً عظيماً، وأقوال السلف في هذا كثيرة.

قال الإمام أحمد: «أذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان، لأن الإيمان قول وعمل، والعمل الفعل فقد جئنا بالقول ونخشى أن نكون قد فرطنا في العمل فيعجبني أن نستثني في الإيمان، بقول: أنا مؤمن إن شاء الله»(١).

وقال: «لو كان القول كما تقول المرجئة أن الإيمان قول ثم استثنى بعد على القول لكان هذا قبيحاً أن تقول لا إله إلا الله إن شاء الله ولكن الاستثناء على العمل»(٢).

وقال: «لا نجد بدًّا من الاستثناء لأنه إذا قال: أنا مؤمن فقد جاء بالقول، فإنما الاستثناء بالعمل لا بالقول»(٣).

وقال له رجل: قيل لي أمؤمن أنت؟ قلت: نعم. هل علي في ذلك شيء هل الناس إلا مؤمن وكافر؟ فغضب أحمد وقال: هذا كلام الإرجاء، قال الله عز وجل: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾(٤)، من هؤلاء؟ ثم قال أحمد: أليس الإيمان قولًا وعملًا؟ فقال الرجل: بلى، قال فجئنا بالعمل؟

---

(١) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠٠)، وابن هانئ في «مسائله» (٢/ ١٦٢)، وذكره شيخ الإسلام، انظر «الفتاوى» (٧/ ٤٤٧).

(٢) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠١).

(٣) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٩٧).

(٤) سورة التوبة، الآية: ١٠٦.

قال: لا. قال: كيف تعيب أن تقول إن شاء الله وتستثني؟[١].

وعن الميموني أنه سأل أبا عبد الله عن قوله ورأيه في مؤمن إن شاء الله. قال: أقول: مؤمن إن شاء الله ومؤمن أرجو؛ لأنه لا يدري كيف أداؤه للأعمال على ما افترضت عليه أم لا[٢].

وقال الإمام أحمد: «إنما نصير الاستثناء على العمل؛ لأن القول قد جئنا به»[٣].

قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر طائفة من هذه النقول: «ومثل هذا كثير في كلام أحمد وأمثاله»[٤].

وقال محمد بن حسين الآجري: «...هذا طريق الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان، عندهم أن الاستثناء في الأعمال، لا يكون في القول والتصديق بالقلب، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان، والناس عندهم على الظاهر مؤمنون، به يتوارثون، وبه يتناكحون، وبه تجري أحكام ملة الإسلام ولكن الاستثناء منهم على حسب ما بيناه لك، وبينه العلماء من قبلنا. روي في هذا سنن كثيرة»[٥].

---

(١) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٩٧)، وأبو داود في مسائله (ص/ ٢٧٣)، وبنحوه الآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٧).

(٢) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠١)، وذكره شيخ الإسلام، «الفتاوى» (٧/ ٤٤٨)، وانظر تعليق شيخ الإسلام عليه.

(٣) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٠٨).

(٤) «الفتاوى» (٧/ ٤٤٨).

(٥) «الشريعة» للآجري (ص/ ١٣٦).

٢. وأمّا المأخذ الثاني:

فهو الاستثناء بالنظر إلى تقبل الأعمال من الله تعالى، إذ إن من قام بالعمل وأتى به لا يدري هل تقبل منه عمله أو لا؟

قال تعالى في وصف المؤمنين: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ أَنَّهُمۡ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ رَٰجِعُونَ ﴿٦٠﴾﴾[1].

وقد سألت عائشة رضي الله عنها النبي ﷺ عن هؤلاء فقالت: يا رسول الله أهو الرجل يزني ويسرق ويشرب الخمر، ويخاف أن يعذب؟ قال: «لا، يا ابنة الصديق، ولكنه الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه»[2].

وهكذا كان دأب السلف الصالح من صحابة وتابعين، يقومون بالأعمال الكثيرة الجليلة، ثم يخافون ألا تكون قد تقبلت منهم.

قال ابن بطة العكبري: «فهذه سبيل المؤمنين وطريق العقلاء من العلماء لزوم الاستثناء والخوف والرجاء لا يدرون كيف أحوالهم عند الله ولا كيف أعمالهم أمقبولة هي أم مردودة، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾﴾[3]، وأخبر عن عبده الصالح سليمان عليه السلام في مسألته إياه ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ﴾[4].

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٦٠.

(٢) رواه الحميدي في «مسنده» (١/ ١٣٢)، وأحمد (٦/ ١٥٩، ٢٠٥)، والترمذي (٥/ ٣٢٧)، وابن ماجه (٢/ ١٤٠٤)، والحاكم (٢/ ٣٩٣) وقال الحاكم: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي وصححه الألباني. انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٢٥٥).

(٣) سورة المائدة، الآية: ٢٧.

(٤) سورة النمل، الآية: ١٩.

أفلا تراه كيف يسأل الله الرضا منه بالعمل الصالح لأنه قد علم أن الأعمال ليست بنافعة وإن كانت في منظر العين صالحة إلا أن يكون الله عز وجل قد رضيها وقبلها، فهل يجوز لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يجزم أن أعماله الصالحة من أفعال الخير وأعمال البر كلها مرضية وعنده زكية ولديه مقبولة، هذا لا يقدر على حتمه وجزمه إلَّا جاهل مغتر بالله، نعوذ بالله من الغرة بالله والإصرار على معصية الله.

أما ترون رحمكم الله إلى الرجل من المسلمين قد صلّى الصلاة فأتمها وأكملها وربما كانت في جماعة وفي وقتها وعلى تمام طهارتها فيقال له: صليت فيقول: قد صليت إن قبلها الله، وكذلك القوم يصومون شهر رمضان فيقولون في آخره صمنا إن كان الله قد تقبله منا، وكذلك يقول من قدم من حجه بعد فراغه من حجه وعمرته، وقضاء جميع مناسكه إذا سئل عن حجه إنما يقول قد حججنا ما بقي غير القبول، وكذلك دعاء الناس لأنفسهم ودعاء بعضهم لبعض: اللهم تقبل صومنا وصلاتنا وزكاتنا، وبذلك يلقى الحاج فيقال له قبل الله حجك وزكى عملك، وكذا يتلاقى الناس عند انقضاء شهر رمضان فيقول بعضهم لبعض قبل الله منا ومنك.

بهذا مضت سُنَّة المسلمين وعليه جرت عادتهم وأخذه خلفهم عن سلفهم فليس يخالف الاستثناء في الإيمان ويأبى قبوله إلا رجلٌ خبيث مرجئ ضال قد استحوذ الشيطان على قلبه نعوذ بالله منه»[1].

وقال شيخ الإسلام: «وخوف من خاف من السلف أن لا يتقبل منه، لخوفه أن لا يكون أتى بالعمل على وجهه المأمور، وهذا أظهر الوجوه في استثناء من استثنى منهم في الإيمان وفي أعمال الإيمان كقول أحدهم أنا

(١) «الإبانة» لابن بطة (٢/ ٨٧٢، ٨٧٣).

مؤمن إن شاء الله، وصليت إن شاء الله، لخوف أن لا يكون أتى بالواجب على الوجه المأمور به، لا على جهة الشك فيما بقلبه من التصديق»[1].

وسئل ابن المبارك فقيل له: إنَّ قومًا يقولون: إن سفيان الثوري حين كان يقول إن شاء الله كان ذاك منه شك، فقال ابن المبارك: أترى سفيان كان يسبقني في وحدانية الرب أو في محمد ﷺ إنما كان استثناؤه في قبول إيمانه وما هو عند الله[2].

وقد نقل الإمام أحمد عن سليمان بن حرب أنه كان يستثني ويحمل هذا على التقبل يقول نحن نعمل، ولا ندري يتقبل منا أو لا؟[3].

فهذا وجه من أوجه الاستثناء عند السلف الصالح، وهو النظر إلى التقبل، وهو في الحقيقة عند التأمُّل يعود إلى الوجه الأول، وهو النظر إلى الأعمال وتكميلها؟ لأنَّ القبول متعلّق بالإتيان بالأعمال على الوجه المطلوب، فمن كان عمله كذلك قبل منه.

لذا يقول شيخ الإسلام عقب ذكره لأثر سليمان بن حرب المتقدِّم: «والقبول متعلق بفعله كما أمر، فكل من اتقى الله في عمله، ففعله كما أمر فقد تقبل منه لكن هو لا يجزم بالقبول، لعدم جزمه بكمال الفعل»[4]، ثم ذكر حديث عائشة المتقدِّم.

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٤٩٦)، وانظر «السلسلة الصحيحة» للألباني (١/ ٢٥٧).

(٢) رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٣/ ٦٧٠).

(٣) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٩٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٣).

(٤) «الفتاوى» (٧/ ٤٤٧).

٣. المأخذ الثالث:

في الاستثناء عند السلف، هو البعد عن تزكية النفس[(١)]، وليس هناك تزكية للنفس وراء الشهادة لها بالإيمان، الذي قال الله في وصف أهله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٤﴾[(٢)].

فمن قال عن نفسه: إنه مؤمن، فقد زكاها بأعظم تزكية ونعتها بأكمل الصفات وأجملها، والله قد نهى عن ذلك في محكم تنزيله، قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ۝٣٢﴾[(٣)].

قال الحسن في معنى الآية: «علم الله من كل نفس ما هي صانعة وإلى ما هي صائرة، فلا تزكوا أنفسكم فلا تبرئوها عن الآثام ولا تمدحوها بحسن أعمالها»[(٤)].

فإذا علم أنَّ الله قد نهى عباده عن الثناء على أنفسهم وتزكيتها، فأي وصف وثناء أبلغ من الثناء عليها بالإيمان وأي تزكية أعظم من هذا، يقول الخليل النحوي: «إذا قلت إني مؤمن فأي شيء بقي»[(٥)].

ومن لطيف ما روي في هذا أن أعرابياً سئل أمؤمن أنت، فقال: «أزكِّي

---

(١) انظر «الفتاوى» (٧/ ٦٦٨).

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٢، ٣، ٤.

(٣) سورة النجم، الآية: ٣٢.

(٤) «تفسير البغوي» (٤/ ٢٥٣).

(٥) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٦٨) وعبد الله في «السنة» (١/ ٣١٦)، واللَّالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٦١).

نفسي»[1]، وتأمَّل كيف وُفِّق هذا الأعرابي بفطرته السليمة إلى هذا الفقه المسدّد، الذي لا يتهيَّأ مثله لمن شغل أوقاته بالفلسفات الكلامية والآراء المنطقية، التي هي أشد ما يكون خطرًا على الإيمان والفطر.

فينبغي للعقلاء أهل الإيمان أن يتجنبوا قول ما فيه تزكية نفوسهم، كما قال ابن بطة رحمه الله في ذكر بعض أوصاف أهل الإيمان: «اعلموا رحمنا الله وإياكم أن من شأن المؤمنين وصفاتهم وجود الإيمان فيهم، ودوام الإشفاق على إيمانهم، وشدة الحذر على أديانهم، فقلوبهم وجلة من خوف السلب، قد أحاط بهم الوجل، لا يدرون ما الله صانع بهم في بقية أعمارهم، حذرين من التزكية، متبعين لما أمرهم به مولاهم الكريم حين يقول: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ٣٢﴾[2]...»[3].

فهذا مأخذ ثالث للسلف في الاستثناء، يستثنون مخافة تزكية النفس، فكلمة مؤمن تعدل عندهم كلمة بر وتقي ومن أهل الجنة.

قال شيخ الإسلام: «فإذا قال الرجل: أنا مؤمن بهذا الاعتبار[4] فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين القائمين بفعل جميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه، فيكون من أولياء الله، وهذا من تزكية الإنسان لنفسه، وشهادته لنفسه بما لا يعلم، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة لكان ينبغي له أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنة فشهادته لنفسه بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة إذا مات على هذه

---

(١) رواه اللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ١٠٠٧) من طريق الأصمعي وسليمان بن حرب عن حماد، وقال في آخره سليمان: «وكان حماد يعجبه قوله».

(٢) سورة النجم، الآية: ٣٢.

(٣) «الإبانة» لابن بطه (٢/ ٨٦٢).

(٤) أي: باعتبار أن الإيمان المطلق يتضمن فعل كل ما أمر الله به، وترك كل ما نهى الله عنه.

الحال، وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون»[1].

٤ـ المأخذ الرابع:

هو أن الاستثناء يجوز في الأمور المتيقنة التي لا شك فيها، وقد جاءت السنة بمثل هذا لما فيه من الحكمة[2].

قال الإمام أحمد: قول النبي ﷺ حين وقف على المقابر فقال: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[3] وقد نعيت إليه نفسه أنه صائر إلى الموت، وفي قصة صاحب القبر: «عليه حييت وعليه مت وعليه تبعث إن شاء الله»[4]، وفي قول النبي ﷺ: «إني اختبأت دعوتي وهي نائلة إن شاء الله من لا يشرك بالله شيئا»[5]، وفي مسألة الرجل النبي ﷺ: أحدنا يصبح جنباً يصوم؟ فقال: «إني لأفعل ذلك ثم أصوم»، فقال: إنك لست مثلنا أنت قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك، فقال: «والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله»[6]، وهذا كثير وأشباهه على اليقين.

ودخل عليه شيخ فسأله عن الإيمان فقال: قول وعمل، فقال له يزيد

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٤٤٦).

(٢) انظر «الفتاوى» (٧/ ٤٥٠).

(٣) جزء من حديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٦٦٩) عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) جزء من حديث أخرجه ابن ماجه (٢/ ٤٢٢) قال البوصيري في الزوائد: «إسناده صحيح»، وصححه الألباني. انظر «مشكاة المصابيح» (١/ ٥٠)، و«صحيح ابن ماجه» (٢/ ٤٢٢).

(٥) رواه أحمد (٢/ ٤٢٦) وابن ماجه (٢/ ١٤٤٠)، والبيهقي في السنن (٨/ ١٧)، ورواه بنحوه مسلم (١/ ١٩٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) رواه مسلم في صحيحه (٢/ ٧٧٩) عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه وهو صاحب المسألة.

قال: يزيد وينقص، فقال له: أقول مؤمن إن شاء الله؟ قال نعم، فقال له: إنهم يقولون لي: إنك شاك، قال بئس ما قالوا، ثم خرج فقال: ردوه، فقال: أليس يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، قال: نعم، قال هؤلاء مستثنون، قال له: كيف يا أبا عبدالله؟ قال: قل لهم: زعمتم أن الإيمان قول وعمل، فالقول قد أتيتم به، والعمل فلم تأتوا به، فهذا الاستثناء لهذا العمل، فقيل له: فيستثنى في الإيمان قال: نعم أقول: أنا مؤمن إن شاء الله، أستثني على اليقين لا على الشك، ثم قال: قال الله عز وجل: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[1]، فقد علم تبارك وتعالى أنهم داخلون المسجد الحرام[2].

قال شيخ الإسلام معلِّقًا على كلام أحمد هذا منبِّهًا على ما فيه من فوائد: «فقد بيّن أحمد في كلامه أنه يستثني مع تيقنه بما هو الآن موجود فيه، يقوله بلسانه وقلبه لا يشك في ذلك، ويستثني لكون العمل من الإيمان وهو لا يتيقَّن أنه أكمله بل يشك في ذلك، فنفى الشك وأثبت اليقين فيما يتيقَّنه من نفسه وأثبت الشكّ فيما لا يعلم وجوده، وبين أن الاستثناء مستحب لهذا الثاني الذي لا يعلم هل أتى به أم لا، وهو جائز أيضاً لما يتيقنه، فلو استثنى لنفس الموجود في قلبه جاز كقول النبي ﷺ: «والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله»، وهذا أمر موجود في الحال ليس بمستقبل وهو أخشانا، فإنه لا يرجو أن يصير أخشانا لله، بل هو يرجو أن يكون حين هذا القول أخشانا لله، كما يرجو المؤمن إذا عمل عملاً أن يكون الله تقبله منه ويخاف أن لا يكون تقبله منه»[3].

---

(١) سورة الفتح، الآية: ٢٧.

(٢) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٩٥، ٥٩٦).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٤٥٢).

وعن محمد بن الحسن بن هارون قال: سألت أبا عبدالله عن الاستثناء في الإيمان؟ فقال: نعم الاستثناء على غير معنى شك مخافةً واحتياطاً للعمل، وقد استثنى ابن مسعود وغيره وهو مذهب الثوري، قال الله عز وجل: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[1]، وقال النبي ﷺ لأصحابه: «إني لأرجو أن أكون أتقاكم لله»[2]، وقال في البقيع: «عليه تبعث إن شاء الله»[3].

قال شيخ الإسلام موضحًا كلام الإمام أحمد هذا: «فقد بين أحمد أنه يستثني مخافةً واحتياطًا للعمل، فإنه يخاف أن لا يكون قد كمل المأمور به، فيحتاط بالاستثناء وقال على غير معنى شك يعني من غير شك مما يعلمه الإنسان من نفسه، وإلا فهو يشك في تكميل العمل الذي خاف أن لا يكون كمله، فيخاف من نقصه ولا يشك في أصله»[4].

وقال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله يقول: إذا قال: إني مؤمن إن شاء الله ليس هو بشاك، قيل له: إن شاء الله ليس هو شكًّا؟ قال معاذ الله أليس قد قال الله عز وجل: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾، وفي علمه أنهم يدخلون، وصاحب القبر إذ قال: «عليه تبعث إن شاء الله»، فأيُّ شكٍّ ها هنا، وقال النبي ﷺ: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[5].

وقال حرب بن إسماعيل: سمعت أحمد يقول في التسليم على أهل

---

(١) سورة الفتح، الآية: ٢٧.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٩٣)، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٩).

(٤) «الفتاوى» (٧/ ٤٥٠).

(٥) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٤)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٨).

القبور أنه قال: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[1]، قال: هذا حجة في الاستثناء في الإيمان؟ لأنه لابد من لحوقهم ليس فيه شك، وقال الله عز وجل: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[2]، وهذه حجة أيضًا لأنه لا بد داخلوه[3].

وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل سئل عن الاستثناء في الإيمان ما تقول فيه؟ قال: أما أنا فلا أعيبه، قال أبو عبدالله: إذا كان تقول: إن الإيمان قول وعمل فأستثني مخافةً واحتياطاً، ليس كما يقولون على الشك، إنما يستثنى للعمل، قال الله عز وجل: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[4]، فهذا استثناء بغير شك، وقال النبي ﷺ: «إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله عز وجل»[5] قال: هذا كله تقوية للاستثناء في الإيمان[6].

وقال المروذي: قيل لأبي عبد الله: إن استثنيت في إيماني أكن شاكاً؟ قال: لا[7].

وقال حماد بن زيد: «يسمُّوننا الشكاك والله ما شككنا في ديننا قط، ولكن جاءت أشياء، أليس ذكر أن اليسير من الرياء شرك، فأُنّا لم يراء؟»[8].

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) سورة الفتح، الآية: ٢٧.

(٣) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٩٥).

(٤) سورة الفتح، الآية: ٢٧.

(٥) تقدم تخريجه قريبًا.

(٦) رواه الآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٧)، وذكره شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٧/ ٢٥٤)

(٧) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٩٠٥).

(٨) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٤٧).

فبهذه النقول الجليلة والأقوال الجميلة يندفع عن أهل السنة والجماعة شناعة المشنعين من أهل البدع والأهواء بأنهم شكاك، وحاشاهم رحمهم الله، بل هم أهل دين وورع وعلم ويقين.

٥. المأخذ الخامس:

وهو النظر إلى ما يختم به، وأنَّ المسلم لا يدري بم يختم له، وكيف تكون خاتمته، فقلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء، فيستثني خوفًا من سوء الخاتمة، ويسأل الله حسن الختام والثبات على الإيمان إلى الممات.

يدل لهذا ما رواه مسلم في «صحيحه» عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء»، ثم قال رسول الله ﷺ: «اللهم مصرف القلوب صرّف قلوبنا على طاعتك»[(١)].

وفي الترمذي وابن ماجه عن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: «**يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك**»، فقلت: يا رسول الله، آمنا بك وبما جئت به، فهل تخاف علينا؟ قال: «**نعم، إن القلوب بين أصبعين من أصابع الله يقلبها كيف يشاء**»[(٢)].

وروى الإمام أحمد في «مسنده» عن عائشة رضي الله عنها قالت: دعوات كان رسول الله ﷺ يكثر يدعو بها: «**يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك**»، قالت: فقلت: يا رسول الله إنك تكثر تدعو بهذا الدعاء؟

---

(١) مسلم (رقم: ٢٦٥٤).

(٢) الترمذي (٢١٤٠)، وابن ماجه (٣٨٣٤)، وصححه الألباني رحمه الله في «صحيح سنن الترمذي» (٢/ ٤٤٤).

فقال: «**إن قلب الآدمي بين أصبعين من أصابع الله عز وجل، فإذا شاء أزاغه، وإذا شاء أقامه**»[1].

قال البغوي رحمه الله: «فيه بيان أنَّ العبد ليس إليه شيء من أمر سعادته أو شقاوته، بل إن اهتدى فبهداية الله إيَّاه، وإن ثبت على الإيمان فبتثبيته، وإن ضل فبصرفه عن الهدى، قال سبحانه وتعالى: ﴿بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان﴾[2]، وقال الله سبحانه وتعالى إخبارا عن حمد أهل الجنة: ﴿الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله﴾[3]، وقال الله عز وجل: ﴿يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة﴾[4]»[5].

فتبيَّن بهذا أنَّ الله تعالى هو الذي يتولَّى قلوب عباده، فيتصرف فيها بما يشاء، لا يمتنع عليه شيء منها، ولا تفوته إرادة، ولا يكلها إلى أحد من خلقه، فإذا استثنى العبد في إيمانه ملاحظًا هذا الأمر، خائفًا من سُوء الخاتمة، وتردِّي العاقبة، وسلب الإيمان؛ فهو ملحظٌ صحيح، ومأخذ سليم، له اعتباره في الاستثناء عند السلف الصالح رحمهم الله.

قال الإمام أبو إسماعيل الصابوني رحمه الله: «ويعتقد ويشهد أصحاب الحديث أن عواقب العباد مبهمة، لا يدري أحد بم يختم له، ولا يحكمون لواحد بعينه أنه من أهل الجنة، ولا يحكمون على أحد بعينه أنه من أهل النار؛ لأنَّ ذلك مغيب عنهم، لا يعرفون على ما يموت عليه الإنسان،

---

(١) أحمد (٦/ ٩١)، وصححه الألباني رحمه الله بشواهد في «الصحيحة» (٢٠٩١).

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١٧.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٤٣.

(٤) سورة إبراهيم، الآية: ٢٧.

(٥) «شرح السنة» (١/ ١٦٧).

أَعَلَى إسلام أم على كفرٍ، ولذلك يقولون: إنا مؤمنون إن شاء الله، أي: من المؤمنين الذي يختم لهم بخير إن شاء الله»[1].

وقال الإمام ابن بطَّة رحمه الله: «ويصحُّ الاستثناء أيضا من وجه آخر يقع على مستقبل الأعمال، ومستأنف الأفعال وعلى الخاتمة وبقية الأعمار، ويريد: إني مؤمن إن ختم الله لي بأعمال المؤمنين وإن كنت عند الله مثبتًا في ديوان أهل الإيمان وإن كان ما أنا عليه من أفعال المؤمنين أمرا يدوم لي ويبقى عليّ حتى ألقى الله به، ولا أدري هل أصبح وأمسي على الإيمان أم لا؟، وبذلك أدب الله نبيَّه والمؤمنين من عباده، قال تعالى: ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا ان يشاء الله﴾، فأنت لا يجوز لك إن كنت ممن يؤمن بالله وتعلم أن قلبك بيده يصرفه كيف يشاء أن تقول جزما حتما: إني أصبح غدا مؤمنًا، ولا تقول: إني أصبح غدا كافرًا ولا منافقًا إلّا أن تصل كلامك بالاستثناء فتقول: إن شاء الله، فهكذا أوصاف العقلاء من المؤمنين»[2].

وأورد الحافظ ابن رجب رحمه الله نقولًا عديدة وآثارًا مفيدة عن السلف رحمهم الله في أنَّ خوفهم كان يشتد من سوء الخاتمة[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «واستثنوا أيضا ـ أي: السلف ـ لعدم علمهم بالعاقبة، والإيمان النافع هو الذي يموت المرء عليه»[4].

وقال أيضا وهو بصدد بيان المآخذ الصحيحة للاستثناء في الإيمان عند السلف: «وكذلك إذا كان مقصوده أنّي لا أعلم بماذا يختم لي، كما قيل لابن

---

(١) «عقيد السلف أصحاب الحديث» (ص/ ٨٢).

(٢) «الإبانة» (٢/ ٨٦٥ ـ ٨٦٦).

(٣) انظر: «جامع العلوم والحكم» (ص/ ٥٤ـ٥٦).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٢٧).

مسعود: إن فلانا يشهد أنه مؤمن، قال: فليشهد أنه من أهل الجنة، فهذا مراده إذا شهد أنه مؤمن عند الله يموت على الإيمان، وكذلك إن كان مقصوده أن إيماني حاصل بمشيئة الله»[1].

وبعد، فهذه وجوه خمسة من أجلها استثنى من استثنى من السلف في إيمانه وملخَّص هذه الوجوه ما ذكره شيخ الإسلام بقوله: «فإنَّ الاستثناء له وجهٌ صحيحٌ فمن قال: أنا مؤمنٌ إن شاء الله، وهو يعتقد أنّ الإيمان فعلُ جميع الواجبات، ويخاف أن لا يكون قائما بها؛ فقد أحسن، ولهذا كان الصحابة يخافون النفاق على أنفسهم، قال ابن أبي مليكة: أدركتُ ثلاثين من أصحاب محمد ﷺ كلّهم يخاف النفاق على نفسه، ومن اعتقد أن المؤمن المطلق هو الذي يستحق الجنة؛ فاستثنى خوفا من سوء الخاتمة فقد أصاب، وهذا معنى ما يروى عن ابن مسعود أنه قيل له: عن رجل أنت مؤمن؟ فقال: نعم، فقيل له: أنت من أهل الجنة؟ فقال: أرجو، فقال: هلا وكل الأولى كما وكل الثانية، ومن استثنى خوفًا من تزكية نفسه أو مدحها أو تعليق الأمور بمشيئة الله فقد أحسن، ومن جزم بما يعلمه أيضا في نفسه من التصديق فهو مصيب»[2].

فجمع رحمه الله في كلمته هذه الجامعة الوجوه الخمسة التي كان يلحظها السلف عند استثنائهم في الإيمان.

وعلى كلٍّ فهذا ما كان يستثني السلف لأجله في إيمانهم، وهم أهدى الناس سبيلا، وأقومهم قيلا، رحمهم الله وغفر لهم أجمعين.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٤٦).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٥٨١-٥٨٢).

المبحث الثاني

نقل أقوال السلف في الاستثناء مع التوفيق بينها

تقدَّم معنا أن الاستثناء سنة ماضية عند سلفنا الصالح رضي الله عنهم ورحمهم، وتقدم ذكر مأخذهم في الاستثناء وأدلتهم عليه، وفي هذا المبحث أنقل بعض عبارات السلف الواردة عنهم في ذلك، والتي تتضمن النكير على أهل الإرجاء الذين يقطعون بأنهم مؤمنون عند الله من غير استثناء في ذلك.

والسلف لهم في الاستثناء صيغ متعدِّدة، فمنهم من يستثني بقول: إن شاء الله، أو أرجو، أو آمنت بالله...، أو لا إله إلا الله، أو نحو ذلك من الصيغ، وجميع هذه الصيغ مؤداها واحد، وهو عدم القطع بالإيمان المطلق الكامل وتفويض ذلك إلى الله سبحانه.

وفيما يلي أنقل بعض ما ورد عن السلف في ذلك، مصنفا أقوالهم حسب الصيغ الواردة عنهم في الاستثناء.

١ـ استثناؤهم بقول: «إن شاء الله»:

(أ) عن عبد الرحمن بن عصمة قال: كنت عند عائشة رضي الله عنها فأتاها رسول معاوية رضي الله عنه بهدية فقال: أرسل بها إليك أمير المؤمنين، فقالت: أنتم المؤمنون إن شاء الله تعالى، وهو أميركم وقد قبلت هديته[(١)].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٢٨)، وفي كتاب «الإيمان» (ص/ ٩)، وعبدالله في «السنة» (١/ ٣٤٩) ولم أقف لابن عصمة على ترجمة.

(ب) وعن أحمد بن حنبل قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: إذا سئل أمؤمن أنت إن شاء لم يجبه، وسؤالك إياي بدعة، ولا أشك في إيماني، وقال: إن شاء الله ليس يكره، وليس بداخل في الشك[1].

(ج) وقال جرير بن عبد الحميد: «كان الأعمش ومنصور ومغيرة وليث وعطاء بن السائب وإسماعيل بن خالد وعمارة بن القعقاع والعلاء ابن المسيب وابن شبرمة وسفيان الثوري وأبو يحيى صاحب الحسن وحمزة الزيات يقولون: نحن مؤمنون إن شاء الله، ويعيبون من لم يستثن»[2].

(د) وسئل أحمد ما تقول في الاستثناء في الإيمان؟ قال: نحن نذهب إليه، قيل الرجل يقول: أنا مؤمن إن شاء الله؟ قال نعم[3].

وسئل عن الرجل يقال له: أمؤمن أنت؟ قال: سؤاله إيّاك بدعة، يقول: إن شاء الله[4].

وسئل عن الرجل يسألني مؤمن أنت؟ قال: تقول نعم إن شاء الله[5].

٢ـ استثناؤهم بقول: أرجو:

(أ) عن سعيد بن جبير قال: سألت ابن عمر قال: قلت أغتسل من غسل الميت؟ قال: مؤمن هو؟ قلت: أرجو، قال: فتمسح بالمؤمن ولا تغتسل منه[6].

---

(١) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣١٠)، والخلال في «السنة» (٣/ ٦٠٢)، والآجري في «الشريعة» (ص١٣٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٨١).

(٢) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٣٥)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٩)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧١).

(٣) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٩٤).

(٤) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠٢).

(٥) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠٢).

(٦) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣/ ٢٦٧)، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣٢١).

(ب) عن إبراهيم النخعي قال: قال رجل لعلقمة أمؤمن أنت؟ قال: أرجو[1].

(ج) وعن إبراهيم النخعي عن علقمة ـ وتكلم عنده رجل من الخوارج بكلام كرهه ـ فقال علقمة: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾[2]، فقال له الخارجي: أوَمنهم أنت؟ فقال: أرجو[3].

(د) وعن الحسن بن عبيد الله قال: قال إبراهيم النخعي: إذا قيل لك: أمؤمن أنت؟ فقل: أرجو[4].

(هـ) وسئل أحمد بن حنبل عمن يقال له: أنت مؤمن؟ فقال: سؤاله إياك بدعة، وقل أنا مؤمن أرجو[5].

٣ ـ استثناؤهم بقول: «آمنتُ بالله وملائكته...»:

(أ) عن علقمة بن الأسود قال: قال رجل عند عبد الله: إني مؤمن. قال: قل إني في الجنة، ولكنا نقول: آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله[6].

---

(١) رواه أبو عبيد في «الإيمان» (ص/ ٦٨)، وابن أبي شيبة في «الإيمان» (ص/ ٩)، وفي «المصنف» (١١/ ١٥)، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣٤٠)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٦).

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥٨.

(٣) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٢٢)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٤١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٠).

(٤) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٤٠)، والطبري في «تهذيب الآثار» (برقم: ١٠٠٠)، والآجري في «الشريعة»(ص١٤١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٩).

(٥) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠٢).

(٦) رواه أبو عبيد في الإيمان (ص/ ٦٧)، وابن أبي شيبة في الإيمان (ص/ ٩)، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣٢٢).

(ب) وعن ابن طاووس عن أبيه أنه كان إذا قيل له أمؤمن أنت؟ قال: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله، ولا يزيد على هذا[1].

(ج) وعن سفيان بن محل قال: قال لي إبراهيم: «إذا قيل لك أمؤمن أنت فقل: آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله»[2].

(د) وعن عبد الرحمن بن بكير السلمي قال: كنت عند محمد بن سيرين وعنده أيوب فقلت له: يا أبا بكر يقول لي: أمؤمن أنت؟ أقول: مؤمن، فانتهرني أيوب، فقال محمد: وما عليك أن تقول آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله[3].

(هـ) وعن حبيب بن الشهيد قال: قال محمد بن سيرين: «إذا قيل لك أنت مؤمن فقل: آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق»[4].

(و) وعن أحمد بن أصرم المزني أن أبا عبدالله قيل له: إذا سألني الرجل أمؤمن أنت؟ فقال: سؤاله إياك بدعة لا نشك في إيماننا، قال المزني: وحفظي أنَّ أبا عبد الله قال: أقول كما قال طاووس: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله[5].

---

(١) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٢٣)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٤٢)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٨).

(٢) رواه أبو عبيد في الإيمان (ص/٦٨)، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣٢٠)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٤١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٨).

(٣) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٢٠) وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٨).

(٤) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٢٠)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٤١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٩).

(٥) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠١).

٤ـ استثناؤهم بقول «لا إله إلا الله»:

(أ) عن سوار بن شبيب قال جاء رجل إلى ابن عمر فقال إن هاهنا قوماً يشهدون علي بالكفر قال: «أَلا تقول لا إله إلَّا الله فتكذبهم»[1].

(ب) وعن الحسن بن عمرو عن إبراهيم النخعي قال: إذا قيل لك أمؤمن أنت؟ فقل: لا إله إلا الله[2].

فجميع هذه النقول تدل بوضوح على أن الاستثناء في الإيمان سنة ماضية عند السلف الصالح بصيغ مختلفة مدارها على البعد عن تزكية النفس والشهادة لها بتكميل الأعمال وإتمام الإيمان.

ولا يشكل على هذا ما نقل عن بعض السلف أنه أجاب بأنه مؤمن دون استثناء مثل:

١ـ ما نقل عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه خطبهم فقال: «أنتم المؤمنون وأنتم أهل الجنة، والله إني لأطمع أن يكون عامة من تصيبون بفارس والروم في الجنة، فإنّ أحدهم يعمل الخير فيقول أحسنت بارك الله فيك أحسنت رحمك الله، والله يقول: ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾[3]»[4].

فهذا الأثر خوطب فيه الجماعة ولم يعين به شخص، وفي آخره رجع إلى الاستثناء في دخول الجنة فقال: «إنِّي لأطمع»[5].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في الإيمان (ص/ ١٠)، وفي المصنف (١١/ ٣٠).

(٢) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٢١)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٤١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٨).

(٣) سورة الشورى، الآية: (٢٦).

(٤) رواه الحاكم (٢/ ٤٤٤)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٢١٣)، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٥) انظر «شعب الإيمان» للبيهقي (١/ ٢١٤).

٢ـ وعن ابن أبي كثير عن رجل لم يسمه عن أبيه: قال سمعت ابن مسعود يقول: أنا مؤمن[(١)].

وإسناد هذا الأثر ضعيف، فالرجل الذي لم يسم وأبوه مجهولان.

٣ـ وعن عبد الله بن يزيد الأنصاري قال: «تسموا باسمكم الذي سماكم الله بالحنيفية والإسلام والإيمان»[(٢)].

٤ـ وعن أبي عبد الرحمن الشيباني قال: لقيت عبد الله بن معقل فقلت له: إنَّ أناسًا من أهل الصلاح يعيبون عليَّ أن أقول: أنا مؤمن، فقال عبد الله: لقد خبت وخسرت إن لم تكن مؤمنًا[(٣)].

٥ـ وعن إبراهيم التيمي قال: «وما على أحدكم أن يقول: أنا مؤمن، فوالله لئن كان صادقًا لا يعذبه الله على صدقه، وإن كان كاذباً لما دخل عليه من الكفر أشد عليه من الكذب»[(٤)].

ومراده بـ «أنا مؤمن» أصل الإيمان كما يدل على ذلك آخر كلامه قوله: «لما دخل عليه من الكفر..».

٦ـ وعن أبي عبد الرحمن السُّلمي قال: «إذا سئل أحدكم: أمؤمن أنت؟ فلا يشك في إيمانه»[(٥)].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٢٩)، وفي كتاب «الإيمان» (ص/ ١٠).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٣٠)، وفي كتاب «الإيمان» (ص/ ١٠)، وقال الألباني: صحيح الإسناد موقوفاً.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٢٩)، وفي كتاب «الإيمان» (ص/ ١٠)، وقد تصحف الاسم في كتاب «الإيمان» من «ابن معقل» إلى «ابن مغفل».

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ١٥)، وفي كتاب «الإيمان» (ص/ ٢٣) وقال الألباني: إن السند إلى إبراهيم صحيح.

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٢٩) وفي كتاب «الإيمان» (ص/ ٩).

٧ ـ وعن يوسف بن ميمون قال: قلت لعطاء: «إنَّ قبلنا قومًا نعدهم من أهل الصلاح إن قلنا نحن مؤمنون عابوا ذلك علينا، قال: فقال عطاء: نحن المسلمون المؤمنون وكذلك أدركنا أصحاب رسول الله ﷺ يقولون»[(١)].

فهذه الآثار لا تشكل على ما ذكرته آنفًا من أنَّ مذهب السلف هو جواز الاستثناء في الإيمان، لأنها لا تخلو من أحد أمور:

١ـ إما أن تكون ضعيفة الإسناد غير ثابتة عن الصحابي أو التابعي المروية عنه كما في بعض الآثار المتقدمة.

٢ ـ أو أن يكون قاله على سبيل التعميم كما في الأثر الأول، وهذا لا إشكال فيه إذ أهل القبلة كلهم مؤمنون باعتبار الظاهر منهم، وبذلك يتوارثون ويتناكحون ويتعاملون بالأخوة الإيمانية.

٣ـ أو أن يكون قصد بذلك أصل الإيمان لاتمامه وكماله، بل هذا هو مقصودهم عند إطلاق القول «أنا مؤمن» أو «أنت مؤمن»؛ لأنّ اسم الإيمان عند السلف على ضربين: مطلق ومقيَّد.

فإذا استعمل مطلقًا شمل جميع ما يحبُّه الله ورسوله من أقوال العبد وأعماله الظاهرة والباطنة.

وإذا استعمل مقيَّدًا يكون متناوِلًا لأصل الإيمان وأساسه، وهو الإيمان الباطن بأركانه الستة الواردة في حديث جبريل المشهور.

وللإيمان عندهم أصل وفرع؛ فأصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله، وفرعه الأعمال الظاهرة بأنواعها[(٢)].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٣٥) وفي كتاب «الإيمان» (ص/ ١٦)، وقال الألباني: إسناده ضعيف.

(٢) انظر «الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٦٤٢ وما بعدها).

وعلى هذا فإنَّ من استثنى من السلف في إيمـانه قصد به الإيمـان التام الكامل المقبول عند الله، ومن لم يستثن قصد الإيمان الباطن الذي هو أصل الإيمان وأساسه وهذا لا استثناء فيه.

وعلى هذا ينبغي لـمن سُئل هل هو مؤمن أو، لا؟ أن يستفصل من السائل ماذا يريد بالإيمان؟ هل يريد بذلك الإيمان الكامل التام المقبول عند الله الذي أهله يقينا في الجنة؟ أو يريد الإيمان المقيد الذي هو أصل الإيمان وأساسه؟.

فإن أراد الأول فلا بدَّ من الاستثناء، وإن أراد الثاني فلا استثناء، على ما سبق بيانه وشرحه.

وتأكيدًا لما ذكرت أنقل بعض أقوال السلف المؤكدة لذلك والمؤيدة له، والمبينة أن مقصودهم بترك الاستثناء في الإيمان أصله، وبالاستثناء فيه تمامه وكماله.

فعن تمام بن نجيح قال: سأل رجل الحسن البصري عن الإيمان فقال: «الإيمان إيمانان؛ فإن كنت تسألني عن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والجنة والنار والبعث والحساب فأنا مؤمن، وإن كنت تسألني عن قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[1]، فوالله ما أدري أنا منهم أم لا»[2].

قال البيهقي معلِّقًا: «فلم يتوقف الحسن في أصل إيمانه في الحال، وإنما

(١) سورة الأنفال، الآيات: ٣-٤.

(٢) تقدم تخريجه (ص/ ٤٠٣).

توقف في كماله الذي وعد الله عز وجل لأهله الجنة بقوله: ﴿لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝﴾»[1].

وقال سفيان الثوري: «الناس عندنا مؤمنون في الأحكام والمواريث، ونرجوا أن يكونوا كذلك، ولا ندري ما حالنا عند الله عز وجل»[2].

وعن وكيع قال: «كان سفيان الثوري يقول: أنا مؤمن وأهل القبلة كلهم مؤمنون في النكاح والدية والمواريث، ولا يقول: مؤمن عند الله عز وجل»[3].

وعن قتيبة بن سعيد قال: «هذا قول الأئمة المأخوذ في الإسلام والسنة بقولهم... ونقول: الناس عندنا مؤمنون بالاسم الذي سماهم الله في الإقرار والحدود والمواريث، ولا نقول: حقًا، ولا نقول: عند الله ولا نقول: كإيمان جبريل وميكائيل؛ لأنّ إيمانهما متقبَّل»[4].

وعن إسماعيل بن سعيد قال: «سألت أحمد من قال: أنا مؤمن عند نفسي من طريق الأحكام والمواريث ولا أعلم ما أنا عند الله عز وجل، قال: ليس هذا بمرجىء»[5].

فبهذه النقول يعلم ما سبق ذكره عن مذهب السلف أنهم يجوزون الاستثناء باعتبار ويمنعونه باعتبار حسب مراد القائل بكلمة الإيمان.

ولهذا كان من السلف من يرى أنَّ الاستثناء وتركه سواء على المعنى الذي أشرت إليه.

---

(١) «الاعتقاد» (١٢٠).

(٢) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣١١)، وأبو داود في «مسائل الإمام أحمد» (ص/ ٢٧٤)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٢).

(٣) رواه البيهقي في «الشعب» (١/ ٢١٩).

(٤) رواه البيهقي في «الشعب» (١/ ٢١٩).

(٥) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٧٤).

قال الأوزاعي: «من قال: أنا مؤمن فحسن، ومن قال: أنا مؤمن إن شاء الله فحسن، لقول الله عز وجل: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[1]، وقد علم أنهم داخلون»[2].

ولا يتنافى هذا مع ما جاء عن بعضهم من كراهة ترك الاستثناء، كما روي ذلك عن سفيان الثوري أنه ينكر ويكره أن يقول: أنا مؤمن[3]، وقد تقدَّم معنا عن جمع من السلف أنهم كانوا يعيبون من لا يستثني.

قال أبو عبيد: «وإنما كراهتهم عندنا أن يثبتوا الشهادة بالإيمان مخافة ما أعلمتكم في الباب الأول من التزكية والاستكمال عند الله، وأما على أحكام الدنيا فإنهم يسمون أهل الملة جميعًا مؤمنين؛ لأنَّ ولايتهم وذبائحهم وشهاداتهم ومناكحتهم وجميع سنتهم إنما هي على الإيمان، ولهذا كان الأوزاعي يرى الاستثناء وتركه جميعًا واسعين»[4].

قلت: ولكن لما كان ترك الاستثناء شعارًا للمرجئة، ومتضمنًا لتزكية النفس والثناء عليها وهذا منهي عنه شرعًا، فإني أرى أن لزوم الاستثناء أولى وأكمل، وأن لا يترك الاستثناء إلَّا إذا بين المقصود والمراد.

ولهذا كان الإمام أحمد لا يعجبه ترك الاستثناء[5]، بل قال مرة لحسين ابن منصور من قال من العلماء: أنا مؤمن؟ قلت: ما أعلم رجلاً أثق به، قال: لم تقل شيئًا لم يقله أحد من أهل العلم قبلنا[6].

---

(١) سورة الفتح، الآية: ٢٧.

(٢) رواه أبو عبيد في «الإيمان» (ص/ ٦٩)، وبنحوه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٩٨).

(٣) رواه الآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧١).

(٤) «الإيمان» (ص/ ٦٨).

(٥) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٩٨).

(٦) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٥٦٦).

قال شيخ الإسلام: «... ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يقول:أنا مؤمن بلا استثناء إذا أراد ذلك ـ أي أصل الإيمان ـ لكن ينبغي أن يقرن كلامه بما يبين أنه لم يرد الإيمان المطلق، ولهذا كان أحمد يكره أن يجيب على المطلق بلا استثناء يقدِّمه»[1].

ولم يكن أحمد رحمه الله ينكر على من ترك الاستثناء إذا لم يكن قصده قصد المرجئة أن الإيمان مجرد القول، قال الأثرم قلت لأبي عبد الله: فكأنك لا ترى بأساً أن لا يستثني، فقال: إذا كان ممن يقول: الإيمان قول وعمل فهو أسهل عندي، ثم قال أبو عبد الله: إن قوماً تضعف قلوبهم عن الاستثناء، فتعجب منهم[2].

فبهذا التفصيل المنقول عن السلف يستبين السبيل في مسألة الاستثناء في الإيمان، وتلتقي الأقوال، والله أعلم.

---

(١) «الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٤٤٩).

(٢) ذكره شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٧/ ٢٢٥، ٦٦٩)، وانظر أيضاً (٧/ ٤٤٩).



المبحث الثالث

ما ورد عنهم من تبديع السؤال بـ «أمؤمن أنت؟»

لـمَّـا كان المرجئة هم أوَّل من أثار مسألة الاستثناء في الإيمان؛ لحاجة في نفوسهم ولمقصد سيِّءٍ في صدورهم، وهو دعم قولهم في الإيمان وأنه التصديق وحده وأن العمل خارج من مسماه، ولما أكثروا من طرح هذه المسألة بين الناس بغية تحقيق ذاك المقصد، أنكر عليهم السلف ذلك أشد الإنكار وحاربوا مقالتهم أقوى محاربة، ولهذا كثرت أقوالهم رحمهم الله المبينة للجواب الشرعي على هذه المسألة البدعيَّة، ونصوا رحمهم الله على كراهة هذه المسألة وأنها من بدع المرجئة السيئة.

وأقوالهم رحمهم الله في ذم هذه المسألة وتبديع قائلها كثيرة جداً، حتى إن بعض من صنف في العقيدة على رسم السنة أفرد باباً في مصنفه في هذا الموضوع على الخصوص كالآجري في «الشريعة»، فقد أفرد باباً «فيمن كره من العلماء لمن سأل غيره فيقول له: أنت مؤمن هذا عندهم مبتدع رجل سوء»[(١)]، وكذلك فعل ابن بطة في «الإبانة»، فقد أفرد باباً بعنوان: «سؤال الرجل لغيره أمؤمن أنت وكيف الجواب له وكراهية العلماء هذا السؤال وتبديع السائل عن ذلك»[(٢)].

وقد أوردا رحمهما الله في هذين البابين نصوصًا كثيرة عن السلف رحمهم الله في ذم المرجئة وتبديعهم في مقالتهم هذه صيانة منهم للمعتقد وحفاظاً على الديانة.

---

(١) «الشريعة» (ص/ ١٤٠).

(٢) «الإبانة» (٢/ ٨٧٧).

قال ابن بطَّة رحمه الله في نهاية الباب المذكور: «فقد ذكرت في هذا الباب من كلام أئمة المسلمين وقول الفقهاء والتابعين ما إن عمل به المؤمن أراح به نفسه من خصومة المرجىء الضال، وأزاح به علته وكان لدينه بذلك صيانة ووقاية والله أعلم»[(1)].

ولما كان الأمر بهذه المثابة خصصت هذا الموضوع بهذا المبحث لأنقل فيه بعض ما ورد عن السلف في ذلك تحذيرًا من هذه المقالة السيِّئة المبتدعة، وتبصيرًا بالحق والسنة.

١ـ سأل رجل ميمون بن مهران قال: فقال لي: أمؤمن أنت؟ قال: قل: آمنت بالله وملائكته وكتبه، قال: لا يرضى مني بذلك، قال: فردها، فقال: لا يرضى، فردها عليه ثم ذره في غيظه يتردد[(2)].

٢ـ وعن إبراهيم النخعي قال: «سؤال الرجل الرجل أمؤمن أنت بدعة»[(3)]، وسأله رجل: أمؤمن أنت فقال: «ما أشك في إيماني، وسؤالك إياي عن هذا بدعة»[(4)].

٣ـ وقال الإمام أحمد سمعت سفيان بن عيينة يقول: «إذا سئل أمؤمن أنت؟ إن شاء لم يجبه، أو يقول: سؤالك إياي بدعة، ولا أشك في إيماني»[(5)].

---

١) «الإبانة» (٢/ ٨٨٣).

(٢) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٧).

(٣) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٢١)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ٧٦٥)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٨٠).

(٤) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٣٩).

(٥) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣١٠)، والخلال في «السنة» (٣/ ٦٠٢)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٨٨١).

٤ـ وقيل له: الرجل يقول: مؤمن أنت؟ فقال: «فقل: ما أشك في إيماني وسؤالك إياي بدعة، وتقول ما أدري أنا عند الله عز وجل شقي أم سعيد، مقبول العمل أم لا»[(١)].

٥ـ وسئل الإمام أحمد عن الرجل يقال له: أمؤمن أنت؟ قال: سؤاله إياك بدعة، ويقول: إن شاء الله[(٢)].

٦ـ وقال الإمام محمد بن حسين الآجري:، «إذا قال لك رجل: أنت مؤمن؟ فقل: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والموت والبعث من بعد الموت والجنة والنار، وإن أحببت أن لا تجيبه تقول له: سؤالك إياي بدعة، فلا أجيبك، وإن أجبته، فقلت: أنا مؤمن إن شاء الله على النعت الذي ذكرناه فلا بأس به، واحذر مناظرة مثل هذا، فإن هذا عند العلماء مذموم، واتبع من مضى من أئمة المسلمين تسلم إن شاء الله تعالى»[(٣)].

وبهذه النقول الطيبة عن سلف الأمة يعلم أن من البدع الحوادث ومن الأقوال المبتدعة سؤال الرجل أخاه أمؤمن أنت؟ فالواجب على المسلم العاقل أن يحبس نفسه على السنة وأن يحذر من البدعة وأن يقف حيث وقف القوم ويقول فيما قالوا ويكف عما كفوا ويسلك سبيل السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

---

(١) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٣٨)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٤٠).

(٢) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠١).

(٣) «الشريعة» (ص/ ١٤٠).



المبحث الرابع

حكم الاستثناء في الإسلام

لقد كان الحديث فيما سبق كلّه منصبًّا حول بيان حكم الاستثناء في الإيمان، وأما الحديث في هذا المبحث فسيكون عن بيان حكم الاستثناء في الإسلام، وقد علمنا فيما مضى أن هناك فرقًا بين الإسلام والإيمان، وبين المسلم والمؤمن، وأن الناس في الدين طبقات منهم المحسن ومنهم المؤمن ومنهم المسلم، وأن أكملهم دينًا المحسن ثم المؤمن ثم المسلم.

فالإسلام هو أقل هذه الدرجات، وليس وراءه إلا الكفر، فمن لم يكن مسلماً فهو كافر، وأمَّا من لم يكن مؤمنًا فقد يكون مسلمًا، ولهذا لما ادعى بعض الأعراب درجة الإيمان التي لما يصلوا إليها وإنما كانوا مسلمين فقط، رد الله عليهم قولهم هذا بقوله سبحانه: ﴿۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ...﴾[1]، فهؤلاء الأعراب ليسوا منافقين، إذ لا يلزم من نفي الإيمان عنهم أن يكونوا منافقين من أهل الدرك الأسفل من النار، بل المراد أنهم لم يأتوا بالإيمان الواجب الذي يستحقون معه أن يوصفوا بالمؤمنين، فنفي عنهم الإيمان لذلك، وإن كانوا مسلمين معهم من الإيمان ما يثابون عليه[2].

وعندما تذكر درجات الدين هذه يراد بالإسلام من أتى بالأعمال الظاهرة مع شيء من الإيمان يصحح عمله كحال الأعراب المذكورين في الآية المتقدمة، وكحال الرجل الذي قال عنه سعد بن أبي وقاص: إني لأراه مؤمنًا، فقال له النبي ﷺ: أو مسلماً.

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٤.

(٢) انظر «الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ٢٤٣).

فمن دخل في هذا الدين ونطق بالشهادتين فهو المسلم له ما للمسلمين وعليه ما عليهم، فمثل هذا يقال عنه مسلم، وكل أحد يصح أن يعبر عن نفسه بذلك بدون أن يستثني كما أرشد لذلك النبي ﷺ في حديث سعد، وكما أرشد إلى ذلك الأعراب كما تقدم في الآية.

وبهذا يعلم أنّ الصحيح في مسألة حكم الاستثناء في الإسلام أن يقال: مسلم بدون استثناء، وهذا هو المشهور عن سلف الأمَّة في هذه المسألة، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والمشهور عند أهل الحديث أنه لا يستثنى في الإسلام، وهو المشهور عن أحمد رضي الله عنه، وقد روي عنه فيه الاستثناء»(١).

قلت: وإنما كان السلف لا يستثنون في الإسلام لأسباب أهمها أمران:

الأول: ورد ما يرشد إلى ذلك في نصوص الشرع المطهر، كما في آية الحجرات، وحديث سعد وقد تقدما، وكما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾(٢).

فهذه النصوص فيها إشارة إلى جواز قول: مسلم بدون استثناء، وآية الحجرات واضحة صريحة في الدلالة على ذلك، ولهذا احتج بها على ذلك غير واحد من أهل العلم.

قال شيخ الإسلام: «وهذه الآية ـ أي: آية الحجرات ـ مما احتج بها أحمد بن حنبل وغيره على أنه يستثنى في الإيمان دون الإسلام، وأن أصحاب الكبائر يخرجون من الإيمان إلى الإسلام، قال الميموني: سألت أحمد بن

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٤٣)، وسيأتي قريبًا توجيه رواية أحمد التي جوز فيها الاستثناء في الإسلام.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٣٣.

حنبل عن رأيه في أنا مؤمن إن شاء الله؟ فقال: أقول: مؤمن إن شاء الله، وأقول: مسلم ولا أستثني، قال: قلت لأحمد؟ تفرق بين الإسلام والإيمان؟ فقال لي: نعم. فقلت له: بأي شيء تحتج؟ قال لي: ﴿۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾، وذكر أشياء»[1].

الأمر الثاني: أنَّ كلَّ من نطق بالشهادتين صار بذلك مسلماً، له ما للمسلمين وعليه ما عليهم، ويكون متميزاً عن اليهود والنصارى تجري عليه أحكام الشرع الجارية على المسلمين، وهذا القدر كل أحد يجزم به بلا استثناء في ذلك.

قال شيخ الإسلام: «ولما كان كل من أتى بالشهادتين صار مسلماً متميزاً عن اليهود والنصارى تجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على المسلمين، كان هذا مما يجزم به بلا استثناء فيه»[2].

لهذا كان المشهور عن السلف الصالح عدم الاستثناء في الإسلام كما ذكر ذلك شيخ الإسلام فيما تقدم، ومما ورد عنهم في ذلك:

- ما رواه هشام الأزدي عن الحسن البصري ومحمد بن سيرين: أنهما كانا يقولان مسلم ويهابان مؤمن[3].

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٢٥٣)، وأثر الميموني عن أحمد رواه ابن منده في «الإيمان» (١/ ٣١١)، وروى نحوه الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠٤، ح ١٠٧٧) من رواية عبد الملك بن عبد الحميد.

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٤١٥).

(٣) رواه عبد الله في «السنة» (١/ ٣٢٢)، والخلال في «السنة» (٣/ ٦٠٣، ح ١٠٧٥)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٩)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٤)، واللَّالكائي في «شرح الاعتقاد» (٤/ ٨١٥).

وقال أبو بكر المروزي: قيل لأبي عبد الله: نقول: نحن المؤمنون؟ قال: نقول: نحن المسلمون[1].

وقال أيضًا: قيل لأبي عبد الله: نقول: إنا مؤمنون؟ قال: لا، ولكن نقول: إنا مسلمون[2].

وقال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: فأما إذا قال: أنا مسلم فلا يستثني؟ فقال: لا يستثني إذا قال: أنا مسلم[3].

أما ما ذكره شيخ الإسلام عن أحمد بن حنبل أن له روايتين في المسألة: إحداهما بتجويز الاستثناء في الإسلام، فسببه عائد إلى أن للإمام أيضًا روايتين في تعريف الإسلام: إحداهما: أنَّ الإسلام هو الكلمة، والأخرى: أنه أعمال الإسلام الظاهرة كاملة، فإن أريد به الكلمة فلا استثناء، وإن أريد به الأعمال الظاهرة كلها فلا بد من الاستثناء؛ لأن الجزم بفعلها وإتمامها كالجزم بالإيمان سواء.

قال شيخ الإسلام: «وأحمد إنما منع الاستثناء فيه ـ أي الإسلام ـ على قول الزُّهري هو: الكلمة، هكذا نقل الأثرم والميموني وغيرهما عنه.

وأمَّا على جوابه الآخر الذي لم يختر فيه قول من قال: الإسلام الكلمة فيستثني في الإسلام كما يستثني في الإيمان؛ فإن الإنسان لا يجزم بأنه فعل كل ما أمر به من الإسلام...فإذا أريد بالإسلام الكلمة فلا استثناء فيه، كما نص عليه أحمد وغيره، وإذا أريد به من فعل الواجبات الظاهرة كلها، فالاستثناء فيه كالاستثناء في الإيمان. ولما كان كل من أتى بالشهادتين صار

---

(١) رواه الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠٢، ح ١٠٧٣)، والآجري في «الشريعة» (ص/ ١٣٩).

(٢) رواه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٤)، وهو والأثر الذي قبله ذكرهما شيخ الإسلام. انظر «الفتاوى» (٧/ ٤٤٩).

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٧٦).

مسلماً متميزًا عن اليهود والنصارى تجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على المسلمين،كان هذا مما يجزم به... »[1].

وقال: «..لكن الإسلام الذي هو أداء الخمس كما أمر به يقبل الاستثناء، فالإسلام الذي لا يستثنى فيه الشهادتان باللسان فقط فإنها لا تزيد ولا تنقص فلا استثناء فيها»[2].

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٤١٥).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٢٥٩).



الفصل الثاني

فيمن قال بوجوب الاستثناء

إنَّ أشهر من ذهب للقول بوجوب الاستثناء في الإيمان وانتصر له هم الكُلَّابيَّة والأشعريَّة[1]؛ حيث إنَّ الإيمان عندهم هو ما مات عليه الإنسان، والإنسان إنما يكون عند الله مؤمنًا وكافرًا باعتبار الموافاة، وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به، والإيمان الذي يعقبه الكفر فيموت صاحبه كافرًا ليس بإيمان، كالصلاة التي يفسدها صاحبها قبل الكمال، وكالصيام الذي يفطر صاحبه قبل الغروب، وصاحب هذا هو عند الله كافر لعلمه بما يموت عليه، وهذا المأخذ هو مأخذ كثير من المتأخرين ممن يريد أن ينصر ما اشتهر عن أهل السنة من قولهم: أنا مؤمن إن شاء الله، ويريد مع ذلك أنَّ الإيمان لا يتفاضل، ولا يشك الإنسان في الموجود منه، وإنما يشكّ في المستقبل[2]، وحسب هؤلاء أن استثناء السلف إنما هو على هذا المعنى وبهذا الاعتبار، وحملوا جميع الآثار الواردة عن السلف في الاستثناء على هذا المحمل الذي هو أبعد ما يكون عن مراد السلف، ومقصودهم بالاستثناء.

يقول الجويني: «فإن قيل: قد أُثر عن سلفكم ربط الإيمان بالمشيئة، وكان إذا سئل الواحد منهم عن إيمانه قال إنه مؤمن إن شاء الله، فما محصول ذلك؟ قلنا: الإيمان ثابت في الحال قطعاً لا شك فيه ولكن الإيمان

---

(١) انظر «المسامرة شرح المسايرة» (ص/ ٢٨٣)، و«إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٨٢)، و«الروضة البهية» (ص/ ٨).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٤٣٠).

الذي هو علم الفوز وآية النجاة إيمان الموافاة فاعتنى السلف به وقرنوه بالمشيئة، ولم يقصدوا التشكك في الإيمان الناجز»[1].

فهكذا توهَّم هؤلاء أنَّ ذلك الذي قالوا هو مراد السلف في الاستثناء بالإيمان، بينما الواقع أنَّ هذا الذي نسبوه للسلف ليس مرادًا لهم ولا أحد منهم استثنى في إيمانه لهذا الاعتبار، كما قال شيخ الإسلام: «وأما الموافاة فما علمت أحداً من السلف علل بها الاستثناء، ولكن كثيراً من المتأخرين يعلل بها من أصحاب الحديث من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم، كما يعلل بها نظارهم كأبي الحسن الأشعري وأكثر أصحابه، لكن ليس هذا قول سلف أصحاب الحديث»[2].

فالسلف كانوا يستثنون في الإيمان وهذا متواتر عنهم لكن ليس في هؤلاء من قال: أنا أستثني لأجل الموافاة، وأن الإيمان إنما هو اسم لما يوافي به العبد ربه، بل صرح أئمة هؤلاء بأن الاستثناء إنما هو لأن الإيمان يتضمن فعل الواجبات فلا يشهدون لأنفسهم بذلك كما لا يشهدون لها بالبر والتقوى، فإن ذلك مما لا يعلمونه وهو تزكية لأنفسهم بلا علم، وقد سبق النقل عنهم من أقوالهم وألفاظهم ما يدل على ذلك ويؤيده.

والعجيب أنَّ هؤلاء رغم عدم اعتبارهم لدخول الأعمال في مسمى الإيمان مع كثرة الأدلة في الكتاب والسنة على ذلك، تمسكًا منهم بالدلالة اللغوية لكلمة «إيمان»، وأنها في اللغة إنما تطلق على التصديق فقط، إلا أنهم ناقضوا أنفسهم هنا فجعلوا من حد الإيمان الشرعي أن يوافي العبد به ربه، وأنه لا يسمى إيمانا إلا ما مات العبد عليه.

---

(١) «الإرشاد» للجويني (ص/ ٣٣٦).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٤٣٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ثمَّ أكثر المتأخرين الذين نصروا قول جهم يقولون بالاستثناء في الإيمان، ويقولون: الإيمان في الشرع هو ما يوافي به العبد ربَّه وإن كان في اللُّغة أعمُّ من ذلك، فجعلوا في مسألة الاستثناء مسمى الإيمان ما ادَّعوا أنّه مسماه في الشرع، وعدلوا عن اللُّغة، فهلَّا فعلوا هذا في الأعمال، ودلالة الشرع على أنَّ الأعمال الواجبة من تمام الإيمان لا تحصى كثرة، بخلاف دلالته على أنه لا يسمَّى إيمانًا إلَّا ما مات الرجل عليه؛ فإنَّه ليس في الشرع ما يدلُّ على هذا، وهو قولٌ مُحدَثٌ لم يقله أحدٌ مِنَ السلف، لكن هؤلاء ظنُّوا أنَّ الذين استثنوا في الإيمان من السلف كان هذا مأخذهم؛ لأن هؤلاء وأمثالهم لم يكونوا خبيرين بكلام السلف، بل ينصرون ما يظهر من أقوالهم بما تلقَّوه عن المتكلِّمين من الجهميَّة ونحوهم من أهل البدع، فيبقى الظاهر قول السلف، والباطن قول الجهمية الذين هم أفسد الناس مقالة في الإيمان»[1].

وأمَّا سبب غلط هؤلاء في نسبة هذا القول للسلف مع أنهم لم يقولوه، فعائد إلى أنه: «لما اشتهر عند هؤلاء أنَّ السلف يستثنون في الإيمان، ورأوا أنَّ هذا لا يمكن إلَّا إذا جعل الإيمان هو ما يموت العبد عليه، وهو ما يوافي به العبد ربه، ظنوا أن الإيمان عند السلف هو هذا، فصاروا يحكون هذا عن السلف، وهذا القول لم يقل به أحد من السلف، ولكن هؤلاء حكوه عنهم بحسب ظنهم لما رأوا أنّ قولهم لا يتوجَّه إلَّا على هذا الأصل وهم يدعون أن ما نصروه من أصل جهم في الإيمان هو قول المحقِّقين والنظَّار من أصحاب الحديث، ومثل هذا يوجد كثيراً في مذاهب السلف التي خالفها بعض النظَّار وأظهر حجته في ذلك ولم يعرف حقيقة قول

(١) «الفتاوى» (٧/ ١٤٣).

السلف فيقول من عرف حجة هؤلاء دون السلف أو من يعظمهم لما يراه من تميزهم عليه: هذا قول المحققين، وقال المحقِّقون، ويكون ذلك من الأقوال الباطلة، المخالفة للعقل مع الشرع وهذا كثيرًا ما يوجد في كلام بعض المبتدعين وبعض الملحدين. ومن آتاه الله علمًا وإيمانًا علم أنه لا يكون عند المتأخرين من التحقيق إلا ما هو دون تحقيق السلف لا في العلم ولا في العمل، ومن كان له خبرة بالنظريات والعقليات وبالعمليات، علم أن مذهب الصحابة دائمًا أرجح من قول من بعدهم وأنه لا يبتدع أحد قولًا في الإسلام إلا كان خطأ وكان الصواب قد سبق إليه من قبله»[1].

وقد اختلف هؤلاء القائلون بالموافاة على قولين: فمنهم من شرط في صحة الإيمان وحقيقته أن يوافي ربه به، ومنهم من لم يجعل ذلك شرطا فيه في الحال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «قال أبو القاسم الأنصاري[2] فيما حكاه عن أبي إسحاق الإسفرائيني لما ذكر قول أبي الحسن وأصحابه في الإيمان، وصحح أنه تصديق القلب، قال: ومن أصحابنا من قال بالموافاة، وشرط في الإيمان الحقيقي أن يوافي ربه به، ويختم عليه، ومنهم من لم يجعل ذلك شرطا فيه في الحال.

قال الأنصاري: لما ذكر أن معظم أئمة السلف كانوا يقولون: الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح قال: الأكثرون من

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٤٣٦).

(٢) هو سلمان بن ناصر بن عمران النيسابوري، تلميذ أبي المعالي الجويني إمام الحرمين، شرح كتاب «الإرشاد» لشيخه الجويني، توفي سنة ٥١١هـ. انظر «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤١٢).

هؤلاء على القول بالموافاة، ومن قال بالموافاة فإنما يقوله فيمن لم يرد الخبر بأنه من أهل الجنة، وأما من ورد الخبر بأنه من أهل الجنة فإنه يقطع على إيمانه، كالعشرة من الصحابة، ثم قال: والذي اختاره المحققون أن الإيمان هو التصديق، وقد ذكرنا اختلاف أقوالهم في الموافاة، وأن ذلك هل هو شرط في صحة الإيمان وحقيقته في الحال، وكونه معتدًّا عند الله به وفي حكمه، فمن قال: إن ذلك شرط فيه يستثنون في الإطلاق في الحال؛ لا أنهم يشكُّون في حقيقة التوحيد والمعرفة؛ لكنهم يقولون: لا يدري أي الإيمان الذي نحن موصوفون به في الحال هل هو معتد به عند الله؟ على معنى أنا ننتفع به في العاقبة ونجتني من ثماره

فإذا قيل لهم: أمؤمنون أنتم حقًّا؟ أو تقولون: إن شاء الله؟ أو تقولون: نرجو؟ فيقولون: نحن مؤمنون إن شاء الله؛ يعنون بهذا الاستثناء تفويض الأمر في العاقبة إلى الله سبحانه وتعالى، وإنما يكون الإيمان إيمانا معتدًّا به في حكم الله إذا كان ذلك علم الفوز وآية النجاة، وإذا كان صاحبه ـ والعياذ بالله ـ في حكم الله من الأشقياء يكون إيمانه الذي تحلى به في الحال عارية، قال: ولا فرق عند الصائرين إلى هذا المذهب بين أن يقول: أنا مؤمن من أهل الجنة قطعا، وبين أن يقول: أنا مؤمن حقًّا.

قال: فهؤلاء ـ يعني القائلين بالموافاة ـ جعلوا الثبات على هذا التصديق والإيمان الذي وصفناه إلى العاقبة والوفاء به في المآل شرطا في الإيمان شرعًا، لا لغةً ولا عقلًا. قال: وهذا مذهب سلف أصحاب الحديث والأكثرين. قال: وهو اختيار الإمام أبي بكر بن فورك، وكان الإمام محمد ابن إسحاق بن خزيمة يغلو فيه، وكان يقول: من قال: أنا مؤمن حقا فهو مبتدع.

ثمَّ قال: فإن قال قائل: إذا قلتم: إنَّ الإيمان المأمور به في الشريعة

هو ما وصفتموه بشرائطه وليس ذلك متلقًّى من اللغة، فكيف يستقيم قولكم: إن الإيمان لغوي؟ قلنا: الإيمان هو التصديق لغة وشرعا، غير أن الشرع ضمَّ إلى التصديق أوصافًا وشرائط، مجموعها يصير مُجزِيًا مقبولًا، كما قلنا في الصلاة والصوم والحج ونحوها، والصلاة في اللغة: هي الدعاء غير أنَّ الشرع ضمَّ إليها شرائط.

فإن قيل: أليس الصلاة والحجّ والزكاة معدولة عن اللغة، مستعملة في غير مذهب أهلها؟ قلنا: قد اختلف العلماء في ذلك، والصحيح أنّها مقررةٌ على استعمال أهل اللغة، ومبقاةٌ على مقتضياتها، وليست منقولةً، إلَّا أنّها زِيدَ فيها أمورٌ، فلو سلَّمنا للخصم كون هذه الألفاظ منقولة أو محمولة على وجه من المجاز بدليل مقطوع به؛ فعليه إقامة الدليل على وجود ذلك في الإيمان؛ فإنه لا يجب إزالة ظواهر القرآن بسبب إزالة ظاهر منها.

قال ومن أصحابنا [من] لم يجعل الموافاة على الإيمان شرطا في كونه إيمانا حقيقيا في الحال، وإن جعل ذلك شرطًا في استحقاق الثواب عليه، وهذا مذهب المعتزلة والكرامية، وهو اختيار أبي إسحاق الإسفرائيني، وكلام القاضي يدلُّ عليه. قال: وهو اختيار شيخنا أبي المعالي؛ فإنه قال: الإيمان ثابت في الحال قطعًا لا شكَّ فيه، ولكن الإيمان الذي هو علم الفوز وآية النجاة إيمانُ الموافاة، فاعتنى السلف به وقرنوه بالاستثناء، ولم يقصدوا الشكَّ في الإيمان الناجز.

قال: ومن صار إلى هذا يقول: الإيمان صفة يشتق منها اسم المؤمن، وهو المعرفة والتصديق، كما أن العالم مشتقٌّ من العلم، فإذا عرفتُ ذلك من نفسي قطعتُ به كما قطعتُ بأني عالم وعارف ومصدِّق، فإن ورد في المستقبل ما يزيله خرج إذ ذاك عن استحقاق هذا الوصف، ولا يقال: تبينَّا

أنه لم يكن إيمانا مأمورًا به، بل كان إيمانا مُجزِيًا فتغير وبطل، وليس كذلك قوله: أنا من أهل الجنة؛ فإن ذلك مغيَّبٌ عنه، وهو مرجو. قال: ومن صار إلى القول الأوَّل يتمسك بأشياء منها: أن يقال: الإيمان عبادة العمر، وهو كطاعة واحدة، فيتوقف صحَّة أوَّلها على سلامة آخرها، كما نقول في الصلاة والصيام والحج، قالوا: ولا شكَّ أنّه لا يسمّى في الحال وليًّا ولا سعيدًا ولا مَرضيًّا عند الله، وكذلك الكافر لا يسمَّى في الحال عدوًّا لله ولا شقيًّا إلَّا على معنى أنه تجري عليه أحكام الأعداء في الحال لإظهاره من نفسه علامتهم»[1].

وقد احتجَّ هؤلاء لقولهم ببعض الشبه والدلائل أذكر فيما يلي أهمها مع التنبيه على غلطهم فيما احتجوا به.

فمن جعل منهم الموافاة شرطا في صحة الإيمان وحقيقته احتج لذلك بأن الإيمان كالطاعة الواحدة، فيتوقف صحة أولها على سلامة آخرها، كما هو الشأن في الصلاة والصيام والحج، وبأن الإيمان إنما يكون إيمانا معتدًّا به في حكم الله إذا كان علم الفوز وآية النجاة، وإذا كان صاحبه في حكم الله من الأشقياء يكون إيمانه الذي تحلى به في الحال عارية.

واحتجَّ الآخرون بحجج عديدة، لعل أهمها وأبرزها ما ذكره القاضي أبو يعلى في كتابه «المعتمد في أصول الدين» حيث قال: «ولا يجوز أن يقول: أنا مؤمن حقاً بل يجب أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله خلافاً للمعتزلة[2] في قولهم: لا يجوز أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، بل يجب أن

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٤٣٧-٤٤١) بشيء من الاختصار.

(٢) قول المعتزلة في هذه المسألة هو خلاف ما ذكره القاضي أبو يعلى عنهم هنا فقد ذكر القاضي عبد الجبار في كتابه «شرح الأصول الخمسة» أنهم لا يجيزون غير الاستثناء قال:
=

يقول: أنا مؤمن حقًّا، والدلالة عليه إجماع السلف، فروى عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: من زعم أنه مؤمن فهو كافر.

وعن الحسن أنَّ رجلًا قال عند عبد الله بن مسعود: إني مؤمن، فقيل لابن مسعود: إن هذا يزعم أنه مؤمن، قال: فسلوه أفي الجنة هو أو في النار؟ فسألوه، فقال: الله أعلم، فقال عبد الله: فهلا وكلت الأولى كما وكلت الآخرة.

وعن علقمة أنه كان بينه وبين رجل من الخوارج كلام فقال له علقمة: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾[(١)].

فقال له الرجل: ومؤمن أنت؟ قال: أرجو.

ولأنَّ المؤمن الحقيقي، والمؤمن عند الله ـ عز وجل ـ هو الذي يكون من أهل الجنة ولا يكون كذلك إلا بعد أن يوافي بالإيمان باتفاق، والواحد منا لا يعلم أنه يوافي بالإيمان أم بالكفر وإذا لم يعلم ذلك لم يعلم أنه مؤمن حقاً»[(٢)].

= «ومن ذلك الكلام في أحدنا هل يجوز أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى؟ والأصل فيه أنه يجوز، بل لا يجوز خلافه». «شرح الأصول الخمسة» (ص/ ٨٠٣)، فهذا صريح في أن المعتزلة يوجبون الاستثناء فلو قال: خلافاً للجهمية لأصاب، وانظر هامش كتاب «مسائل الإيمان» للقاضي أبي يعلى (ص/ ٤٤٥).

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥٨.

(٢) «المعتمد» (ص/ ١٩٠)، قلت: وللقاضي أبي يعلى في هذه المسألة قول آخر يوافق ما جاء عن السلف، انظره في كتاب «الإيمان» له (ص/ ٤٢٨).

فخلص لهم من هذا دليلان:

الأول: بعض الآثار الواردة عن السلف ظنوا أن فيها حجة لهم.

الثاني: قولهم إن الإيمان الحقيقي المنجي هو الإيمان الذي يوافي به العبد ربه وعلى هذا يجب أن يستثني شكًّا منه في المستقبل.

قلت: أما استدلالهم الأول ببعض الآثار الواردة عن السلف في ذلك فالجواب عنه إجمالًا قد تقدم، حيث ذكرت فيما سبق بالنقل عن شيخ الإسلام أن هذا لم يثبت عن أحد من السلف فضلاً عن أن يكونوا مجمعين عليه.

ثم إنَّ الآثار التي ذكرها القاضي محتجًّا بها على وجوب الاستثناء في الإيمان باعتبار الموافاة لا حجة له فيها إذ المراد بالإيمان فيها الإيمان التام الكامل الذي وصف الله أهله بأنهم هم المؤمنون حقاً لكونهم استوفوا أعمال الإيمان بصدق وإخلاص وتنافسوا في مستحبَّاته فإنه إذا قصد بالإيمان هذا القدر فالاستثناء في الإيمان واجب بعداً عن التزكية ومجانبة لادعاء الكمال.

لـهذا قال عمر من قال أنا مؤمن ـ أي كامل الإيمان ـ فهو كافر، وليس هذا من الكفر الاعتقادي المخرج مِنَ الملَّة، بل من الكفر العملي الذي ينقص الإيمان ولا يخرج من الملَّة كقوله ﷺ: «اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في الأنساب، والنِّياحة على الميت»[1].

فيكون مراد عمر رضي الله عنه بقوله: من قال: أنا مؤمن فهو كافر، أي: من ادعى لنفسه كمال الإيمان واستيفاء واجباته وأنه من الذين قال الله

---

(١) تقدم تخريجه (ص/ ٣٥٧).

فيهم: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَـٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾[1].

فمن ادَّعى لنفسه هذه الأمور وهي لازمة لمن قال: إنِّي مؤمن لأنَّ اسم الإيمان يشملها فمن ادعى ذلك يكون كافراً كفراً عملياً غير مخرج من الملة، ككفر من ناح على الميت، أو طعن في الأنساب فهو كفر دون كفر، وهذا أمرٌ معلوم متقرِّر عند أهل السنة والجماعة، وله نظائر كثيرة يطلق فيها الكفر ويراد الكفر العملي.

والمقصود: أن أثر عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يحمل على هذا إن صحَّ إذ في صحَّته نظر[2].

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٤.

(٢) فقد رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» ـ كما في «المطالب العالية» لابن حجر (٣/ ٩٨) ـ وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٦٨) من طريق قتادة، عن عمر بن الخطاب، إلا أن قتادة ـ وهو ابن دعامة السدوسي ـ لم يدرك عمر. انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣١٥).

ولهذا أعلَّه العراقي والبوصيري بالانقطاع.

ورواه ابن مردويه ـ كما في تفسير ابن كثير (١/ ٥١٢) ـ من طريق موسى بن عبيدة، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز، عن عمر رضي الله عنه. وموسى بن عبيدة ضعيف. انظر «التقريب» (٢/ ٢٧٨)، و«المغني في الضعفاء» للذهبي (٢/ ٣٣٥).

ورواه اللَّالكائي في «شرح الاعتقاد» (٥/ ٩٧٥) قال: أنا محمد بن أحمد البصير قال: أنا عثمان بن أحمد قال: نا حنبل قال: حدثني أبو عبد الله يعني أحمد بن حنبل قال: نا معتمر، عن أبيه، عن نعيم بن أبي هند قال: قال عمر بن الخطاب: فذكره.

ولم أعرف شيخ اللَّالكائي ولا شيخ شيخه، وبقية الإسناد رجاله ثقات، وقد ذكر شيخ الإسلام هذا الأثر بصيغة التمريض مما يشير إلى أنه لم يثبت عنده حيث قال بعد أن ذكره: «يروى عن عمر بن الخطاب من وجوه مرسلاً من حديث قتادة ونعيم بن أبي هند وغيرهما». انظر «الفتاوى» (٧/ ٤١٧).

ولهذا أيضًا قال ابن مسعود لمن قال: إني مؤمن: «قل: إني في الجنة»؛ لأن من أتى بالإيمان الكامل في الدنيا كان من أهل الجنة يوم القيامة بلا حساب ولا عذاب، ولا يقطع أحد لنفسه بذلك بل يرجو ويخاف، فالمراد إذاً بالمؤمن في أثر ابن مسعود أي: المؤمن المطلق الموعود بالجنة بلا نار إذا مات على إيمانه ومن شهد لنفسه بذلك فقد زكاها بأعظم تزكية.

قال شيخ الإسلام بعد أن أشار إلى هذا المعنى: «ولهذا كان ابن مسعود وغيره من السلف يلزمون من شهد لنفسه بالإيمان أن يشهد لها بالجنة يعنون إذا مات على ذلك فإنه قد عرف أن الجنة لا يدخلها إلا من مات مؤمناً.

فإذا قال الإنسان: أنا مؤمن قطعًا وأنا مؤمن عند الله قيل له: فاقطع بأنك تدخل الجنة بلا عذاب إذا مت على هذا الحال فإن الله أخبر أن المؤمنين في الجنة...»[1].

فلهذا المعنى كان ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ينكر على من يقطع بالإيمان ويأمر بالاستثناء فيه لا على المعنى الذي ظنه هؤلاء من أن ابن مسعود يأمر بالاستثناء نظرًا للموافاة.

يقول شيخ الإسلام: «وابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ لم يكن يخفى عليه أنَّ الجنة لا تكون إلا لمن مات مؤمنًا وأن الإنسان لا يعلم على ماذا يموت؛ فإن ابن مسعود أجل قدراً عن هذا، وإنما أراد سلوه هل هو في الجنة إن مات على هذه الحال؟ كأنه قال: سلوه أيكون من أهل الجنة على هذه الحال؟ فلما قال: الله أعلم قال: أفلا وكلت الأولى كما وكلت الثانية يقول: هذا التوقف يدل على أنك لا تشهد لنفسك بفعل الواجبات وترك

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٤١٦).

المحرمات فإنه من شهد لنفسه بذلك شهد لنفسه أنه من أهل الجنة إن مات على ذلك...»[1].

وقد ذكر في بعض الروايات أنَّ ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ رجع عن قوله وهذا بسبب سؤال أورده عليه بعضهم وهو: «أنشدك بالله أتعلم أن الناس في زمن الرسول ﷺ على ثلاثة أصناف: مؤمن السريرة مؤمن العلانية، وكافر السريرة كافر العلانية، ومؤمن العلانية كافر السريرة؟»[2].

وفي لفظ أنه قال له: ألم تعلم أنَّ الناس كانوا على عهد رسول الله ﷺ ثلاثة أصناف: مؤمن ومنافق وكافر فمن أيهم كنت؟ قال: من المؤمنين[3].

وهذا الذي ذكر هنا غير ثابت عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، وقد أنكره غير واحد من أهل العلم، قال أبو عبيد: وقد رأيت يحيى بن سعيد ينكره ويطعن في إسناده لأن أصحاب عبد الله على خلافه[4].

وروى الخلَّال في «السنة» عن الحسن بن محمد بن الحارث أنه سأل الإمام أحمد: هل يصح قول ابن عميرة: إنَّ ابن مسعود رجع عن الاستثناء؟ فقال لا يصح، وأنكر أحمد قولي: رجع عن الاستثناء إنكارًا شديدًا، وقال: كذلك أصحابه يقولون بالاستثناء[5].

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٤١٧، ٤١٨).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ١٤)، وفي «الإيمان» (ص/ ٢٣)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ١٨٣) عن أبي قلابة قال: حدثني الرسول الذي سأل عبد الله ابن مسعود: فذكره. وهذا إسناد ضعيف لجهالة الرجل الذي سأل ابن مسعود، وبهذا أعله الألباني.

(٣) رواه أبو عبيد في «الإيمان» (ص/ ٦٩).

(٤) «الإيمان» (ص/ ٦٩).

(٥) «السنة» (رقم: ١٠٦٢)، ونقله شيخ الإسلام. انظر «الفتاوى» (٧/ ٤١٧).

ثم على فرض ثبوته فقوله إنه من المؤمنين محمول على أصل الإيمان ولهذا يقول أبو عبيد: «إنما نراه أراد أني كنت من أهل هذا الدين لا من الآخرين، فأما الشهادة بها عند الله فإنه كان عندنا أعلم بالله وأتقى له من أن يريده، فكيف يكون ذلك والله يقول: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴿٣٢﴾﴾[1] ...»[2].

وبسبب هذا السؤال ظنَّ كثير من المرجئة أن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ رجع عن الاستثناء عندما نظر إلى الحال وأنه كان يقول بالاستثناء عندما كان ينظر إلى الخاتمة والمآل.

قال شيخ الإسلام: «ولهذا السؤال صار طائفة كثيرة يقولون: المؤمن هو من سبق في علم الله أنه يختم له بالإيمان، والكافر من سبق في علم الله أنه كافر وأنه لا اعتبار بما كان قبل ذلك، وعلى هذا يجعلون الاستثناء، وهذا أحد قولي الناس من أصحاب أحمد وغيرهم وهو قول أبي الحسن وأصحابه»[3].

أي: يجعلون الاستثناء بالنظر إلى الموافاة وقد سبق التنبيه إلى أن ابن مسعود أجل من أن يكون ذلك هو مراده ومقصوده بالاستثناء.

وأما أثر علقمة وأنه كان بينه وبين رجل من الخوارج كلام وأن الخارجي قال له: أمؤمن أنت؟ فقال: أرجو، فليس في هذا ما يدل على أنه يرى وجوب الاستثناء، بل وليس فيه ما يدل على أنه يرى أن الاستثناء إنما يكون بحسب الموافاة، بل مقصوده بهذا الاستثناء النظر إلى الأعمال وتكميلها والبعد عن تزكية النفس كما هي طريقة السلف في هذه المسألة.

---

(١) سورة النجم، الآية: ٣٢.

(٢) «الإيمان» (ص/ ٦٩).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٤١٧).

وأما ربط هؤلاء للاستثناء بالموافاة سواء منهم من جعلها شرطًا في صحة الإيمان أو ليست شرطا؛ فهو قول محدث لم يقل به أحد من السلف، وهو مبني عندهم على أصلهم الفاسد في فهم الإيمان وحقيقته، وأنه التصديق فقط، ولذا فإن كلا من الفريقين يعدُّ إيمان الحال إيمانا تامًّا كاملًا يستحق به صاحبه الفوز برضى الله ودخول جنته والنجاة من عذابه إن مات عليه، ويكون كامل الإيمان عندهم، وإنما اختلفوا في حكم هذا الإيمان إن حصل له ما غيره إلى الكفر، فذهب من جعل الموافاة شرطا في الصحة إلى أن ذلك الإيمان إنما كان كالعارية عند صاحبه ولا عبرة به، إذ الإيمان الذي يتعقبه كفر يموت عليه صاحبه ليس بإيمان كالصلاة التي يفسدها صاحبها قبل كمالها، وكالصيام الذي يفطر صاحبه قبل الغروب، فالإيمان الذي كان مع هذا باطل لا فائدة فيه، بل وجوده كعدمه، فليس هو بمؤمن أصلا، وذهب من لم يجعله شرطا إلى صحة هذا الإيمان، وأنه إيمان تام كامل يقطع لنفسه به، إلا أنه يستثني خوفا من تبدله وتغيره إلى الكفر، فهو عندهم إيمان صحيح مُجْزٍ، بل كامل تام، فإذا ورد في المستقبل ما يزيله إلى الكفر خرج إذ ذاك عن استحقاقه هذا الوصف، ولا يقال: تبين أنه لم يكن إيمانا مأمورا به، بل كان إيمانا مجزيًا فتغيَّر وبطل.

وبين هذين القولين تشابهٌ كبير في مبنى القول ونتيجته، وكلٌّ منهما خارجٌ عن الحقِّ والصواب، بعيدٌ عن منهج أهل السُّنَّة ومسلكهم، ويتبيَّن هذا بأمور:

الأوَّل: أن هذا ليس هو مراد السلف بالاستثناء وليس مقصودهم ولا كان أحد منهم يستثني في إيمانه لهذا السبب، لكن لما اشتهر عند هؤلاء أن السلف يستثنون في الإيمان ورأوا أن هذا لا يمكن إلا إذا جعل الإيمان هو

ما يموت العبد عليه وهو ما يوافي به العبد ربه ظنُّوا أن الإيمان عند السلف هو هذا، وهذا غلط عليهم[(١)].

الثاني: أن من لوازم هذا القول أن لا يقطع بقبول الله لتوبة التائبين وهم يلتزمونه، قال شيخ الإسلام: «ولهذا صار الذين لا يرون الاستثناء لأجل الحاضر بل للموافاة لا يقطعون بأن الله يقبل توبة التائب كما لا يقطعون بأن الله تعالى يعاقب مذنباً فإنهم لو قطعوا بقبول توبته لزمهم أن يقطعوا له بالجنة، وهم لا يقطعون لأحد من أهل القبلة لا بجنة ولا نار إلا من قطع له النص.

وإذا قيل: الجنة هي لمن أتى بالتوبة النصوح من جميع السيئات ولو مات على هذه التوبة لم يقطع له بالجنة، وهم لا يستثنون في الأحوال بل يجزمون بأن المؤمن تام الإيمان، ولكن عندهم الإيمان عند الله هو ما يوافي

---

(١) ومما ينبه عليه هنا أنه لا علاقة بين قول هؤلاء في استثنائهم باعتبار الموافاة وبين ملحظ بعض السلف للعاقبة في استثنائهم في الإيمان لأمور، أهمها ما يلي:

١ـ أن الإيمان عند السلف حقيقة تتناول الاعتقاد والقول والعمل، وعند هؤلاء إنما هو التصديق فقط.

٢ـ أن هؤلاء جعلوا حد الإيمان الشرعي هو ما يوافي به العبد ربه، وهو قول محدث لم يقل به أحد من السلف.

٣ـ أن هؤلاء يعدون الإيمان الذي يوافي به العبد ربه تامًّا؛ لأنه عندهم التصديق فقط، وليس هذا من قول السلف في شيء.

٤ـ أن هؤلاء عندهم لا يعلم أحدٌ أحدًا مؤمنا إلا إذا علم أنه يموت على الإيمان، ولم يقل بهذا أحد من السلف.

٥ـ أن الإيمان عندهم لا يتفاضل ولا يشك في الموجود منه، وإنما يشك في المستقبل، وعند السلف الإيمان يتفاضل ويزيد وينقص، ولا يدعي أحد منهم أن إيمانه الموجود تام كامل.

به، فمن قطعوا له بأنه مات مؤمنًا لا ذنب له قطعوا له بالجنة، فلهذا لا يقطعون بقبول التوبة لئلا يلزمهم أن يقطعوا بالجنة، وأما أئمة السلف فإنما لم يقطعوا بالجنة لأنهم لا يقطعون بأنه فعل المأمور وترك المحظور، ولا أنه أتى بالتوبة النصوح وإلا فهم يقطعون بأن من تاب توبة نصوحاً قبل الله توبته»[١].

الثالث: أنَّ من لوازم قولهم هذا أن يستثني في الكفر أيضاً وليس في الإيمان فقط، فلو قيل عن يهودي أو نصراني: هذا كافر قال: إن شاء الله إذا لم يعلم أنه يموت كافرًا، فإنَّ ما ذكروه مطِّرِد فيهما، ولهذا فإنَّ بعض محقِّقيهم التزم هذا اللَّازم وقال به، ولكن جماهير الأئمة على أنه لا يستثنى في الكفر والاستثناء فيه بدعة لم يعرف عن أحد من السلف[٢].

الرابع: أنَّ لهذه المسألة تعلقًا بمسألة الرضى والسخط هل هو قديم أو محدث بمعنى أن المؤمن الذي علم الله أنه يموت كافراً وبالعكس هل يتعلق رضى الله وسخطه ومحبته وبغضه بما هو عليه أو بما يوافي به؟

فهم يقولون: إنَّ محبة الله ورضاه وسخطه وبغضه قديم ثم هل ذلك هو الإرادة أم صفات أخرى؟ لهم في ذلك قولان.

ويقولون: والله يحب في أزله من كان كافرًا إذا علم أنه يموت مؤمناً، فالصحابة ما زالوا محبوبين لله وإن كانوا قد عبدوا الأصنام مدة من الدهر، وإبليس ما زال الله يبغضه وإن كان لم يكفر بعد، وهذا المعنى تابع لعلم الله، فمن علم أنه يموت مؤمنًا لم يزل وليًا لله محبوبًا له لأنه لم يزل مريدًا لإدخاله الجنة، ومن علم أنه يموت كافراً لم يزل عدوًّا لله لأنه لم يزل مريدًا

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٤١٨).

(٢) انظر «الفتاوى» (٧/ ٤٣١).

لإدخاله النار[1].

فالكفر الذي عند الأول وجوده كعدمه فلم يكن هذا كافرًا عندهم أصلًا، والإيمان الذي كان عند الثاني وجوده كعدمه فلم يكن عندهم مؤمنًا أصلًا؛ لأن الإيمان هو ما يوافي به العبد ربه.

أما جمهور أهل العلم فيقولون: الولاية والعداوة وإن تضمنت محبة الله ورضاه وبغضه وسخطه فهو سبحانه يرضى عن الإنسان ويحبه بعد أن يؤمن ويعمل صالحًا، وإنما يسخط عليه ويغضب بعد أن يكفر كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ﴾[2]، فأخبر أن الأعمال أسخطته وكذلك قال: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾[3] قال المفسرون: أغضبونا، وكذلك قال تعالى: ﴿وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[4]، وغير ذلك من النصوص الدالة على أن غضب الله وسخطه ورضاه وحبه يكون بعد حصول ما يقتضي ذلك من العبد، فالله يبغض العبد إذا حصل منه الكفر ويحبه إذا حصل منه الإيمان، وقد بسط شيخ الإسلام ابن تيمية أدلة هذه المسألة بسطًا وافيًا في كتاب «الإيمان» وذكر أدلتها من الكتاب والسنة[5].

الخامس: أن هؤلاء لما عللوا الاستثناء في الإيمان بتلك العلة طرد أقوام تلك العلة في الأشياء التي لا يجوز الاستثناء فيها بإجماع المسلمين بناء على أن الأشياء الموجودة الآن إذا كانت في علم الله تتبدل أحوالها فيستثنى في

---

(١) انظر «الفتاوى» (٧/ ٤٣٠ و ٦٦٧).

(٢) سورة محمد، الآية: ٢٨.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٥٥.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٧.

(٥) «الفتاوى» (٧/ ٤٤٢ وما بعدها).

صفاتها الموجودة في الحال ويقال: هذا صغير إن شاء الله لأن الله قد يجعله كبيرًا، ويقال: هذا مجنون إن شاء الله لأن الله قد يجعله عاقلًا، ويقال للمرتد: هذا كافر إن شاء الله لإمكان أن يتوب، وهؤلاء الذين استثنوا في الإيمان بناء على هذا المأخذ ظنوا هذا قول السلف[1].

والمقصود أن بدعة هؤلاء ومأخذهم في الاستثناء جر إلى بدع أخرى عديدة.

فإن بدعة هؤلاء كانت وراء نشوء بدعة المرازقة الذين ينتسبون إلى عثمان بن مرزوق[2]، فقد كانوا يستثنون في الإيمان اتباعًا للسلف واستثنوا أيضاً في الأعمال الصالحة كقول الرجل: صلّيت إن شاء الله ونحو ذلك بمعنى القبول لما في ذلك من الآثار عن السلف ثم صار كثير من هؤلاء بآخره يستثنون في كل شيء، فيقول هذا ثوب إن شاء الله، وهذا حبل إن شاء الله فإذا قيل لأحدهم: هذا لا شك فيه قال: نعم لا شك فيه، لكن إذا شاء الله أن يغيره غيره فيريدون بقولهم إن شاء الله جواز تغييره في المستقبل وإن كان في الحال لا شك فيه كأن الحقيقية عندهم التي لا يستثنى فيها ما لم تتبدل كما يقوله أولئك في الإيمان، إن الإيمان ما علم الله أنه لا يتبدل حتى يموت صاحبه عليه[3]، فبدعة أولئك جرت إلى بدعة هؤلاء، والبدع يتوالد بعضها من بعض.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ عن بدعة المرازقة هذه

(١) انظر «الفتاوى» (٧/ ٤٣٤).

(٢) هو أبو عمرو عثمان بن مرزوق بن حميد بن سلام القرشي الحنبلي انتسب إليه جماعات، وقالوا بأقوال مخالفة لما كان عليه توفي بمصر سنة ٥٦٤ هـ. انظر ترجمته في «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (١/ ٣٠٦).

(٣) انظر الفتاوى (٧/ ٤٣٢، ٤٣٣).

فأجاب بقوله: «إن جماعات ينتسبون إلى الشيخ عثمان بن مرزوق ويقولون أشياء مخالفة لما كان عليه، وهو منتسب إلى مذهب أحمد وهم ينتسبون إلى مذهب الشافعي، ويقولون أقوالًا مخالفة لمذهب الشافعي وأحمد بل ولسائر الأئمة، وشيخهم هذا من شيوخ العلم والدين له أسوة أمثاله وإذا قال قولاً علم أن قول الشافعي وأحمد يخالفه وجب تقديم قولهما على قوله مع دلالة الكتاب والسنة على قول الأئمة، فكيف إذا كان القول مخالفاً لقوله ولقول الأئمة والكتاب والسنة.

وذلك مثل قولهم: ولا نقول قطعًا، ونقول نشهد أنَّ محمدًا رسول الله ولا نقطع، ونقول: إنَّ السماء فوقنا ولا نقطع، ويروون أثراً عن علي وبعضهم يرفعه أنَّه قال: «لا تقل قطعًا»، وهذا من الكذب المفترى باتفاق أهل العلم، ولم يكن شيخهم يقول هذا، بل هذه بدعة أحدثها بعض أصحابه بعد موته.. إلى أن قال: والواجب موافقة جماعة المسلمين فإن قول القائل: قطعاً بذلك مثل قوله أشهد بذلك وأجزم بذلك وأعلم ذلك فإذا قال: أشهد ولا أقطع كان جاهلاً والجاهل عليه أن يرجع ولا يصر على جهله ولا يخالف ما عليه علماء المسلمين فإنه يكون بذلك مبتدعاً جاهلاً ضالاً...»[1].

ومما قد يستدل به هؤلاء على بدعتهم المنكرة هذه ما روي مرفوعاً من حديث أبي هريرة: «إن من تمام إيمان العبد أن يستثني في كل حديثه».

قال الذهبي: «هذا الحديث باطل قد يحتج به المرازقة الذين لو قيل لأحدهم: أنت مسيلمة الكذاب لقال: إن شاء الله»[2].

(١) «الفتاوى» (٧/ ٦٨٠ ـ ٦٨٢).

(٢) «الميزان» (٤/ ١٣٤)، ونقله السيوطي في «اللآلئ» (ص/ ٤٢).

فيظن أن نفيه لذلك نفي لقدرة الله وهذا جهل عظيم منه لأنه سئل عن حاله ولم يسأل عن قدرة الله على تغيير حاله، فسوء الفهم وقلة العلم هو سبب انحراف هؤلاء.

والمقصود: أنَّ إيجاب الاستثناء وربطه بالموافاة ليس من نهج السلف ولا على طريقتهم، والواجب موافقتهم والسير على نهجهم، فهم أسعد بالدليل وأولى بالحق والسبيل، وحقيقة الأمر أن هؤلاء القائلين بالموافاة لا خبرة لهم بالسنة، ولا بما كان عليه سلف الأمة، فأرادوا نصر ما ظهر لهم من قول السلف بغير المآخذ التي كانت مآخذهم في الحقيقة، بل بمآخذ أخر قد تلقوها من غيرهم من أهل البدع، فوقع في كلامهم من التناقض والاضطراب والمخالفة للكتاب والسنة شيء كثير، وسلَّم الله أهل السنة، وهو المانُّ وحده والموفق لا شريك له

الفصل الثالث

فيمن قال بعدم جواز الاستثناء في الإيمان

عرفنا في الفصل السابق أن الأشاعرة والكُلَّابية ذهبوا إلى إيجاب الاستثناء في الإيمان باعتبار الموافاة، وسبق بيان بطلان هذا القول وبعده عن الصواب، فعلى الضدِّ لهؤلاء وفي المقابل لهم ذهبت الماتُريدية بل والحنفية عمومًا إلى عدم جواز الاستثناء في الإيمان لما يقتضيه في نظرهم من الشك في الإيمان[1] وعدُّوا من يستثني شاكًّا في إيمانه، وصار بعضهم يلمز السلف بأنهم شكاك، بل غلا بعضهم في ذلك فمنع تزويج من يستثني في إيمانه، أو أكل ذبيحته.

كما قال أبو بكر الفضلي: «من قال أنا مؤمن إن شاء الله فهو كافر لا تجوز المناكحة معه».

وقال أبو حفص السفكردري وبعض أئمة خوارزم من الحنفية: «لا ينبغي للحنفي أن يزوج بنته من رجل شافعي المذهب، ولكن يتزوج من الشافعية تنزيلاً لهم منزلة أهل الكتاب بحجة أن الشافعية يرون جواز الاستثناء في الإيمان وهو كفر»[2].

وجاء في كتب بعضهم: «لا يصلى خلف شاك في إيمانه يقصدون بذلك

---

(١) انظر «التوحيد» للماتُريدي (ص/ ٣٨٨)، و«تأويلات أهل السنة» له (ص/ ٢٦٥)، و«بحر الكلام» (ص/ ٤٠)، و«النبراس» (ص/ ٤١٨)، و«الجوهرة المنيفة» (ص/ ٥)، و«البداية من الكفاية» (ص/ ١٥٥)، و«تحفة القاري» (ص/ ٥٢)، وغيرها.

(٢) انظر «البحر الرائق» (٢/ ٤٦).

من يستثني في إيمانه»[1].

قلت: وهذا التصرف المشين والغلو المفرط ليس عامًّا في جميع الأحناف القائلين بهذا القول بل منهم من استنكره على قائله ووصفه بأنه جرأة عظيمة وتعصب لا يرضاه الله تعالى كما قال الفرهاري: «وقد بالغ بعض الحنفية في المنع حتى قال الفضلي: «لا يجوز نكاح المرأة الشافعية لأنهم كفروا بالاستثناء»، وهذه جرأة عظيمة وتعصب لا يرضاه الحق سبحانه»[2].

ثم إنَّ لأهل هذا القول أدلةً عديدة وشبهًا متنوعة يعترضون بها على من أجاز الاستثناء وقال بمشروعيته. وفيما يلي عرض لأهم هذه الشبه مع بيان بطلانها:

١ـ قولهم: إنَّ الإيمان هو التصديق والإقرار، ومن قام به التصديق والإقرار فهو مؤمن حقاً لا يجوز أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، كمن قامت به الحياة لا يجوز أن يقول: أنا حي إن شاء الله، وكذا يكون مؤمناً عند الله تعالى لقيام الإيمان به في الحال، وإن علم الله تعالى أنه يكفر بعد ذلك، كما يعلم الله الحي حياً لقيام الحياة به في الحال وإن علم أنه يموت بعد ذلك، وكذلك هو مثل قول الشاب: أنا شاب إن شاء الله باعتبار أنه لا يدوم على شبابه، ومن المعلوم أن هذا غير جائز فكذلك الاستثناء في الإيمان[3].

---

(١) «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٧٨).

(٢) «النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٢٠).

(٣) انظر «البداية من الكفاية» (ص/ ١٥٥)، و«النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٢٠).

قلت: واعتراضهم هذا إنما يتوجَّه على قول الأشاعرة القائلين بوجوب الاستثناء في الإيمان باعتبار الموافاة، أما على قول أهل السنة والجماعة المستثنين باعتبار الأعمال والبعد عن تزكية النفس فغير متوجه البتة كما لا يخفى، ومع ذلك فقد أجاب الأشاعرة عن هذا الاعتراض الوارد على قولهم بأن قالوا: إن الاستثناء في الإيمان ليس مثل قول القائل أنا شاب إن شاء الله لأن الشباب ليس من الأفعال المكتسبة ولا مما يتصور عليه البقاء في العاقبة والمآل ولا مما يحصل به تزكية النفس والإعجاب، حاصل الجواب منع استواء الكلامين؛ لأنَّ في الإيمان ثلاثة أمور مصحِّحة للاستثناء غير موجودة في الشباب:

أحدها: أن الشباب ليس من الأفعال الاختيارية فلا يتصور في استثنائه تأدب، لأن التأدب ههنا هو ترك دعوى القدرة والكسب مع وجودهما، بخلاف الإيمان فإنه كسبي اختياري فيجوز فيه التأدب بترك الدعوى.

ثانيها: أن الشباب لا يتصور استمراره على ما جرت به العادة الإلهية فلما لم يكن من الأمور التي يشك في بقائها عاقبة الأمر لم يحسن الاستثناء فيه على سبيل إبهام العاقبة بخلاف الإيمان، لأن العاقبة فيه مبهمة.

ثالثها: أن الشباب ليس من الأعمال الصالحة فلا يتصور فيه الافتخار الذي يتصور في العمل الصالح، فلا يصح فيه الاستثناء الدافع للافتخار بخلاف الإيمان فإنه رئيس الأعمال الصالحة بل الاستثناء في الإيمان مثل قولك: أنا زاهد متق إن شاء الله تعالى؛ لأن الإيمان والزهد والتقوى أعمال كسبية يتصور بقاؤها، ويكون دعواها مظنة فخر وإعجاب فكما أن

الاستثناء يجوز في الزهد والتقوى إجماعًا فكذا في الإيمان[1].

ولا شك أنه بهذا الجواب يندفع اعتراض هؤلاء بتسوية الإيمان والشباب في عدم جواز الاستثناء فيهما، وأوجه هذه الأجوبة وأصوبها عندي ثالثها وهو يتطابق مع مراد السلف ومقصودهم بالاستثناء في الإيمان، إلا أنه لم ينص فيه على أن الأعمال من الإيمان.

٢ـ ادعاؤهم أن الاستثناء فيه إيهام الشك في الإيمان فينبغي صون الكلام عنه[2].

ونقل عن أبي حنيفة أنه قال: المؤمن حقًّا والكافر حقًّا لا شكَّ في الإيمان كما لا شك في الكفر، والاستثناء يدل على الشك، ولا يجوز الشك في الإيمان للإجماع على أن من قال: آمنت إن شاء الله أو آمنت بالملائكة أو بالكتب أو بالرسل إن شاء الله يكون كافرًا[3].

قلت: والكلام على هذه الشبهة سبق مستوفى ـ بحمد الله ـ عند بيان مآخذ السلف في الاستثناء، وأن الاستثناء لا يقتضي الشك، وسبق هناك من نصوص الشرع وأقوال أهل العلم ما يكفي في دفع هذا، مثل قول الله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[4]، وقوله ﷺ في أصحاب القبور: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[5]، وغير ذلك من النصوص الكثيرة الدالة على أن الاستثناء قد يكون على اليقين ولا يقتضي

---

(١) انظر «النبراس شرح العقائد» (ص/ ٤٢٠ ـ ٤٢١).

(٢) انظر «تحفة القاري» (ص/ ٥٢).

(٣) انظر «بحر الكلام» (ص/ ٤٠)، و«الروضة البهية» (ص/ ١٠).

(٤) سورة الفتح، الآية: ٢٧.

(٥) تقدم تخريجه (ص/ ٤٧١).

شكًّا ولا ريبًا.

ثم فرق بين قول الرجل: أنا مؤمن أو مؤمن حقًّا، وبين قوله: آمنت بالله، أو أشهد أن لا إله إلا الله، أو أشهد أن محمداً رسول الله، لأن المراد بهذه الأمور الأخيرة أصل الإيمان وأساسه وهذا لا استثناء فيه، والمراد بـ «أنا مؤمن حقًّا» كمال الإيمان وتمامه، وهذا لا بدّ من الاستثناء فيه، وإلَّا يكون غير المستثني في هذا مزكيًا لنفسه شاهدًا بأنه في الجنة، وهذا لا يدعيه أحد.

٣ـ قولهم: إن الاستثناء تعليق والتعليق لا يتصور إلا فيما يتحقق بعد كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[1]، وأمَّا إذا تحقَّق كالماضي والحال فيمتنع تعليقه.

٤ـ وقولهم: إنَّ الاستثناء يرفع العقود جميع العقود نحو الطلاق والعتاق والنكاح والبيع، فكذلك يرفع عقد الإيمان[2].

قلت: وقد ذكر شيخ الإسلام هاتين الشبهتين وأجاب عنهما جواباً وافيًا كافيًا ولأهمية كلامه رحمه الله فإني أسوقه بحروفه مع حذف شيء يسير منه، قال: «وقد علل تحريم الاستثناء فيه بأنه لا يصح تعليقه على الشرط؛ لأن المعلق على الشرط لا يوجد إلا عند وجوده، كما قالوا في قوله: أنت طالق إن شاء الله، فإذا علق الإيمان بالشرط كسائر المعلقات بالشرط لا يحصل إلا عند حصول الشرط.

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) انظر «التوحيد» لأبي منصور الماتريدي (ص/ ٣٨٨)، و«بحر الكلام» (ص/ ٤٠)، و«النبراس» (ص/ ٤١٨)، و«الجوهرة المنيفة» (ص/ ٥)، و«الروضة البهية» (ص/ ١٠).

قالوا: وشرط المشيئة الذي يترجاه القائل لا يتحقق حصوله إلى يوم القيامة، فإذا علق العزم بالفعل على التصديق والإقرار فقد ظهرت المشيئة وصح العقد، فلا معنى للاستثناء؛ ولأن الاستثناء عقيب الكلام يرفع الكلام، فلا يبقى الإقرار بالإيمان والعقد مؤمنًا، وربما يتوهم هذا القائل القارن بالاستثناء على الإيمان بقاء التصديق، وذلك يزيله.

قلت: فتعليلهم في المسألة إنما يتوجه فيمن يعلق إنشاء الإيمان على المشيئة، كالذي يريد الدخول في الإسلام، فيقال له: آمن. فيقول: أنا أومن إن شاء الله، أو آمنت إن شاء [الله]، أو أسلمت إن شاء الله، أو أشهد إن شاء الله أن لا إله إلا الله، وأشهد إن شاء الله أن محمداً رسول الله، والذين استثنوا من السلف والخلف لم يقصدوا في الإنشاء، وإنما كان استثناؤهم في إخباره عما قد حصل له من الإيمان، فاستثنوا؛ إما أن الإيمان المطلق يقتضي دخول الجنة وهم لا يعلمون الخاتمة، كأنه إذا قيل للرجل: أنت مؤمن. قيل له: أنت عند الله مؤمن من أهل الجنة، فيقول: أنا كذلك إن شاء الله أو لأنهم لا يعرفون أنهم أتوا بكمال الإيمان الواجب.

ولهذا كان من جواب بعضهم إذا قيل له: أنت مؤمن: آمنت بالله وملائكته وكتبه، فيجزم بهذا ولا يعلقه، أو يقول: إن كنت تريد الإيمان الذي يعصم دمي ومالي فأنا مؤمن، وإن كنت تريد قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[1]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ

(١) سورة الأنفال، الآية: ٢ - ٤.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾(١)، فأنا مؤمن إن شاء الله، وأما الإنشاء فلم يستثن فيه أحد، ولا شرع الاستثناء فيه، بل كل من آمن وأسلم آمن وأسلم جزمًا بلا تعليق.

ولو قال لامرأته: أنت طالق إن شاء الله؛ ففيه نزاع مشهور، وقد رجحنا التفصيل، وهو أن الكلام يراد به شيئان، يراد به إيقاع الطلاق تارة، ويراد به منع إيقاعه تارة، فإن كان مراده أنت طالق بهذا اللفظ. فقوله: إن شاء الله مثل قوله بمشيئة الله، وقد شاء الله الطلاق حين أتى بالتطليق فيقع وإن كان قد علق لئلا يقع، أو علقه على مشيئة توجد بعد هذا لم يقع به الطلاق حتى يطلق بعد هذا، فإنه حينئذ شاء الله أن تطلق.

وقول من قال: المشيئة تنجزه ليس كما قال، بل نحن نعلم قطعاً أن الطلاق لا يقع إلَّا إذا طلقت المرأة بأن يطلقها الزوج أو من يقوم مقامه، من ولي أو وكيل، فإذا لم يوجد تطليق لم يقع طلاق قط، فإذا قال: أنت طالق إن شاء الله وقصد حقيقة التعليق لم يقع إلا بتطليق بعد ذلك، وكذلك إذا قصد تعليقه لئلا يقع الآن، وأما إن قصد إيقاعه الآن وعلقه بالمشيئة توكيدًا وتحقيقًا فهذا يقع به الطلاق.

وما أعرف أحداً أنشأ الإيمان فعلقه على المشيئة، فإذا علقه فإن كان مقصوده أنا مؤمن إن شاء الله أنا أومن بعد ذلك فهذا لم يصر مؤمناً، مثل الذي يقال له: هل تصير من أهل دين الإسلام فقال: أصير إن شاء الله فهذا لم يسلم، بل هو باق على الكفر. وإن كان قصده: أني قد آمنت وإيماني بمشيئة الله صار مؤمنًا، لكن إطلاق اللفظ يحتمل هذا وهذا، فلا يجوز إطلاق مثل هذا اللفظ في الإنشاء، وأيضاً فإن الأصل أنه إنما يعلق بالمشيئة

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٥.

ما كان مستقبلاً فأما الماضي والحاضر فلا يعلق بالمشيئة، والذين استثنوا لم يستثنوا في الإنشاء كما تقدم، كيف وقد أمروا أن يقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[2]، فأخبر أنهم آمنوا فوقع الإيمان منهم قطعاً بلا استثناء.

وعلى كلِّ أحد أن يقول: آمنا بالله وما أنزل إلينا كما أمر الله بلا استثناء، وهذا متفق عليه بين المسلمين، ما استثنى أحد من السلف قط في مثل هذا، وإنما الكلام إذا أخبر عن نفسه بأنه مؤمن كما يخبر عن نفسه بأنه بر تقي، فقول القائل له: أنت مؤمن هو عندهم كقوله: هل أنت بر تقي؟ فإذا قال: أنا بر تقي فقد زكى نفسه. فيقول: إن شاء الله، وأرجو أن أكون كذلك، وذلك: أن الإيمان التام يتعقبه قبول الله له، وجزاؤه عليه، وكتابة الملك له، فالاستثناء يعود إلى ذلك لا إلى ما علمه هو من نفسه وحصل واستقر، فإن هذا لا يصح تعليقه بالمشيئة، بل يقال هذا حاصل بمشيئة الله وفضله وإحسانه، وقوله فيه: إن شاء الله بمعنى إذ شاء الله، وذلك تحقيق لا تعليق، والرجل قد يقول: والله ليكونن كذا إن شاء الله وهو جازم بأنه يكون فالمعلق هو الفعل، كقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[3]، والله عالم بأنهم سيدخلونه، وقد يقول الآدمي: لأفعلنَّ كذا إن

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.

(٣) سورة الفتح، الآية: ٢٧.

شاء الله وهو لا يجزم بأنه يقع، لكن يرجوه فيقول: يكون إن شاء الله، ثم عزمه عليه قد يكون جازماً، ولكن لا يجزم بوقوع المعزوم عليه، وقد يكون العزم متردداً معلقاً بالمشيئة أيضاً، ولكن متى كان المعزوم عليه معلقاً لزم تعليق بقاء العزم فإنه بتقدير أن تعليق العزم ابتداءً أو دواماً في مثل ذلك، ولهذا لم يحنث المطلق المعلق وحرف «إن» لا يبقي العزم، فلا بد إذا دخل على الماضي صار مستقبلًا، تقول: إن جاء زيد كان كذلك، ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾[1]، وإذا أريد الماضي دخل حرف «إن» كقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾[2]، فيفرق بين قوله: أنا مؤمن إن شاء الله، وبين قوله: إن كان الله شاء إيماني»[3].

٥ـ ومما احتجَّ به هؤلاء على قولهم حديث الحارث بن مالك أن النبي ﷺ قال له: كيف أصبحت يا حارث بن مالك؟ قال: أصبحت مؤمناً حقاً، قال: «إن لكل قول حقيقة فما حقيقة ذلك، قال أصبحت عزفت نفسي عن الدنيا وأسهرت ليلي وأظمأت نهاري، وكأني أنظر إلى عرش ربي قد أبرز للحساب، وكأني أنظر إلى أهل الجنة يتزاورون في الجنة، وكأني أسمع عواء أهل النار، قال: فقال له: عبد نور الإيمان في قلبه، إن عرفت فالزم»[4].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٣٧.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٣١.

(٣) «الفتاوى» (١٣/ ٤١-٤٦).

(٤) رواه ابن المبارك في «الزهد» (ص/ ١٠٦) عن معمر عن صالح بن مسمار أن النبي ﷺ قال: يا حارثة بن مالك كيف أصبحت. قال الحافظ: «وهو معضل».

=

قالوا: فلم ينكر النبي ﷺ عليه، ولكن قال: لكل شيء حقيقة، فما حقيقة إيمانك؟[1].

قلت: وهذا الحديث لا حجة لهم فيه لأمرين:

الأول: أنَّ في ثبوته نظرًا وقد تكلم فيه غير واحد من أهل العلم.

الثاني: أنّه إن صحَّ فمحمول على أنَّ المراد به أصل الإيمان، ومن المعلوم أنه إذا أريد به أصل الإيمان جاز إطلاقه كما سبق النقل في ذلك عن السلف، قال شيخ الإسلام: «وأما جواز إطلاق القول بأني مؤمن فيصح إذا عني أصل الإيمان دون كماله، والدخول فيه دون تمامه، كما يقول: أنا حاج وصائم لمن شرع في ذلك، وكما يطلقه في قوله: آمنت بالله ورسله، وفي قوله: إن كنت تعني كذا وكذا أن جواز إخباره بالفعل يقتضي جواز إخباره بالاسم مع القرينة وعلى هذا يخرج ما روي عن صاحب معاذ بن جبل، وما روي في حديث الحارث الذي قال: «أنا مؤمن حقاً»، وفي

ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ١٢٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (برقم: ٢٠٥) من طريق معمر عن صالح بن مسمار، وجعفر بن برقان أن النبي ﷺ قال: فذكره.

ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١/ ٤٣)، وفي «الإيمان» (ص/ ٣٨) من طريق ابن نمير، نا مالك بن مغول، عن زبيد قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قال الألباني: «والحديث معضل؛ فإن زبيدًا من الطبقة السادسة التي لم تلق أحدًا من الصحابة عند الحافظ في «التقريب»، وقد روي موصولًا عن الحارث بن مالك نفسه رواه عبد بن حميد والطبراني وأبو نعيم وغيرهم بسند ضعيف اهـ.

وللحديث طرق عديدة موصولة ومرسلة لكنها لا تخلو من ضعف وكلام، وقد فصل القول فيها الحافظ ابن حجر في كتابه «الإصابة» في ترجمة الحارث (١/ ٢٨٩) فليراجع.

(١) انظر بحر الكلام في علم «التوحيد» (ص/ ٤١)، و«الروضة البهية» (ص/ ١٠).

حديث الوفد الذين قالوا: «نحن المؤمنون»، وإن كان في الإسنادين نظرًا»[1].

٦ـ واحتجوا أيضًا ببعض الآثار المروية عن السلف كمعاذ بن جبل وابن مسعود وعطاء وغيرهم فيها التصريح بالإيمان بدون استثناء[2].

قلت: وقد سبق ذكر هذه الآثار وتخريجها عند بيان مذهب السلف في مسألة الاستثناء[3]، وأنها لا تخلو من أحد أمور ثلاثة: إما أن تكون ضعيفة الإسناد، أو قيلت على سبيل التعميم نحو أنتم المؤمنون، أو يكون قصد بذلك أصل الإيمان. أما إذا أريد الإيمان التام الكامل فلا بد من الاستثناء، والله أعلم.

هذا وقد ادَّعى بعضهم ـ كالسُّبكي في رسالته التي صنَّفها في مسألة الاستثناء، وأبي عذبة في كتابه الذي صنَّفه لبيان المسائل المختلف فيها بين الأشاعرة والماتريدية ـ أن الخلاف في هذه المسألة بين الأشاعرة القائلين بوجوب الاستثناء نظرًا للموافاة، وبين الماتريدية القائلين بعدم جواز الاستثناء مطلقاً لما يقتضيه في نظرهم من الشك والريب في الإيمان لفظي وليس حقيقيًّا[4].

والحقُّ أنَّ الخلاف بين الطائفتين جوهري حقيقي وليس لفظياً فقط، وذلك لأنَّ الماتريدية لم يرتضوا ما ذهب إليه الأشاعرة من إيجاب للاستثناء باعتبار الموافاة، فالطائفتان وإن كان بينهما اتفاق في أنه لا يقال:

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٦٦٩).

(٢) انظر «النبراس» (ص/ ٤١٨)، و«إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٤٨١).

(٣) انظر (٤٨٣ وما بعدها) من هذه الرسالة، وانظر أيضا (ص/ ٥٠٩).

(٤) انظر «إتحاف السادة المتقين» للزبيدي (٢/ ٢٧٨)، و«الروضة البهية» لأبي عذبة (ص/ ٩).

أنا مؤمن إن شاء الله للشك في ثبوت الإيمان للحال، فإن بينهما خلافاً في جواز إطلاق هذا الاستثناء بالنظر إلى إيمان المآل والموافاة، فلم يجوزه الماتريدية وأوجبه الأشاعرة، وعلل الماتريدية عدم تجويزه «بأن النفس قد تعتاد التردد في إيمان الحال بسبب ترددها في ثبوت الإيمان واستمراره، وهذه مفسدة قد تجر آخر الحياة إلى الاعتياد به، خصوصاً والشيطان متبتل بالإنسان لا شغل له سواه، فيجب حينئذ تركه»[1].

فإيمان الموافاة الذي يوجب الأشاعرة الاستثناء نظرًا إليه لا يجيز الماتريدية الاستثناء لأجله، فكيف يقال بعدئذ إنَّ الخلاف بينهما لفظي، ومن المعلوم أيضًا أنَّ بعض الماتريدية لا يجيز الصلاة خلف المستثني ولا أكل ذبيحته ويعدونه شاكًّا في إيمانه دون تمييز منهم بين إيمان موافاة أو غيره.

وعلى كلٍّ فسواء أكان الخلاف بينهما حقيقيًا أو لفظيًّا فإنَّ الطائفتين غالطتان فيما ذهبتا إليه، ولم تصب أيٌّ واحدة منهما الحق، وإنما الذي أصاب الحق في هذا وناله هم أهل السنة والجماعة، وقد سبق شرح مذهبهم وبيانه والتدليل عليه، وإبطال ما خالفه من الأقوال المحدثة، وبالله وحده التوفيق.

---

(١) انظر «المسامرة شرح المسايرة» لابن أبي شريف (ص/ ٣٨٦ وما بعدها).

الخاتمة

الحمد لله أوَّلًا وآخرًا والشكر له ظاهرًا وباطنًا.

وبعد: فقد تم في هذا البحث بتوفيق مِنَ الله وامتنان وفضل منه وإحسان حديث مفصَّل عن مسألتين عظيمتين من مسائل الإيمان المهمة:

الأولى: عن زيادة الإيمان ونقصانه.

والثانية: عن حكم الاستثناء فيه.

وإني لأرجو الله الكريم أن يجعل هذا الجهد مباركاً مقبولاً عنده، نافعاً للعباد وافياً بالمراد، وأن يغفر لي ما وقع فيه من خطأ وزلل إنه جواد كريم غفور رحيم.

وفي نهاية هذا البحث وختامه أجمل باختصار أهم نتائجه وأبرزها في النقاط التالية:

إن الإيمان عند أهل السنة والجماعة بإجماعهم قول وعمل يزيد وينقص، ولهم على ذلك أدلة كثيرة لا تحصى من الكتاب والسنة، وقد أتى هذا البحث على جملة مباركة منها موضحة مبينة، وللسلف في تقرير ذلك أقوال كثيرة جداً يؤصلون فيها هذه العقيدة الراسخة الصحيحة، ويردون بها على الأقوال المحدثة المبتدعة المخالفة لذلك من أقوال المرجئة وغيرهم.

ثم إن زيادة الإيمان ونقصانه عند أهل السنة تكون من أوجه عديدة ذكر في هذا البحث تسعة منها، وهي في الجملة ترجع إلى وجهين اثنين هما: أن الإيمان يتفاضل من جهة أمر الرب ومن جهة فعل العبد، وهذا من الأصول المتقررة عند أهل السنة والجماعة وليس أحد من الفرق والطوائف يوافقهم في ذلك؛ لأن منهم من يرى أن الإيمان لا يزيد ولا

ينقص من أي وجه، ومنهم من يرى أنه يزيد وينقص من وجه دون وجه وليس أحد يرى أنه يزيد وينقص من جميع هذه الوجوه غير أهل السنة والجماعة.

وللإيمان أسباب كثيرة متنوعة تزيده وتنميه، وأسباب أخرى متنوعة تضعفه وتنقصه وهي تعلم بالتدبر والتأمل للكتاب والسنة. وتحقيق الإيمان وتقويته إنما يكون بمعرفة هذه الأسباب وفهمها ثم بالقيام بأسباب الزيادة والبعد عن أسباب النقص.

ومن أسباب زيادته العلم النافع، وتدبر القرآن الكريم، ومعرفة أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، وتأمل محاسن ديننا الحنيف، وسيرة نبينا الكريم صلى الله عليه وسلم، وسير أصحابه، والتأمل والنظر في كون الله الفسيح وما فيه من دلالات باهرة وحجج ظاهرة، والقيام بطاعة الله عز وجل على الوجه المطلوب، فهذه من أنفع الأمور المقوية للإيمان والجالبة له.

ومن أسباب نقصه وضعفه الجهل بدين الله والغفلة والإعراض والنسيان وفعل المعاصي، وارتكاب الذنوب، وطاعة النفس الأمارة بالسوء، ومقارنة أهل الفسق والفجور، واتباع الهوى والشيطان، والاغترار بالدنيا والافتتان بها، فهذه الأمور من أشد الأسباب المنقصة للإيمان والمضعفة له.

ثم إن الإسلام عند أهل السنة يزيد وينقص ويقوى ويضعف كالإيمان سواء لأن الإسلام عندهم شامل للطاعات كلها، وتفاضل الناس في القيام بأعمال الإسلام وتفاوتهم في ذلك أمر معلوم متقرِّر، إلَّا إن قصد بالإسلام الكلمة كما ذهب إلى ذلك بعض السلف فالكلمة لا تزيد ولا تنقص.

ثم إنَّه قد جاء عن الإمام مالك رحمه الله في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه روايتان: إحداهما: أن الإيمان يزيد وتوقف في النقصان؛ لأنه لم يجد نصًّا صريحًا في القرآن يدل على النقصان، ثم تبيَّن له بعد أن الإيمان ينقص كما أنه يزيد فقال به. وهذه هي الرواية الأخرى، وقد جاءت عنه من طرق عديدة ثابتة عن غير واحد من أصحابه.

وجاء عن بعض الأشاعرة والغسانية والنجارية والإباضية ونسب إلى أبي حنيفة أن الإيمان يزيد ولا ينقص، واحتجوا لذلك ببعض الشبه الواهية والحجج الضعيفة وقد تم إيرادها وبيان بطلانها في هذا البحث بتوفيق الله.

وقد ذهبت طوائف أخرى كثيرة من أهل الكلام والإرجاء والتجهم من الجهمية والمعتزلة والخوارج والأشاعرة والماتريدية وغيرهم إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وقولهم هذا باطل شرعًا معلوم الفساد بالاضطرار من دين الله وليس عليه دليل لا من كتاب ولا سنة ولا عقل، بل إن صريح الكتاب وصحيح السنة والعقل بخلافه وعلى الضد له تماماً.

ثم وإن كان من القائلين بهذا القول الإمام أبو حنيفة رحمه الله، فإن هذا لا يسوغ هذه العقيدة، بل إنه يعد هفوة منه رحمه الله وزلة قدم يرجى أن تغتفر في بحر علمه وفضله ولاسيما وقد جاء عنه ما يشعر برجوعه عن هذا القول وهو الحري به غفر الله له، ولهذا لا يجوز متابعته في ذلك لأن أقوال العلماء ـ كما هو متقرِّر ـ لا يحتج بها على الأدلة الشرعية بل يحتج لها بالأدلة الشرعية، فما كان منها مخالفًا لما جاء في الشرع طرح جانبًا وتمسك فيما جاء بالشرع فقط وهذا أمر أوصى به الأئمة جميعهم أبو حنيفة وغيره.

ولئن كان بعض الحنفية غلا في متابعة أبي حنيفة في غلطه هذا وتعصب له فيه تعصُّبًا مقيتًا، فإنَّ من الحنفية من اعتدل في الأمر ووزن

الأمور بميزان الشرع فترحم على أبي حنيفة وترك متابعته في خطئه، وعد متابعته في ذلك من سنن العوام.

لكن من العجيب حقًّا أنَّ بعض الذاهبين لهذا القول والمتعصبين له، لم يرعووا عن أمور ذميمة وخلال قبيحة، ركبوها تحسينًا منهم لباطلهم وترويجًا له، فكذبوا على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك أحاديث كثيرة، وحرّفوا نصوصًا شرعية عديدة بتأويلات مستكرهة بعيدة عن اللغة والشرع معاً، وضلّلوا وكفَّروا وبدَّعوا أهل الحق والاستقامة، فهؤلاء لا حيلة فيهم إلا كشف باطلهم وتعرية ضلالهم وفضحهم على رؤوس الأشهاد؛ ولهذا كانت مواقف علماء الإسلام وأئمة السنة من مثل هؤلاء قوية صارمة تتسم بالحزم وعدم التساهل، فأوصوا بهجرهم والبعد عنهم والحذر من باطلهم، صيانة للعقيدة، وحفاظاً على السنة.

بينما نبتت في عصورنا المتأخّرة وأزماننا الحاضرة مواقف مهزوزة وآراء مهلهلة، تدعوا إلى السكوت عن هؤلاء وعدم كشف باطلهم للتفرغ فقط للعدو الخارجي لدعوته أو صد عدوانه، فنجم عن هذه المواقف أن رفع أهل الباطل عقيرتهم، وأظهروا بدعهم، ونادوا بها في كل مجلس وناد، فاختلطت الأمور وتغيرت المفاهيم، وبات المعروف منكراً والمنكر معروفاً، وصارت البدعة سنة والسنة بدعة، فضاع لكثير من المسلمين رأس مالهم وسبيل نجاتهم فضلاً عن أن تتحقق الأرباح لهم.

بل وادَّعى بعض أهل هذه المواقف أنَّ عقائد المرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم ماتت وانقرضت ولم تعد موجودة في هذا الزمان، والحق أن هذا القول يعد تلبيساً من قائله وتعمية منه عن الأمور البادية لكل مبصر، والظاهرة لكل متبصر، بل إن أهل هذه الأهواء في زماننا هذا ـ ولست مبالغًا في ذلك ـ أكثر منهم عن ذي قبل، فالبدع الأولى لا زالت

موروثة، والضلالات القديمة لا زالت محروثة، غير أنه أضيف إليها في هذا الزمان أنواع أخرى من البدع والمحدثات، والله المستعان.

ثم إني قد أوضحت في هذا البحث سبب نشوء الخلاف في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، وقررت أن الخلاف الذي حصل فيها حقيقي جوهري، وليس لفظيًا صوريًا فقط، لأن قول المخالفين في هذه المسألة مضاد تماماً لقول أهل السنة والجماعة المستمد من الكتاب والسنة، إضافة إلى ما جره قولهم من بدع عديدة وضلالات متنوعة.

ومن بدع هؤلاء تحريمهم الاستثناء في الإيمان ووصفهم المستثني في إيمانه بأنه شاك، حتى غلا بعضهم في ذلك فمنع من تزويج من يستثني في إيمانه أو أكل ذبيحته، رغم أن الاستثناء في الإيمان من معتقد أهل السنة والجماعة، المدعَّم بالأدلَّة النَّقليَّة الصَّحيحة، دون أن يكون مقتضياً للشك أو الريب كما يدعيه هؤلاء، بل إن الأمر في ذلك عائد إلى مقصود قائله، فإن قصد بقوله أنا مؤمن الشك في أصل الإيمان يكون عندئذ شاكاً في إيمانه.

أمَّا السَّلف فمقصودهم بالاستثناء هو البعد عن تزكية النفس، والخوف من عدم قبول الأعمال، وبعداً عن ادعاء القيام بالأعمال كلها وخوفًا من سوء الخاتمة، دون شكٍّ منهم في أصل الإيمان وأساسه، وحاشاهم ذلك.

ولهذا جاء عن بعض السلف إطلاق القول، أنا مؤمن دون تقييد لذلك بالاستثناء، ومقصودهم بذلك أصل الإيمان، لأنه إذا قصد بأنا مؤمن أصل الإيمان فلا استثناء في ذلك، وإن قصد تمامه وكماله فلا بدّ من الاستثناء.

لكن لما كان مقصود القائل لا يظهر إلا بقرينة تدل عليه صار متعينًا

على كل أحد إذا قال: أنا مؤمن أن يستثني، إلا إذا أظهر من كلامه ما يدل على إرادته أصل الإيمان، ليجانب بذلك تزكية نفسه وادعاء كمالها، لهذا كره الإمام أحمد رحمه الله إطلاق هذه الكلمة دون تقييد لها بالاستثناء، أما قول: أنا مسلم فالمشهور عن أهل الحديث هو عدم الاستثناء فيه، لأنه لما كان كل من أتى بالشهادتين صار مسلماً متميزاً عن أهل الكفر تجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على المسلمين، كان هذا مما يجزم به بلا استثناء فيه.

وقد خالف السلف في مسألة الاستثناء في الإيمان طائفتان: ذهبت إحداهما إلى إيجاب الاستثناء في الإيمان لأجل الموافاة، حيث إنَّ الإيمان عندهم هو ما مات عليه العبد، والعبد إنما يكون عند الله مؤمنًا أو كافرًا باعتبار الموافاة، وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به، والإيمان الذي يعقبه الكفر فيموت صاحبه كافرًا ليس بإيمان؛ لهذا أوجب هؤلاء الاستثناء في الإيمان، ومأخذهم هذا في الاستثناء لا يعلم عن أحد من أهل السنة والجماعة، كما جزم بذلك شيخ الإسلام رحمه الله.
أما الطائفة الأخرى فذهبت إلى تحريم الاستثناء مطلقاً لما يقتضيه في نظرهم من الشك في الإيمان.

ولا ريب في بطلان ما ذهبت إليه هاتان الطائفتان وبعده عن الحق والصواب، وإن كان هؤلاء قد تعلقوا ببعض الشبه والأدلة لنصرة قولهم، فإن ما تعلقوا به لا تقوم به حجة ولا ينهض به برهان، وقد أوردت في هذا البحث شبه كل طائفة وما تعلقت به من أدلة لنصرة مذهبها، وبينت بطلان تلك الشبه وفساد تلك الاستدلالات.

ثم إنَّ السلامة إنما تتحقَّق بالبعد عن أهل الأهواء والبدع وبمتابعة أهل السنة والجماعة، فهم دائمًا أسعد بالدليل وأحظى بالحق والسبيل،

فالسلامة معهم، وكذا العلم والإيمان، جعلنا الله من أتباعهم، وحشرنا في زمرتهم، وجنبنا الأهواء المضلة والفتن المطغية، إنه سميع الدعاء، وهو أهل الرجاء، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فهذه بعض المعالم الرئيسة، والنقاط البارزة في هذا البحث، وإنّي في الختام لأستغفر الله من كل ذنب زلّت به القدم، أو زلل طغى به القلم، والحمد لله رب العالمين، وصلاة الله وسلامه الأتمّان الأكملان على نبيّه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



فهرس المصادر والمراجع

ـ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للحافظ أبي عبد الله الجورقاني، تحقيق د. عبد الرحمن الفريوائي، نشر إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية، بنارس، الأولى ١٤٠٤هـ.

ـ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة العكبري، تحقيق رضا بن نعسان معطي دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، الأولى ١٤٠٩هـ.

ـ الإبانة لأبي الحسن الأشعري، تقديم الشيخ حماد الأنصاري، من مطبوعات الجامعة الإسلامية، الثالثة ١٤٠٧هـ.

ـ الإتحاف بحديث فضل الإنصاف لابن ناصر الدين، تحقيق محمود الحداد، دار العاصمة الرياض، الأولى ١٤٠٧هـ.

ـ إتحاف السادة المتقين، للزبيدي، دار الفكر.

ـ اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم، تحقيق د. عواد بن عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية بالرياض، الأولى ١٤٠٨هـ.

ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ.

ـ أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق صبحي السامرائي مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ.

ـ إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ أخلاق حملة القرآن للآجري، تحقيق د. عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، مكتبة الدار، المدينة، الأولى ١٤٠٨هـ.

ـ أخلاق العلماء للآجري، تحقيق بدر البدر، مكتبة الصحابة الإسلامية الكويت.

ـ الإخوان، لابن أبي الدنيا، تحقيق محمد عبد الرحمن طوالبة، دار الاعتصام، القاهرة.

ـ آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية بيروت.

ـ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لأبي المعالي الجويني، تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ.

ـ إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، للقسطلاني، ضمن مجموع شروح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ إرشاد السالك في مناقب مالك، لابن عبد الهادي، مصور عن نسخة خطية.
ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، مكتبة محمد صبحي، مصر.
ـ إرشاد القاري في الرد على كتاب فيض الباري للشيخ ابن عبد الحق النورفوري، لم يطبع ولم يكمل بعد، يسر الله لمؤلفه طبعه وإكماله.
ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني المكتب ا لإسلامي، بيروت، الأولى ١٣٩٩.
ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للملا علي القاري، تحقيق محمد زغلول، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ.
ـ الاستقامة لابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، مطابع جامعة الإمام، الأولى ١٤٠٣هـ.
ـ إشارات المرام من عبارات الإمام لكمال الدين البياضي، تحقيق يوسف عبد الرزاق، الطبعة الأولى.
ـ أصول الدين لأبي منصور عبد القاهر البغدادي، دار الكتب العلمية بيروت، الثالثة ١٤٠١هـ.
ـ أصول الدين، لأبي اليسر محمد البزدوي، تحقيق د. هانزبيتر لنس، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٣٨٣هـ.
ـ أصول السنة، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي زمنين الإلبيري، تحقيق محمد إبراهيم محمد هارون، بحث ماجستير مقدم في الجامعة الإسلامية.
ـ أصول السنة، للحميدي، طبع في آخر مسنده، وسيأتي.
ـ الاعتصام، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، دار المعرفة بيروت، ١٤٠٥هـ.
ـ الاعتقاد، للبيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٤هـ.
ـ أعلام الحديث، للإمام أبي سليمان الخطابي، تحقيق د. محمد سعد آل سعود، نشر جامعة أم القرى، الأولى ١٤٠٩هـ.
ـ الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، للحافظ عمر بن علي البزار، تحقيق زهير الشاويش،

المكتب الإسلامي، بيروت، الثالثة ١٤٠٠هـ.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت السادسة ١٤٠٤هـ.
- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لابن القيم، تحقيق محمد كيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٣هـ.
- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية، مطابع المجد التجارية، الرياض.
- اقتضاء العلم العمل، للخطيب البغدادي، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، الخامسة ١٤٠٤هـ.
- الأمثال، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق د. عبد العلي عبد الحميد، الدار السلفية الهند، الأولى ١٤٠٢هـ.
- إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر، تحقيق د. حسن حبشي، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٩هـ.
- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم السمعاني، تحقيق عبدالله عمر البارودي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، لأبي بكر بن الطيب الباقلاني، تحقيق عماد الدين حيدر، عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ.
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر النمري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الإيمان، لأبي عبيد، تحقيق الألباني، نشر دار الأرقم، الكويت.
- الإيمان، لابن تيمية، المكتب الإسلامي، بيروت، الثالثة ١٣٩٩هـ.
- الإيمان، للحافظ محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، نشر الجامعة الإسلامية، الأولى ١٤٠١هـ.
- الإيمان، للحافظ محمد بن يحيى العدني، تحقيق حمد الجابري، الدار السلفية الكويت، الأولى ١٤٠٧هـ.
- الإيمان، للقاضي أبي يعلى، تحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف، دار العاصمة الرياض،

الأولى ١٤٠١هـ.
- الإيمان لمحمد نعيم ياسين، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الثالثة ١٤٠٢هـ.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم المصري، طبع سعيد كمبني، كراتشي.
- بحر الكلام في علم التوحيد، لأبي المعين النسفي طبع سنة ١٣٤٠ هـ، ولم يذكر اسم الطابع ولا مكان الطبع.
- بدائع الفوائد لابن القيم، دار العتاب العربي، بيروت.
- براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة، للشيخ بكر أبو زيد، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الثانية ١٤٠٨هـ.
- البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، لنور الدين الصابوني، تحقيق د. فتح الله خليف، دار المعارف، مصر ١٣٨٩هـ.
- البداية والنهاية لابن كثير مكتبة المعارف، بيروت، الثانية ١٣٩٧.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، مطبعة السعادة، القاهرة، الأولى، ١٣٤٨هـ.
- بهجة قلوب الأبرار، للشيخ عبد الرحمن بن سعدي، نشر المكتبة السعيدية، طبع مطبعة الكيلاني، القاهرة.
- بهجة المجالس وأنس المجال، لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق محمد الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروز آبادي، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي دار الكتاب العربي، بيروت.
- تاريخ دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر مصور لنسخة خطية اعتنى بنشره مكتبة الدار بالمدينة ١٤٠٧هـ.
- التاريخ الكبير، للإمام البخاري، مؤسسة دار الكتب الثقافية، بيروت.
- تأويلات أهل السنة، لأبي منصور الماتريدي، تحقيق د. محمد مستفيض الرحمن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ.

- التبيان في أقسام القران، لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة حجازي مصر، الأولى ١٣٥٢هـ.
- التبصير في الدين، لأبي المظفر الإسفراييني، تحقيق كمال الحوت، عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٣هـ.
- تحفة القاري بحل مشكلات البخاري، لمحمد إدريس الكاندهلوي، المكتبة العثمانية، باكستان.
- تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، لإبراهيم اللقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٣هـ.
- التذكرة في الأحاديث المشتهرة لبدر الدين الزركشي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.
- تذكرة الموضوعات، لمحمد بن طاهر الهندي، نشر أمين دمج، بيروت.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض السبتي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب ١٣٨٣هـ.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله الصديق مكتبة القاهرة، الأولى.
- الترغيب والترهيب للحافظ المنذري، تحقيق مصطفى محمد عمارة، مطابع قطر الوطنية، قطر.
- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٣هـ.
- تعظيم قدر الصلاة، للإمام محمد بن نصر المروزي، تحقيق د. عبد الرحمن الفريوائي، نشر مكتبة الدار، المدينة، الأولى ١٤٠٦هـ.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري للحافظ ابن حجر، تحقيق سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ.
- تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم دار المصاحف.
- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، تحقيق خالد العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٨هـ.

ـ تفسير المنار تفسير القرآن الحكيم، لمحمد رشيد رضا، دار المنار القاهرة، ١٣٧٣هـ.
ـ تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق عبدالرهاب عبداللطيف، دار المعرفة، بيروت، الثانية ١٣٩٥هـ.
ـ تلبيس إبليس لابن الجوزي، المطبعة المنيرية، مصر، الثانية ١٣٦٨هـ.
ـ تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ.
ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، مطبعة فضالة المحمدية ١٣٨٧هـ.
ـ التنبهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة، للشيخ عبد الرحمن بن سعدي، تحقيق عبد الرحمن بن رويشد وسليمان حماد، مطبعة البيان بيروت، الأولى.
ـ التنكيل بما في كتب الكوثري من الأباطيل، للشيخ عبدالرحمن المعلمي، تحقيق الألباني، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، الثانية ١٤٠٣هـ.
ـ تهذيب الآثار، لابن جرير الطبري، تحقيق د. ناصر الرشيد وعبد القيوم عبد رب النبي، مطابع الصفا، مكة ١٤٠٢هـ.
ـ تهذيب الآثار، لابن جرير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة.
ـ تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، إدارة الطباعة المنيرية.
ـ تهذيب التهذيب لابن حجر، دار الفكر، بيروت الأولى ١٤٠٤هـ.
ـ تهذيب سنن أبي داود، لابن القيم بهامش مختصر السنن للمنذري، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية.
ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، نسخة مصورة عن نسخة خطية، نشر دار المأمون للتراث، بيروت، الأولى ١٤٠٢هـ.
ـ تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار القومية العربية، القاهرة ١٣٨٤هـ.
ـ التوضيح والبيان لشجرة الإيمان، للشيخ عبد الرحمن بن سعدي تحقيق محمد العجمي، مكتبة دار الأقصى الكويت، الأولى ١٤٠٦هـ.

ـ التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي، المكتب الإسلامي، بيروت.
ـ تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، المكتب الإسلامي، بيروت، الثالثة ١٣٩٧هـ.
ـ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للشيخ عبد الرحمن بن سعدي، تحقيق محمد زهري النجار، نشر المؤسسة السعيدية الرياض.
ـ تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن، للشيخ عبد الرحمن بن سعدي، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٠هـ.
ـ الثقات، لابن حبان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، الأولى ١٣٩٣هـ.
ـ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب لأبي منصور الثعالبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار المعارف، مصر.
ـ جامع الأصول لابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، نشر مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ.
ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر ١٤٠٥هـ.
ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للحافظ صلاح الدين العلائي، تحقيق حمدي السلفي الدار العربية للطباعة، العراق، الأولى ١٣٩٨هـ.
ـ الجامع الصغير للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ جامع العلوم والحكم، لابن رجب، دار المعرفة، بيروت.
ـ الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، تحقيق محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٢هـ.
ـ الجامع لشعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق د. عبدالعلي عبدالحميد، الدار السلفية الهند، الأولى ١٤٠٦هـ.
ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الأولى.
ـ الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٣هـ.
ـ جوهرة التوحيد، لبرهان الدين اللقاني، ضمن مجموع مهمات المتون، دار الفكر، بيروت،

الرابعة.
- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية. مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٩٨هـ.
- الجوهرة المنيفة في شرح وصية الإمام أبي حنيفة، لملا حسين بن اسكندر الحنفي، ضمن مجموع الرسائل التسع في العقائد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر أباد الدكن، الهند، الثالثة ١٤٠٠هـ.
- حاشية الكستلي على العقائد النسفية، بهامش شرح العقائد، للتفتازاني، دار السعادات ١٣٢٦هـ.
- حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن الجوزي، الثانية ١٤١٠هـ.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الثانية ١٣٨٧هـ.
- خلق أفعال العباد، للبخاري تحقيق بدر البدر، الدار السلفية، الكويت، الأولى ١٤٠٥هـ.
- درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأولى ١٣٩٩هـ.
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مطابع المكتب الإسلامي، بيروت.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الأولى ١٣٤٨هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، دار الفكر، بيروت، الأولى ١٤٠٣هـ.
- الدعاء للحافظ أبي القاسم الطبراني، تحقيق د. محمد سعيد البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ.
- دعاوي المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقد، لعبد العزيز بن محمد علي العبد اللطيف، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الأولى ١٤٠٩هـ.
- ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي، تحقيق الشيخ حماد الأنصاري، مكتبة النهضة، مكة.
- ذم من لا يعمل بعلمه، للحافظ ابن عساكر، تحقيق علي حسن عبد الحميد، دار عمار، الأردن، الأولى ١٤٠٨هـ.
- ذم الوسواس لابن قدامة المقدسي، تحقيق د. عبدالله الطريقي، مطابع شركة الصفحات

الذهبية، الرياض، ١٤١١هـ.
- الذريعة إلى مكارم الشريعة، للراغب الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٠هـ.
- ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٢هـ.
- الرد على البكري، لابن تيمية، الدار العلمية، دلهي، الثانية ١٤٠٥هـ.
- الرد على الجهمية، للدارمي، تحقيق بدر البدر، الدار السلفية، الكويت، الأولى ١٤٠٥هـ.
- الرد على من يقول القرآن مخلوق لأحمد بن سلمان النجاد، تحقيق رضاء الله محمد إدريس، نشر مكتبة الصحابة الإسلامية، الكويت.
- رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مكتبة الأنوار، القاهرة.
- رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري، تحقيق عبد الله شاكر الجنيدي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الأولى ١٤٠٩هـ.
- الرسالة القشيرية لأبي القاسم عبد الكريم القشيري، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة.
- الروايتين والوجهين مصور في قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية.
- الروح لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل محمد الألوسي، دار إحياء التراث، بيروت.
- الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، لأبي عذبة، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٩هـ.
- روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لابن القيم، مطبعة السعادة، مصر، الأولى ١٣٧٥هـ.
- الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة، للشيخ عبد الرحمن بن سعدي، المؤسسة السعيدية، الرياض.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثالثة ١٤٠٢هـ.

ـ زغل العلم، للذهبي، تحقيق محمد ناصر العجمي، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت.
ـ الزهد للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق محمد زغلول، دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.
ـ الزهد لعبد الله بن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الثالثة ١٤٠٣هـ.
ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الرابعة ١٣٩٨هـ.
ـ سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
ـ سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء السنة النبوية.
ـ سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي.
ـ سنن الدارمي، تحقيق عبد الله هاشم يماني، شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨٦هـ.
ـ السنن الكبرى، للبيهقي، دار المعرفة، بيروت.
ـ سنن النسائي بشرح السيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى ١٣٤٨هـ.
ـ السنة لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال، لحقيق د. عطية الزهراني، دار الراية للنشر والتوزيع، الأولى ١٤١٠هـ.
ـ السنة لأبي بكر أحمد بن هارون الخلال، مصور في مكتبة الجامعة الإسلامية.
ـ السنة، لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د. محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الأولى ١٤٠٦هـ.
ـ السواد الأعظم، لأبي القاسم إسحاق بن محمد الشهير بابن الحكيم السمرقندي، مطبعة إبراهيم.
ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية ١٤٠١هـ.
ـ السيرة النبوية، لأبي محمد عبد الملك بن هشام، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة.
ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد، دار المسيرة، بيروت، الثانية ١٣٩٩هـ.
ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر، الرياض.
ـ شرح ثلاثيات بسند الإمام أحمد لشمس الدين محمد بن أحمد السفاريني، المكتب

الإسلامي، بيروت، الثانية ١٣٩١هـ.
- شرح حديث أبي الدرداء في طلب العلم، لابن رجب، تحقيق محمد مفيد، مؤسسة الخافقين، دمشق الأولى ١٤٠٢هـ.
- شرح سنن ابن ماجه، لأبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي، دار الجيل، بيروت.
- شرح السنة، للإمام البغوي، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٣٩٠هـ.
- شرح صحيح البخاري للنووي، ضمن مجموع شروح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح صحيح مسلم، للنووي، المطبعة المصرية، القاهرة.
- شرح علل الترمذي، لابن رجب، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح، الأولى ١٣٩٨هـ.
- شرح العقائد النسفية، لسعد الدين التفتازاني. نشر كتب خانة امدادية ديوبند، باكستان.
- شرح العقيدة الأصفهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق حسنين محمد مخلوف، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز، تحقيق د. عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط، مؤسسه الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ.
- شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق جماعة من العلماء، مكتبة الدعوة الإسلامية، القاهرة.
- شرح العقيدة الواسطية، لمحمد خليل هراس، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة، السابعة.
- شرح الفقه الأكبر، لأبي المنتهي أحمد بن محمد، ضمن مجموع الرسائل التسع في العقائد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر أباد الدكن، الهند، الثالثة ١٤٠٠هـ.
- شرح الفقه الأكبر أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي، طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر.
- شرح الفقه الأكبر لعلي بن محمد بن الحسين، مصور في قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية.
- شرح الفقه الأكبر علي القاري، نشر قديمي كتب خانة باكستان.
- شرح الفقه الأكبر، لعلي القاري، دار الكتب العربية الكبرى، القاهرة.

- شرح الفقه الأكبر، للقاري، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٤هـ.
- شرح الكرماني للبخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثانية ١٤٠١هـ.
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، الأولى ١٣٧٢هـ.
- شعار أصحاب الحديث، للحافظ أبي أحمد الحاكم، تحقيق صبحي السامرائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم دار المعرفة، بيروت.
- الشريعة للآجري، تحقيق محمد حامد الفقي، نشر حديث أكادمي، باكستان، الأولى ١٤٠٣هـ.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، الثانية ١٣٩٩هـ.
- صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية، استانبول.
- صحيح الجامع الصغير، للألباني، المكتب الإسلامي، الثالثة ١٤٠٢هـ.
- صحيح سنن ابن ماجه للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ.
- صحيح سنن الترمذي للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ.
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- صريح السنة، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق بدر بن يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الأولى ١٤٠٥هـ.
- الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه، للشيخ محمد أمان بن علي الجامي، مطابع الجامعة الإسلامية، الأولى ١٤٠٨هـ.
- صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الحادية عشر ١٤٠٣هـ.
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، تحقيق د. علي الدخيل الله، دار

العاصمة، الرياض، الأولى ١٤٠٨هـ.
- صيد الخاطر لأبي الفرج عبد الصمد بن الجوزي، المكتبة العلمية، بيروت.
- الضعفاء الصغير، للإمام البخاري، تحقيق محمد إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الأولى ١٣٩٦هـ.
- الضعفاء لأبي نعيم الأصفهاني، تحقيق د. فاروق حمادة، دار الثقافة الدار البيضاء ١٤٠٥هـ.
- الضعفاء والمتروكون، للدار قطني، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤٠٠هـ.
- الضعفاء والمتروكين، للإمام النسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الأولى ١٣٩٦هـ.
- الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.
- ضعيف سنن ابن ماجه، للألباني، المكتب الإسلامي. بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ.
- طبقات الحنابلة، للقاضي أبى الحسين بن أبي يعلى، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية.
- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت.
- العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ.
- العبودية، لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠١هـ.
- عشرون حديثاً من صحيح البخاري دراسة أسانيدها وشرح متونها، للوالد الشيخ عبد المحسن العباد، المطبعة السلفية، القاهرة، الأولى ١٣٩٠هـ.
- العزلة، للحافظ أبي سليمان الخطابي، تحقيق د. عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العظمة، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق رضاء الله بن محمد المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الأولى ١٤٠٨هـ.
- عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، ضمن المجموعة العلمية السعودية، تحقيق العلامة

الشيخ عبد الله بن حميد، مطبعة النهضة الحديثة، مكة، الأولى ١٣٩١هـ.
- عقيدة السلف أصحاب الحديث، لأبي إسماعيل الصابوني، تحقيق بدر البدر، الدار السلفية، الكويت، الأولى ١٤٠٤هـ.
- عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي، للشيخ صالح بن عبد الله العبود نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة.
- العقيدة الطحاوية شرح وتعليق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٣٩٨هـ.
- العقيدة النظامية، لأبي المعالي الجويني، تحقيق أحمد حجازي، دار الشباب القاهرة، الأولى ١٣٩٨هـ.
- العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة، السابعة.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل أباد، الثانية ١٤٠١هـ.
- عمدة القاري، شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني، دار الفكر، بيروت.
- عمل اليوم والليلة، لأبي بكر بن السني، تحقيق عبد القادر عطا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الأولى ١٣٨٩هـ.
- العواصم من القواصم، لابن العربي، ضمن كتاب آراء أبي بكر بن العربي الكلامية، لعمار طالبي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، الثانية.
- عون الباري، شرح صحيح البخاري لصديق حسن القنوجي، ضمن مجموع شروح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- عون المعبود، شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية، المدينة، الثانية ١٣٨٨هـ.
- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، لابن سيد الناس، مؤسسة عز الدين للطباعة، ١٤٠٦هـ.
- فتاوى الإمام النووي المسمى (المسائل المنثورة)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، دار المعرفة، بيروت.
- فتح البيان في مقاصد القرآن، لصديق حسن خان، مطبعة العاصمة.، القاهرة.

ـ فتح رب البرية بتلخيص الحموية، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، مطابع جامعة الإمام، الخامسة ١٣٩٩هـ.
ـ الفرق بين الفرق، للبغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد بن حزم، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر و د.عبد الرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، الأولى ١٤٠٢هـ.
ـ فضل علم السلف على علم الخلف، لابن رجب، تحقيق محمد العجمي، دار الأرقم، الكويت، الأولى ١٤٠٤هـ.
ـ الفقه الأبسط رواية أبي مطيع البلخي عن أبي حنيفة، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مطبعة ا لأنوار، القاهرة.
ـ الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت.
ـ فهرس الفهارس والأثبات، للكتاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الثانية ١٤٠٢هـ.
ـ الفوائد لابن القيم، تحقيق بشير محمد عيون، نشر مكتبة البيان، الأولى ١٤٠٧هـ.
ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، الأولى١٣٨٠هـ.
ـ فيض الباري على صحيح البخاري، لمحمد أنور الكشميري، دار المعرفة، بيروت.
ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الأولى ١٣٥٦هـ.
ـ القاموس المحيط، للفيروز أبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية ١٤٠٧هـ.
ـ قواعد في علوم الحديث، لظفر الدين التهانوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت، الخامسة ١٤٠٤هـ.
ـ القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، مطابع جامعة الإمام ١٤٠٥هـ.
ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٣هـ.
ـ الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (النونية)، لابن القيم، دار المعرفة، بيروت.
ـ الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي، دار الفكر، بيروت، الأولى

١٤٠٤هـ.
- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، تعليق محمد خليل الهراس، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٨٧هـ.
- كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٣٩٩هـ.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، الرابعة ١٤٠٥هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، المكتبة الفيصلية، مكة.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، المكتبة الحسينية المصرية بالأزهر، الأولى.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير، مكتبة القدس، القاهرة ١٣٥٧هـ.
- لسان الميزان، لابن حجر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الثانية ١٣٩٠هـ.
- لوامع الأنوار البهية للسفاريني، مطبعة المدني، القاهرة.
- النبراس شرح العقائد لمحمد بن عبد العزيز الفرهاري، كتب خانة اكرمية، بشاور.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين يوسف بن تغري بردي، مطابع كوستا، القاهرة.
- نصح الأمة في فهم أحاديث افتراق هذه الأمة، للشيخ سليم بن عيد الهلالي، دار الأضحى للنشر والتوزيع، الأولى ١٤٠٩هـ.
- نقض المنطق، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، دار المعرفة، بيروت.
- الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب، لابن القيم، تحقيق بشير محمد عيون نشر مكتبة دار البيان، دمشق.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، دار النشر فرانز شتاينز، بفيسبادن ١٣٨٢هـ.
- الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات لشمس الدين بن محمد أشرف الأفغاني، بحث ماجستير مقدم في الجامعة الإسلامية.

ـ متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، تحقيق عدنان محمد زرزور، دار التراث، القاهرة.
ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين محمد بن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الأولى ١٣٩٦هـ.
ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ الهيثمي، دار الكتاب العربي بيروت، الثالثة ١٤٠٢هـ.
ـ مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية، تعليق محمد رشيد رضا، نشر لجنة التراث العربي.
ـ مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، مطبعة المنار، مصر.
ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة المعارف، الرباط.
ـ مجموع مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
ـ مختصر تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٤٠٤هـ.
ـ مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية.
ـ المختصر في أصول الدين، للقاضي عبد الجبار، ضمن مجموع رسائل العدل والتوحيد، تحقيق سيف الدين الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت.
ـ مختصر قيام الليل، للمروزي اختصار المقريزي، عالم الكتب، بيروت، الثانية ١٤٠٣هـ.
ـ مدارج السالكين، لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٢هـ.
ـ المراسيل، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق شكر الله بن نعمة الله، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية ١٤٠٢هـ.
ـ مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للشيخ أبي الحسين عبيد الله المباركفوري نشر إدارة البحوث الإسلامية، الهند، الثالثة ١٤٠٥هـ.
ـ مسائل الإمام أحمد، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، نشر محمد أمين دمج، بيروت.
ـ مسائل الإمام أحمد، لابن هانيء، تحقيق زهير الشاويش المكتب الإسلامي، بيروت،

الأولى ١٤٠٠هـ.
- المسامرة بشرح المسايرة، لكمال الدين محمد بن المعروف بابن أبي شريف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر.
- المستدرك على الصحيحين، للحافظ أبي عبد الله الحاكم، دار المعرفة، بيروت.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، الخامسة ١٤٠٥هـ.
- مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
- مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق د. عبد الغفور البلوشي، نشر مكتبة الإيمان، المدينة، الأولى ١٤١٠هـ.
- المسند للإمام عبدالله بن الزبير الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي عالم الكتب، بيروت.
- مشارق أنوار العقول لأبي محمد عبد الله بن حميد السالمي، تحقيق أحمد بن حمد الخليلي، مطابع العقيدة، سلطنة عمان.
- مشكاة المصابيح لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الثالثة ١٤٠٥هـ.
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري، تحقيق محمد المنتقي الكشناوي، دار العربية، بيروت، الأولى ١٤٠٢هـ.
- المصنف، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق عبد الخالق الأفغاني، الدار السلفية، الهند، الثانية ١٣٩٩هـ.
- المصنف للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية ١٤٠٣هـ.
- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ حكمي، المطبعة السلفية.
- معالم السنن، لأبي سليمان الخطابي بهامش مختصر السنن للمنذري، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية.
- المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر لبدر الدين الزركشي، تحقيق حمدي السلفي، دار الأرقم، الأولى ١٤٠٤هـ.
- المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلي، تحقيق وديع زيدان حداد، دار المشرق،

بيروت.
- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، الدار العربية للطباعة، بغداد.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، إيران.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- المعجم الوسيط لعدد من المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، الثانية.
- المغني في الضعفاء، للذهبي، نشر إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن القيم، تحقيق محمود حسن ربيع، مكتبة الأزهر، القاهرة، الثانية ١٣٥٨هـ.
- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق محمد كيلاني، مطبعة البابي الحلبي القاهرة ١٣٨١هـ.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثالثة.
- المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، مطبعة السعادة، القاهرة.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية، الثانية ١٤٠٣هـ.
- مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، تحقيق د. عبد الله التركي، نشر مكتبة الخانجي، مصر، الأولى ١٣٩٩هـ.
- مناقب الشافعي للبيهقي: تحقيق أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الأولى ١٣٩١هـ.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد، للحافظ أبي محمد عبد بن حميد، تحقيق صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ.
- منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس، لعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، نشر وتوزيع دار الهداية للطبع والنشر والترجمة، الرياض، الثانية ١٤٠٧هـ.
- المنهاج في شعب الإيمان، لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق حلمي محمد

فوده، دار الفكر بيروت، الأولى ١٣٩٩هـ.
- منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، مطابع جامعة الإمام، الأولى ١٤٠٦هـ.
- منهج الأشاعرة في العقيدة، الكويت، للشيخ سفر الحوالي، الدار السلفية، الأولى ١٤٠٧هـ.
- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، للحافظ الهيثمي، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الموافقات في أصول الشريعة، للشاطبي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- المواقف في علم الكلام، للإيجي، عالم الكتب، بيروت.
- الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية المدينة، الأولى ١٣٨٦هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، الأولى ١٣٨٢هـ.

فهرس الموضوعات

